

نظام الارتباط والربط

في تركيب الجملة العربية

تأليف

الدكتور مصطفى حميدة

معهد اللغة العربية - جامعة الملك سعود

مكتبة لبنان ناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان

١٠ (أ) شارع حسين واصف، ميدان المساحة، الدقي، الجيزة - مصر
مكتبة لبنان ناشرون ش.م.ل
ص.ب: ١١-٩٢٣٢
بيروت - لبنان
وكلاء وموزعون في جميع أنحاء العالم

الطبعة الأولى ١٩٩٧
رقم الإيداع ٣٩٤٤ / ١٩٩٦
الترقيم الدولي ISBN ٩٧٧ - ١٦ - ٠٢١٦ - ٠
طبع في دار نوبار للطباعة ، القاهرة

المحتويات

كلمة شُكر

أحمد الله تعالى ، وأشكر له فضله ونعمه وتوفيقه إيَّاي في إعداد هذا البحث ، ثُمَّ أشكر للأستاذ الدكتور طاهر سليمان حَمُّودَة ما أَوْلاه من الجهد والعطاء في الإشراف على هذا البحث* ، كما أشكر للأستاذ الدكتور تَمَّام حسَّان ، والأستاذ الدكتور عبده الرَّاجحيّ ، تفضُّلهما بمناقشة البحث ، وتقديمهما التوجيهات السَّديدة التي عملتُ بها ، وأشكر للأخ الدكتور محمد عبد الله جبر اقتناعه بفكرة الارتباط والرَّبط حين عرضتُها عليه ، ثُمَّ حَثَّه إيَّاي على بَسْط تلك الفكرة في بحث . وأشكر لزوجتي وأبنائي ما بذلوه من صبر ومعونة وإيثار .

وأَدينُ بالفَضْل لأساتذتي الأجلاء الذين تلقيتُ على أيديهم علم النَّحو ، في كليَّة الآداب بجامعة الإسكندرية ، وهم : الأستاذ الدكتور السَّيِّد أحمد خليل ، والأستاذ الدكتور محمود السَّعران ، والأستاذ الدكتور حسن عون ، والأستاذ الدكتور محمد أبو الفَرَج ، رَحِمَهم الله تعالى وأَحْسَنَ جزاءَهم ، والأستاذ الدكتور حَسَن ظاظا ، متَّعه الله بالصِّحَّة والعافية .

وإنِّي أتحمَّلُ وحدي بالطَّبْع المسئوليَّة كاملة عن كلِّ ما يَقَعُ في هذا البحث من خَطإٍ وخَلَلٍ وتقصيرٍ .

مصطفى حميدة

---

* أصل هذا البحث رسالة علميَّة نال عنها المؤلِّف درجة « الدكتوراه » في الآداب ، من قسم اللغة العربيَّة وآدابها واللغات الشَّرقيَّة وآدابها ، بكليَّة الآداب بجامعة الإسكندريَّة ، بمرتبة الشَّرف الأولى ، وكانت لجنة المناقشة مؤلَّفة من : الأستاذ الدكتور تَمَّام حسَّان ، رئيسًا ، والأستاذ الدكتور عبد الرَّاجحي ، عضواً ، والأستاذ الدكتور طاهر سليمان حمُّودة ، عضواً ومُشرفًا .



المقدِّمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله الأكرم ، وبعد .

فهذا بحثٌ عنوانُه « نظام الارتباط والرَّبط في تركيب الجُمْلة العربية » ، ويتناول بالدَّرس الناحيةَ التركيبيةَ في الجملة العربية ، والنَّصِّ العربيّ بعامَّة ؛ إذ يتضمَّن وصفًا وتحليلاً للنظام الذي يجري عليه الائتلاف بين مُكَوِّنات الجملة ، وبين الجُمَل بعضها وبعض ، حتى ينشأ المعنى الدلاليُّ العامُّ المستفاد .

ويَذْهَب البحث إلى أنَّ هذا الائتلاف إنَّما يَجْري وَفْقَ ظاهرتين تركيبيتين ، هما : الارتباط والربط . والمقصود بالارتباط : نشوءُ عَلاقةٍ نحويَّةٍ سياقيَّةٍ وثيقةٍ بين مَعْنَيَيْن دون واسطةٍ لفظيَّةٍ ، فهي أشْبَهُ بعلاقة الشيء بنفسه . والمقصود بالرَّبط : اصطناع علاقة نحويَّةٍ سياقيَّةٍ بين مَعْنَيين باستعمال واسطةٍ تَتَمَثَّل في أداةٍ رابطةٍ تَدُلُّ على تلك العلاقة ، أو ضميرٍ بارزٍ عائدٍ . وتلجأ العَرَبيَّة إلى الرَّبط إمّا لأَمْنِ اللبس في فهم الانفصال بين المَعنَيين ، وإمَّا لأَمْنِ اللبس في فهم الارتباط بين المَعنيَيْن ، فالرَّبطُ هو الحلقة الوُسْطَى بين الارتباط والانفصال .

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة النِّظام الذي تتَّبعه اللغة العربية في تركيب

الجملة ، ومحاولة إعادة ترتيب الأبواب النحوية وفق ذلك النظام التركيبي القائم على الائتلاف بين المعاني الجزئية ، وليس على الناحية اللفظية المتمثّلة في العلامة الإعرابية كما فَعَلَ النحاة .

ويهدف أيضًا إلى امتحان نظرية « التعليق » التي توصّل إليها عبد القاهر الجرجاني في ضوء علم اللغة الحديث ، وتمحيص علاقات الارتباط التلاؤميّة الأفقيّة syntagmatic relations التي تنشأ بين دَلالات مُكوِّنات الجملة ، ومحاولة التوصُّل إلى الصِّلة بين تلك العلاقات وعلاقات الارتباط والرَّبْط بين المعاني النحوية الوظيفية داخل الجملة . ويحاول البحث كذلك أن يدرس – من خلال الارتباط والرَّبْط – ظاهرة الغُموض ambiguity الذي يعتري أحيانًا المعنى الدلاليَّ العام للجملة ، فيسبِّب له تعدُّد الاحتمالات .

ثُمَّ هو يحاول دَرْسَ ظاهرة تعدُّد البِنْيات الظاهرة surface structures التي تتيحها العربية للتعبير عن البِنْيَة المُضْمَرة deep structure الواحدة .

فائدة البحث

أقام النحاة دَرْسَهم للجملة العربية على أساس الناحية اللَّفظية المتمثّلة في « الإعراب » وفكرة العامل ، فقسَّموا الأبواب النحوية وَفْق هذه الناحية إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات . وقد دفعهم هذا المنهج إلى الانطلاق في درسهم من المَبْنَى ليصلوا إلى المَعْنَى ، أي في اتجاهٍ معاكِسٍ لِما تَجْري عليه عملية الاتصال اللغويِّ linguistic communication ، كما أدّى هذا المنهج إلى جعل دَرْسهم لبناء الجملة تحليليًا لا تركيبيًا ، فَنَتَجَ من هذا انعدامُ

النظرية التركيبية الشاملة التي تَحْكُمُ بناء الجملة العربية بوجهٍ عام .

وعلى الرَّغم من أنَّ عبد القاهر الجرجانيَّ (المتوفّى سنة ٤٧١هـ .) توصَّل إلى نظرية تركيبية مُحْكَمَةٍ في « دلائل الإعجاز » ، هي نظرية « التعليق » ، فإنَّ النحاة المتأخرين لم يحاولوا الانتفاع بها ؛ لأنَّهم حين وجدوها تنطلق في دراسة بناء الجملة من المَعْنَى إلى المَبْنَى ، وتُمْعِنُ في درس المعاني إمعانًا ، ظنُّوها تتناول بالدَّرْس عِلْمًا جديدًا أطلقوا عليه اسم « عِلْم المعاني » ، وصَرَفُوا نَظَرَهم عنه لِمَنْ شاء الخَوْضَ فيه من أصحاب البلاغة .

وقد كان الأَوْلَى بهم أن يَجْعلوا تلك النظرية مُنْطَلَقَهُمْ وأساسَ منهجهم . والحقُّ أنَّ ما يُعْرَفُ بعِلْم المعاني هو الجانب المعنويُّ في درس بناء الجملة ؛ فهو جزء لا يتجزأ من الدراسة التركيبية للجملة .

وعلى الرَّغم من هذا ، فقد توصَّل النحاة إلى نتائج قَيِّمة في درس الجملة من الناحية التركيبية ، وهي نتائج تقف اليوم شامخةً أمام أحدث النظريات اللغوية في الغَرْب ، وقد أوردوا ملاحظات كثيرة متفرّقة في كتبهم عن ظاهرتَي الارتباط والرَّبْط انتفعتُ بها انتفاعًا ملحوظًا في هذا البحث. وإذا كنتُ وجَّهتُ النقدَ إليهم ، فإنَّما يَنْصَبُّ نقدي على منهجهم .

أمّا جهودهم فإنّي أقدِّرها تقديرًا يَفُوقُ الوَصْف ، ولو كان البحثُ العلميُّ يَتْبَعُ هَوى النَّفْسِ ما وَجَّهْتُ إليهم نَقْدًا .

لهذه الأسباب ينطلق هذا البحث في درسه لبناء الجملة من المَعْنَى للوصول إلى المَبْنَى ، وذلك من خلال ثلاث ظواهر تركيبية أساسُها المَعْنَى ، هي : الارتباط والرَّبْط والانفصال ، ويهتدي بضوء مبدإٍ تركيبيٍّ مهمٍّ ، هو أنَّ الجملة تفيد مَعْنًى

دلاليًا واحدًا لا عِدَّةَ معانٍ .

ويُفيد هذا المبدأ في تمحيص العلاقات النحوية السياقية الناشئة بين مُكَوِّنات الجملة ، كما يفيد في محاولة التوصُّل إلى تعريف للجملة ، وإعادة ترتيب الأبواب النحوية وفقًا للمَعْنَى ولعلاقات الارتباط والربط الناشئة بين المعاني الجُزْئِيَّة . ومن هنا كانت الفائدة الأولى من هذا البحث أنَّه يَنطلِق في درس بناء الجملة من خلال منهج جديد لم يُسْلَكْ من قبل .

ويفيد هذا البحث أيضًا في محاولة اقتلاع وَهْمٍ يَقَعُ في أَخْلادِ بعض الباحثين ، مُفادُه أنَّ النظام التركيبيَّ للجملة لا يَخْضَع لأسسٍ منطقيةٍ ؛ ذلك لأنِّي أقتنعُ اقتناعًا كاملاً بأنَّ اللغة تَحْكُمها قوانينُ ثابتةٌ مُستمَدَّةٌ من علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المَعاني خارجَ اللغة ، وهي قوانين تكاد تصل إلى مستوى القوانين العِلْمِيَّة من حيث الثُّبوت والاطِّراد . ومهمة الباحث استقراءُ الظواهر اللغوية للوصول إلى تلك القوانين .

ولعلَّ في استطاعة عِلْم اللغة التطبيقيِّ الانتفاعَ بالمنهج الذي يقترحه هذا البحث ، فيضع برامجه لتعليم العربية لأبنائها ولغير أبنائها وَفْقَ ظاهرتَي الارتباط والرَّبْط بين مكوِّنات الجملة .

ولعلَّ القارئ يُلاحِظ بَعْدَ الفراغ من قراءة هذا البحث أنَّ هذا المنهج قادرٌ على احتواء الأبواب النحوية جميعًا . ويُضاف إلى هذا أنَّ انطلاقه من المَعْنى إلى المَبْنى يُتيح له التوصّلَ إلى البِنْيات الظاهرة المتعدِّدة التي تُعَبِّر عن البِنْية المُضْمَرة الواحدة . وهذا يجعله أنْسَبَ في عملية التعليم من المنهج القائم على « الإعراب » وفكرة العامل .

المنهج المتَّبع في البحث

الأصل في هذا البحث أنَّه يسعى إلى وضع منهج جديد لدَرْس بناء الجملة ، إلا أنَّ البحث كان مُضْطرًّا إلى اتِّباع مناهجَ لغويَّة متعدِّدة حتى يصل إلى هدفه المنشود . والمنهجُ الأساسيُّ الذي يَستنِد إليه البحثُ هو منهج عِلْم اللغة الوصفيِّ descriptive linguistics . ومع ذلك فقد استعان في التمهيد بالمنهج الذي تسير فيه عملية الاتصال اللغويِّ linguistic communication ، واستعان في الفصل الأول بمنهج علم الدلالة العموميِّ universal semantics ، واستعان في الفصلين الثالث والرابع بمنهج علم بناء الجملة البَحْت pure syntax .

وبالإضافة إلى هذه المناهج اللغوية الحديثة ، فقد ارتكز البحث إلى نظريتين تُعَدَّان أهمَّ ما تَوَصَّلَ إليه الدَّرْسُ النحويُّ للعربية خاصَّة .

الأُولى من التُّراث ، وهي نظريَّة « التعليق » التي عرضها عبد القاهر في كتابه « دلائل الإعجاز » . وقد جاء هذا البحثُ ثمرةً لقراءة مُتَأَنِّية دامت سنواتٍ في ذلك الكتاب .

والثانيةُ تنتمي إلى الدرس اللغويِّ المعاصِر ، وهي نظرية « تَضافُر القرائن » التي عرضها الدكتور تَمَّام حَسَّان في كتابه « اللغة العربيَّة ؛ معناها ومَبْناها » ، ثُمَّ زادها إيضاحًا وتعميقًا في بعض دراساته بعد ذلك . وتُعَدُّ تلك النظريَّة – في رأيي – أهمَّ ما كُتِبَ في الدرس اللغويِّ الحديث ؛ لأنَّها أوَّل نظريَّة شاملة متكاملة تقدِّم وَصْفًا لأنظمة اللغة ، وعلاقةِ كلِّ نظامٍ منها بالأنظمة الأخرى ، كما تقدِّم منهجًا قائمًا على المَعْنى لدراسة تلك الأنظمة . وإنِّي أَدِينُ بالفَضْل لهذه النظريَّة في التوصُّل إلى فكرة « الارتباط » ، حيث أَوْحَتْ إليَّ بها فكرةُ « القرائن المَعْنَويَّة »

عند الدكتور تمّام . وحين وَضَعْتُ تلك القرائنَ بإزاء قانون « الفَصْل والوَصْل » ، وجدتُها صالحةً لأن تُعبِّر عمّا كان يقصده عبد القاهر بمصطلح « الاتِّصال » . كذلك اتَّخذْتُ من نظرية « تَضافُر القرائن » منهجًا عند النَّظَر في وظيفة العلامة الإعرابيّة ، والقرائن اللفظيّة بعامّة ، وفي عَقْدِ الصِّلة الوثيقة بين عِلْم النَّحو وعِلْم المعاني ، وفي التَّعرُّف إلى مَعْنى الجملة بطريق القرائن ، وفي اتخاذ سِياق المَقام قرينةً مهمّةً في إفادة المَعْنى . فكان من ثمرة هذا توجيهُ البحث الوُجْهَةَ المنهجيّة الصحيحة ، والخروجُ بالكثير جدًّا من النتائج . ومن هنا أرى نفسي واحدًا من أتباع مدرسة « تضافر القرائن » ، وإنْ كنتُ أرى أيضًا أنَّ من حقِّ التلميذ أن يُبْدِيَ آراءه الخاصّة في تفاصيل نظرية أستاذه .

وإنّي على اقتناع بأنَّ أفضل منهج لدراسة لغةٍ من اللغات هو المنهج القائم على دراسة الجملة ونظام تركيبها . وقد بدأتُ من معنى الجملة للوصول إلى مبناها ، ولهذا حَرَصتُ على عَقْد فصلٍ كاملٍ لدراسة ظاهرة الارتباط من الوُجْهَة الدلالية ، وأردت به أن أبحث في الصِّلة بين العلاقات الدلالية والعلاقات النحوية .

ولعلَّ القارئ يلاحظ الإطالة في التمهيد للبحث ، وقد كان ما دفعني إلى ذلك أنّي أريد اقتلاع سلطان الناحية اللفظية من النفوس ، وهَدْمَ ما لا ينفع منها . كما يلاحظ القارئ أنّي لم أحرص كثيرًا على ذِكْر الأحكام النحوية عند عَرْضي لظاهرتَي الارتباط والرَّبط في الفصلين الأخيرين .

وسببُ هذا أنَّ هذين الفصلين يتناولان الأبواب النحوية بالدرس ، و وجدت أنَّ من غير المقبول أن أنفق الجُهْد في ترديد أحكام تَحْفَلُ بها كتبُ النحو ، وإنّما

حَرَصْتُ على ذِكْرِ كلِّ ما يتعلق بالارتباط والربط ويَدْعَمُ الفكرة التي أذهب إليها .

محتويات البحث

يحتوي البحث على تمهيد ، وأربعة فصول .

فأمّا التمهيد فيتناول بالدرس جذور فكرة الارتباط والربط ، فيشير إلى نظرية التعليق عند عبد القاهر ويُبْدِي رأيًا جديدًا في قيمتها العلمية ، ويربط تلك النظرية بما يُعْرَفُ في علم اللغة الحديث بعملية الاتصال اللغوي ، ثم يناقش النحاة في منهجهم القائم على « الإعراب » ونظرية العامل . ويخرج من كلٍّ هذا باستنتاجاتٍ تَدْعَمُ ما يَرِدُ بعد ذلك في فصول البحث .

وأمّا الفصل الأول فيدرس علاقات الارتباط بين المعاني من الوُجْهَة الدلالية . وهي دراسة وَجَدَها البحث ضرورية لفهم المقصود بالعلاقات النحوية السياقية ، وهي العلاقات التي ينشأ من خلالها نظاما الارتباط والربط .

وأمّا الفصل الثاني فيعرض لمفهوم الارتباط والربط كما يذهب إليه هذا البحث . وقد اضطررتُ إلى تأخير هذا العرض لأنّي وجدتُه مَبْنِيًّا على ما وَرَدَ في التمهيد وفي الفصل الأول .

وأمّا الفصل الثالث فيدرس مواضع الارتباط في الجملة العربية .

وأمّا الفصل الرابع فيدرس مواضع الربط و وسائله المتمثِّلة في الضمير البارز العائد ، وأدوات الربط .

وأمّا الخاتمة ، فقد أوضحتُ فيها أهمَّ ما توصَّلَ إليه هذا البحث من نتائج .

ولا أدَّعِي أنني درستُ كلَّ شيءٍ يتعلَّق بنظام الارتباط والربط ، وإنّما تُعَدُّ هذه الدراسة محاولة للاقتراب من فهمه . وإنِّي لأرجو أن يكون لهذا البحث ما بَعْدَهُ من دراسات تتدارك ما فيه من أخطاء ، وتعالج ما فيه من قصور ، وتكون أكثر دقَّة في الاستقراء والاستنباط والأحكام .

والله المسئول أن يوفِّقنا جميعًا إلى الصواب .

ولله الحمد في الأولى والآخِرة .

المؤلِّف

التمهيد
جذور الفكرة

١- نظرية « التعليق » عند عبد القاهر

ظلَّ بناء الجملة العربية مُفتقِرًا إلى مَنْ يَنظُر إليه نظرة كُلِّية ، ليصل من خلالها إلى نظرية شاملة متكاملة تُقنِّن النظام العام الذي يَحْكُمُ بناء الجملة ، وتدور في فَلكهِ كلُّ القوانين الجُزْئيَّة الموزَّعة بين أبواب النحو المختلفة – ظلَّ بناء الجملة كذلك إلى أن تَوَصَّلَ عبد القاهر الجُرْجانيُّ في كتابه « دلائل الإعجاز » إلى نظرية « التَّعليق » .

وعلى الرغم من أنَّ كتاب سيبويه يقف بكبرياء حتى اليوم بما يحويه من نظرات ثاقبة وقوانين دقيقة توصَّل إليها مؤلِّفُه وأستاذُه الخليل ، فإنَّ هذا الكِتاب شَغَلَهُ التوصُّلُ إلى القوانين الجُزْئيَّة التي تَحْكُمُ كلَّ بابٍ نحويٍّ على حِدَةٍ عن أن يصوغ تلك النظرية الشاملة التي تَحْكُمُ بناء الجملة . ويُقاس على « الكتاب » جهودُ علماء اللغة قبل عبد القاهر . إلا أنَّ من الإنصاف لأصحاب اللغة والأدب والكلام الذين سبقوا عبد القاهر القولَ بأنَّ ومضاتٍ كانت تُشْرِقُ في أعمالهم فَتَمَسُّ النظامَ العامَّ لبناء الجملة مَسًّا مباشرًا ، ثُمَّ لا تَلْبَثُ أن تخبو ، دون أن تَتْرُكَ وراءها أثرًا لنظرية شاملة كالتي تَوَصَّلَ إليها عبد القاهر . وهذا ما يلاحَظ في جهود بعض هؤلاء ، كالجاحظ وابن قُتَيْبَةَ وقُدَامة والسِّيرافيِّ والفارسيِّ والرُّمَّانيِّ والخطابيِّ وابن جِنِّيّ والباقلانيِّ والقاضي عبد الجبار وغيرهم . ولعلَّ عبدالقاهر

قد صاغ نظريته متأثرًا بتلك الومضات . غير أنّ هذا ينبغي ألا يضلّلنا فنَغْمِطَه حقّه ونَزْعُمَ أنّه إنّما جَمَعَ ملاحظات سابقيه ، فالحقُّ أنّه ابتكر هذه النظرية ، ولا يكفي أن يكون هناك مَنْ تحدّثوا عن بابِ الفَصْل والوَصْل ، وباب الإيجاز والإطناب ، وباب الإنشاء والخبر ؛ فالحديث عن ذلك كلّه في شكل ملاحظات جزئية تُنْثَرُ هنا وهناك شيءٌ ، وضَمُّها إلى نظرية متشعّبة شيءٌ آخَرُ (١) .

ويَعْلَمُ الباحثون في عِلْم بناء الجملة العربية أنّ عبد القاهر لم يَصُغْ مفهوم نظريته في نصٍّ واحدٍ مُتَكاملٍ في كتابه ، وإنّما صَاغَهُ في عبارات جُزْئيّة متفرّقة في أنحاء الكتاب ، وتجيء كلُّ عبارة من تلك العبارات إمّا لِتُلِحَّ في تأكيد ما نصّتْ عليه عبارةٌ سَبَقَتْ ، وإمّا لتضيف فكرة جديدة إلى النظرية . فحين يُتِمُّ القارئُ قراءةَ الكتاب يكون قد استوعب النظرية ، دون أن يستطيع تحديد عبارة معيّنة تصلح لأنْ تكون مفهومًا متكاملاً لتلك النظرية . من أجل هذا يبدو من المفيد محاولةُ استنتاج ذلك المفهوم المتكامل لتلك النظرية من خلال فهم عبارات عبد القاهر الجزئية المتفرّقة التي يُكْمِلُ بعضُها بعضًا ، فيصبح مفهوم النظرية – فيما يبدو – على النحو الآتي : الفرق بين نَظْم الحروف لصياغة كلمة ، ونظْم الكلمات لصياغة جملة ، يتّضح في أنّ نظمَ الحروف أو ترتيبها لصياغة مَبْنَى الكلمة يتمُّ عشوائيًا ، دون القَصْد إلى إنشاء علاقة بين مَبْنَى الحروف – التي لا مَعْنَى لها – ودلالة الكلمة ، فلو أنّهم كانوا رَتّبُوا « ضَرَبَ » على شكل « رَبَضَ » لَمَا كان في ذلك فسادٌ للغتهم . أمّا نَظْم الألفاظ لصياغة جملة فلا يتمُّ عشوائيًا ، وإنّما يتمُّ نتيجةً لترتيب معانيها وتناسُق دلالاتها في العقل . ولا تُنْظَمُ الألفاظُ في جُمْلَةٍ من حيث هي ألفاظ وبِمَعْزِلٍ عن دلالاتها ، وإنّما تُنْظَمُ بمراعاة تلك الدلالات (٢) ، أيْ أنّ النَّظْمَ يَكونُ بين المعاني لا بين المباني .

ولا تَفاضُلَ بين كلمتين في الدلالة بحيث تكون إحداهما أَدَلَّ على معناها

الذي وُضِعَتْ له من الأخرى ، فليست دلالة كلمة « رَجُل » على الآدميّ الذَّكَر أفضلَ من دلالة كلمة « فَرَس » على ذلك الحيوان المعروف ، ولا هي أفضل في الدلالة على مدلولها من نظيرتها في الفارسية مثلاً ، كما أنّ كلمة « الليث » ليست أَدَلَّ على مدلولها من « الأَسد » . وإنّما يكون التَّفَاضُلُ بين دلالات الألفاظ في ملاءَمة دلالة اللفظة لدلالة اللفظة التي تليها في الجملة . فالتَّفَاضُلُ بين دلالات الألفاظ لا يتحقّقُ إلا في إطارِ جُمْلَةٍ ، وليس من حيث هي كلماتٌ مُجَرَّدةٌ (٣) .

والألفاظ أوعيةٌ للمعاني ، وخَدَمٌ لها ، ولاحِقَةٌ بها ، فهي تَتْبَعُها في مواقعها ، فإذا وَرَدَ مَعْنًى في العقل أولاً ، وَجَبَ أن يَرِدَ في الجملة أولاً كذلك (٤) . وهذه الألفاظ لم توضَع لتُعْرَفَ معانيها في أنفسها ، ولكنْ لأنْ يُضَمَّ بعضُها إلى بعض (٥) . ولا يُتَصَوَّر أن يُعرَف للَّفظِ موضعٌ في الجملة من غير أن يُعرَف معناه . والعِلْمُ بمواقع المعاني في العقل هو عِلْمٌ بمواقع الألفاظ في الجملة (٦) .

فكيف يتمّ بناء الجملة ؟

يقوم المتكلِّم « بتعليق » دلالات الألفاظ في عقله أولاً ، وذلك بضمٍّ بعضها إلى بعض ، وترتيبها بحسب معاني النحو ، و وفقًا لمقدرة المتكلّم اللغوية ، فتكون النتيجة نظمها وترتيبها في النطق ، أي : التلفُّظ بالجملة . فالتعليق تفاعُلٌ يتمّ في العقل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو ، تنشأ من خلاله علاقات الارتباط والربط بين تلك الدلالات ، وذلك من خلال اختيار المتكلم بين مُمْكِنات متعددة تتيحها اللغة من حيث دلالاتُ الألفاظ ومعاني النحو ، وتتفاوت المقدرة اللغوية بين الأفراد في هذا . أمّا النَّظْم فهو نتاجٌ لعملية « التعليق » ويُفهم من هذا أنّ التعليق ترتيبٌ لدلالات الألفاظ في العقل ، والنَّظْم ترتيب للألفاظ ذاتها في الجملة الملفوظة (٧) . هذا مع التسليم بأن التمييز بين هاتين العمليتين أمرٌ في غاية الصعوبة ، وأنّ المتكلم يؤدّيهما على حالٍ تكاد تجعلهما عملية واحدة (٨) .

وحين يُوصَف النَّظْمُ بأنَّه صحيح أو فاسد ، أو بأنَّه جيِّد أو رَدِيءٌ ، فإنَّما يرجع كلُّ هذا إلى صحة التعليق أو فساده ، أو إلى جودته أو رداءته ، أي أنَّه يَرْجع إلى قُدرة المتكلِّم على تَوَخِّي معاني النحو وأحكامه [٩] .

ويشير عبد القاهر إلى ما يُعرَف اليومَ بالمعنى الوظيفيِّ والمعنى المعجميِّ للألفاظ ، وهما ما يُكوِّنان معًا المعنى المَقاليَّ [١٠] ، فَيذْكُر أنَّ التعليق يكون بين معاني الألفاظ لا بين الألفاظ أنفسها ، ويقول : « ألا ترى أنَّا لو جَهَدْنا كلَّ الجُهْد أن نتصوَّر تَعَلُّقًا فيما بين لفظين لا معنى تحتهما لم نَتَصَوَّر . ومن أجل ذلك انقسمت الكَلِمُ قسمين :

« مؤتلِف ، وهو الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم ، وغير مؤتلِف ، وهو ماعدا ذلك : كالفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف . ولو كان التعلُّق يكون بين الألفاظ ، لكان ينبغي ألا يختلف حالها في الائتلاف ، وألا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويَصِحُّ أن تأتلفا ؛ لأنَّه لا تَنَافِيَ بينهما من حيث هما ألفاظ . » [١١]

ويشير إلى المعنى المَقاليِّ والمعنى المَقامي (أو الاجتماعيِّ) ؛ وهما اللذان يُكَوِّنان معًا ما يُعرَف اليومَ بالمعنى الدَّلاليِّ ، وهو غاية ما ينشُده الدرس اللغويُّ الحديث في فهمه لمعنى الجملة [١٢] ، فيَذكُر أنَّ المزيَّة ليست بواجبة لمعاني النحو في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تَعْرِض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمالِ بعضها مع بعض [١٣] .

كما يشير إلى أنَّ هذا المعنى الدلاليَّ للجملة إنَّما هو معنًى واحدٌ ، لا عِدَّةُ معانٍ ، فحين يَنْظِم المتكلِّم جملة نحو :

ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا يوم الجمعة ضربًا شديدًا تأديبًا له .

يفهم المتلقِّي من مجموع هذه الألفاظ معنًى واحدًا ، لأنَّ معانيها اتَّحدت

فصارت من أجل ذلك كأنَّها لفظة واحدة [١٤] .

وأخيرًا ، فحين تتَّحد أجزاء الكلام ، ويَدْخل بعضها في بعض ، ويشتدُّ ارتباط ثانٍ منها بأول ، ويُحْتاج في الجملة إلى وضعها في النفس وضْعًا واحدًا . . فهذا هو النَّمَط العالي - في رأي عبد القاهر - والباب الأعظم ، والذي لا تَرَى سلطان المزيَّة يَعْظُمُ في شيء كعِظَمه فيه [١٥] .

٢- عملية الاتصال اللغويِّ ونظام الحَدَث الكلاميِّ

قبل محاولة إبراز القيمة العِلْميَّة لنظرية « التعليق » لعلَّ من المفيد التمهيد لذلك بعرضٍ مُبسَّطٍ لعملية الاتصال اللغويِّ (أو : التَّواصُل ، أو التَّبليغ ، أو الإبلاغ linguistic communication على النحو الآتي :

ليس الدافع للناس على الكلام هو استعمال أوتارهم الصَّوتيَّة فقط ، وإنَّما الدَّاعي عادةً لكونهم يقولون ما يقولونه حين يقولونه ، هو إبلاغ شيء ما للمخاطَبين ، أي : قول شيء معيَّن يكون للفرد منه غرضٌ معيَّن ، ولا ينجح حَدَثُ الاتصال إلا إذا أدرك السامع ذلك الغَرَض [١٦] . ويَنظُر علم اللغة الحديث إلى عملية الاتصال اللغويِّ على أنَّها الوظيفة الأساسيَّة الكبرى لِلُغات البَشَر ، وقد لاحظوا أنَّها تتمثَّل في نقل رسالة message من مُرسِل (هو المتكلِّم ,speaker or first person أو المتحدِّث أو الباثّ) يرسلها إلى آخَرَ مستقبِلٍ لها (وهو المتلقِّي أو المخاطَب أو السامع hearer, or receiver, or addressee, or second person) من خلال قناة channel (هي الهواء في حالة الاتصال الشفهي ، وتُسمى أيضًا الوسط ، أو الناقل medium) ، وبشرط أن يكون طَرَفا الاتصال (المتكلِّم والمتلقِّي) مُتَّفِقَيْن من قَبلُ على نظام رمزيّ symbolic system (ويُسمَّى أيضًا الرامزة code) ، ويتكوَّن هذا النظام من علامات لغوية linguistic signs هي الألفاظ ، وهي تتألَّف من عناصر لغوية lingisitic elements هي الفونيمات (أي : الوحدات الصوتية)

phonemes ، والمورفيمات (أي الوحدات الصرفية) morphemes ، ويتضمَّن هذا النظام بالإضافة إلى ذلك طائفةً من القواعد المضبوطة هي قواعد النحو grammar ، تَحْكُم هذه العلامات والعناصر وتُنسِّق بينها . والعلامات اللغوية (أي الألفاظ) كِيانٌ ذو وجهين : الدَّالّ significant (وهو الصورة السمعية أو الكتابية) ، والمدلول signification (وهو التَّصوُّر) . وإذا استُعمِلَت هذه العلامات في جملة ، فهي تتيح بِدالِّها ومدلولها إقامةَ عمليةِ رجوع reference[17] إلى العالم الخارجي من خلال سياق الجملة [18] . « وينشأ معنى أيِّ كِيانٍ entity في نظام رَمْزِيّ من علاقاته بالكيانات الأخرى ، ومجموع هذه الكِيانات ومدلولاتها تُؤلِّف نظامًا رَمْزِيًا يُستخدَم لاتصالٍ ، أي تؤلِّف لغة . » [19]

وحين تُدرَس اللغة بوصفها نظامًا رَمْزِيًا ، كثيرًا ما تُعقَدُ تشبيهات بين ذلك النظام ونُظُم الاتصال الأخرى الحيوانيَّة والآليَّة . ودون الخوض في مناقشة الخلاف حول الجدوى من مقارنة النظام البشريّ بالنُّظُم الحيوانيَّة الأخرى [20] ، يبدو من المفيد هنا الإشارة إلى أنَّ الاتصال اللغويّ بين البَشر يُشْبِهُ في آليته إلى حد بعيد وسائل الاتصال الآليَّة التي تَوَصَّلَ إليها الإنسان ، كالإذاعة والتلفزة والبرق والهاتف وغير ذلك [21] ، فالمُرْسِل في عملية الاتصال الإذاعي مثلاً هو جهاز البثّ ، والمُستقبِلُ هو جهاز الاستقبال ، ويُحَوِّل المُرسِل الذبذبات الصوتية إلى ذبذبات إذاعية تنتشر في الأثير ، فيلتقطها المستقبِل ليُعيدها ذبذباتٍ صوتية كما كانت ، أيْ أنَّه يقوم بعملية عكسية لِمَا يقوم به المُرسِل . والنظامُ الرمزي هنا هو نظام الموجات الإذاعية وأطوالها ؛ إذ يجب أن يكون المُرسِل والمُستقبِل مضبوطَيْن على مَوْجَةٍ ذاتِ طولٍ محدَّدٍ بدقةٍ ومُتَّفَقٍ عليه ، وإلا فَشِلت عملية الاتصال .

ويُقاس الاتصال اللغوي على الاتصال الإذاعي قياسًا سَوِيًا ، فالمتكلِّم (وهو المُرسِل) يُحَوِّل المعنى الذي ينشأ في عقله إلى مَبْنًى . وهذه العملية هي ما يُصْطَلَح

عليه في علم اللغة الحديث بالتَّرميز encoding أيْ : تحويل المعنى إلى رموز تتمثَّل في الوحدات الصوتية (الفونيمات) ، وهي تُشَكِّل الألفاظ وحين يتلفَّظ المتكلِّم بالمَبْنَى مستعمِلاً جهاز النطق articulatory system لديه ، تنتقل هذه الفونيمات خلال الهواء لتصل إلى جهاز الاستقبال اللغويّ لدى المتلقِّي (ويتمثَّل في الجهاز السَّمْعِيّ auditory system) فالجهاز العصبيّ المركزيّ central nervous system ، فيقوم الجهاز الأخير من خلال عملية معقَّدة [22] بفكّ الرموز decoding التي استقبلها (وهي المَبْنى) ، أي أنَّه يقوم بتحويل المبنى إلى معنى يفهمه المتلقِّي ، مستعملاً النظام الرمزيّ الذي يجب أن يكون مُتَّفَقًا عليه بين الطرفين . وإذا افتُرِض أنَّ متلقِّيًا تلقَّى رسالةً شفهية من متكلِم باليابانية مثلاً ، وكان هذا المتلقِّي غيرَ مزوَّدٍ بالنظام الرمزيّ لِلُّغة اليابانية ، فإنه سيستقبل المَبْنَى حقًّا من طريق الجهاز السَّمعي فالجهاز العَصَبيّ ، إلا أنَّ الجهاز العصبيّ المركزيّ سيعجز عن تحويل المَبْنى إلى معنى ؛ لأنه لم يُحِطْ عِلْمًا بالنظام الرمزيّ الذي أُرسلتْ بمقتضاه الرسالة ، فهو يُشْبِه في هذا جهازَ استقبالٍ إذاعيٍّ صغيرًا صُمِّم للاستقبال على الموجةِ المتوسِّطة فحسبُ ، فلا يَقْدِر على تلقِّي ما في الأثير من ذبذباتٍ على الموجة القصيرة مثلاً .

وقد أوْجَز كاتز (١٩٦٦) J. J. Katz الوجْهَ الآليَّ المتحرِّر من السياق في عملية الاتصال اللغوي على النحو الآتي : « تُرَمَّزُ رسالة المتكلِّم في صورة المِثال الصوتيّ phonetic representation للمنطوق بواسطة نظام القواعد اللغوية المزوَّدِ به المتكلِّمُ ثم يصبح هذا الترميز إشاراتٍ إلى أعضاء النطق لدى المتكلِّم ، فيتلفظ المتكلِّم بالمنطوق في الشكل الصوتيّ المناسب ، فتلتقطه أعضاء السَّمْع لدى السامع ، فتتحول الأصوات الكلامية التي تُنَبِّه تلك الأعضاء بعدئذٍ إلى إشارات عصبيَّة يَكُون المِثالُ الصوتيُّ لها مماثِلاً لِما رَمَّزَ فيه المتكلِّمُ رسالتَه المتلَقَّاة ، هذا المِثالُ تُفَكُّ رموزه إلى صورةٍ للرسالة نفسها التي اختار المتكلِّم أن يُبَلِّغها أصلاً ،

وذلك من طريقِ النظامِ المماثِلِ لَدَى السامع عن القواعد اللغوية [٢٣] .

وكان العالم النفسي النِّمساويّ بُولَر (١٩٣٤) K. Bühler قد حدَّد من قبله وظائف الكلام بقوله : « إن الكلام دليل على الحالة العقلية للمتكلِّم ورمزٌ للرسالة ، وتنبيهٌ للسامع . » أمَّا أولمان (١٩٥١) S. Ullmann فقال : « الكلام مُعَبِّرٌ ، ومُوَصِّلٌ ، ومُؤَثِّرٌ . » [٢٤]

إلا أنَّ اتجاهًا جديدًا ظهر في السبعينيات عند فلاسفة اللغة الأمريكيين المتأثِّرين بالمذهب النَّفْعيّ [٢٥] (العَمَليّ أو البراجماتيّ pragmatism) يرى أنَّ تلك النظرة للاتصال اللغوي تَغفل عن السياق وأغراض المتكلِّم البلاغية التي يطلقون عليها الأغراض النَّفعيَّة pragmatic intentions . كما أنَّ تلك النظرة تُوحي بأنَّ الاتصال اللغويّ محدودٌ في تبليغ المعلومات ، وتُهمِل قاعدة الاستنتاجات القائمة على أساس المشاركة في الاتصال الناجح ، فالمنطوقات utterances يمكن أن تكون في الواقع مُلْبِسة ambiguous ، لذلك ينبغي أن يكون أَمْن اللبس disambiguation السياقيّ (اللغويّ وغيرُ اللغوي) مَحَلَّ عناية . ويرَوْن أنَّ تلك النظرة تفترض أنَّ المتكلِّم يتكلَّم حرفيًا لا بسخرية أو بتهكُّم ، ومباشرةً لا مُداوَرَةً . والأمر الملموس أنَّ المتكلِّم قد يَعني شيئًا أقلَّ أو أكثرَ من المعنى الذي يَنُصُّ عليه ، وأنَّ ما يقوله لا يحدِّد ما يقصده تمامًا ، فإذا قال مثلاً :

سوف أَرُدُّ لك هذا ! I'm going to pay you back for that!

احتمل أن يكون المتكلِّم قاصدًا به وَعْدًا ، أو قاصدًا به وعيدًا ، والمشكلة هي كيفية تحديد المتلقِّي لأيِّ الأمْرَين [٢٦] . ويقول فودور Fodor, J. A. (١٩٧٥ م) : « لا يكون الاتصال ناجحًا إلا إذا استنتج المتلقِّي أغراض المتكلِّم من خصائص المنطوق الذي أنتجه . » [٢٧] ويُقيم هؤلاء الفلاسفة منهجهم على ثلاثة أُسس ، الأول : أنَّ إنتاج الكلام يُعَدّ حالة خاصَّة من إعمال الفِكْر considered action ،

ومثل هذا يقع في أيِّ تدبيرٍ نفسيٍّ مقبول عن إعمال الفِكْر . الثاني : من المفترض أنَّ أفضل تدبيرٍ عام عن إعمال الفِكْر هو الحُكْم النظريّ decision-theoretic . الثالث : أنَّ أداء هذه الأحداث الكلامية يتضمَّن ترجمة الأغراض النَّفْعيَّة التي تُصاغ في لغة التفكير في تتابعات صوتية [٢٨] . ويذهب باخ K. Bach وهارنيش R. M. Harnish (١٩٧٩) إلى أنَّ بين المتكلِّم والمتلقِّي أفكارًا يشتركان فيها ، هي الأفكار السياقية المُتبادَلة mutual contextual beliefs ، ويقترحان نظامًا محدَّدًا لكيفية بروز تلك الأفكار في نِيَّة المتكلِّم speaker's intention واستنتاج السامع hearer's inference . بالإضافة إلى تلك الأفكار أشارا إلى وجود فكرتين تبادُليتين عامَّتَيْن يُعَوَّل عليهما السامع ليقوم باستنتاجه ، ولا يشترك فيهما المتكلِّم والسامع فحسب ، ولكن يشترك فيهما أعضاء الجماعة اللغوية بعامة ، وهما :

الحَدْس اللغويّ (أو الاستدلال بالقَرِينَة) the linguistic presumption والحَدْس الاتصاليّ the communicative presumption . ولولا الحَدْس اللغويّ ما استطاع السامعُ الافتراض أنَّ التعبير يعني للمتكلِّم ما يَعْنِيه لنفسه ، ولا أنَّ المتكلِّمَ يفترض أن السامع يَفترض هذا . أمَّا الحَدْس الاتصالي فهو فكرة تبادلية في الجماعة اللغوية تَتمثَّل في أنَّه كلَّما قال عضوٌ شيئًا ما لعُضوٍ آخرَ ، فهو يفعل هذا بسبب غَرَضٍ ما غَيْرِ تعبيريّ يُمْكن إدراكه [٢٩] . ويصل الباحثان إلى أنَّ القضايا المحيطة بوجود لغة التفكير وطبيعتها هي قضايا خلافيَّة . وانطلاقًا من هذا المبدأ يريان أنَّ الوسائل النظرية ينبغي أن تضاف إلى نظام الحَدَث الكلاميّ speech act scheme ويدرسان إنتاج الكلام على أنَّه ضَرْبٌ من إعمال الفِكْر [٣٠] ، وأنه يتضمَّن ترجمة للغَرَض النَّفْعيّ في إشارة signal [٣١] .

ثم يقترحان نظامًا يتضمن التَّنوُّع الكامل للاتصال اللغويّ : المتمثِّل في نظام الحَدَث الكلاميّ (الشكل ١) [٣٢] .

المتكلِّم

الغَرَض النَّفْعِيّ (البراجماتيّ) للمتكلِّم

آليّة إنتاج الكلام

الجملة س مختارة

الجهاز النُّطقيّ

إشارة صوتيّة (جملة) س

السامع

مُمَيِّز الكلام

الإدراك ١ : تسلسُل الأصوات الكلامية

المعجم ومُعالج الظَّاهِر

الإدراك ٢ : البِنْيَة الظَّاهِرة

النَّظْم والدلالة والأفكار السياقية

الإدراك ٣ : المعنى المؤثِّر للجملة : فَهْم س

الأفكار النَّفْعية السياقية

الإدراك ٤ : فَهْم المتكلِّم : التَّعرُّف إلى الغَرَض الاتصاليّ

الشكل (١) :عملية الإخبار الناشئة في الاتصال اللغويّ كما يراها باخ وهارنيش (1979) Bach and Harnish .

ويبدو لي أنَّ هذه النظرة لنظام الحَدَث الكلاميّ التي تنطلق من الأغراض النَّفْعيَّة ، تقترب كثيرًا مما ذهب إليه عبد القاهر في خلال عرضه لنظرية التعليق فهو يقول : « ثم اعلم أنْ ليست المزيّة بواجبةٍ لها في أنفسها (يقصد معاني النحو) ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تَعرِضُ بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض . » [٣٣] ويقول : « وجملة الأمر : أنَّ الخبر وجميع الكلام معان يُنشئها الإنسان في نفسه ، ويُصرِّفها في فكره ، ويُناجي بها قلبه ، ويراجع فيها عقله ، وتوصَف بأنها مقاصد وأغراض . » [٣٤] ويقول : « الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامُك السَّامعَ إيَّاه ، وليس بدليلٍ ما أنت لا تَعْلَمُ به مدلولاً عليه . وإذا كان كذلك ، وكان مما يُعلَم ببدائِهِ العقولِ أنَّ الناس إنما يُكلِّم بعضُهم بعضًا ليَعْرِفَ السامعُ غَرَضَ المتكلِّم ومقصودَه ، فينبغي أن يُنْظَر إلى مقصود المُخْبِرِ مِنْ خَبَرِه وما هو . » [٣٥]

ويتَّضح من خلال هذا العَرْض لعملية الاتصال اللغوي أنَّ دور المتلقي يَتِمُّ في الاتجاه العكسيّ لِمَا يَتِمُّ به عند المتكلِّم ؛ فالمتكلِّم يحوّل المعنى إلى مَبْنَى ، والمتلقي يحوّل المَبْنَى إلى معنى ، أيْ أنَّ الغاية من عملية الاتصال اللغوي هي نقل المعنى من الجهاز العصبيّ المركزيّ لدى المتكلِّم إلى نظيره لدى المتلقِّي ، وما المَبْنَى إلا وسيلة لتلك الغاية . فالمعنى هو المهمّ ، وهو الغاية من عملية الاتصال ، وهو ما يَعَضُّ عليه المتكلِّم والمتلقِّي بالنواجذ وهو سيِّد المبنى . أمّا المَبْنَى فلا يَخرُج عن كونه وسيلة اتَّفَق عليها أفراد الجماعة اللغوية لأداء المعنى ، فهو وعاء للمعنى ، وخادم له . وصِحَّة أداء المبنى للمعنى هي غاية ما يسعى إليه علم النحو ، أو هكذا يجب أن يكون . ويؤدِّي هذا إلى ما يُسَمَّى بالوضوح ، وفي هذا يقول

الجاحظ : « مَدار الأمر ، والغايةُ التي إليها يَجْري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام ، فبأيِّ شيءٍ بَلَغْتَ الإفهام وأوضَحتَ عن المعنى ، فذلك هو البيان في ذلك الموضع . »[٣٦] إلا أنَّ هذا المبدأ لا يَعْني تصوُّرَ انفصام بين المَبْنَى والمعنَى ، فالجملة الملفوظة أو المكتوبة إنما هي في الحقيقة « معنى كامنٌ في وعاء من المَبْنَى » ، وهو استنتاج من تشبيه عبد القاهر للألفاظ بأنَّها أوعية للمعاني[٣٧] . ولعلَّ هذا التصوُّر من عبد القاهر أدَقُّ من تصوُّر بعض الباحثين الغربيين للجملة بأنَّها « مِثْلُ العملة المعدنية ؛ تتألَّف من الازدواج بين وجهين : فهي تتضمَّن تلفُّظًا pronunciation من ناحية ، ومعنى meaning من ناحية أخرى . »[٣٨]

٣- منهج نحاة العربية في فهم عملية الاتصال اللغوي والعلاقة بين المَبْنَى والمعنَى

لعل من المفيد أيضًا ، قبل الشروع في محاولة إبراز جوانب من القيمة العلمية لنظرية « التعليق » ، إلقاءَ الضوء على معالجة نحاة العربية لقضية المَبْنَى والمعنَى ، وما يترتَّب عليها من فَهْم لطبيعة العلاقة بين المتكلِّم والمتلقِّي ، وهي ما يُطلِق عليه علم اللغة الحديث عملية الاتصال اللغوي .

يلحظ الدارس أنَّ النحاة أقاموا صرح علم النحو العربيّ على دراسة دور المتلقِّي لا دور المتكلِّم ؛ إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المَبْنَى للوصول إلى المعنَى أي في اتجاه معاكس لِما يسير فيه نظام الحَدَث الكلاميّ في عملية الاتصال اللغويّ حسب النظرة الحديثة ، وكذلك لِما سار فيه عبد القاهر في خلال عرضه لنظرية « التعليق » . فهذا ابن النَّاظم يُعرِّف علم النحو بقوله : « هو العلم بأحكام مُستنبَطة من استقراء كلام العرب ، أعني : أحكام الكَلِم في ذواتها ، أو فيما يَعْرِض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية ، والتقديم والتأخير ، ليُحتَرَز بذلك عن الخطإ في فَهْم معاني كلامهم ، وفي الحَذْو

عليه . »[٣٩] ويُستنتَج من هذا التعريف أنَّ النحاة عكفوا على دراسة المبنى لاستنباط قواعدهم ، من خلال عملية استقراء لكلام العرب المتمثِّل في الشواهد النحوية ؛ أي أنَّهم استنبطوا قواعدهم باستقراء الأداء performance الذي يتلقاه المتلقِّي ، وكانوا يرمُون من وضع قواعِدهم إلى غايتين : الأولى : إعانة المتلقِّي على تجنُّب الخطإ في فَهْم المعنَى المستفاد من أي مَبْنى يتلقَّاه ، والثانية : إعانة المتكلِّم على الحَذْو على تلك القواعد في كلِّ أداء يؤدِّيه .

وقد نستطيع فَهْم الدافع الذي دفع النحاة إلى انتهاج هذا المنهج إذا تأمَّلْنا الأسباب التي أدَّت إلى نشأة علم النحو ؛ فقد نشأ بسبب خشية السلف الصالح على القرآن الكريم بخاصة ، وعلى العربية بعامة ، من ظاهرة « ذيوع اللحن » على الألسنة في تلك الفترة ، « لهذا رأينا أبا الأسود الدؤليّ ينهض لنقط المصحف ضبطًا لإعرابه ، فكانت هذه هي البداية التي لا جدال حولها للنحو . »[٤٠] والأرجح أنَّ توصُّل أبي الأسود إلى الرموز الكتابية الدَّالة على « الضَّمَّة » و « الفَتْحة » و « الكَسْرة » هو ما جعل درس النحو العربيّ يتَّخذ العلامة الإعرابية محورًا له . وحين أخذ النحاة يبحثون عن تفسير لاختلاف العلامات الإعرابية وضعوا نظرية العامل النحويّ ، فجعلوا العلامات الإعرابية آثارًا للعوامل النحوية[٤١] . حَدَثَ هذا على الرغم من أنَّ اللحن الذي ذاع بين الموالي والعرب المخالطين لهم لم يكن مقصورًا على العلامة الإعرابية وحدها ، وإنما كان يَصْدُقُ أيضًا على أخطاء صوتية وصرفية ومعجمية ، وعلى أخطاء نحوية تتعدى مجال العلامة الإعرابية أحيانًا لى مجالات الرُّتبة والمطابقة ، ولكنَّها أخطاء في المَبْنَى أولاً وأخيرًا[٤٢] .

ويبدو أنَّ انطلاق النحاة من ذلك الغَرَض الجليل ، وهو الحفاظ على النَّصِّ

القرآنيّ من اللحن ، جَعَلَ هَدَفَ الدرس النحوي في مراحله الأولى إعانةَ اللاحِنِ على التلاوة الصحيحة للقرآن الكريم ، بمعرفة الضَّبط الصحيح لعلامات الإعراب في أواخر الكلمات . ومن هنا كانت التلاوة الصحيحة للنَّص القرآنيّ هدفًا لقيام علم النحو في العربية وهذا ممّا يُبرِّر أيضًا عنايتَهم بالعلامة الإعرابية منذ نشأة ذلك العلم . أمّا فَهْمُ النَّصِّ القرآنيِّ فَهْمًا يعتمد على ما توصَّلوا إليه من قواعد نحوية ، فكان هدفًا آخَر في مرحلة لاحقة هي مرحلة التطبيق ، على نحو ما نجدُه من مؤلَّفات في مطلع القرن الثالث الهجريّ ككتاب « معاني القرآن » للفرّاء ، وكتاب « مَجاز القرآن » لأبي عُبَيْدَةَ .

كلُّ هذا يشير إلى أنَّ النحاة انطلقوا من المَبْنَى لفهم المعنَى ، وأنَّهم كانوا يضعُون دور المتلقِّي في المقام الأوَّل . ويبدو لي أنَّ عنايتهم تلك بدور المتلقِّي جعلتهم ينظرون إلى المَبْنَى على أنَّه هو الأصل ، وأنَّ المعنَى تابعٌ له ، ومن المعلوم في عملية الاتصال اللغويّ أنَّ المَبْنَى سابقٌ عند المتلقِّي على المعنَى . وربَّما كان عبد القاهر يقصد النحاة فيمن كان يقصدهم بحملته على أنصار اللفظ في كتابِهِ « دلائل الإعجاز » ومن ذلك قوله : « واعلم أنَّه إنْ نظر ناظرٌ في شأن المعاني والألفاظ إلى حال السامع فإذا رأى المعاني تَقَعُ في نفسه مِنْ بعد وقوع الألفاظ في سمعه ، ظَنَّ لذلك أنَّ المعاني تَبَعٌ للألفاظ في ترتيبها . » (٤٣)

وكانت النتيجة الحَتْمِيَّة لاهتمام النحاة بظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية في المَبْنَى تَبَعًا لاختلاف معناه أكثرَ ممّا سواها من ظواهر بناء الجملة - كانت النتيجة الحَتْمِيَّة لهذا أنْ أصبحَ « الإعرابُ » هو الغاية التي يسعى إليها علم النحو ، يقول الرَّضِيُّ : « المقصودُ الأهَمُّ من علم النحو معرفةُ الإعراب الحاصل في الكلام بسببِ العَقْدِ والتَّركيب ، لتوقُّفِ الكلام على الكلمة توقُّفَ المركَّبِ على

جزئه » (٤٤) ، بل أصبح مصطلح « الإعراب » مرادِفًا أحيانًا عندهم لمصطلح « النَّحو » ، وذلك ما نلمحه في تسمية بعض كتبهم ، ككتاب « سرّ صناعة الإعراب » لابن جنّيٍّ ، وكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » لابن هشام ، وغيرهما ، ويُصَرِّح الزَّجَّاجيُّ بأنَّ النحو يُسَمَّى إعرابًا ؛ لأنَّ الغَرَضَ طَلَبُ عِلْمٍ واحدٍ (٤٥) . وإذا مَحَّصْنا مفهومَ « الإعراب » عندهم وجدناه لا يَخْرُجُ عن اختلاف العلامات الإعرابية داخل الجملة تَبَعًا لاختلاف العامل ، فهذا أبو عليّ الفارسي يَحُدُّ « الإعراب » بقوله : « الإعرابُ أنْ تختلفَ أواخرُ الكَلِم لاختلاف العامل . » (٤٦) ويقول الرَّضِيُّ : « الظاهرُ في اصطلاحهم أنَّ الإعرابَ هو الاختلاف ؛ ألا تَرَى أنَّ البناء ضِدُّه ، وهو عَدَمُ الاختلافِ اتفاقًا . » (٤٧)

ويُستنتَج من هذا أنَّ المقصودَ الأهَمَّ من عِلْم النحو عندهم هو البحث في ظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية ، وأنَّ تفسيرهم لتلك الظاهرة اعتمد على تصوُّرِهم لفكرةِ العامل النحويّ .

ولمّا كان النحاةُ قد انطلقوا من المَبْنَى لفهم المعنى ، نَظروا في الجملة ، فكان أهمّ ما شغلهم فيها العلامات الإعرابية ، ورأوا أنَّ تلك العلامات موضوعة في اللغة للإبانة عن المعنى ، فجَعَلوا « العاملَ » جَوْهَرًا مُوجِدًا لاختلافِ تلك العلامات ، كما جعلوه مُوجِدًا لاختلاف المعاني النحويَّة في داخل الجملة ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة . ولمّا ذهبوا إلى أنَّ اختلافَ العلامات الإعرابية الناتجَ عن اختلاف العامل يؤدِّي إلى الإبانة عن المعنى ، اتفقوا على مصطلح « الإعراب» ليدلّ على ذلك الاختلاف ، فالإعراب لغويا يعني : الإبانة ، يقول الرَّضِيُّ : « الإعراب إبانةُ المعنى والكَشْفُ عنه ، من قوله ﷺ : « الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْها لِسانُها » ، أي : يُبين . » (٤٨) ويقول ابن يعيش : « الإعرابُ الإبانةُ عن

المعاني باختلاف أواخر الكَلِم لتَعاقُب العوامل في أوّلها. » [٤٩] و« العامل » في اصطلاحهم هو : « ما أوْجَبَ كَوْنَ آخِرِ الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا. » [٥٠] والمقصود بهذا التعريف « العامل » بعامة ، أما العامل المقيَّد ، وهو عامل الاسم ، فيعرِّفه ابن الحاجب بقوله : « العامل ما به يَتَقَوَّم المعنى المُقْتَضى. » [٥١]

ويُفَسِّر الرَّضِيُّ « التَّقَوُّم » بما يماثِل قيامَ العَرَضِ بالجَوْهر ، ويقول : « فإنَّ معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كَوْن الكلمة عُمدَةً أو فَضْلَةً أو مضافًا إليها ، وهي كالأعراض القائمة بالعُمْدَة والفَضْلة والمضاف إليه بسبب توسُّط العامل. » [٥٢]

وبهذا المنهج القائم على الناحية اللفظية البحتة تصدَّوْا لدرسِ ذلك البناء الأسلوبيّ العظيم المُعْجِز ، وهو النصُّ القرآني ، محاولين فهم معانيه بطريق إعراب ألفاظ آياته الكريمة. فكان من ذلك ما وضعوه من دراسات تتعلَّق بإعراب القرآن ، ككتاب « معاني القرآن وإعرابه » للزجَّاج ، وكتاب « إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم » لابن خالويه ، وكتاب « التِّبيان في إعراب القرآن » المعروف باسم « إملاء ما مَنَّ به الرَّحمن » للعُكْبَريّ. ومما لا جدال فيه أنَّ ذلك « الإعراب » وقف عاجزًا عن أن يصل إلى شيء ذي بالٍ من عظمة الأسلوب القرآنيّ ، وما فيه من إعجاز يتحدَّى أداء أيِّ متكلِّم مهما تكن كفاءته اللغوية ، بل كان تناولهم لإعراب آيات الذكر الحكيم لا يختلف عن إعراب أيِّ كلام آخَر ، وفي ذلك يقول عبد القاهر : « ومن العَجَب أنَّا إذا نظرنا في « الإعراب » وجدنا التفاضُلَ فيه مُحالاً ؛ لأنَّه لا يُتَصور أن يكون للرفع والنصب في كلامٍ مزيةٌ عليهما في كلامٍ آخَر. » [٥٣]

والأمر اللافت أنَّ دراسات الإعجاز القرآنيّ التي نشطت في خلال القرنين

الثالث والرابع الهجريين ، ونضجت في خلال القرن الخامس ، كان النحاة ينظرون إليها على أنَّها تقع خارج نطاق درسهم ، وذلك انطلاقًا من الغاية الأولى التي حددوها لدرسهم منذ نشأته ، وهي إعانة المتلقِّي على صحة تلاوة القرآن لا على تدبُّر إعجازه ، فتركوا تلك الدراسات للمتكلِّمين والمتأدِّبين والبلاغيين الذين درسوا قضايا اللفظ والمعنى من حيث المقابلة والائتلاف والتنافر وغير هذا ، وهي قضايا تدخل في صميم الدرسْ النحويِّ المعاصر ، وقد كان الأجدر بالنحاة أن يستأثروا هم بها ؛ ذلك أنَّ الله تعالى وصف كتابه الكريم في مواضع كثيرة منه بأنَّه « مُبِين » ، و « الإبانة » هي الغاية القصوى التي ينبغي أن يسعى إليها النَّحْو ، فكان من المأمول أن يعتني النحاة بتدبُّر أسرار تلك الإبانة في آيات الله ، إلا أنَّهم قَنَعُوا بأن جعلوا « الإعراب » الوسيلةَ للإبانةِ عن المعنى. ويبدو لي أنَّ مِنْ بين الدوافع التي دفعت عبد القاهر إلى وضع كتابه « دلائل الإعجاز » أن يضع درس الإعجاز القرآنيّ في مكانه الصحيح ضمن الدرس النحوي وتوخِّي معاني النحو، ومن هنا ظهرت من بعده دراسات تناولت إعجاز القرآن من خلال النحو ، كما في « الكشَّاف » للزمخشريّ (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) ، وفي « البحر المحيط » لأبي حَيّان (المتوفى سنة ٧٤٥ هـ).

ومن منطلق « الإعراب » قسَّموا أبواب النحو بحسب اختلاف العلامات الإعرابية إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ، لا بحسب ما تتناوله تلك الأبواب من المعاني النحوية. فَتَرَتَّبَ على هذا التقسيم أنْ درسوا اسم « كان » وخبر « إنَّ » ضمن المرفوعات وخبر « كان » واسم « إنَّ » ضمن المنصوبات ، ودرسوا أسلوب الاستثناء في باب المنصوبات ، وأسلوب الشرط ضمن دراستهم للأدوات الجازمة ، وجمعوا بين التوابع الخمسة في باب واحد على أساس الناحية

اللفظية البحتة ، وهي اتفاقها في قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية ، على الرغم مّما بين هذه التوابع من التّنافُر بحيث يكاد يكون من المُحال الجمعُ بينها في معنى واحد . وأغفلوا جوانب معنوية مهمة في بناء الجملة ، كالتقديم والتأخير ، والفَصْل والوَصْل ، والقَصْر ، والإيجاز والإطناب والمساواة ، وغير ذلك مّما جعل الدرس اللغوي في العربية يضطرّ اضطرارًا إلى إنشاء عِلْم جديد ، هو عِلْم المعاني ، ليضمّ هذه البحوث وغيرها . وما عِلْمُ المعاني في حقيقة الأمر سوى الجانب المعنويّ من عِلْم النحو ، وقد كان جديرًا به أن يقوم في داخل عِلْم النحو نفسه ، بل أن يكونَ أساسًا ومنطلقًا لفهم أيِّ معنى نحويّ ، ولتبويب الأبواب النحوية عند دراستها ، فهو قمّة الدراسة النحوية أو فلسفتها كما يقول الدكتور تمّام حسّان (٥٤) .

إلا أنّ حِرْصَ النحاة جيلاً بعد جيل على أصول صنعتهم ، والتزامَهم بالمنهج التحليليّ القائم على الناحية اللفظية وحدها ، وتقليد الخلف للسلف ، والمبالغة في إجلال بعض كتبهم ، كتسميتهم كتاب سيبويه « قرآن النحو » ، وقولهم فيه : « من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فَلْيَسْتَحِ » - كلُّ هذه الأسباب حالتْ دون أن يجرؤ مجتهدٌ لغويٌّ على « إقحام » أيِّ دراسة معنوية تركيبية على منهج النحاة . وما زلنا حتى اليوم نُعَلِّم الطلابَ اللغةَ مفرِّقين بين عِلْم النحو وعِلْم المعاني ، ملتزمين بالمنهج نفسِهِ الذي نهجه النحاة . وما زلنا ننظر إلى تعليم النحو على أنه مجرد وسيلة لعصمة الألسنة من الخطإ في العلامة الإعرابية .

وقد أدّى رسوخ منهج النُّحاة وتمكُّنه في النفوس إلى غياب الحقيقة التي لا يجحدها باحث في اللغة ، وهي أنّ النحو هو صحة النَّظْم والتأليف وملاءمة

معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، واتحاد مُكوِّنات الجملة وجَرَيان الارتباط والربط بينها على النظام الصحيح للغة . وكلُّ هذا يُؤَدِّي إلى الغاية المنشودة من النحو ، وهي البيان و وضوح المعنى المراد . ولعل أوضح دليل يدحض منهج النحاة القائم على « الإعراب » ، أنّ لغات بشرية كثيرة لا إعراب فيها ، ولا تبديل لأواخر كلماتها ، فهل يعني هذا أنّ تلك اللغات لا نحوَ لها ؟ (٥٥) ويقول الدكتور تمّام حسّان : « أمّا العلامة الإعرابية فلا تعدو أنْ تكون قرينةً من قرائنَ متعددةٍ تُشير إلى معنى الجملة ، فهي بمفردِها لا تعين على بيان المعنى المنشود . » (٥٦) ومن المعلوم بداهةً أنّ الغاية من تعليم اللغة هي إقدار المتعلِّم على التوصُّل إلى المَبْنَى الصحيح من خلال المعنى بوصف المتعلِّم متكلِّمًا ، والتوصُّل إلى المعنى الصحيح من خلال المَبْنَى بوصف المتعلِّم متلقِّيًا (٥٧) . والأمر الملموس هو قصور « الإعراب » عن أن يكون منهجًا ذا جدوى للوصول إلى تلك الغاية . وهذا على الرغم من أنّ عِلْم النحو اتّسم منذ نشأته بسِمَة النحو التعليميّ لا النحو العِلْميّ ، ولكنّ الغاية التي حدَّدها النحاةُ له ، وهي ضبط اللغة وإعانة اللاحنين على تجنُّب الخطأ ، فَرَضَتْ عليه أن يلتزم بالناحية اللفظية في المقام الأول ، متمثلةً في الإعراب والعلامة الإعرابية .

وإذا كان النحاة قد اتخذوا الإعراب وسيلةً للإبانة عن المعنى ، فالملموس أنّ الإعراب ذاته مفتقر إلى المعنى ، أي لا بدّ من اتخاذ المعنى وسيلةً للوصول إلى الإعراب ؛ إذ لا يُستطاع التوصُّل إلى إعراب ألفاظ الجملة إلا عن طريق فهم المعنى العام للجملة متمثِّلاً في فهم العلاقات المعنوية بين الألفاظ . وقد اضطرَّهم هذا إلى قولهم الشهير : « الإعراب فَرْعُ المعنى » ، وتوسَّلوا إلى ذلك بفكرة « العامل النحويّ » .

٤ – فكرة « العامل النحوي » في ضوء علم اللغة الحديث

أَلزم النحاةُ أنفسهم بمنهج يقوم على تصوُّر عملٍ نحويّ يجري في داخل الجملة ، ويقتضي بالضرورة وجودَ أطراف ثلاثة ، هي : العامل ، والمعمول ، والحركة الإعرابية رمز تأثير العامل في المعمول . واستنادًا إلى هذا التصوُّر فسَّروا ظواهر بناء الجملة ، واستنبطوا القواعد التي تحكمها .

وقد كثُرَ الحديث بين الباحثين اللغويين حول قضية « العامل » منذ ابن مضاء حتى اليوم ، ومن المعلوم بداهةً أنَّ التساؤل عن « العَمَل النحويّ » ينبغي ألا يكون : أ هو موجود أم غير موجود ؟ وإنَّما ينبغي أن يكون السؤال : أَ نَقْبَلُ العملَ النحويَّ تفسيرًا للظواهر اللغوية في بناء الجملة أم نرفضه ؟ ذلك أنَّ مما لا يقبل الجدل أنَّ فكرة العمل النحوي إنما هي مجرد « تصوُّر عقليّ » لا وجود له ؛ إذْ إنَّ أيّ باحث يدرس بناء الجملة لا بد أن يصل في مرحلة من مراحل بحثه إلى أن يتساءل : ما الذي يدور في فِكْر المتكلِّم في أثناء عملية تحويل المعنى إلى مَبْنَى ؟ ويمثِّل هذا السؤال المحورَ الذي يدور حوله عِلْم بناء الجملة ، والأساسَ الذي يقوم عليه ، إلا أنَّه لم يجد له الجواب العلميّ الشافي حتى اليوم ، وكلُّ ما يقدِّمه عِلْم اللغة الحديث حوله لا يخرج عن أحكام نظرية قابلة للجدال ، وما زالت القضايا المحيطة بطبيعة لغة التفكير قضايا خلافية . من هنا لا يكون من الإنصاف أن يوجِّه الباحثون المعاصرون النقد إلى السَّلف في اتخاذهم من فكرة العمل النحويّ منهجًا لهم ؛ فذلك إنَّما كان اجتهادًا منهم في تفسير عملية لغة التفكير في بناء الجملة ، وقد يصيب هذا الاجتهاد وقد يخطئ . وكيف نطالبهم بما نعجز نحن عنه اليوم على الرَّغم من هذا التَّراكم الذي أصبح لدينا من العلوم البيولوجية والنفسية والاجتماعية وغيرها مما يجدي في هذا المجال ؟ هذا مع التسليم بأنَّ منهج

نحاة العربية القائم على فكرة العَمل النحويّ أثمر نتائج طيبة تقف شامخةً حتى اليوم بين ما يقدِّمه الباحثون الغربيون من بحوث . وإن يكن تصوُّر العمل النحوي هو أقصى ما توصَّل إليه نحاة العربية في اجتهادهم لتفسير ما يدور في لغة التفكير ، فإنَّ أقصى ما توصَّل إليه النحو التحويليّ عند تشومسكي وأتباعه هو تصور البِنْية المُضمَرة deep structure وهؤلاء لا يسلِّمون بوجودها في فِكْر المتكلِّم يقينًا ، وإنَّما يُقِرُّون بأنَّها أقصى فرضيَّة مقبولة ظاهريا يمكن أن تُقترح حتى الآن لتفسير الحقائق المحيِّرة عن اللغة [٥٨] . ومُهِمَّةُ الباحث في بناء الجملة العربية اليوم أن يناقش في موضوعية فكرة العمل النحويّ ، وأن يقارن بينها وبين ما توصَّلت إليه البحوث في عِلْم اللغة الحديث .

ومن بين الآراء التي ترفض الأخذ بمنهج العمل النحويّ اتجاه يرى أنَّ ذلك المنهج ألجأ النحاة إلى ما يُعرَف بالتأويل النحويّ ، وهو ما يتمثَّل في عدَّة وسائل ، منها الحذف ، والتقدير ، والزيادة ، والتقديم والتأخير ، والحَمْل على المعنى ، والتَّحريف ، والاتساع والإضمار ، والاستتار ، والفَصْل والاعتراض ، والتعليق ، والإلغاء ، وغلبة الفروع على الأصول ، وردُّ الفروع إلى الأصول . ويَرَى أنَّ أخطر ما في هذا التأويل هو ما لجئوا إليه من تأويل النصوص المخالفة لقواعدهم في التصرُّف الإعرابيّ ؛ إذ تجاوز التأويل بهذا الأسلوب كلَّ مَدًى موضوعيٍّ ، وانفلت من كلِّ مِقياس علميّ ؛ إذْ يَفترِض أنَّ وراء النصِّ تركيبًا آخَرَ ، وأنَّ هذا التركيب الذي ليس له وجود هو الأصل ، وهو محور التقعيد [٥٩] . ويتناول فكرة الحذف والتقدير ويصفها بأنَّها ترتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية [٦٠] ، ويَعْزُو توسُّل النحاة بالتقدير ، كتقدير الحركة الإعرابية وأجزاء الجملة والجملة والتركيب والكلام ، إلى فكرة العمل النحويّ

التي تقتضي بالضرورة وجود الأطراف الثلاثة : العامل والمعمول والحركة الإعرابية ، فكانوا إذا لم يجدوا في الجملة بعض هذه الأطراف يقدِّرون ما لا وجود له منها [٦١] . ثم يذهب إلى أنَّ الواقع اللغويّ يَنْقُضُ دعوى الحذف والتقدير بأسرها [٦٢] ويرى أنَّ النحاة حين أخذوا بهذه الفكرة كانوا متأثِّرين بالفلسفة اليونانية على وجه العموم ، وبالتقسيم المنطقيّ للأشياء والعلاقات بصورة خاصة [٦٣] ، وأنَّ التقسيم الذي وضعوه في الحذف إنما استعاروه من علم الكلام وهو ليس لغويّا ولا نحويّا [٦٤] .

ويبدو لي أنَّ البحث العلميّ ينبغي ألا يرفض فكرة العمل النحويّ من أجل ما أدَّت إليه من التأويل النحويّ ، وإنَّما يبدو الأمر على النقيض من ذلك ؛ إذ كان التأويل النحويّ في الكثير من صوره وسيلةً ذات جدوى في إبراز معنى الجملة في العديد من الأبواب النحوية . وينظر الاتجاه العام في علم اللغة الحديث اليوم إلى التأويل على أنَّه وسيلة لا بدَّ منها في التحليل اللغويّ ، فيرى النحو التحويليّ أنَّ وراء المنطوق تركيبًا آخَرَ هو البِنْيَة المُضمَرة ، وأنَّ تلك البِنْيَة تمرُّ عادةً بسلسلة من قواعد التحويل transformational rules في أثناء تحوُّلها إلى البِنْيات الظاهرة المكنة surface structures ، وما قواعدُ التحويل المتَّبعة في ذلك إلا صورة من صور التأويل النحويّ ، كالحَذْف deletion ، والاختزال reduction، والاتساع expansion والإحلال replacement ، والزيادة addition ، وإعادة الترتيب permutation ، وقد أثمر هذا المنهج عندهم نتائج أفادت البحث اللغويّ في بناء الجملة . إلا أنَّ هذه المقارنة لا تَعْني تطابقًا بين منهج النحو التوليديّ التحويليّ ومنهج العمل النحويّ عندنا ، كما أنَّها لا تعني تجاوُزَ المدى في استخدام التأويل حتى يصبحَ وسيلة لتخريج النصوص التي لا تتفق مع ما يوضع من قواعد ، على

نحو ما فعله النحاة حين أسرفوا على أنفسهم في ذلك . أمّا الرأي القائل بأنَّ فكرة الحَذْف والتقدير متأثرة بالفلسفة اليونانية فينبغي ألا تُتَّخذ هي أيضًا مَطْعنًا في فكرة العمل النحويّ ؛ ذلك أنَّ لعِلْم اللغة أن يستعين بما يشاء من العلوم الأخرى ، كالفلسفة والمنطق والرياضيات وعلم النفس وعلم الاجتماع . وعلى سبيل المثال ، كانت دراسة الاستنتاج inference تتمّ داخل المنطق logic أو المنطق الرمزيّ symbolic logic (logistic) باستخدام لغات اصطناعية artificial languages وكان يقوم بها فلاسفة ذوو خلفية مختلفة تمامًا عمّا لدى اللغويين الدارسين لعلم بناء الجملة في اللغات الطبيعية ، ولكنْ منذ مطلع السبعينيَّات بدأ الموضوعان يندمجان ، حتى أصبح الاستنتاج مبحثًا مهما في عِلْم الدلالة ، وأصبح حساب التفاضل والتكامل الجُمْلِيّ sentential calculus يُستعمَل في ذلك على نطاق واسع [٦٥] .

وفي مقابل هذا الرأي يذهب اتجاه آخَر في البحث اللغويّ المعاصر إلى أنَّ قضية العامل – في أساسها – صحيحة في التحليل اللغويّ ، وأنَّها عادت الآن في المنهج التحويليّ على صورة لا تبتعد كثيرًا عن الصورة التي جاءت في النحو العربيّ ؛ ذلك أنَّ التحليل النحويّ عند التحويليين يكاد يتَّجه إلى تصنيف « العناصر » النَّظْمية وفقًا لوقوعها تحت تأثير عوامل مُعَيَّنة ينبغي على الدارس أن يَعْرِفَها ابتداءً ، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء [٦٦] .

ويَطْرح هذا الرأي قضيتين : الأولى : مدى اتِّساق فكرة العامل النحويّ مع فكرة النحو التحويليّ بخاصة ، وعلم اللغة الحديث بعامة . والثانية : مدى جدوى الأخذ بفكرة العامل في البحث اللغويّ الحديث .

فأمَّا فيما يتعلَّق بالقضية الأولى ، فقد سبقت الإشارة إلى أنَّ النحو التحويليّ

يلجأ إلى وسائل للتأويل النحويّ شبيهةٍ بتلك التي لجأ إليها نحاة العربية تطبيقًا لفكرة العامل . إلا أنَّ التشابه في الوسائل لا يعني بالضَّرورة تطابُقَ المنهجين ، ثم إنَّ هذه الوسائل ليست نابعة من فكرة العمل النحويّ في ذاتها بقدر ما هي ظواهر لغوية تَفْرِض نفسها على أيّ بحث تركيبيّ . ومن الجليّ أنَّ الباحث اللغويّ يمكنه أن يلجأ إلى تلك الوسائل جميعًا دون أن يتَّخذ من فكرة العامل ذاتها منهجًا لبحثه . ولعلَّ من المفيد – بالإضافة إلى هذا – تمحيص مفهومٍ ما يمكن أن يُطْلَق عليه « العَمَل النحويّ » عند الباحثين الغربيّين في عِلْم اللغة الحديث .

يَستعمِل عِلْم اللغة الحديث عامةً مصطلحين يُمْكِنُ ترجمة كلٍّ منهما إلى العربية بكلمة « العامل » ، و هما : operator و agent . فأمّا المصطلح الأول operator فيقولون عنه : « إنَّ حالة التَّضام togetherness التي تعني أنَّ الأشياء المتلائمة معًا ينبغي أن تكون معًا ، تفوق كلَّ قواعد بناء الجملة syntax الأخرى ؛ إذْ تكون الألفاظ متآلفة بطريق قُرْبها زمانًا أو مكانًا ، فتتحقق حالة القُرْب في الزمان إذا كانت الرسالة شفهية ، وتتحقق حالة القُرْب في المكان إذا كانت الرسالة مكتوبة . إلا أنَّ حالة التَّآلُف هذه لا تكفي وحدها لفهم الجملة ؛ إذْ يمكن أن تَكُون الجمل مُلْبِسة ambiguous لَبْسًا مُفْرِطًا في أكثر الأحوال حتى مع مساعدة السياق . والذي يَحْكُمُ الجملة في هذا هو العوامل operators ، وتتمثل في المُورفيمات النَّحويَّة (أي الألفاظ الوظيفية والتصريفات) ، بالإضافة إلى وسائل أخرى مثل الأنماط المُمَيِّزة من التأكيد emphasis أو السَّكْتة pause أو طبقة الصوت pitch ، ومثل الترتيبات المميِّزة characteristic arrangements . كلُّ هذا يُدْعَى « العوامل » operators ، فهي تُعْلِم السامع أيُّ الأشياء ينسجم مع أيّ ، وأيُّ الأشياء تابعٌ لأيٍّ ، كما تُعْلِمه كيف يكوْن الارتباط مُحْكَمًا ، وذلك منذ أن يبدأ المنطوق حتى ينتهي . ففي التنغيم intonation مثلاً ، يُلاحَظ أنَّ

الاتساع المُسْتَوِيَ level span عند طبقة صوتٍ منخفضةٍ في وسط المنطوق هو وحده عاملٌ يُظهر الألفاظَ المتلازمة accompanying words بوصفها « غَيْرَ مُنْتَسِبَة » not belonging ، مثلما في الجملة المُعترضة parenthetical . وكذلك تُعَدُّ الرُّتْبة النَّحويَّة word order عاملاً ، ففي نحو : مائةَ دولار كَلَّفتني تلكَ الغَلْطَة

A hundred dollars that mistake cost me.

يلاحَظ أنَّ الرُّتبة النَّحويَّة تَنْقُل انفعالاً emotion لا يَظْهَر في الإفادة الواقعيَّة : كَلَّفتني تلك الغَلْطَةُ مائةَ دولار That mistake cost me a hundred dollars .

وكلَّما كانت الجملة أشدَّ تعقيدًا كان هذا أدْعَى إلى الاتِّكال على العوامل operators من أجل التَّوصُّل إلى المعنى [٦٧] .

وأمَّا المصطلح الآخَر ، وهو agent الذي يمكن ترجمته أيضًا إلى العربية بكلمة « العامل » ، فيُعَرِّفه فيلمور (١٩٧٠) Fillmore تقريبًا بأنه « مُثير الحَدَث » [٦٨] the instigator of the event وقد يكون قابلاً للتعريف بأنَّه « مُسْنَدٌ إليه عميق underlying subject لصِنفٍ مُعَيَّن من الأفعال » [٦٩] ، ففي نحو :

جون شَحَذَ السِّكِّين . John sharpened the knife.

ينظر الباحثون الغربيُّون إلى « جون » في هذا المثال على أنَّه « العامل » agent ؛ ذلك أنَّ المِثَال يصوِّر عملاً action سببيًّا causative موجَّهًا directed فالعمل مُوَجَّه لأنَّه يتضمَّن عَمَلَ العامل وهو « جون » John في المعمول patient وهو « السِّكِّين » . والعامل هو المسئول المشارك في إجراء العمل ، فهو « الفاعل » the doer . وقد وَضَعوا أُسُسًا دلاليَّة لتمييز « العامل » agent في التراكيب السببية وغير السببية [٧٠] . وخرجوا بأنَّ كلَّ التراكيب السببية تتضمن عامِلاً [٧١] . أمّا

التراكيب غير السببية فبعضها يتضمَّن عاملاً ، نحو :

جون لعب لعبة الأقراص والكأس . John played tiddly winks.

جون عَدَا ميلاً (٧٢) . John ran a mile.

والبعض الآخَر منها لا يتضمن عاملاً ، على الرغم من اشتمال التركيب على مُسْنَد إليه ، نحو :

جون يَزِنُ اثني عشر حَجَرًا (٧٣) . John weighs twelve stones.

لأنَّ الفعل « يَزِنُ » weigh لا يُمَثِّل « عَمَلاً » action ، بل يُمَثِّل « حالة » state أمّا المُسنَد إليه « جون » John فيُمَثِّل هنا ما يُطلقو ن عليه « المُحايد » neutral (٧٤) ، « ويقصدون به : الوجود الذي يَتَنَقَّل أو يَتَبَدَّل ، أو الذي حالته أو كيانه قَيْد الدرس .» (٧٥)

كان هذا عَرْضًا لمفهوم كلٍّ من المصطلحين operator و agent عند الباحثين الغربيِّين . ويبدو لي أنَّهم لا يقصدون بالمصطلح الأول operator أكثر من قرائن التعليق المقاليَّة اللفظيَّة ، مثل الرتْبَة والصِّيغة والمُطابَقة والرَّبط والتَّضام والأداة والتَّنغيم (٧٦) ، وهي التي يحرص المتكلِّم على إيجادها في الجملة ليُعِينَ بها المتلقِّي على فهم معنى تلك الجملة . وهذا المفهوم يبتعد تمامًا عن مفهوم العامل النَّحويّ في نحو العربية .

أمّا المصطلح الثاني agent فربَّما كان أقرب من المصطلح الأول إلى مفهوم العامل في النحو العربيّ ، إلا أنَّه يختلف عنه من وجهين : فهو يختص بالمُسنَد إليه فحسب ، كما أنَّه لا يجري إلا على أصناف من الأفعال ذات دلالة معينة

تَحْكُمُ تأثير الفاعل في الجملة ، كالسببية وغيرها . وإذا كان جمهور نحاة العربية قد جعلوا الفعلَ عاملاً والفاعلَ والمفعولَ به معمولين له (٧٧) ، فإنَّ نظرة الباحثين الغربيِّين تجعل الفاعلَ عاملاً والمفعولَ به معمولاً . هذا مع التَّنبُّه إلى اختلاف مفهوم كلٍّ من الفريقين لفكرة العمل النحويّ ، إذْ يقوم العَمَل action في النظرة الحديثة على أُسُس دلاليَّة تَحْكُمُها دلالة الفعل وتفاعُلُها مع دلالتَي الفاعل والمفعول ، ممّا يُمَثِّل لقاءً مُثْمِرًا بين عِلْمَيْ : بناء الجملة syntax والدَّلالة semantics ، في حين يقوم العمل النَّحويُّ في نحو العربية في الأساس على تفسير ظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية . والحقُّ أنَّ البحث اللغويّ الحديث عندنا أحْوَجُ ما يكون إلى إعداد دراسات حول دلالات الأفعال ، وإعادة النظر في مفهوم كلٍّ من الفاعل والمفعول به في ضوء تلك الدراسات .

ولعلَّ من المفيد هنا أيضًا الإشارة إلى مصطلح ثالث ، ربَّما كان يمتُّ بصلة إلى ما نحن فيه ، ذلك هو « المَجال » scope ويشيرون به في علم اللغة الحديث إلى المُكَوِّنات التي يُقَيِّدها المُقَيِّد النحويّ modifier ، فحين يقال :

بَكَت المَرأةُ في الحَمّام . The woman wept in the bathroom.

يُعَدُّ المكوِّن الظرفيّ (٧٨) « في الحمّام » in the bathroom مقيِّدًا نحويا يُقَيِّد الجملة النَّوَوِيَّة nuclear التي تسبقه ، وهي : « بَكَت المرأة » the woman wept عن طريق تحديد المكان المُعَيَّن الذي حَدَثَ فيه العمل action وهو البكاء . وهكذا تُعَدُّ هذه الجملة النَّوَوِيَّة مُكَوِّنًا إجباريًا obligatory constituent واقعًا في مجال in the scope of ذلك المُكَوِّن الظرفيّ ، وهو الذي يُعَدُّ هنا مُكَوِّنًا اختياريا optional constituent . ويُعَدُّ في الوقت نفسه مُكَوِّنًا غير نَوَوِيٍّ non-nuclear . وكثيرًا ما

يُمكِنُ وضع المُكَوِّنات غير النَّوَوِيَّة في جملة منفصلة على النحو الآتي :

The woman wept. This happened in the bathroom.

وكلُّ المُكَوِّنات غير النَّوَوِيَّة اختيارية ، وكلُّها مقيِّداتٌ نحوية ذات مجال scope . أمَّا المُكَوِّنات النَّوَوِيَّة الواقعة في مجالها فقد تكون إجبارية ، وقد تكون جزءًا من إطار تصنيف فرعيٍّ دقيق ضروريّ للفعل ، فتكون حينئذ اختيارية . والفيصل في هذا هو دلالة الفعل ؛ ففي اللغة أنماط من الأفعال ، كأفعال الحركة ، مثل : جرى run ، ومشى walk ، تجعل المُكَوِّن نَوَوِيا اختياريا في آنٍ واحد ، نحو :

يجري جون نحو المدرسة . John is running to school.

فالمُكَوِّن « نَحْوَ المدرسة » to school نَوَوِيّ ، لكنَّه ليس إجباريا ، إذْ لا يصحُّ إعادة صياغة الجملة على النحو الآتي :

John is running. This happened to school.

ومِمَّا يُقاس على ذلك الأفعال التي تتَّخذ مفعولاً به اختياريا ، كيَقْرَأ read ، ويَكْتُب write ، نحو :

يقرأ جون كتابًا . John is reading a book.

فلا يُعَدُّ « كتابًا » a book مُقَيِّدًا نحويا على نحوٍ مُساوٍ لما أدّاه المُكَوِّن in the bathroom في المثال الأسبق [٧٩] .

ولعلَّ من الواضح من خلال هذا العرض الموجز لفكرة « المَجَال » scope أنَّها بعيدة عن فكرة « العامل » في نحو العربية ؛ إذْ يبدو أنَّ « المُكَوِّن النَّوَوِيّ » هو ما

أطْلَقَ عليه نحاة العربية « الكلام » ؛ فالكلام عند ابن جنِّيٍّ « هو كلُّ لفظٍ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه . » [٨٠] وهو عند ابن مالك : « ما تَضَمَّنَ من الكَلِم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته . » [٨١] ، يقول السيوطي : « يريدون بالمفيد ما يُفْهِمُ معنًى يَحْسُن السُّكُوتُ عليه ، ويريدون بحُسْنِ السكوت عليه ألا يكون محتاجًا في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه ، فلا يَضُرُّه احتياجه إلى المُتَعَلِّقات من المفاعيل ونحوها . » [٨٢] ، ويقول : « إنَّما تَحْصُل الإفادة بالإسناد . » [٨٣] ويُعَرِّف سيبويه المُسْنَد والمُسنَد إليه بقوله : « هما : ما لا يُغْنِي واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا . » [٨٤] ويعبر أبو علي الفارسي عن هذا بالائتلاف ، ويَذْكُرُ عبد القاهر أنَّ معنى « الائتلاف » الإفادة [٨٥] . ويبدو كذلك أنَّ « المُكَوِّن غير النَّوَوِيّ » هو ما أطلق عليه نحاة العربية « الفَضَلات » أو « المتعلِّقات » ، كالمفاعيل وما جرى مجراها .

ومن الإنصاف لتراثنا النحويّ القولُ بأنَّ نحاة العربية تناولوا بالدَّرس ما يُطلِق عليه الغربيُّون « المُكَوِّن الإجباريّ » و « المُكَوِّن الاختياريّ » ، فمن ذلك مثلاً ما قاله عبد القاهر في « المقتصد » : « المفعول لا يُؤَثِّر في ائتلاف الكلام [٨٦] . . . لأنَّ المفعول فضلة في الكلام ، فلا يجب أن يصاحِب الفعل ؛ ألا ترى أنَّك تقول : ضَرَبْتُ ، ولا تذكر المفعول ، ولا تقول : ضَرَبَ ، من غير فاعل مُظْهَر أو مُضْمَر ، وتجد أفعالاً لا مفعولَ لها ، نحو : قامَ زيدٌ ، وذَهَبَ عمروٌ ولا تجدُ فعلاً ليس له فاعل ألبتَّة ، وإذا كان كذلك كان من حقِّ الفاعل أن يُحافَظَ عليه ما لا يُحافَظُ على المفعول ، فيُضمَر ولا يُحذَف . » [٨٧] ويُطلِقُ سيبويه لفظة « اللغو » على ما يُسمِّيه الباحثون الغربيُّون « المُكَوِّن غير النَّوَوِيّ » أو « المُقَيِّد النحوي » ويُسَمِّي المُسْنَدَ في داخل المُكَوِّن النَّوَوِيّ « مَبْنِيًا » ، يقول : « ومِثْلُ

قولك : فيها عبدُ الله قائمًا : هو لكَ خالصًا ، و : هو لكَ خالصٌ ، كأنَّ قولك : هو لك ، بمنزلة : أَهَبُهُ لكَ ، ثم قلتَ : خالصًا . ومَنْ قال : فيها عبدُ الله قائمٌ ، قال : هو لكَ خالصٌ ، فيصير « خالصٌ » مَبْنِيًا على « هو » كما كان « قائمٌ » مَبْنِيًا على « عبد الله » ، « وفيها » لَغْوٌ ، إلا أنَّك ذَكَرْتَ « فيها » لتُبَيِّن أيْنَ القيام ، وكذلك « لَكَ » إنَّما أردتَ أن تُبَيِّن لمن « الخالص » [٨٨] .

استنتاج : من خلال عرض مفهوم كلٍّ من المصطلحات operator و agent و scope نصل إلى نتيجة ، هي أنَّه لا يصلح الدفاع عن فكرة « العامل النحويّ » عند نحاة العربية بطريق القول بأنَّ علم اللغة الحديث يتَّخذ مناهجَ شبيهةً بها .

ويبقى بعد هذا بحث القضية الثانية ، وهي : مدى جدوى الأَخذ بفكرة العامل النحويّ في البحث اللغويّ الحديث . ويبدو لي أنَّ اتِّخاذ هذه الفكرة منهجًا يعوق الباحث عن أن يقوم بالدراسة التركيبية للجملة بما يواكب إنجازات علم اللغة الحديث ؛ ذلك أنَّ فكرة العامل وُضِعت أساسًا لتفسير ظاهرةٍ لفظية بحتة ، هي ظاهرة اختلاف العلامةِ الإعرابية ، وليست هذه الظاهرة سوى قرينةٍ واحدة من قرائنَ عديدة تلجأ إليها العربية للفرق بين المعاني . ثم إنَّ العلامة الإعرابية ليست قادرة وحدها على الفصل بين المعاني في كثير من الحالات ، كما في الأسماء المقصورة ، وحالتَي الرفع والجرِّ في الأسماء المنقوصة ، وكما في الأسماء المضافة لياء المتكلم ، فضلاً عن ظاهرة تعدُّدِ المعاني النحوية التي تتَّخذ لها علامةً إعرابية واحدة ، كالرفع في المبتدإ والخبر والفاعل ، والنصب في المفاعيل . وحتى في هذا المجال اللفظيّ الضيِّق نجد النحاة يختلفون في تحديد العامل في بعض الحالات ، كاختلافهم في تحديد عواملِ المبتدأ والخبر والمفعول به والمستثنى والفعل المضارع . وهم بهذا أعطوا ظاهرة اختلاف العلامة الإعرابية

أكثر ممّا تستحق من العناية ، وشغلتهم هذه الظاهرة اللفظية عن النظر في المعاني الناشئة من ائتلاف مُكَوِّنات الجملة ، وعن البحث في اختلاف مَبْنَى الجملة باختلاف الأغراض التي يقصدها المتكلِّم ، وهو الفرد المُهِمّ والمُؤَثِّر في عملية بناء الجملة .

ويبرز هنا سؤال تفرضه طبيعة هذا البحث ، وتُلِحُّ على الباحث بضرورة مناقشته وهو : لِمَ لا يَطْرَحُ الدَّرسُ النَّحويُّ الحديثُ فكرةَ « العامل » جانبًا ، ويمضي في طريقه دُونَها ؟ والجوابُ عن هذا السؤال يستدعي سؤالاً آخَر ، هو : إذا حَدَثَ هذا فما القوة المُؤَثِّرة التي تُحدِثُ المعانيَ النحوية وعلاماتِها الإعرابية ؟ وعلى الرغم من سلطان فكرة العامل على تفكير النحاة ، فقد نَسَبَ ابن جنِّي تلك القوة في حقيقة الأمر إلى المتكلِّم ، وذلك في كتابه « الخصائص » حيث قال : « فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعَمَلُ من الرفع والنصب والجرِّ والجزم إنَّما هو للمتكلِّم نفسه ، لا لشيءٍ غيره ، وإنَّما قالوا : لفظيٌّ ومعنويٌّ ، لمّا ظهرَتْ آثارُ فِعْلِ المتكلِّم بمُضامَّةِ اللَّفظِ للَّفظ ، أو باشتمال المعنى على اللَّفظ . » [٨٩]

وأشار نحاةٌ من بعدِه إلى الفكرة نفسِها عَرَضًا كذلك ، دون أن يدرسوها الدراسةَ الوافيةَ ، قال الرَّضِيُّ : « فالمُوجِدُ لهذه المعاني هو المتكلِّمُ ، والآلةُ العاملُ ، ومحلُّها الاسمُ ، وكذا المُوجِدُ لعلامات هذه المعاني هو المتكلِّم ، لكنَّ النحاةَ جعلوا الآلةَ كأنَّها هي المُوجِدَةُ للمعاني ولعلاماتها ، فلهذا سُمِّيت الآلاتُ عواملَ . » [٩٠] وقبل ابن جنِّيّ والرَّضِيّ كان أبو إسحاق الزَّجّاج يجعل العاملَ في المبتدأ ما في نفس المتكلِّم ، يعني من الإخبار عنه ؛ قال : « لأنَّ الاسم لمّا كان لا بُدَّ له من حديثٍ يُحدَّث به عنه ، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدإ . » [٩١]

وقد تبدو فكرةُ « المتكلِّم » هذه مقبولةً للوهلة الأولى ، ربَّما تأثُّرًا عَفْويًا بما ساقه هذا البحثُ حتى الآن من دلائل على عِظَم دور المتكلِّم في عملية بناء الجملة . إلا أنَّ التَّرَوِّيَ في تمحيص هذه الفكرة يكشِف عن أنَّ المتكلِّم لا حيلة له في التَّصرف أو الابتداع أو التأثير فيما يتعلَّق بقوانين المَبْنَى في اللغة التي يتكلَّم بها ، كقوانين العلاماتِ الإعرابية والمطابقة ومَبْنَى الصيغة والرتبة المحفوظة والأداة وغيرها (٩٢) ، فهو لا يملك إلا طاعتها ؛ إذ ليس له أن يَتَّبع هواه فيستبدل بالرَّفْع النَّصبَ للفاعل ، أو يبتدع قوانين جديدة تَنْقُضُ مطابقة النعت للمنعوت مثلاً ، إلا أن يتَّفق مع جماعته اللغوية (٩٣) فيما يريد أن يقترفه ، فإن لم يفعل - ولن يفعل - وَقَعَ في شَرَكِ آفة الأداء اللغويّ الكبرى ، وهي « اللَّبْس » ، أو ربَّما صار كلامه « لَغْوًا » ، وفي كلتا الحالتين يُخْفِقُ ذلك المتكلِّم في إبلاغ المتلقِّي بما في نفسه ، وهذا جزاء خروجه على قوانين الجماعة اللغوية . من هنا يَظْهَرُ أنَّ المتكلِّم لا يُمَثِّل - وحده على الأقلّ - القوَّةَ المُؤَثِّرة المنشودة ، ولكنَّ هذا لا يعني تخلِّي هذا البحث عمّا توصَّل إليه فيما سبق من إعلاء شأن المتكلِّم في عملية بناء الجملة ، وهذا ما سينجلي في المباحث التالية إن شاء الله . ويبدو لي أنَّ من الضروريّ الآن اللجوءَ إلى ما جَدَّ من بحوث في علم اللغة الحديث ؛ فقد يكون فيها ما يُعِينُ على التوصُّل إلى تلك القوة المُؤَثِّرة ، وهذا ما يتناوله المبحث التالي .

٥- المتكلِّم بين الاختيار والإجبار

مَيَّزَ تشومسكي بين الكفاءة (أو السليقة) competence أي : المقدرة اللغوية ، والأداء performance أي : الإنجاز اللغويّ ، فالكفاءة تعني عنده امتلاكَ « المتكلِّم - السّامع » المقدرةَ اللغوية الضِّمْنِيَّة الخَفِيَّة التي تُمَكِّنه من التَّعبير عمّا في نفسه من معانٍ ، وتوليدِ عددٍ غير محدود من الجُمَل التي لم يُنْتِجْها ولم يتلقَّها من قَبْلُ باستعمال عددٍ محدودٍ جدًّا من الفونيمات الصوتية ، كما تُمَكِّنُهُ من فَهْم مثل هذه الجُمَل إذا تلقاها ، والحُكْم عليها بالصحة أو الخطإ . فكفاءة الفرد اللغوية تُمَثِّل النظام اللغويّ الذي اكتسبه أو تَعَلَّمه ، بما يحويه من قواعد صوتية ومعجمية وصرفية ونحوية . أمّا الأداء فهو المظهر الفعليّ المحسوس ، أو التطبيق العمليّ لهذه الكفاءة ، ولا يكون بالضرورة موافقًا للنظام اللغويّ (٩٤) . ولمّا كانت الكفاءة اللغوية للفرد هي معرفته المفهومة ضِمْنًا بلغته ، فنحن ننسب المعرفة بِلُغَةٍ إلى الفرد لنُبَيِّن كفاءته في استعمال تلك اللغة وفي إنتاج المنطوقات بها وفهمها . ومن الواضح أنَّ هذه الكفاءة لا تتطلَّب أيَّ معرفةٍ مقصودة conscious ؛ إذْ يستطيع المرء أن يتعلَّم لغةً دون أيِّ تعليمٍ منهجيٍّ . وإذا كانت الكفاءة معرفةً ضِمْنِيَّة باللغة ، وكان الأداءُ استعمالَ اللغةِ في مقاماتٍ مُعَيَّنة ، فإنَّ الجملة sentence مفهومٌ ينتسب إلى فكرة الكفاءة ، في حين ينتسب المنطوق (أو القول) utterance إلى فكرة الأداء . وإذا تلفَّظ متكلِّمٌ بمنطوقٍ غير ذي صياغةٍ صحيحة ، فلا يُعدُّ هذا دليلاً على أنَّ لديه معرفةً ناقصة باللغة ، والأجدرُ التسليمُ بأنَّ استعمال الفرد للغته لا يدلُّ على معرفته بها مباشرة (٩٥) . و وظيفةُ القوانين النحوية لِلُغَةٍ هي تعيين مُحَدِّدات « الصِّحَّة النَّحويَّة » grammaticalityلتلك اللغة ، وعالِمُ اللغة مَعْنِيٌّ - في الوقت الحاضر على الأقل ، وسواءٌ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - بكفاءة المتكلِّم في أن يُنْتِجَ ويَفْهَمَ عددًا كبيرًا بشكلٍ غير محدود ولا نهائيّ في احتماله من المنطوقات التي تختلف عن منطوقات فردٍ آخَر في المَبْنى والمعنى ، وتحليلُ مفهوم « الصِّحَّة النَّحويَّة » أمرٌ أساسيٌّ في مهمة تفسير كفاءة المتكلِّم ابن اللغة في فعل ذلك ، وتفسير اكتساب الطفل لتلك الكفاءة ، وهو إحدى المسائل الرئيسية التي تُستخدَم في أيِّ جوابٍ مُقنع عقلانيًا قد يُقترَح

للسؤال : ما اللغة ؟ (٩٦) . ويصحُّ النَّظَرُ إلى الأنحاء المكتوبة على أنَّها محاولاتٌ بأسلوبٍ مَنْهَجيٍّ لحَصْرِ النظام الذي تعمل من خلاله الكفاءاتُ (٩٧) . وقد يكون من المفيد التمييزُ بين كفاءة المتكلِّم وكفاءة المتلقِّي ، فتُسَمَّى الأُولى الكفاءةَ الإنتاجية productive competence وتُسَمَّى الثانية الكفاءةَ التَّقَبُّلِيَّة receptive competence . ويلاحَظ أنَّ كفاءة الفرد في فهم جُمَلِ اللغة قد تكون أفضل من كفاءته في إنتاجها ، وكثيرًا ما يكون هذا هو الواقع في تعلُّم اللغة الأجنبية ، كما يُلاحَظ أنَّ اللبس في الجملة مقصورٌ على الكفاءة التَّقَبُّلِيَّة ؛ فمن المُسَلَّم به أنَّ المتكلِّم حين يَتَلَفَّظُ بالجملة يَعْلَمُ ما يقصده . وأداءُ المتكلِّم شاهدٌ على كفاءته ، إلا أنَّ هذا الأداء قد يتأثَّر بعواملَ دخيلةٍ على كفاءة المتكلِّم ، كَفِقْدانِ الاهتمام ، وتَغَيُّرِ المِزاج ، والذُّهول ، والمرض . وهذه العوامل قد تُسَبِّبُ التَّلَعْثُمَ والاستهلالات الخاطئة ، والاضطراب في ترتيب الألفاظ ، والوَقَفات المفاجئة في منتصف الجُمَل . والمتكلِّمون يتفاوتون في براعة الأداء ، فالعلاقة بين الأداء والكفاءة في اللغة تُشْبِهُ كثيرًا العلاقةَ بين الأداء والكفاءة لَدَى عازف البيان في الحفل الموسيقيِّ ؛ إذ يُؤَدِّي هذا العازفُ أداءاتٍ متعددةً ليس من بينها اثنان سواء ، ولكنَّ كلَّ أداءٍ منها يُصَوِّر كفاءته الموسيقية . وما دام من الصعب الحُكْمُ على مَدَى معرفة العازف بالموسيقى بطريقِ الاستماع إلى أداءٍ واحدٍ أو أداءاتٍ قليلةٍ منه ، فمن الصعب كذلك معرفةُ بِنْيَةِ الكفاءةِ عند المتكلِّم بطريق الاستماع إلى جُمَلٍ قليلةٍ يقولها (٩٨) ، ولهذا يُدْرِكُ معلمو اللغات جيِّدًا أنَّ من أصعب المواقف التي يواجهونها تلك التي يجلسون فيها لاختبار الطلاب شفهيًا لتقدير كفاءاتِ هؤلاء الطلاب اللغوية ، الإنتاجيَّة والتَّقَبُّلِيَّة .

يَتَّضِحُ من هذا العَرْض الموجَز لمفهومي « الكفاءة » و « الأداء » أنَّ كلَّ جماعةٍ

لغويةٍ اتَّفَقَتْ على نظام لغويٍّ مُعَيَّنٍ لها ، ولا يُفْتَرَض أن يكون ذلك النظام كاملاً عند العضو الواحد ، وإنَّما هو كاملٌ وراسخٌ في وَعْي الجماعةِ كلِّها . والغايةُ التي تَنْشُدُها كلُّ جماعةٍ لغويةٍ من نظامها اللغويِّ هي تمكينُ كلِّ فردٍ من أفرادها من التعبير عن المعاني التي تدور في عقله في وضوح ، أيْ دون لَبْس ، وكذلك فَهْمُ المعنى الكامن في أيِّ مَبْنى يتلقَّاه حسب النظام المُتَّفَق عليه . ومِمّا يدعو إلى الأسف أنَّ كلَّ جماعةٍ لغوية حين كانت تتَّفق على نظامها اللغويِّ على مرِّ السنين لم تكن تدوِّن أحكامَ ذلك النظام في وثيقةٍ مكتوبةٍ ، ومن هنا كانت مهمَّةُ النحاة التَّعَرُّفَ إلى ذلك النِّظام ، و وصْفَه ، واستنباطَ قوانينه ، وَفْقَ منهج مُعَيَّن ، أيْ أنَّ مُهِمَّتَهم هي تصوُّرُ « الكفاءة المِثاليَّة » التي تُمَثِّل تلك اللغة .

ومن الفرضيات التي يَبْني تشومسكي عليها نظريتَهُ أنَّ الطفل يُولَد وهو مُزَوَّد بمقدرةٍ لغويَّة فِطْريَّة تتضمَّن مبادئ النظام اللغويّ ، وهذه المبادئ تُمَثِّلُ السِّمات اللغوية المُشْتَرَكة بين لغات البشر جميعًا ، فتجعله قادرًا على تعلُّم أيِّ لغةٍ بشرية . يقول تشومسكي : « نحن نفترض - بنظرةٍ تجريديَّة بعيدة عن الفوارق الفرديَّة المحتملة - أنَّ كلَّ أعضاء الجنس البشري يشتركون في بِنْيَةٍ إدراكيةٍ مُعَيَّنة نُطْلِقُ عليها ‹‹ المَلَكَة اللغويَّة ›› the language faculty ، ويمكننا النَّظر إلى هذه البِنْيَة على أنَّها ‹‹ الحالة البَدْئيَّة ›› initial state للعقل (فيما يتعلَّق باللغة) ، وهي الموهبة الطبيعية البشريَّة العامَّة . » ويقول : « وفي ضوء اتجاه التَّكَيُّفات بطريق الخبرة experience يتطوَّر العقل من الحالة البَدْئيَّة المُفْتَرَضة ، ومن خلال سلسلةٍ متواليةٍ من حالات المعرفة ، بالغًا في النهاية الحالةَ المُستقرَّة steady state . . . ونستطيع اتخاذ نَحْوَ الحالةِ المُستقرَّة ليكون نظامَ معرفةِ اللغةِ المُكتسبَة ، مُتَجَرِّدين بذلك عن التقييدات الإضافية (مثل الإثراء في حصيلة المفردات) ، وهو

خصيصة لحياة الفرد فيما بعد . » [٩٩]

ثم يقول : « ويُستعمَل مصطلح ‹‹ النّحو العالميّ ›› universal grammar ليشير عادةً إلى الحالة البَدْئيّة ، ويمكننا أن ننظر إلى النحو العالميّ على أنّه الوظيفة التي تُنظِّمُ سَيْرَ الخبرة نحو الحالة المستقرة المُكتسَبة . »

ويقول : « وكثيرًا ما يُستعمَل مصطلحٌ آخَر بصورةٍ قابلةٍ للتّرادُف مع النّحو العالميّ (UG) ، هو ‹‹ جهاز اكتساب اللغة ›› language acquisition device (واختصاره LAD) ، ويُمْكِنُ أن يُعَدَّ هذا الجهاز (وهو نفسه النحو العالميّ والحالة البَدْئيّة) نظامَ « دَخْل – خَرْج » input-output على النحو الآتي [١٠٠] :

الخبرة ←—— جهاز اكتساب اللغة ←—— النحو

وممّا يَبْعَثُ على قَبول فَرْضِيّات تشومسكي ما نلمسه من ظواهرَ لا يُستطاع تفسيرُها بغير تلك الفَرْضِيّات . من ذلك مثلاً أنّ المعانيَ تكاد تكون واحدة عند كلّ البشر [١٠١] ، في حين تختلف المباني فيما بينهم ، يقول أبو حامد الغزّاليّ : « الوجودُ في الأعْيان لا يختلف بالبلاد والأمم ، بخلاف الألفاظ والكتابة ، فإنّهما دالّتان بالوَضْع والاصطلاح . » [١٠٢] ولعلّ ممّا يُلاحِظه مُعَلِّم اللغة الأجنبيّة خاصةً أنّ الطلاب الذين يَشْرَعون في تعلُّم تلك اللغة دون معرفةٍ سابقةٍ يَعْرِفون المعانيَ النّحويّة العامّة والخاصّة سَلَفًا ، على الرغم من اختلاف لغاتهم الأُم ، وهو يُدرِك بِحَدْسِهِ اللُّغويّ أنّ هؤلاء الطلاب لا يَنْشُدُون معرفة تلك المعاني ، وإنّما يَنْشُدُون التّعرُّف إلى النظام اللغويّ الخاصّ بمباني تلك اللغة ؛ فهم ليسوا في حاجة إلى تَعَلُّم معاني الاستفهام أو النّفي أو الشرط أو مَعاني الفاعليّة أو المفعوليّة أو الوَصْفيّة أو الإضافة مثلاً ، ولكنّهم يتطلّعون إلى معرفة نظام تلك اللغة

الأجنبيّة في التعبير عن تلك المعاني .

وتَظْهَرُ فكرة « عالَميّة المعاني » واضحةً حين يَدْرُسُ الطلابُ غيرُ الناطقين بالعربيّة بعضَ الأمثال والحِكَم العربيّة ؛ إذْ يَلْمِسَ المُعَلِّمُ أنّ مُعظَم تلك الأمثال والحِكَم لها ما يُقابِلُها في المعنى في لغات الطلاب المختلفة ، وهذا يُثْبِتُ أنّ التّجربة الإنسانيّة تكاد تكون واحدة وإن اختلفت النُّظُمُ اللغوية . ويلاحِظُ مُعَلِّم اللغة العربية لغير الناطقين بها أيضًا أنّ الطالب الأوربيّ الراشد يَعْجِزُ عن النُّطْق الصَّحيح لبعض الأصوات العربية ، كالحاء والعَيْن . ومن المُفْتَرَض أنّ هذا الطالبَ نفسَهُ مجهَّزٌ بجهازٍ نُطْقِيٍّ صالحٍ للتَّلَفُّظ بجميع الأصوات الممكنة بَشَريًا ، وقد كان هذا الجهاز قادرًا على القيام بذلك في مرحلة اكتساب الطالب لِلُغته الأُم ، إلا أنّ جماعته اللغوية « أجبرتْه » على تدريب جهاز النطق لديه على نظامها الصوتي الخاص ، مما جعله عاجزًا عن التكيف التام مع النُّظُم الصَّوتيّة عند الجماعات الأخرى . والمعلومُ أنّ النظامَ الصوتيّ نظامٌ مَبْنَويٌّ خالصٌ يختلف من جماعةٍ لغويةٍ لأخرى .

ومن الظواهر الملموسة أيضًا ما نلاحِظه لدى الأطفال الصُّمّ الذين لم يكتسبوا أيَّ لغةٍ طبيعية ؛ فالمعاني كائنةٌ في عقولهم على صورةٍ صحيحة ، ولكنّهم يُعَبِّرُون عنها بلغة الإشارة sign language . ويُلاحَظ أنّهم حين يَستعمِلون تلك اللغة يُخطِئون أخطاءً تتعلّق بالقواعد المَبْنَويّة ، كالرُّتْبَة المحفوظة مثلاً ، فهُمْ لا يُفرِّقون في لغة الإشارة بين : أزهار جميلة ، وجميلة أزهار ، وهم وإنْ كانوا يُخطِئُون في قاعدةٍ مَبْنَويّةٍ كتلك ، لا يُخْطِئُون في القاعدة المعنويّة الخاصّة بالتّأليف putting-together التي تَعْنِي أنّ الأشياء المُتلائِمَة معًا ينبغي أن تكون معًا [١٠٣] .

ومن تلك الظواهر أيضًا ما نلاحظه من أنّ الطفل في مرحلة اكتسابه لِلُغَتِهِ الأُم

يُخطِئُ في تركيب الجملة أخطاءً تتعلَّق بالمباني ، أمَّا المعنى الكامل للجملة فهو موجود في عقله على صورة صحيحة . وممّا يَدُلُّ على وجود ذلك المعنى « أنَّ الطفل قد يعني بكلمةٍ واحدةٍ جملةً بتمامها ، وهو يُعَوِّضُ عن أقسام الكلام التي يجهلها بقَوْل كلمةٍ واحدة يُحَمِّلُها ما يريد ، فقد يَعْني بقوله (سَيَّارَة) : خُذْني معكَ في السَّيَّارة ، فَلُغَتُهُ إذن مُخْتَصَرَة ، أو قُلْ إنَّها قاصِرة عن أداء المعنى . »[١٠٤]

ولعلَّ فكرة المَعاجِم الثُّنائِية اللغة في حدِّ ذاتها تُؤَكِّد أنَّ معاني المفردات في جميع اللغات واحدة ، وإنَّما تَختلِف مبانِيها من لغةٍ إلى أخرى . ويُعَدُّ قيامُ الترجمة بين أيِّ لُغَتَيْن دليلاً آخَر على أنَّ المعاني واحدةٌ عند كلِّ البَشَر ، ويكفي أن نتأمَّل عَمَلَ المُتَرْجِمِ الفَوْرِيِّ الذي يَجْمَعُ بين كفاءَتَيْن لُغَوِيَّتَيْن مُختلِفتين ؛ فهو يستطيع بمهارة نَقْلَ المعنى من لغةٍ إلى لغة ، فالمعنى واحدٌ ، والمَبْنَى يختلف . فالمُتَرْجِمُ ذو القَدَمِ الرَّاسِخَةِ في فَنِّه هو ذلك الذي يَعَضُّ على المعنى بالنَّواجذ ، ويُحافِظ عليه كالدُّرَّةِ الثَّمينة ، ثُمَّ هو يَعْرِفُ – في سَبيلِ الحِفاظ عليه – كيف يتعامَلُ مع قوالِبِ المَبْنَى المختلفة في كلٍّ من اللغتَيْن ، ويَتَخَطَّى ما يُصادِفه داخلَها من حواجزَ وشِراكٍ . ولو كان لكلِّ لغةٍ معانيها الخاصَّة لأصبحتْ فِكْرَتا التَّرْجَمَة وتعلُّم اللغاتِ الأجنبية ضَرْبًا من الأعمال الخارقة .

ومن الملاحَظ أنَّ مفهومات أسماء الذَّوات تكاد تكون واحدة عند البَشَر ، كمفهومات « السَّماء » و « الأرض » و « الشَّمس » و « البَحْر » و « الشَّجَرة » و « النَّار » ، في حين تختلف مفهومات الأفعال وأسماء المعاني بين الشعوب ، فمفهوم « الكَرَم » مثلاً عند الأوربيين يَختلِف عن مفهومه عند العرب ، وذلك يخضع للبيئة الاجتماعية . ولكنّ اختلاف مفهومات الشعوب لهذه المعاني لا

ينفي وجودها في مختلف اللغات . وربَّما كانت هذه الملاحَظة مُرتبِطة بافتراض بعض الباحثين أنَّ الأسماء كانت كلُّها عند الإنسان القديم لِمُسَمَّيات محسوسة ، وحين راح الفِكْر الفلسفيُّ عند البَشَرِ يزداد رُقِيًا ، وبدأ الإنسان يَتطَلَّعُ إلى الغَيْبِيَّات والمعقولات والمُجَرَّدات ، جَعَلَ لها أسماء تُعَبِّر عنها ، فَنَقَلَ كثيرًا من أسماء المحسوسات إلى دلالات معنوية ، ككلمات « الشَّكّ » و « العقيدة » و « الشَّرْع » وغيرها[١٠٥] .

أمّا الأدوات فلها شأن آخَر ؛ إذْ إنَّ معاني أبوابها النحوية عالَمِيَّة ، كالنفي والاستفهام والشَّرْط والتأكيد . وأمّا الوظيفة النحوية التي تؤدِّيها كلُّ أداة فتختصُّ بها كلُّ جماعة لغوية على حِدَةٍ ؛ بدليل أنَّ من المُحال التَّوصُّل إلى ترجمة دقيقة للأدوات العربية في اللغات المختلفة ، فلو حاولْنا مثلاً البحث عمّا يقابل الأداتين العربيَّتَيْن « هَلْ » و « الهمزة » في كثير من اللغات الأخرى لَباءت محاولتنا بالفَشَل ، على الرغم من أنَّ الاستفهام معنى عالَمِي . وهذا يجري حتى في اللغات التي تربطنا بها أسرة لغوية واحدة ؛ « فهاتان الأداتان لا توجدان في غير العربية من اللغات السَّامِيَّة ، إلا أنَّ ha في العِبْريَّة والآرامِيَّة العتيقة تقارب الهمزة العربية . »[١٠٦] ومن الأمثلة على ذلك أيضًا أنَّ اللغة اليونانية القديمة تحتوي على أداة للتعريف ، في حين تخلو منها اللغة اللاتينية ، على الرغم من أنَّ هاتين اللغتين الكلاسيكيتين تَنْتَمِيان إلى أسرة لغوية واحدة[١٠٧] .

ولعلَّ هذه الملاحظات هي السبب في أنَّ العربية تَغُضُّ الطَّرْف – ربَّما عن قلَّة حيلة – فيما يتعلَّق باقتراض أسماء الذَّوات الأجنبية ، نحو : « بنزين » و « بلوتو » و « بنك » و « سيرك » و « ساندويتش » و « ڤيديو » و « يورانيوم » ، وغيرها من مفردات العلم والحضارة الوافدة . وقد ساعدها على ذلك اتساعُ المَجال في

نظامها الصرفيّ الذي يَحْكُمُ أسماء الذوات . ولكنَّها تتشدَّد في اقتراض الأفعال وأسماء المعاني الأجنبية ، حيث يَضِيقُ نظامها الصرفيّ فلا يسمح إلا بالقليل ،حتى يكاد يصبح هذا مقصورًا على النواحي العلمية ، كالكلمات : « أَكْسَدَ أَكْسَدَةً » و « جَلْفَنَ جَلْفَنَةً » و « هَدْرَجَ هَدْرَجَةً » ، أو الأفكار والمذاهب ، حيث أجازت لها العربية الدخول إليها من باب المصدر الصناعيّ كالديمقراطية ، أمّا فيما يتعلّق بالأدوات فإنَّ العربية تَحْظُرُ حَظْرًا قاطعًا على أيِّ أداة أجنبية أنْ تنفذ إليها ؛ ذلك أنَّ الأدوات « قَوْمِيَّة » ، شأنها في هذا شأن سائر المباني (١٠٨) . وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أنَّ نظريات الاتصال بين اللغات لا تهتمُّ باقتباس المفردات اللغوية بقدر اهتمامها باقتباس النُّظُم الصوتية ، ثم باقتباس العمليات النحوية ، وهنا مثار الجدل والخلاف (١٠٩) .

ويبدو لي أنَّ النظام اللغويَّ الذي تتَّفق عليه كلُّ جماعة لغوية ليس مسئولاً عن الاختلاف والاتفاق في مفهومات المعاني عند الشعوب ، وإنَّما يخضع هذا للمعتقدات الاجتماعية والدينية والسياسية وغيرها ، بدليل اختلاف مفهوم « الديمقراطية » في إعلام ألمانيا الديمقراطية عن مفهومها في إعلام ألمانيا الاتحادية ، والشعبُ واحد واللغة واحدة . وفي مقابل هذا نلحظ اتفاق مفهوم « الصَّوْم » مثلاً عند جميع المسلمين في العالَم ، على الرغم من اختلاف نُظُمِهم اللغوية اختلافًا بعيدًا جدًّا .

ومع التسليم بأنَّ البحث العلميَّ ينبغي أن يكون حَذِرًا في إطلاق التَّعميمات ، أجدني أمام هذه الظواهر الملموسة مدفوعًا دَفْعًا إلى الافتراض أنَّ المعاني « عالَميَّة » ، يشترك في معرفتها الجنس البشريُّ كلُّه ، ولا تستقلُّ كلُّ جماعة لغوية بنظام خاص يحكمها ، وأن المباني « قوميَّة » تستقلّ فيها كلُّ جماعة لغوية

بما اتفقت عليه من نظام لغويٍّ يخصُّها ، فهي تختلف من جماعة لغوية لأخرى . وينتج من هذا الافتراض بالضرورة افتراضٌ آخَر ، هو أنَّ المعاني من عِند المتكلِّم ، والمباني من عند الجماعة اللغوية ، فينتج من هذا بالضرورة أيضًا أنَّ المتكلِّم « مُخَيَّر » فيما يتعلَّق بالمعاني ، « مُجبَر » فيما يتعلَّق بالمباني .

وتُقاسُ حالة المتكلِّم هنا على حالة الشاعر قياسًا سَوِيًّا ؛ فالشاعر مُقَيَّدٌ بالشَّكْل ، حُرٌّ في المضمون ، أي أنَّه مُجبَر على الالتزام بما تُقَيِّده به لغةُ الشِّعر من تفعيلات وبُحور وقوافٍ ، وهي قيود لفظِية ، ولكنَّه حُرٌّ في أن يبتدع ما يشاء من المعاني ، لا تحدُّه قيودٌ إلا الَّتي تأباها الأعرافُ والأذواق ، وتُقاس عظمة الشاعر بما يأتي به من معانٍ مُبتكَرة . ويبدو لي أنَّ تفسير الضرورة الشِّعريَّة ينطلق من أنَّ الشاعر حين وجد نفسه – بوصفه متكلِّمًا – مقيَّدًا بالقيود المَبْنَوِيَّة للُّغة ، وقد أُضيف إليها – بوصفه شاعرًا – قُيودُ القالَب الشِّعريِّ ، اضطُرَّ إلى الخروج على بعض قواعد اللغة ، ثم اضطُرَّ في العصر الحديث إلى الخروج على القالَب الشِّعريِّ فيما يُعرَف بالشِّعر الحُرِّ ، ملتمسًا لنفسه العذر بأنه مقيَّد بقيدين : قيد اللغة وقيد القالَب الشِّعريِّ . ومعلوم أنَّ مَجال المعاني صار في العصر الحديث أوسع وأعمق ممّا كان عليه في عصور الشِّعر السابقة .

ولعل أهمَّ عقبة لغوية تصادف المتكلِّم – مهما تكن لغته – أنَّ النظام المَبْنَويَّ للُّغة يَعجز أحيانًا عن التعبير عمّا في قرارة النَّفْس من معانٍ ؛ إذْ ليست اللغة الأداةَ المثاليةَ للتعبير عن الفِكْر ، ومن هنا نشأ الصِّراع الأزليُّ بين حرية المعاني وقيود المباني ، أو بين الأداء والكفاءة ؛ فالمتكلِّم يَنْشُدُ ممارسة حُرِّيَّته في التعبير عن فِكْره ، وقوانينُ اللغةِ المَبْنَوِيَّةُ تَشُدُّه إلى إسارها فلا يستطيع منها فَكاكًا . وربَّما كان هذا – في رأيي – المنطلقَ الأساسيَّ لتفسير ظاهرة التطوُّر اللغويِّ في أيِّ لغة

بَشَرِيَّة ؛ فاللغة تنمو وتتطوَّر كلما وجد الناطقون بها أنفسهم مضطرين إلى تبديل قوانينها المَبْنَوِيَّة لتواكب المعاني الجديدة التي تتطوَّر وترتقي بتطوُّر الجنس البَشَرِيّ وارتقائه ، وحين يُوصَف عصرٌ من العصور بأنَّه عصر ارتقاء أو عصر انحطاط للُّغة ، فذلك دليل على ارتقاء المعاني أو انحطاطها في ذلك العصر .

وتشمل المعاني هذا المعنى الدلاليَّ للجملة ، والمعانيَ المُعْجَمِيَّة والوظيفية للمفردات ، والمعانيَ النحوية العامَّة كالإثبات والنفيِ والخَبَر والإنشاء والشَّرْط والتأكيد ، والمعانيَ النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، والعلاقاتِ السياقية المعنوية التي تربط بين تلك المعاني الخاصة ، وهي ما يسمِّيها الدكتور تمّام حسّان « القرائن المعنوية » ، كالإسناد والتخصيص والنِّسْبَة والمخالفة [١١٠] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ أَتْباعَ نظرية السِّياق context في علم اللغة الحديث يُرَدِّدُون القولَ بأنَّ الكلمات لا معنى لها على الإطلاق خارجَ مكانها في النَّظْم ، ويقول قائلهم : « عندما أَستَعمِلُ كلمةً يكون معناها هو المعنى الذي أختارُه لها فقط ، لا أكثر ولا أقلّ . » [١١١] ويشير هذا الرأي إلى أنَّ المتكلِّم يختار المعنى المعجميَّ للكلمة بحسب ما يقتضيه السِّياق . والأمرُ اللافت أنَّ عبد القاهر أشار ضِمْنًا إلى فكرة « عالَمِيَّة المعاني » ضِمْن عبارةٍ وَرَدَتْ في كتابه « دلائل الإعجاز » ، وممّا يَجْدُر الانتباهُ إليه أنَّه يتحدَّث في عبارته عن « الإنسان » ، دون أن يَنْسُبَهُ إلى جماعة لغوية مُعَينة ، فهو يقصد به الجنس البشريَّ ، يقول : « ومعلومٌ أنَّ الفِكْر من الإنسان يكون في أن يُخْبِرَ عن شيءٍ بشيءٍ ، أو يَصِفَ شيئًا بشيءٍ ، أو يُضِيفَ شيئًا إلى شيءٍ ، أو يشرك شيئًا في حُكْم شيءٍ ، أو يُخْرِجَ شيئًا من حُكْم قد سَبَقَ منه لشيءٍ ، أو يَجْعَلَ وجودَ شيءٍ شرطًا في وجودِ شيءٍ ، وعلى هذا السبيل ، وهذا كلُّه فِكْرٌ في أمورٍ معلومةٍ زائدةٍ على اللفظ . » [١١٢]

ولعلَّ من الواضح أنَّ عبد القاهر يريد أن يُقَرِّر فرضيةَ أنَّ معانيَ الإسنادِ والوصفِ والإضافةِ والعطفِ والاستثناءِ والشَّرْطِ مَعانٍ عالَمِيَّةٌ يَشترِك في معرفتها الجنسُ البَشَرِيُّ كلُّه .

أمّا المباني فتشمل كلَّ ما يقدِّمه النظامان الصوتيُّ والصرفيُّ للُّغة ، كما تَشْمَل العناصر التحليلية المستخرجة من هذين النظامين ، وهي ما يسميها الدكتور تمّام حسّان « القرائن اللفظية » ، كعلامات الإعراب والمطابقة ، والرُّتْبَة المحفوظة ، ومَبْنَى الصيغة ، والتَّضام والأداة ، والتنغيم [١١٣] . وليست هذه المباني سوى شَكْلٍ مُطْلَق تختلف الجماعات اللغوية في أصوله وقوانينه ، ولكنَّه لا يَخْرُجُ عندها جميعًا عن كونه وسيلةً للتعبير عن المعاني ، أي أنَّ الجماعات اللغوية تتَّفق في الغاية وهي المعاني ، وتختلف في الوسيلة وهي المباني ؛ فالجماعة اللغوية العربية مثلاً تتَّخذ من العلامة الإعرابية وسيلة – ضِمْنَ وسائلَ متعددة – للتعبير عن المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، في حين لا تلجأ جماعاتٌ لغوية أخرى إلى هذه الوسيلة . والمباني نظامٌ مُتَناهٍ محدودٌ ، أما المعاني فلا نهايةَ لها ولا حدودَ . ومن هنا يستطيع المتكلِّم في كلِّ جماعة لغوية أن يُوَلِّد عددًا لا نهاية له من الجُمَلِ التي لم يُنتِجْها ولم يَتَلَقَّها من قَبْلُ باستعمالِ عددٍ محدود من المباني ، ولذلك تكاد تكون كلُّ جملة في أيِّ نصٍّ مُدَوَّن مختلفةً عن الأخرى في معناها . حتى يُمكِنُ القولُ إنَّ كلَّ جملةٍ تكاد تَرِدُ في النصِّ مرةً واحدةً فقط . والنظامُ المَبْنَوِيُّ الخاصُّ بالجماعة اللغوية هو نفسُه نظامُها اللغويُّ الذي يَحْكُمُ لغتها ويُمَيِّزُها من غيرها . وقد اتَّضح هذا النظام اللغويُّ حتى في أكثر اللغات بدائيةً ، وفي البيئات التي لم يُتَحْ لها أيُّ نصيب من الحضارة . » [١١٤] واللغةُ بوصفها نظامًا رمزيًا لا تُمِدُّ الفردَ بالمعاني ، وإنَّما تُمِدُّه بالنظام المَبْنَوِيِّ الذي يُعَدُّ

الوسيلةَ المُعِينة على التعبير عن المعاني وفهمِها . وتشتمل المباني على طائفة من القوانين تنطلق جميعًا من فلسفة واحدة ، وهي أمنُ اللبس في فهم المعاني ؛ لأنَّ غايةَ اللغةِ الوضوحُ . ولا حيلةَ للمتكلِّم إزاءَ تلك القوانين المَبْنَويَّة ، فهو مُجبَرٌ على العمل بها ، وإلا صار كلامُه مُلْبِسًا . والدليل على اختصاص المباني لا المعاني بأمْنِ اللبس أنَّ المتكلِّم حين ينطق بجملة فيها لَبْس ، يكون ولا شكَّ عالِمًا بمعناها ، إلا أنَّه يكون قد أخفق في العمل وَفْقَ قوانين أمن اللبس المَبْنَويَّة . وقد تتشابه قوانينُ النظام المَبْنَويّ في بعض اللغات ، وخاصةً في تلك التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة ، وقد تتَّفق لغات البَشَر جميعًا في بعض تلك القوانين ، وهذا ما يحاول تشومسكي وأتباعُه التوصُّل إليه ليكون أساسًا للنحو العالميِّ ، إلا أنَّهم لم يجدوا سبيلاً إلى غايتهم سوى المعاني ، وقد تصوَّروها فيما أطلقوا عليه « البِنْيَة المُضْمَرَة » deep structure ، ورأوا أنَّ تلك البِنْيَة عالَمِيَّة ، على نقيض « البِنْيَة الظَّاهِرة » surface structure التي تُمَثِّل الكلام المنطوق وتختلف في مبناها من لغة إلى أخرى . وهكذا تبقى فكرة « عالَمية المعاني » فرضيةً صالحة للأخذ بها في البحث اللغويِّ .

٦- « العامل النحويّ » بين المتكلِّم والسَّامع والجماعة اللغوية

لعلَّ من المستطاع الآن العودة إلى السؤال الذي تركه هذا البحث فيما سَبَقَ دون جواب ، وهو : إذا كانت نتائج البحث قد أدَّت إلى رفض الأخذ بنظرية « العامل النحويّ » ، فما القوة التي تُحْدِثُ المعانيَ النحوية وعلاماتِها الإعرابية وتُؤثِّر فيها ؟

ويبدو لي - استنتاجًا من المبحث السابق - أنَّ المتكلِّم والسَّامع هما العامل المُؤَثِّر في كلِّ ما يتعلَّق بالمعنى ، وأنَّ الجماعة اللغوية هي العامل المُؤثِّر في كلِّ ما

يتعلَّق بالمَبْنَى ؛ ذلك أنَّ للمتكلِّم أن يختار ما يشاء من المعاني التي لا نهايةَ لها ليُعَبِّر عنها في جُمَلٍ لا نهايةَ لعددِها أيضًا ، فهو مُحْدِثُ المعاني ومُنَظِّمها ، وهو بحسب دوافعه وأغراضه الاجتماعية وبحسب السياق يختار المعنى الدلاليَّ للجملة ، وَ وَفْقًا لهذا المعنى يختار المعانيَ المفردة المُتمثِّلة في الألفاظ ، ويُؤَلِّف بينها ويَرْبط ، ويُوَظِّف كلَّ لفظةٍ ، فيختار ما يراه مناسبًا لها من المعاني النحوية الخاصَّة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، كما يختار ما يراه مناسبًا لصيغة الجملة بعامَّة من المعاني النحوية العامَّة كالإثبات والنفي والخَبَر والإنشاء والشَّرْط والتأكيد . فالمتكلِّم هو العامل المُؤَثِّر في كلِّ هذا ، وفي هذا يتفاضَل المتكلِّمون ، وتختلف أساليب الأداء فيما بينهم . ولو سلَّمنا بفرضية « العامل النحويّ » التي تَصَوَّرَها نحاة العربية ، وجعلنا ذلك العاملَ الوهميَّ هو الجوهَرَ المُوجِدَ لاختلاف المعاني النحوية في عملية الحَدَث الكلاميِّ ، فكانت تَحْكُمُ المتكلِّمين عواملُ مضبوطةٌ لا تُخْطِئ - لأصبحَ المتكلمون سواءً في الأداء .

أمّا تأثير السّامع في المعنى فيتمثَّل في فهم المعنى المباشِر واستنتاج المعنى غير المباشِر من كلام المتكلِّم . وأقصد بالمعنى المباشِر ما في نِيَّة المتكلِّم إبلاغه للسامع . ويَبْرُزُ تأثيرُ السامع في هذا النوع من المعنى في مقدرته على فهمه ، إذْ قد يَبْذُلُ المتكلِّم غاية جُهْدِهِ في حَشْدِ القرائن في كلامه ، ثم يُخْفِقُ السامع - مع ذلك - في فهم معناه ، أو يفهمه فهمًا خاطئًا . ويتَّضح هذا جَلِيًّا في حالة السامع الذي يستقبل كلامًا بلغة أجنبية لا يُجيدها تمامًا . وأقصد بالمعنى غير المباشر ما يستنتجه السامع من كلام المتكلِّم دون ان يكون في نِيَّة المتكلِّم إبلاغُه به ، فالسامع يمكنُه أن يستنتج معانيَ لم يقصد المتكلِّم التعبير عنها كحالة المتكلِّم النفسية ، وحالتِهِ الصحية ، وسِنِّه ، وجنسه ، ومنشئه الجغرافيِّ ، وطبقته الاجتماعية ، ومهنته ،

وثقافته ، ومدى صِدْقِه أو كذبه وغير ذلك . يستنتج السامع كلَّ هذا من خلال قرائن لم يَعْمِد المتكلِّم للإتيان بها ، بل ربَّما حاوَلَ إخفاءها . ويتَّضح هذا جليًّا في قاعات المحاكم ، حيث يتبارى مُمَثِّلُ الدفاع ومُمَثِّلُ النيابة في استنتاج معانٍ من كلام المُتَّهم والشُّهود ، يَتَّخِذُها هذا أو ذاك أدلة يَحْتَجُّ بها ، وقد يَستنتِجُ أحدُهما معانيَ من خلال علاقاتٍ يقيمها بين الكلام والعالَم الخارجيِّ كالأدلَّة الماديَّة ونَحْوِها . بل يتَّضح الاستنتاج في أحاديثنا اليوميَّة حتى من خلال الهاتف ، حيث لا مجالَ ولا أثَرَ للإشارات والعلامات المساعِدة للكلام كحركة اليدَيْن والتعبيرات الوَجْهيَّة ، إذ كثيرًا ما نسمع تعليقات من السامع نحو :

- يُفْهَمُ من كلامكَ أنَّكَ متفائل .
- يَبْدُو أنَّك نجحتَ في مسعاكَ .
- معنى ذلكَ أنَّكَ غيرُ موافقٍ على المشروع .

وقد كان علم المنطق منذ عهد قريب هو المختصَّ بدراسة الاستنتاج inference بطريق اللغات الاصطناعية artificial languages ، إلا أنَّ المشتغلين بعلم الدلالة رأوا منذ مطلع السبعينيّات من هذا القرن أن يستعينوا بمباحِث الاستنتاج في دراسة لغات البَشَر ، وتوصَّلوا إلى أنَّ الإفادة عن معنى الجملة ليست إفادةً عن خصائص properties الجملة في حَدِّ ذاتها ، ولكنَّها إفادةٌ عن علاقات الاستنتاج relationships of inference التي تَنْشَأُ بين تلك الجملةِ والجُمَلِ الأخرى لِلُّغَةِ ، ثم هي إفادةٌ عن علاقة تلك الجملة بالعالم الخارجيِّ . وتَوَصَّلوا أيضًا إلى أنَّ مباحث الاستنتاج يجب أن تَستبعِدَ الجُمَلَ غيرَ الصحيحة نحويا ungrammatical والجملَ العديمةَ المعنى nonsensical ، كما أنَّها تَقتصِر على الجُمَل الخَبَريَّة وتَستبعد الجُمَلَ

الإنشائيَّة (١١٥) .

أمَّا دَوْرُ الجماعة اللغوية فيختصُّ بكلِّ ما يَتَعَلَّقُ بالمَبْنَى ، فهي التي اتَّفقت على النظامَيْن الصَّوتيِّ والصَّرفيِّ ، وعلى القوانين التي تحكمها وتَحْكُمُ العناصر التحليلية المُستخرَجة من هذين النظامين وهي القرائن اللفظية . وقد راعت في هذا مبادئَ ، منها أنَّ المبانيَ خَدَمٌ للمعاني ؛ لأنَّ المبانيَ وسيلةٌ والمعانيَ هي الغاية ، ومنها أن تَفِيَ قوانينُ المباني بأمن اللبْس قَدْرَ المستطاع ؛ لأنَّ غايةَ اللغةِ الوضوحُ . والمتكلِّمُ « مُجْبَرٌ » على الالتزام بهذا النظام الذي اتَّفقتْ عليه الجماعةُ اللغويةُ ، وهو وإنْ كان له أن يَبْتَدعَ ما شاء من المعاني الجديدة ، فليس له أن يُحْدِثَ تغييرًا في مباني اللغة المُتَمَثِّلةِ في أصوات اللغة وكلماتِها ونظامِها الصرفيِّ ، ولا أن يَبْتَدِعَ فيها بِدْعَةً من عنده تُعِينُهُ على التعبير عمّا في نفسه من معانٍ ، وليس له أن يَخْرُجَ على القوانين المَبْنَوِيَّةِ التي اتَّفَقَتْ عليها الجماعة ، فالجماعةُ اللغويةُ مثلاً اتَّفَقَتْ على جَعْلِ الرَّفْعِ للعُمَدِ ، والنَّصْبِ للفَضَلات ، كما اتَّفَقَتْ على وجوب مطابقة النَّعْتِ للمنعوت ، وتَقَدُّمِ المنعوت على النَّعت ، وتأخُّرِ المعطوف عن المعطوف عليه . كلُّ هذا وغيره جَعَلَتْهُ الجماعةُ اللغويةُ قرائنَ لفظيَّةً تُعِينُ على إبراز المعنى ، وهي وإن كانت قيودًا فهي موضوعة لخدمة المتكلم وإعانته على غايته ، وهي البيان والوضوح . وهي تُشْبِهُ تمامًا القوانينَ التي تَحْكُمُ التَّعامُلَ بين الناس ، فلو افترضنا أنَّ كلَّ إنسانٍ عاش وحده في جزيرة مثلاً ما ظَهَرَت الحاجة إلى قوانين ، وإنَّما دعا إليها قيامُ المعاملات بين الناس ، والفردُ لا يَمْلِكُ أن يُغَيِّر وحدَه شيئًا من تلك القوانين

كذلك تكون اللغةُ بوصفها ظاهرةً اجتماعية ، وما دام التَّعامُل قائمًا بين أفراد الجماعة اللغوية كانت الحاجة ماسَّةً إلى قوانينَ للمباني تَكْبَحُ جِماحَ المعاني التي

تتعاقب في عقل الفرد وتَعَقُّلِها ، ليتمكَّن من إبلاغها إلى غيره ممَّن يَعْرِفُ نظامَ تلك اللغة . وحين يَضيقُ بعضُ العامَّةِ من أبناء اللغة ذَرْعًا بقوانين المباني في لغتهم يقولون : إنَّ القيود التي وضعها النحاة تَحُدُّ من حريتنا في التعبير عن المعاني . وهم بهذا يَتَّهِمُون النُّحاةَ ظُلْمًا بوضع تلك القوانين ، والنحاةُ أبرياء من تلك التُّهْمةِ ولا شكَّ ؛ فالجماعةُ اللغوية هي المسئولةُ عن وضعها والاتِّفاقِ عليها ، ولم يَخْرُجْ دَوْرُ النُّحاةِ عن « اكتشاف » تلك القوانين وَ وَصْفِها للناس ليُعينُوهم على الكلام الصحيح ، والنحاةُ أنفسُهم لا يَمْلِكون أن يُغَيِّروا من نظام اللغة شيئًا ، ولا أن يَبْتَدِعُوا فيه بِدْعَةً ، وشأنُ عملهم هذا شأنُ اكتشافِ الكهرباء مثلاً ؛ فهي مكتشَفَةٌ لا مخترعَة ، إلا أنَّ الفَرْقَ هنا أنَّ اللغة ذات طابع تجريديٍّ ، وأنَّ قضاياها خِلافِيَّةٌ ، وأنَّ ما قام به النحاةُ كان مَحْضَ اجتهاد ، فهو قابلٌ للمناقشة في كلِّ قضيةٍ من قضاياه [١١٦] .

وجملةُ ما يذهب إليه هذا المبحثُ أن المتكلِّم والسامع هما العاملُ النحويُّ المُؤَثِّرُ فيما يتعلَّق بالمعاني ، وأنَّ الجماعة اللغوية هي العاملُ المُؤَثِّرُ فيما يتعلَّق بالمباني . ويمكن هنا استعمال مصطلح « النِّظام اللغويّ » language system في مكان مصطلح « الجماعة اللغوية » ، فيكون النِّظامُ اللغويُّ عند الجماعة اللغوية الواحدة هو العاملَ المُؤَثِّرَ فيما يتعلَّق بالمباني في تلك اللغة . والمعلومُ أنَّ هذا النِّظام « ظاهرة اجتماعية أو كِيانٌ مُجَرَّدٌ تمامًا ، أيْ ليس له وجود محسوس ، لكنَّه يتمثَّل في السُّلوك اللغويِّ language behavior لأفراد الجماعة اللغوية . » [١١٧] وهذا الرأيُ يمكن استنتاجه من خلال تمحيص آراء عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » ؛ فهو يَنْسُبُ الفصاحة إلى المتكلِّم لا إلى الجماعة اللغوية ، ثم يَنْسُبُها إلى المعاني لا إلى المباني . ومِمّا قاله في ذلك :

« قد علمنا عِلْمًا لا تَعترِض معه شُبْهةٌ أنَّ الفصاحة فيما نحن فيه عبارةٌ عن مَزِيَّةٍ هي بالمتكلِّم دون واضع اللغة . وإذا كان كذلك فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلِّم : هل يستطيع أن يَزيدَ من عند نفسه في اللفظ شيئًا ليس هو له في اللغة حتى يجعل ذلك من صنيعه مَزِيَّة يُعَبَّرُ عنها بالفصاحة ؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يَصْنَع باللفظ شيئًا أصلاً ، ولا أن يُحْدِثَ فيه وصفًا ، كيف وهو إنْ فَعَلَ ذلك أفْسَدَ على نفسه ، وأَبْطَلَ أن يكون متكلِّمًا ؛ لأنَّه لا يكون متكلِّمًا حتى يَستعمِل أوضاعَ لُغَةٍ على ما وُضِعَتْ هي عليه . وإذا ثَبَتَ من حاله أنَّه لا يستطيع أن يَصْنَعَ بالألفاظ شيئًا هو لها في اللغة ، وكُنّا قد اجتمعنا على أنَّ الفصاحة فيما نحن فيه عبارةٌ عن مَزِيَّةٍ هي بالمتكلِّم ألبتَّة ، وَجَبَ أنْ نَعْلَمَ قَطْعًا وضرورةً أنَّهم – وإنْ كانوا قد جَعَلُوا الفصاحةَ في ظاهر الاستعمال من صفة اللفظ – فإنَّهم لم يجعلوها وصفًا له في نفسه ، ومن حيث هو صَدَى صَوْتٍ ونُطْقُ لِسانٍ ، ولكنَّهم جعلوها عبارةً عن مَزِيَّةٍ أفادها المتكلِّم ، ولمّا لم تَزِدْ إفادتُهُ في اللفظ شيئًا لم يَبْقَ إلا أنْ تكون عبارةً عن مَزِيَّةٍ في المعنى . » [١١٨]

٧– رأيٌ في القِيمَة العلميَّة لنظرية « التَّعْليق » عند عبد القاهر

قد يكون من المناسِب الآن العودةُ إلى نظرية « التعليق » عند عبد القاهر لتقويمها في ضوء ما سبق .

إنَّ مَن يُتابِع عَرْضَ عبد القاهر لنظريته يُلاحِظ أنَّه كان حريصًا – مِنْ أوَّلِ الكتاب إلى آخِره – على دراسة دَوْرِ المتكلِّم في بناء الجملة ، لا دَوْرَ المتلقِّي في فهمها ، فهو يتناول « النَّظْم » من حيث هو صادرٌ عن المتكلِّم ، ولهذا فقد جَعَلَ نقطةَ الانطلاقِ في دراسته لبناء الجملة هي المعنى لا المَبْنَى [١١٩] . وهو ينُصُّ على ذلك صراحةً في مَوْضِعٍ من كتابه فيقول :

« وشبيهٌ بهذا التَّوهُّمِ منهم ، أنَّكَ قد تَرَى أحدَهم يَعْتَبِرُ حالَ السّامع ، فإذا أى المعانيَ لا تَتَرتَّبُ في نفسه إلا بتَرتُّبِ الألفاظ في سَمْعِهِ ظَنَّ عند ذلك أنَّ المعانيَ تَبَعٌ للألفاظ ، وأنَّ التَّرتُّبَ فيها مُكْتَسَبٌ من الألفاظ ومن تَرتُّبِها في نُطْقِ كلِّم . وهذا ظَنٌّ فاسدٌ ممن يَظُنُّهُ ، فإنَّ الاعتبار ينبغي أن يكون بحالِ الواضع للكلام والمُؤلِّفِ له ، والواجبُ أن يُنْظَرَ إلى حال المعاني معه ، لا مع سّامع .» (١٢٠)

هذه العبارة تُعَدُّ في رأيي أساسًا لنظرية التَّعليق كلِّها ، كما أنَّها تُشير إلى أنَّ د القاهر اتَّخَذَ من الفكرة العامَّة لعملية الاتصال اللغويِّ مُنْطَلَقًا للوصول إلى ظريته وذلك قبل أن يَفْطُنَ إليها دَرْسُ فلسفة اللغة عند الغربيِّين على يد « جون لك » John Lock في أواخر القرن السّابع عشر الميلاديِّ (١٢١) ، أيْ بعد وفاة عبد اهر (سنة ٤٧١ هـ الموافقة لسنة ١٠٧٨ م) بمئات السنين . والمعلومُ في تلك عملية أنَّ المتكلِّم يبدأ من المعنى لينتهيَ إلى المَبْنَى ، حتى يَصِحَّ أن يُقال : إنَّ لية « التَّعليق » تَنْشَأُ في الجهاز العَصَبيِّ المركزيِّ لَدَى المتكلِّم من خلال تفاعُلِ دلالات الألفاظ مع معاني النحو . ويبدو لي أنَّ « التَّعليق » ما هو إلا الجانبُ حويُّ من جوانب « النِّظام الرَّمْزيِّ » symbolic system في عملية الاتصال اللغويِّ ، فهو الكَفيلُ بعمليتَي الارتباط والرَّبط بين معاني الألفاظ وَفْقَ معاني حو والكفاءة اللغوية الإنتاجية productive competence لَدَى المتكلِّم .

ويُلاحِظُ القارئُ لكتاب « دلائل الإعجاز » أنَّ عبد القاهر يَجْعَلُ « المتكلِّمَ » لَهُ الشّاغِلَ ، وَمَحَلَّ عنايته الفائقة ، فكثيرًا ما يَعرِضُ أُسُسَ نظريته من خلال جيه الحديث إليه . من ذلك قوله :

« واعْلَمْ أنْ ليس النَّظْمُ إلا أنْ تَضَعَ كلامَكَ الوَضْعَ الذي يقتضيه عِلْمُ النحو ، وتَعْمَلَ على قوانينه وأصوله .» (١٢٢)

وكثيرًا ما يُشَبِّهُ « المتكلِّمَ » بأصحاب الحِرَفِ والصِّناعات ، كما في قوله :

« واعْلَمْ أن مَثَلَ واضِعِ الكلام مَثَلُ مَن يَأْخُذُ قِطَعًا من الذَّهب أو الفضة ، فيُذِيبُ بعضَها في بعض ، حتى تصير قطعةً واحدة .» (١٢٣)

وقوله :

« وتكون معرفتُكَ معرفةَ الصّانِعِ الحاذِقِ الذي يَعْلَمُ كلَّ خَيْطٍ من الإبْرِيْسَمِ الذي في الدِّيباج ، وكلَّ قطعةٍ من القِطَعِ المَنْجورةِ في الباب المُقَطَّع ، وكلَّ آجُرَّةٍ من الآجُرِّ الذي في البناء البديع .» (١٢٤)

تلك أمثلة من عباراتٍ كثيرةٍ أَوْرَدَها عبدُ القاهر في صميم عَرْضِهِ لنظرية « التَّعليق » ، وهي - وغيرُها - تشير إلى أنَّه أقام تلك النظريةَ على دراسة دَوْرِ المتكلِّم لا المتلقِّي ، أيْ على الانطلاق من المعنى للوصول إلى المَبْنَى ، وهي ملاحظة تُؤدِّي إلى إبراز جوانبَ جديدةٍ من القِيمَةِ العِلْميَّة لنظرية « التَّعليق » ، بل قد تكون ذاتَ أثرٍ في تقويم الدَّرْسَيْن النحويِّ والبلاغيِّ بعامَّةٍ في العربية .

فمن المعلوم أنَّ خدمة كتاب الله الكريم كانت الغايةَ المُشْتَرَكَةَ التي دَفَعَت النحاةَ وعبدَ القاهر جميعًا إلى ما قاموا به من دَرْسٍ ، إلا أنَّ السبيل كانت تختلف ؛ فانطلاق النحاةِ من هذا الغَرَضِ الجليل كان هدفُهُ الحِفاظَ على النصِّ القرآنيِّ من اللحن ، وإعانةَ المتلقِّي اللاحنِ على معرفة الضَّبْط الصَّحيح لعلامات الإعراب في أواخر الكلمات ، وهذا ما جعلهم يَهْتَمُّون بالمتلقِّي لا بالمتكلِّم ، ويَبْدَءُون بالمَبْنَى للوصول إلى المعنى ، ويجعلون « الإعراب » والعلامات الإعرابيَّة

مَقْصِدَهم الأهمَّ . أمّا عبد القاهر فقد دَفَعَتْهُ البيئةُ الفكريّة في عصره إلى الخَوْضِ في قضيةٍ اشتدَّ فيها الجَدَلُ حول القرآن الكريم : أ مخلوق هو أم قديم ؟ واتّصلتْ بها قضايا حول اللفظ والمعنى ، أو بتعبير آخَر : حَوْلَ الكلام المنطوق والكلام النفسيّ ، فتناول عبد القاهر – وهو الأشعريُّ المَذْهَب – قضية الإعجاز القرآنيّ من خلال فكرة الكلام النفسيّ . ويبدو لي أنَّ انطلاقَهُ من قضية الإعجاز ومن خلال فكرة الكلام النفسيّ خاصةً ، هو الذي وَجَّهَ دراستَهُ الوُجْهَةَ الصحيحة التي خَرَجَ منها بنظرية « التّعليق » ؛ ذلك أنَّ القرآن الكريم إعجازٌ للمتكلّم لا للمتلقّي، فجعل ذلك عبدَ القاهر يُولي المتكلمَ عنايتَهُ . ثم قادتْهُ فكرةُ الكلام النفسيّ إلى فكرة نَظْمِ المعاني في النَّفْس ، وهي التي تُعَدُّ من أحدثِ القضايا التي تَشْغَلُ عِلْمَ اللغة الحديث اليومَ وأهمِّها ، وهذا ما جعله يَنْطَلِقُ من المعنى للوصول إلى المَبْنَى ، فسار بذلك حَسْبَ المنهجِ الصحيح الذي تسير فيه عملية الاتصال اللغويّ . وأتاح له هذا المنهجُ أن ينظر إلى بناء الجملة نظرةً شاملة ، لا كتلك النظرةِ الجُزْئيّةِ المحدودة التي اتَّسَمَ بها درسُ النحاة من قبله ، وهي التي جَعَلَتْهم يَحْصُرُون مَطْلَبَهم في نطاق الإعراب والعلامة الإعرابية . وقد سَبَقَ أنْ أوضحتُ أنَّ انطلاق النحاة من الناحية اللفظية وجَّه منهجَهم لأن يدور في فَلَكِ « الإعراب » ولا يتعدّاه ، وقد شَغَلَتْهم العلامةُ الإعرابيّة عمّا سواها من قرائن ، حتى بات منهجُهم لا يَرُومُ سواها مهما تَعَدَّدَتْ سُبُلُهُ . ولعلَّ أهمَّ ما أسْداه عبدُ القاهر للعربية أنّه وَضَعَ الدَّرسَ النَّحويَّ في طريقه الصحيح ، وحَدَّدَ له المنهجَ الذي يَشْمَلُهُ من جميع جوانبه ، فكان من المأمول أن يبدأ الدَّرْسُ النحويُّ مرحلةً جديدةً من التَّطوُّر في ضوء تلك النظرية المتكامِلة .

ولكنَّ الأمرَ الغريبَ أنَّ مَن جاءوا من بعد عبد القاهر لم يفهموا مرساه من

كتابه « دلائل الإعجاز » الفهمَ الصحيح ، وكان للصناعة النحوية سلطانٌ عظيم في نفوسهم ، وكان منهج « الإعراب » قد رَسَخَ في العقول رسوخًا ، ولم يقع في أخلادهم أنَّ « دلائل الإعجاز » كتابٌ في النحو ، وأنَّ النظرية التي عَرَضَها هي أساسُ الدَّرسِ النحويِّ وذروةَ فلسفته ومنهجه القويم ، فحين وجدوه يتحدَّث عن المعاني وترتيبها في النَّفْس ، وملاءمةِ معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، واتحاد أجزاء الكلام ، وَ وَضْعِ الجملةِ في النَّفْسِ وَضْعًا واحدًا ، ظَنُّوه يتحدَّث في عِلْمٍ جديد لا يَمُتُّ بصلةٍ إلى علم النحو الذي ألِفُوه ، فأطلقوا على ذلك العِلْم « عِلْمَ المعاني » ، وجعلوه مَبْحَثًا في عِلْمِ البلاغة .

وعلى الرَّغم من أنَّ عبد القاهر يكاد يُسَمِّي « عِلْمَ المعاني » باسم « معاني النحو » كما يقول الدكتور تمّام حسّان [١٢٥] ، وعلى الرَّغم من أنَّ عبد القاهر كان يَرْمي بنظريته إلى تعيين محدِّدات الصِّحَّة النَّحويَّة determinants of grammaticality ، وهو ما يراه عِلْمُ اللغة الحديث وظيفةَ القوانين النحوية ، وهو نفسُهُ ما يسعى إليه تشومسكي وأتباعه عن طريق القواعد التوليدية [١٢٦] – على الرغم من كلِّ هذا فإنَّ الباحثين مِن بعد عبد القاهر ظَنُّوا أنَّ نظرية « التَّعليق » تَبْحَثُ في جماليات النَّصِّ الأدبيِّ وما يتّصلُ به من الذَّوق والانفعال ، فهي أجدر في نظرهم بأنْ تكون مبحثًا في البلاغة لا في النحو . بل يبدو لي أنَّ مباحث الجَماليّات في علم المعاني ينبغي أن يَدَّعِيَها عِلمُ بناء الجملة لنفسه أيضًا ويَضُمَّها إلى مباحثه ، وقد سَبَقَ أن أوضحتُ كيف أنَّ الاتجاه الجديد في علم اللغة الحديث – وخاصةً تلك الدراسات التي بدأتْ تظهر في السبعينيّات ، واتّخذتْ من عملية الاتصال اللغويِّ ونظام الحَدَثِ الكلاميِّ مُنْطَلَقًا لها – يَرَى ذلك الاتجاهُ وجوبَ النظر في الأغراضِ النَّفْعِيَّة للمتكلِّم ، والأفكارِ السياقيَّة المتبادَلة بين

المتكلِّم والمتلقِّي ، كما يرى أنَّ الاتصال اللغويَّ لا يكون ناجحًا إلا حين يَستنتج المتلقِّي أغراضَ المتكلِّم من خصيصة المنطوق الذي أنتجه . ويَرَى البحث اللغويُّ الحديث المتأثِّر بنظريات علم النَّفْس أنَّ « اللغة لا يَصِحُّ أن تُدْرَس على أنَّها أداة عقليَّة فحسب ؛ لأنَّ الإنسان كما يتكلَّم ليصوغ أفكاره ، فإنَّه يتكلَّم ليُؤَثِّر في غيره من الناس ، وليُعَبِّر عن إحساسه وشعوره وعواطفه ، فهو يُعَبِّر باللغة عن نفسه ، كما يُعَبِّر عن آرائه . بل إنَّه يمكِن القولُ بأنَّ التعبير عن أيَّة فكرة لا يخلو مطلقًا من لونٍ عاطفيٍّ ، إلا إذا استَثْنَيْنا التفكيرَ العلميَّ ، أو اللغةَ العلمية التي يجب أن تكون مُعَبِّرَة عن الفكرة المَحْضَة ، والحقيقةِ المجردة ، الخاليةِ من الانفعالات النَّفْسية . »(١٢٧)

ويَذْكُرُ جون ليونز John Lyons الرَّأْيَ القائل إنَّ استعمال اللغة يتضمَّن قُوَّتَيْن نَفْسِيَّتَيْن مُتَمَيِّزَتَيْن : الذِّهْن من جهة ، والخيال والعواطف من جهة أخرى ، ويشير إلى أنَّ من النقاط التي غالبًا ما جرى التأكيد عليها في المعالجات المتخصصة عند الدلاليين أهميةَ العوامل العاطفية في السلوك اللغويِّ ، ويَذْكُرُ قَوْلَ بعضِهم : باستثناء مفردات الأساليب العلمية والفنية فإنَّ كلمات اللغة اليومية مشحونة بالارتباطات العاطفية فوق معانيها الفكرية الخالصة . ويقول : وبقدر ما يَخُصُّ الأمرُ الاستعمالَ العمليَّ لِلُّغة فإنَّ من الصحيح تمامًا أنَّ كلمةً ما قد تُفَضَّلُ على أخرى لارتباطاتها العاطفية أو الإثاريَّة evocative المختلفة ، ويَذْكُرُ ما مَثَّلَ به أولمان Ullmann لذلك من كلمات إنجليزية مترادفة فكريًا ، ولكنَّها ليست كذلك عاطفيا : conceal/hide, freedom/liberty(١٢٨) . وهذا يعني أنَّ كلَّ ما يتناوله البلاغيون من الأغراض البلاغية وما يتَّصل بها من عاطفة المتكلم وسياق المقام ، أو ما يُعَبِّرون عنه بمقتضَى الحال ، ينبغي أن يكون محلَّ عناية علم بناء الجملة .

والذي أطمئنُّ إليه أنَّ علم بناء الجملة لا يستطيع أن يَبْلُغَ من مَقْصِدِهِ شيئًا ما لم يُدْخِل في حسابه كلَّ مباحث علم المعاني ، فهو الجانب المعنويُّ فيه ، وإلا بَقِينا نتعبَّدُ بأقوال المتقدِّمين عن « العامل النحويِّ » و « الإعراب » ، غافلين عن حقيقة نظرية « التَّعليق » التي وَضَعَها عبدُ القاهر بين أيدينا منذ زمن بعيد ، ولم نفطن إلى مرماها إلا بعد أن وجدناها تتجسَّد فيما ننقله اليومَ من مناهج علم اللغة الحديث عن الغربيِّين .

وقد يبدو وقوعًا في التناقض أنَّ عبد القاهر صاحبَ تلك النظرية المُنطلِقة من المعنى والذي حَمَلَ حملتَه الشديدة في « دلائل الإعجاز » على أنصار اللفظِ ، وهو نفسُه صاحبُ كتاب « العوامل المائة النَّحويَّة » وشرحِه « الجُمَل » و « التلخيص » وهو شرحٌ لكتاب « الجُمَل » . ولكِنْ يبدو لي أنَّ عبد القاهر كان مشغولاً بفكرة « العامل » وربَّما كان حائرًا بين قَبولها ورَفْضِها ، وربَّما كان يَشُكُّ في قدرتها على أن تكون منهجًا صالحًا لتفسير ائتلاف المعاني ، فأراد أن يَعْرِفَ أبعادَها ويمتحنَها قبل أن يصل قراره إلى نظرية « التعليق » . ومن المعلوم أنَّ عبد القاهر لم يُصَرِّحْ في « دلائل الإعجاز » برفضه لفكرة « العامل » ، إلا أنَّ المفهوم العامَّ للتَّعليق يَأبى الاتِّساقَ مع تلك الفكرة ، وفي هذا يقول الدكتور تمّام حسّان : « وفي رأيي - كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال - أنَّ « التَّعليق » هو الفكرةُ المركزيَّةُ في النحو العربيِّ ، وأنَّ فَهْمَ « التَّعليق » على وَجْهِهِ كافٍ وحدَه للقضاء على خُرافة العمل النحويِّ والعوامل النحوية . »(١٢٩) وينبغي ألا يَغِيبَ عن بالنا أنَّ رَفْضَ فكرة « العامل » لم تكن عملاً يسيرًا ؛ لأنَّه لا يعني مجرَّدَ رَفْضٍ لرأيٍ في مسألةٍ فَرْعِيَّةٍ من مسائل النحو ، وإنَّما هو يعني هَدْمًا للبناء النحويِّ كلِّه من أساسِه ، وهو يحتاج بالإضافة إلى هذا إلى حُجَجٍ قويَّةٍ

لتبرير الهَدْم ، وحُجج أخرى أشد قوةً لوضع أساسِ بناءٍ جديد . وربَّما استطاع ابنُ مضاء الأندلسيُّ الجَهْرَ بذلك الرفض لأنَّ البيئة التي عاش فيها كانت مناخًا ملائمًا يَحُضُّ على ذلك ؛ « إذْ يبدو أنَّ حملة دولة المُوَحِّدين على الفقه المالكيِّ قد دَعَتْهُ إلى أن يَكُونَ له في النحو موقفٌ مُماثِلٌ » (١٣٠) ، أيْ أنَّه استَلْهَمَ هذه الثورةَ لا في حملةٍ على الفقه والفقهاء ، وإنَّما في حملةٍ على النَّحو والنُّحاة من حوله (١٣١) ، إلا أنَّه هَدَمَ البناء بِمَعاولَ كَليلَةٍ ، ثم تَرَكَ الأنقاضَ ومَضَى دون أن يَشْرَعَ في تشييد بناءٍ جديدٍ .

والقارئُ لكتاب « المُقْتَصِد » لعبد القاهر يَرَى فيه إرهاصاتٍ تُنْبِئُ عن ميلادِ وشيكٍ لنظريةٍ جديدةٍ ، لكنَّها لم تكن قد نَضِجَتْ بَعْدُ . وأظُنُّ ظَنًّا قويًا أنَّ عبد القاهر قد وَضَعَ ذلك الكتابَ قَبْلَ « دلائل الإعجاز » (١٣٢) . ومن أخطر ما عَثَرْتُ عليه في كتاب « المُقْتَصِد » أنَّ عبد القاهر يَنُصُّ على أنَّ « الإعراب » في الحقيقة مَعنًى لا لفظٌ ، انطلاقًا من أنَّ اختلاف العلامات الإعرابية معنى لا لفظ ، ثم يقول : « فإنَّ اختلافَ الحركة ، وكونَها مرةً ضَمَّةً ، وأخرى فَتْحَةً ، وثالثةً كَسْرَةً ، ليدلُّ هذا الاختلافُ على معانٍ مختلِفة ، إعرابٌ ، وليس نَفْسُ الحركةِ بإعراب ، ألا تَرَى أنَّها إذا وُجِدَتْ ، ولم يُوجَد الاختلافُ لم تكن الكلمة مُعْرَبَةً . » (١٣٣) وهذا الرأيُ يُخالِفُ الاتِّجاهَ الذي استقرَّ عليه جمهورُ النحاة ، وهو القائلُ بأنَّ « الإعرابَ » أمرٌ لفظيٌّ (١٣٤) . ثم إنَّ عبد القاهر يَمَسُّ هنا منهجَ النحاةِ في أحَسِّ مواضِعِه ؛ إذ يَسْعَى إلى تغيير مفهوم « الإعراب » العزيزِ على نفوسهم ، وهو ما اصطلحوا على جعله مُرادِفًا لمصطلح « النَّحْو » ذاته كما سَبَقَ أن أوضحتُ . والغريبُ أنَّ السيوطيَّ يَنْسُبُ هذا الرأيَ في « الهَمْع » إلى نَحْويٍّ أندلسيٍّ معاصرٍ لعبد القاهر (المتوفّى سنة ٤٧١ هـ) هو الأَعْلَمُ الشنتمريُّ (المتوفى

سنة ٤٧٦ هـ) ، وإلى جماعةٍ لم يَذْكُرْ أسماءَهم من المغاربة (١٣٥) . والحقُّ أنِّي لا أجدُ تفسيرًا مقبولاً لنشوءِ هذه الفكرة في الأندلس والمغرب في وقتٍ واحدٍ مع نشوئها عند عبد القاهر في المشرق ، إلا أن يكون الأعلمُ وجماعةُ المغاربة قد نقلوها عن عبد القاهر (١٣٦) . ويبدو لي أنَّ عبد القاهر لو كان استقصى هذه الفكرة وتَتَبَّعَها في « المُقْتَصِد » حتى مداها ، لأوصلَتْهُ إلى نتيجتها المحتومة ، وهي فكرة « التَّعليق » .

ولعلَّ من الإنصاف لعبد القاهر القولَ بأنَّه حين نادَى بفكرة « التَّعليق » كان يَسْبِقُ زمانَه ، وبأنَّ الأفكار التي أوْرَدَها في « دلائل الإعجاز » تقف اليومَ شامخةً بين أحدث النظريات في علم اللغة الحديث . والجديرُ بالذِّكر أنَّ الباحثين الغربيِّين لم يَهتمُّوا بالدراسات المتعلِّقة بالمعنى إلا منذ أواخر الخمسينيات من هذا القرن (١٣٧) ، فقد كانوا قبل ذلك متأثِّرين بالمنهج اللغويِّ الوصفيِّ التَّشكيلي descriptive structural approach القائم على نظريات علم النَّفْس السلوكيِّ ، وكان رائد هذا المنهج الباحث الأمريكيّ بلومفيلد Bloomfield ، وقد استبعدوا في منهجهم هذا كلَّ ما يتَّصل بالمعنى ؛ لأنَّه حَسَبَ رأيهم ليس مظهرًا خارجيا يُمكن النَّظَرُ فيه بالمنهج العلميِّ الموضوعيِّ المُستخدَم في العلوم الطبيعية (١٣٨) . ولم يبدأ علمُ اللغة الحديث الاهتمامَ بالمعاني إلا حين اكْتَشَفَ هاريس Harris أنَّ المعنى هو الذي يحاول المتكلِّمُ والسامع والمحلِّل اللغويُّ الوصولَ إليه ؛ فهو وثيق الصِّلة بالتَّركيب اللغويِّ ، ولا سبيلَ إلى التَّغاضِي عنه (١٣٩) . وقد لاحظ بعض الباحثين في نحو العربية في العصر الحديث وجودَ أوْجُهِ اتفاقٍ بين نظرية « التَّعليق » ، وما يَطْرَحُ علمُ اللغة الحديث اليومَ من نظريات ، وخاصةً نظرية تشومسكي Chomsky فبعضُهم يَرَى أنَّ عبد القاهر فَرَّقَ ضِمْنِيًا بين « اللغة »

(أو اللسان) langue و « الكلام » parole على نحو ما فَعَلَ دي سوسير F. de Saussure ثم طَوَّرَهُ تشومسكي في تفرقته بين الكفاءة competence و « الأداء » performance [١٤٠] . ويذهب رأيٌ آخَر إلى أنَّ عبد القاهر كان يَتحَرَّكُ نحويا من خلال مستويَيْن : البناءِ العقليِّ الباطنيِّ ، والبناءِ اللفظيِّ الملموس ، وهذا شبيه بالبِنْيَةِ المُضْمَرَة والبِنْيَةِ الظّاهِرة عند تشومسكي ، ثم يذهب إلى أنَّ عبد القاهر وتشومسكي يكادان يتَّفقان في أنَّ المتكلِّم يمتلك قدرة لغوية – أُتيحتْ له بطريق النحو – تَسْمَحُ بتوليد عباراتٍ لا نهائية [١٤١] . بل يَذْهَبُ أحد الآراء إلى أنَّ من المستطاع في ضوء كلمات الجرجانيِّ أن نضع تحليلاً يَكْشِفُ عن البِنْيَة المُضْمَرَة للجملة [١٤٢] . ولعلَّ ما يراه هؤلاء الباحثون وغيرهم من أوجه الاتِّفاق بين نظرية « التَّعليق » ومناهج علم اللغة الحديث يُعَدُّ دليلاً آخَرَ على أنَّ هذه النظرية إنَّما هي نظريةٌ في النحو لا في البلاغة ، وأنَّ من واجب الدَّرس النحويِّ الحديث أن يُمَحِّصَها ، وأن يستعين بها حين يَضَعُ مناهجه .

٨– نظرية « تضافُر القرائن » عند الدكتور تمّام حسّان

تُعَدُّ نظرية « التعليق » نظريةً شاملةً تُمَثِّلُ المنهج الذي يراه عبد القاهر صالحًا لأن ينتهجه الدرس النحويُّ حتى يصل إلى ما يسعى إليه من أهداف ، فهي تضع الأسس وتُمَكِّنُها في الأرض ، ثم تترك للباحثين مُهِمَّة تشييد البناء ، أيْ أنَّ عبد القاهر قد حَدَّدَ المنهج ثم تركه في انتظار مَن يمتحنه ويطبِّقه على أبواب النحو المختلفة ، وحينئذ نرى كيف تكون النتائج ، ولا شكَّ في أنَّ نظرية « التعليق » قد لَقِيَتْ عند السَّلَف قَدْرًا من العناية والتقدير ، إلا أنَّ الاتجاه الذي سار فيه فَهْمُهم لها حالَ دون انتفاعهم بها الانتفاعَ الصحيح ؛ فقد جعلوها – كما سَبَقَ أن أوضحتُ – مُنْطَلَقًا لعلمٍ من علوم البلاغة ، هو علم المعاني ، وحالُوا بينها وبين

علم النحو ، وهي من أجله وُضِعَتْ .

ولقد كان الكثيرون من أبناء العربية يشعرون بأنَّهم عاجزون عن فهم النظام النحويِّ لِلُغَتِهم من خلال منهج النحاة ، حتى اتَّهم بعضُهم النظامَ ذاتَه بأنه عسير الفهم بالقياس إلى نُظُم اللغات الأخرى ، وشاركهم في توجيه هذا الاتهام بعضُ من شَرَعُوا في تعلُّم العربية من غير الناطقين بها . وكان الباحثون في نحو العربية يشعرون بأنَّ في منهج النحاة خَلَلاً ما ؛ بدليل إخفاقه في تحقيق الغاية منه ، وهي تمكينُ الفرد من التعبير عن المعاني على النَّسَق الصحيح للعربية الفصيحة ، ولكنَّ هؤلاء الباحثين لم يكونوا يَعْرِفون أين يَكْمُنُ ذلك الخَلَلُ . وبُذِلَتْ محاولات طيِّبة وجادَّة في هذا القرن تتَّجه لإصلاح ذلك المنهج [١٤٣] ، إلا أنَّها كانت تَغْفُل عن البداية الصحيحة التي انطلق منها عبد القاهر . حتى ظهرت تلك الدراسةُ المتكاملة التي قام بها الدكتور تمّام حسّان في كتابه « اللغة العربية ؛ معناها ومبناها » ، وهي التي ضمَّت نظرية شاملة أطلق عليها تلاميذُه فيما بعد اسم « تضافر القرائن » ومع حرصي على الالتزام بالموضوعية المطلقة في هذا البحث ، وبأنَّ « أفعَلَ التَّفضيلِ » ينبغي أن يُستخدَم بِحَذَرٍ في البحث العلميِّ ، أقول : إنَّ نظرية « تضافر القرائن » تُعَدُّ أهمَّ المحاولات لفهم النظام اللغويِّ للعربية وأبعدَها أثرًا ؛ ذلك لأنها أولُ دراسةٍ في تاريخ النحو العربيِّ كلِّه تُقيمُ منهجَها على أساس فكرة « التَّعليق » ، فحوَّلت الدَّرْسَ النحويَّ بهذا من منهجِهِ اللفظيِّ المُتمثِّل في « الإعرابِ » القائم على فكرة العامل ، إلى منهج قرائن التعليق ، الذي يضع المعنى في المقام الأول .

ولعلَّ من أهمِّ ما قدَّمته تلك النظريةُ للدَّرس اللغويِّ بعامة ، وللدَّرس النحويِّ بخاصة ، أنَّها نَظَرَتْ إلى اللغة نظرة شاملة متكاملة ، فَكَشَفَتْ عن العلاقات التي تَرْبِط بين أنظمةِ اللغة الثلاثة : النظام الصوتيِّ ، والنظام الصرفيِّ ، والنظام

النحويّ ، وما ينتج عن تفاعلها من المعنى الوظيفيّ ، ثم كَشَفَتْ عن العلاقات التي تَرْبط تلك الأنظمةَ الثلاثة بقائمة الكلمات في المعجم اللغويّ للعربية ، ثم ربطتْ معنى المقال المُستخرَج من كلّ هذا بمعنى المَقام ، وهو مَرْكَزُ علم الدلالة ، لتَخرُج بالمعنى الدلاليّ للجملة . وممّا قدَّمَتْه تلك النظرية أيضًا أنَّها حَدَّدَتْ على المستوى الصرفيّ تصوُّرًا جديدًا لأقسام الكلام ، ودرسَتْ ظاهرة تعدُّد المعنى الوظيفيّ للمَبْنَى الواحد ، ثم دَرَسَتْ على المستوى النحويّ وبصورة تفصيلية ظاهرة تضافُرَ القرائن لإيضاح المعنى الدلاليّ للجملة ، ثم أوضحَتْ أبعاد الدَّوْر الذي يقوم به كلٌّ من الزَّمَن والجِهة ، وَبَيَّنَتْ أنَّ مجال النَّظر في الزمن النحويّ هو السِّياق وليس الصيغةَ المنعزلة ، ثم قدَّمَتْ على المستوى المعجميّ دراسةً تحليلية لمفهوم المعنى المعجميّ . أمّا في مجال الدلالة فقد وضعت المعنى المقاميّ (أو الاجتماعيّ) في موضعه الجدير به من دراسة بناء الجملة بعد أن كان الباحثون قد تعارفوا على درسه ضمن مباحث علم البلاغة . وإذا كانت هذه الدراسات تُمَثِّل مجتمعةً مُنعطَفًا حادًّا وخطيرًا في دَرْس بناء الجملة ، فإنَّ أهمَّ ما جاء فيها – حسب رأيي – هو التفريق بين القرائن المعنوية والقرائن اللفظية ؛ لأنه يمثِّل فصلاً بين مفهوم المعنى ومفهوم المَبْنَى ، وقد كانت تلك مُعضِلةً تعوقُ الباحثين عن الوصول إلى الطريق الصحيح لدراسة الجملة .

٩– استنتاجات .

من خلال البحث في الموضوعات السابقة يمكن التوصُّل إلى الاستنتاجات الآتية :

أولاً : في عملية الاتصال اللغويّ يُحَوِّل المتكلِّم المعنى إلى مَبْنًى ، ويُحَوِّل المتلقي المَبْنَى إلى معنى ؛ فالمتكلِّم هو صاحبُ المعنى ومُنشِئُه ، ومُوَجِّهُه ، وهو المسئول عن وضوحه أو التباسه ، وبقَدْر ما يُوَفَّق المتكلِّمُ في اختيار المعاني المناسبة للسِّياق ولغرضه من الكلام ، وبقَدْر ما يُوفَّق في التعليق بين تلك المعاني وصحة الائتلاف والاتحاد بينها ، وبقدر ما يلتزِمُ بالنِّظام اللغويِّ الذي اتَّفقت عليه الجماعة اللغوية يكون هذا عَوْنًا للمتلقي على فهم المعنى المقصود واستنتاج غَرَض المتكلِّم دون لَبْس . والجملةُ معنًى كامنٌ في وعاءٍ من المَبْنَى ، والغايةُ من عملية الاتصال اللغويِّ هي نقلُ هذا المعنى من الجهاز العصبيِّ المركزيِّ عند المتكلِّم إلى نظيره عند المتلقِّي ، فالمتكلِّمُ لا يَنْشُد سوى نقل المعنى الذي يَصْهَر فيه غَرَضَه ، كما أنَّ المتلقِّيَ لا يَنْشُد سوى فَهْم ذلك المعنى واستنتاجِ غَرَض المتكلِّم ، فالمعنى هو الغاية ، وهو ما يَعَضُّ عليه المتكلِّم والمتلقِّي بالنواجذ ، وما المَبْنَى إلا الوسيلةُ التي اتَّفَقَتْ عليها الجماعة اللغوية لتحقيق تلك الغاية .

ثانيًا : ينبغي أن تسير الدراسة الصحيحة لبناء الجملة وَفْقَ اتجاه عملية الاتصال اللغويِّ ، فتنطلق من دَوْر المتكلِّم ، بادئةً من المعنى للوصول إلى المَبْنَى ، ثم تتناول من بعد ذلك دَوْر المتلقِّي في تحويل المَبْنَى إلى معنى ، وعليها دائمًا أن تَنْظُر إلى المعنى على أنَّه هو الأصل والغاية ، وإلى المبنى على أنَّه الفَرْع والوسيلة .

ثالثًا : اللغةُ ظاهرةٌ اجتماعية ، وليست الجملة قالبًا جامدًا منفصِلاً عن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والظروف المحيطة بهم ، ولذلك يَخْضَع المتكلِّم لعاملَيْن مُهمَّيْن عند تأليف الجملة : أحدهما خاصٌّ به ، وهو الغَرَضُ intention الذي يقصده بجملته ، وهو ما يُسَمِّيه البلاغيون « الغَرَضَ البلاغيَّ » ، والآخَر يَشترِك فيه مع المتلقِّي ، وهو الأفكار السياقية المتبادَلة mutual contextual beliefs التي تَتضمَّن سياقَ المقام فيما تتضمَّنه . أمّا المتلقِّي فيقوم باستنتاج inference ذلك الغَرَض ، ومن بين ما يَعتمِدُ عليه في ذلك الأفكارُ السياقيةُ المتبادَلة . ومن هنا

يطالِبُ عِلْمُ بناء الجملة بحقّه في نسبةِ علم المعاني إليه .

رابعًا : أقام نحاةُ العربية منهجَهم على دراسة دَوْر المتلقّي في فهم معنى الجملة ، لا دَوْر المتكلّم في إنتاج تلك الجملة ، ويَتمثّل هذا المنهج في استنباط أحكام النحو من استقراء كلامِ العرب ، دون أن يَدْرُسوا كيف أَنْتجَ العربيُّ كلامَه ، فانطلقوا بهذا من المَبْنَى إلى المعنى ، وأغفَلوا المرحلةَ الأولى المُهِمَّة التي يحوِّل فيها المتكلِّم المعنى إلى مَبْنَى ، وهي التي تتضمَّن عملية « التعليق » . ويَرْجع قيامُ هذا المنهج إلى الدافع الذي دفعهم إلى إنشاء علم النحو ، وهو إعانة اللاحِنِين على التلاوة الصحيحة للنَّصِّ القرآنيِّ بالتَّعرُّف إلى الضَّبْط الصحيح لعلامات الإعراب ، لا البحثِ في دلائل الإعجاز القرآنيِّ الذي تركوه للمتكلِّمين ، فكان من نتائج كلِّ هذا أن نَظَروا إلى المَبْنَى على أنّه الأصل ، وإلى المعنى على أنّه الفرع ، وجعلوا مَقْصِدَهم الأَهَمَّ هو البحث في ظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية ، فجعلوا النحو هو « الإعراب » ، و درسوه عن طريق فكرة « العامل » .

أمّا عبد القاهر فقد دفعتْه البيئةُ الفكرية إلى درس الإعجاز القرآنيِّ من خلال فكرة الكلام النَّفْسيِّ ، فقادَتْه هذه الفكرة إلى فكرة نَظْم المعاني في النَّفْس ، فاهتمَّ بدَوْر المتكلِّم ، وانطلق من المعنى للوصول إلى المَبْنَى ، فسار منهجُه وَفْقَ ما تسير عليه عمليةُ الاتصال اللغويِّ ، وخَرَجَ من ذلك بنظرية « التَّعليق » .

خامسًا : كان « الإعراب » عديمَ الجَدْوى في الكشف عن دلائل الإعجاز في القرآن الكريم ، والكشفِ عن الخصائص الأسلوبية للأداء اللغويِّ في النصِّ الأدبيِّ . كما ثَبَتَ أنَّ نظرية « العامل النحويِّ » عاجزة عن أن تُواكِبَ المنهج الذي يَسير فيه علمُ اللغة الحديث وعلمُ الأسلوبية ، وأنّها لا تمثّل نظريةً متكاملة

الجوانب تَفي بالغَرَض المنشود في درس بناء الجملة . أمّا نظرية « التَّعليق » لعبد القاهر فهي منهجٌ متكامل كفيل بتحقيق كلِّ ما عَجَزَ عنه منهج « الإعراب » و « العامل النحويِّ » . وهي نظريةٌ في النحو لا في البلاغة ، فهي أفضل منهج أتاحه التراث لدرس بناء الجملة ، وهي مع ذلك تتفق في جهاتٍ كثيرة مع مناهج علم اللغة الحديث . وتُعَدُّ نظرية « تضافر القرائن » للدكتور تمّام حسّان أفضلَ تطبيقٍ حتى اليوم لنظرية « التَّعليق » في مَيدان بناء الجملة .

سادسًا : المعاني « عالَمية » ، يشترك في معرفتها الجنسُ البشريُّ كلُّه ، والمباني « قومية » تَستقِلُّ فيها كلُّ جماعة لغوية بنظامٍ خاص يَحكُمُها . والمعاني من عند المتكلِّم ، وهو « مختار » في كلِّ ما يتعلّق بها . أمّا المباني فهي أشكال وقوانين اتفقَتْ عليها الجماعةُ اللغوية ، والمتكلِّمُ « مُجبَر » على العمل بها . والمعاني لا نهايةَ لها ولا حدود ، أمّا المباني فهي نظامٌ مُتَناهٍ محدودٌ . وتشمل المعاني هنا المعنى الدلاليَّ للجملة ، والمعاني المعجمية والوظيفية للمفردات ، والمعاني النحوية العامة كالإثبات والنَّفي والخَبَر والإنشاء والشَّرْط والتأكيد ، والمعاني النحوية الخاصَّة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، والعلاقات السياقية المعنوية التي تَرْبط بين تلك المعاني الخاصَّة . أمّا المباني فتشمل ما يقدِّمه النظامان الصوتيُّ والصرفيُّ للغة ، والعناصر التحليلية المُستخرَجة من هذين النظامين ، وهي « القرائن اللفظية » ، كعلامات الإعراب ، والمُطابَقة ، والرُّتْبَة المحفوظة ، ومَبْنَى الصِّيغَة ، والتَّضام ، والأداة والتنغيم .

سابعًا : المتكلِّم والسامع هما العامل المُؤَثِّر في كلِّ ما يتعلّق بالمعاني ؛ فالمتكلِّم هو مُحْدِثُها ومُعَلِّقُها وناظِمُها والمسئول عن ائتلافها واتحادها ، والسامعُ هو المسئول عن فهمِها واستنتاجها . والجماعةُ اللغوية هي العامل المُؤَثِّر في كلِّ ما

يتعلّق بالمَباني ، فأيُّ تغيُّر يطرأ على أشكال المباني وقوانينها في عملية التطوُّر اللغويِّ مرهونٌ باتفاق الجماعة اللغوية وموافقتها .

ثامنًا : تُعَدُّ أشكال المباني وقوانينها هي النظامَ اللغويَّ عند كلِّ جماعة لغوية ، فهي تُمَثِّل خصائص لغتها . وإذا كانت تلك القوانين قيودًا على حرية المتكلِّم في التعبير عن فكره ، فهي موضوعة لخدمته وإعانته على غايته .، وهي البيان والوضوح ؛ لأنَّ نظامها ينطلق عند كلِّ جماعةٍ لغوية من فلسفةٍ واحدة ، هي أَمْنُ اللبس في فهم المعاني .

تاسعًا : إذا كانت الجماعة اللغوية هي المسئولةَ عن نظام المباني ، فلا يَخْرُجُ دَوْرُ النحاة عن وصف ذلك النظام للناس ليُعينوهم على الكلام الصحيح . والنحاةُ أنفسُهم لا يَمْلِكون أن يُغَيِّروا من ذلك النظام شيئًا ، ولا أن يبتدعوا فيه بِدْعَة ، ولمّا كانت اللغة ذاتَ طابعٍ تجريديٍّ ، كان تفسير النحاةِ للظواهر اللغوية مَحْضَ اجتهاد ، وكانت المسائلُ التي يتناولونها في هذا مسائلَ خِلافِيةً .

الفصل الأول

علاقات الارتباط بين المعاني من الوجهة الدلاليَّة

١- علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني خارج اللغة (1) :

يُفترَض أنَّ الإنسان لاحَظَ منذ وجوده على سطح الأرض أنَّ معاني الأشياء في الوجود من حوله ترتبط فيما بينها بعلاقات متَّسقة مُنتظِمة لا يَدَ له ولا للُّغة في إحداثها ، وهي علاقات الارتباط المنطقيِّ بين معاني الأشياء . وعَرَفَ الإنسان أنَّ فَهْمَ الوجود والتَّكَيُّف معه مرهونان بفَهْم تلك العلاقات ، كالعلاقة السَّبَبيَّة بين النّار والحرارة ، وبين الشَّمس والضِّياء ، وبين السّحاب والمطر ، وعلاقةِ الاقتران والتلازُم ، كالعلاقةِ بين الليل والظلام ، وبين النَبات والخُضْرة ، وبين البرق والرعد والمطر ، وعلاقةِ التَّضاد ، كالعلاقةِ بين النور والظلام ، وبين الحرارة والبرودة ، وبين الجوع والشِّبَع ، وعلاقةِ الجُزْءِ بالكُلِّ ، كعلاقةِ جِذْرِ الشجرة وجِذْعها وأغصانها وأوراقها وثمارها وأزهارها بالمفهوم العامِّ للشجرة ، وعلاقة النَوْع بالجِنْس ، كعلاقةِ الارتباط بين النَّسْر والكناري والنعامة وغيرها من الطيور بالمفهوم العامِّ للطائر ، وعلاقةِ المشابهة كتَشَابُهِ وجه البدر و وجه الشمس في الاستدارة ، وعلاقةِ الفاعلية ، كالعلاقةِ بين الأَكِل والآكِل ، وعلاقةِ المفعولية ، كالعلاقةِ بين الأَكْل والمأكول ، وعلاقةِ النِّسْبَة ، كأن يَنْسُبَ الإنسانُ البيتَ إلى

نفسه أو إلى جاره ، والعلاقاتِ الزمانية والمكانية ، كالطول والبُعْد ، وغيرِ هذا من العلاقات .

وكان أرسطو قد ذهب إلى أنَّ العقل البشريَّ يفكِّر وَفْقَ مقولاتٍ منطقيةٍ عَشْرٍ ، هي : الجَوْهر ، والكَمّ ، والمضاف ، والكَيْف ، والأَيْن ، ومَتَى ، والوَضْع ، والمِلْك ، وأن يَنْفَعِلَ ، وأن يَفْعَلَ [٢] . وقد لاحظ الباحثون أنَّ لهذه المقولات نظائرَها في القواعد النحوية لأغلب اللغات [٣] . وجديرٌ بالذِّكْر أنَّ أرسطو كان قد حدَّدَ أيضًا عواملَ تداعي المعاني ، أيْ تَوَارُدها على الذِّهْن واحدًا بعد الآخَر لوجود علاقة بينهما ، وحَصَرَها في ثلاثة ، هي : التَّشابُه ، والتَّضاد ، والاقتران الزمانيُّ أو المكانيُّ ، وأَرجَعَها المُحْدَثون من علماء النَّفْس إلى عامل واحد ، هو الاقتران الذهنيُّ [٤] .

وعلى الرغم من أنَّ نشأة اللغة ما زالت لُغْزًا يُحيِّر الباحثين ، حتى قيل عنها : « تلك المشكلة التي كدنا نيْأس من إيجاد حلٍّ لها » [٥] ، كما قيل : « إنَّ البحث في تلك المشكلة هو ضَرْبٌ من ضُروب المحاولات الميتافيزيقية التي لن يصل الإنسان فيها إلى شيء حقيقيٍّ . » [٦] على الرغم من هذا فمن المُفترَض أنَّ العلاقات المنطقية بين المعاني وُجِدَتْ في عقل الإنسان قبل وجود اللغة . وربَّما يَبْعَثُ على قبول هذا الافتراض أنَّ تلك العلاقات قائمة على مقولات العقل ، والعقلُ خصيصةٌ من خصائصِ الإنسان ، ولولا العقلُ ما وُجِدَتْ لغةٌ بشريةٌ . وعلى هذا فمن المُستبعَد قيامُ لغةٍ بشريةٍ دون الاستعانة بتلك العلاقات واتخاذها أساسًا لعملية التفكير التي تُنتِجُ اللغة ، وما كان توصُّل الإنسان لفكرة الرموز اللغوية ليعُينَه على تأسيس لغةٍ لولا تلك العلاقات المنطقية التي تَنْتَظِم الرموزُ في سِلْكِها حتى تتركَّب الجُمَل .

ولعلَّ استقراء اللغات البشرية يدعو إلى استنتاج أنَّ تلك اللغات ، وإن اختلفت فيما بينها في نُظُمِها المَبْنَوِيَّة ، فهي تَتَّفق في قيامها على علاقاتٍ منطقية واحدة ، هي خلاصة التَّفاعُل بين معاني عناصر الكون . ويبدو هذا واضحًا حين ننظر في الجُمَل الآتية :

(أ) ١- شَرِبْتُ الماء .

٢- شَمَّ الجَمَلُ قطعةَ الشكولاتة ثم أَكَلَها .

٣- يظل البِلاتِبُوس [٧] على قيد الحياة مُدَّةَ ساعةٍ كاملةٍ بعد أن يُصيبَهُ الصيادُ .

(ب) ١- شربتُ الشمس .

٢- ابتلعَ الجَمَلُ قطعةَ الشكولاتة ثم أَكَلَها .

٣- يظلُّ البِلاتِبُوس على قيد الحياة مُدَّةَ ساعةٍ كاملةٍ بعد أن يَقْتُلَهُ الصيادُ .

ومن المُلاحَظ أنَّ الجُمَل السِّتَّ جميعًا مقبولة نحويا ، لأنها تتَّصف بالصحة النحوية grammaticality ، وبما يُسَمَّى أيضًا صحة النَّظْم [٨] syntactically well-formed فهي مُلتزِمةٌ بقواعد النِّظام المَبْنَوِيِّ لِلُّغة العربية . إلا أنَّ المتلقِّي يلاحِظ مع ذلك خَلَلاً في جُمَل المجموعة (ب) ، وليس الخَلَلُ ناتجًا من ناحية نَظْم الجملة syntax ، وإنَّما من حيث المعنى والدلالة semantics ؛ فهي تُناقِضُ ما استقرَّ في عقل الإنسانِ من علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني في الكون . ومن هنا كانت تلك الجُمَل غيرَ مقبولة دلاليا unacceptable وعديمة المعنى nonsensical ؛ لأنَّها تُفْضِي إلى تناقُض [٩] contradiction ؛ فكلُّ جملةٍ منها متناقِضةٌ

contradictory بالقياس إلى منطق المعاني في العالَم الخارجيّ ، ففيها شذوذ دلاليٌّ semantic anomaly .

وجديرٌ بالذِّكْر أنّ الباحثين في عِلم الدلالة يَرَوْنَ أنّ معنى الجملة ليس مُجَرَّدَ تحديد علاقاتها بالجُمَل الأخرى ، بل هو يَستلزِم أيضًا منطقيةَ علاقاتِها بالعالَم الخارجيّ[١٠] .

ويُفترَض أنّ لَدَى كلّ لغةٍ من لغات البشر من النِّظام المَبْنَويّ ما يَكْفُلُ ترجمةَ الجُمَلِ السِّتِّ إليها بشكلٍ مقبولٍ نحويا ، وإن اختلفت اللغات في القواعد التي تَحْكُم صحّةَ النَّظْم ، كقواعد المُطابَقة والرُّتْبَة المحفوظة ومَبْنَى الصِّيغَة والتَّضام والأداة والتَّنغيم وغيرها . ولكنْ من المتوقَّع أن نجد إجماعًا من كلّ لُغات البَشَرِ على عدم القَبول الدلالي لجُمَل المجموعة (ب) خاصّةً . ويَعْني هذا أنّ كلّ جملةٍ مقبولة دلاليا في لُغات البَشَر لا بُدَّ أن ترتبط معاني عناصرها بعلاقاتٍ منطقيّةٍ مقبولةٍ عقليا ، وهذا يؤدِّي إلى القَوْل بعالَميَّة علاقاتِ الارتباطِ المنطقيّ بين المعاني ، وأنّ تلك العلاقات مُشْتَرَكَةٌ في كلّ اللغات . ويبدو لي – بناءً على هذا – أنّ مَجَالَ « الصِّحَّة النَّحويّة » للجملة إنّما هو موضعُ الاختلاف بين لغات البَشَر ، أمّا مَجال « القَبول الدلالي » فهو موضع الاتفاق فيما بينها ، إلا في حالات مُعَيَّنة تتعلَّق بالعُرْف والبيئة الاجتماعية للجماعة اللغوية ، ولا تَمَسُّ علاقاتِ الارتباط المنطقيِّ المُتَّفَقَ عليها بين البَشَر .

وإذا كنّا نقول إنّ جملة : شَرِبْتُ الشَّمْسَ ، عديمةُ المعنى ، فلا يَعني هذا أنّ كلمة « شَرِبَ » في ذاتها عديمةُ المعنى ، ولا أنّ كلمة « الشَّمْس » في ذاتها أيضًا عديمةُ المعنى ، وإنّما المقصود بقولنا « عديمة المعنى » هنا أنّ علاقة التَّعْدِية بين

« الشُّرْب » و « الشَّمس » غيرُ مقبولة منطقيّا . وجملةُ الأمر أنّ انعدام معنى الجملة لا يرجع إلى رَفْضِ ما تؤديه الكلماتُ من معانٍ على المستوى المعجميّ ، ولا إلى غموض المعنى الدلاليّ للجملة ، وإنّما يَرْجِعُ إلى رَفْضِ العلاقة بين معنى كلمةٍ ومعنى كلمةٍ أخرى ، أي أنّ تلك العلاقة تُناقِضُ ما استقرَّ في العقل البشريّ من علاقات الارتباط المنطقيّ logical relationships بين معاني الأشياء في الكون . فالقضية قضيةُ علاقاتٍ بين معاني الكلمات ، وتجاذُبٍ وتنافرٍ بينها ، قضيةُ تَحَقُّقِ الانسجام compatibility أو انعدامِه بين تلك المعاني . ويُفْضِي بنا هذا إلى تمحيص ظاهرة « احتواء المعنى » having meaning بوصفها الشَّرْطَ الأساسيّ للجملة المقبولة دلاليّا .

إنّ دراسة التَّضمُّن inclusion في أيَّةِ لُغةٍ تُرينا أنّ العناصر المعجمية تتشابك في المعنى، وتشترك في خواصّ عامّةٍ ، فالأُسودُ والنُّمور مثلاً تتضمَّن حالة « الحَيَوانِيَّة الوَحْشِيَّة » ، والبَشَرُ والأُسُودُ والغوريلاتُ والعَناكِبُ تشترك في خاصِّيَّة الكائن الحَيّ ، والعِجْل والجَرْو والطِّفل تتضمَّن حالة « اللابلوغيَّة » ، والبقرة والمرأة والنَّمِرة تتضمَّن حالة الأُنوثة .

ولتفسير هذه الظاهرة يَفترِض اللغويون أنّ العناصر المعجميَّة يُمْكِنُ أن تُرَتَّب ضِمْنَ حلقة من المُكَوِّنات ، فيصبح لكلّ عنصرٍ خَوَاصُّ جوهريَّة مُحدَّدة ، فالثَّوْرُ مثلاً يَتضمَّن الخواصَّ الدلالية للذَّكَر والبَقَريّ والبالغ ، ويَتضمَّن العِجْلُ خواصَّ الذَّكَر والبَقَريّ وغَيْرِ البالغ . ونستطيع أن نُصَنِّف جدولاً يُوَضِّح الخَواصَّ التي تَتضمَّنها بعضُ العناصر المعجميَّة ، وتشير علامة (+) إلى وجود الخاصِّيَّة المُعَيَّنة ، وتشير علامة (–) إلى غيابها :

	رَجُل	امرأة	صَبِيّ	ثَوْر	بقرة	عِجْل
ذَكَر	+	−	+	+	−	+
بَشَرِيّ	+	+	+	−	−	−
بالِغ	+	+	−	+	+	−
بَقَرِيّ	−	−	−	+	+	+

ويُطْلِقُ اللغويُّون على انقسام العناصر المعجميَّة إلى مُكَوِّناتها تسميةَ « التحليل العناصِريّ » (أو المُكَوِّناتيّ) componential analysis ويُطلِقون على الخواصِّ التي تتضمَّنها العناصرُ المعجميَّة تسميةَ « المُكَوِّنات الدلاليَّة » semantic components وليست الجدوى من هذا التحليل مقصورة على الأسماء فحسب ، بل يُجدِي التحليلُ في الأفعال أيضًا ، ومن الأمثلة على هذا تحليلُ الأفعال : يَموتُ ويَغْتال ويَذْبَح ، على النحو الآتي :

يَمُوتُ : يُصبح غَيْرَ حَيٍّ .

يَغْتالُ : يَتَسَبَّبُ عَمْدًا في جَعْل البشري غَيْرَ حَيٍّ .

يَذْبَحُ : يَتَسَبَّبُ عَمْدًا في جَعْل كائنٍ حيٍّ غَيْرَ حَيٍّ (١١) .

وباستخدام التحليل العناصريِّ يمكننا القول إنَّ جملةً نحو :

« انطلَقَ الجَوادُ الحُبْلَى » .

هي جملة متناقِضة ؛ إذْ إنَّ كلمة « الجَوَاد » تتضمَّن معنى الذُّكورة في حين تتضمَّن كلمة « الحُبْلَى » معنى الأُنُوثة ، والمعنيان متضادَّان opposites ، وهذا ما يَعْنِيهِ قولُهم : إنَّ الجملة العديمة المعنى تُفْضي إلى تناقُض (١٢) .

ويشير ليونز J. Lyons إلى أنَّ معالجة قضية احتواء المعنى ، أو المَغْزَى significance بطريق التحليل العناصريِّ تُشْبِهُ طريقةَ تحليل الأعداد في علم الرياضيات إلى مُكَوِّناتها النهائية من الأعداد الأوَّليَّة (١٣) . ويَذْكُر أنَّ معنى الجملة أو العبارة هو حصيلة مواضع عناصرها المعجمية المُكَوِّنة ، وأنَّ موضع كلِّ عنصر معجميٍّ هو حصيلةُ مُكَوِّنات الدلالية التي يَتَأَلَّف منها (١٤) . ويَفْتَرِضُ ليونز أنَّ المُكَوِّنات الدلالية مستقلَّة عن اللغة ، أيْ لا تَتَحَدَّد بحدودها ، فهي عامَّة ، ويَذْكُر قَوْلَ كاتز Katz ، الذي طَرَحَ هذا الرأيَ في عددٍ من مؤلَّفاته : « يجب أن يُنْظَر إلى المُكَوِّنات الدلالية على أنَّها تراكيب نظرية تَدْخُل في النظرية الدلالية لتُحَدِّد المُكَوِّنات التي لا تَتَغَيَّر بتغيُّر اللغات على الرغم من أنَّها تَرْتَبِط بها ، وهي جزءٌ من نظام إدراكيٍّ يَتَفَرَّع من التركيب الذِّهني للفِكْر البَشَرِيِّ . » (١٥)

ويحاول الباحثون في هذا المجال أن يَتَخَطَّوا البحثَ في المُكَوِّنات الدلالية للكلمات إلى البحث في معاني الجملة التَّامة ، باستخدام التحليل العناصريِّ نفسه للتوصُّل إلى الخصائص الأساسية لمعاني الجُمَل . وهو أمر لا يزال مجالاً للجدل بين الباحثين ، ولكنْ ربَّما كانت أكثر الطرق رجاءً حتى الآن هي الاستعانة بالمنطق الصُّورِيِّ formal logic ، فهو يستطيع – نظريًا – النهوضَ بأعباء الصِّيغة في الجملة ، وإظهارَ العلاقات المنطقية الناشئة بين الجمل ، وله الميزة العالية في إظهار التباسات مُعَيَّنة في الجُمَل بوضوح تام (١٦) .

ويُولي الباحثون في علم اللغة النفسيِّ هذه القضيةَ اهتمامًا كبيرًا ، ومنهم على سبيل المثال شتاينبرج Steinberg الذي بدأ بالتَّسليم بأنَّ مجموع معاني الكلمات المُكَوِّنة للجملة ليس هو نفسه معنى الجملة ، وَضَرَبَ مثلاً لهذا بالجملتين الآتيتين :

١ - هذا الشَّخْصُ رَجُلٌ .

٢ - هذا الرَّجُلُ شَخْصٌ .

فعلى الرغم من أنَّهما نُظِمَتا بكلماتٍ واحدة ، فهما لا تؤدِّيان معنًى واحدًا . ويَعْلَم أبناءُ اللغة - على المستوى الحَرْفِيِّ في فهم المعنى - أنَّ الجملة الأولى تفيد خَبَرًا جديدًا ؛ فلها تفسيرٌ إخباريٌّ informative (أو تركيبيٌّ synthetic) ، وهي تُعَبِّر عن فِكْرَةٍ تعبيرًا جَلِيًا ، أيْ أنَّها قضيةٌ proposition تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ أو الكذب اعتمادًا على سياق المَقام . في حين لا تُفِيدُ الجملةُ الثانية خبرًا جديدًا ؛ فلها تفسيرٌ فائض عن المعنى المقصود redundant (أو تحليليّ analytic) ، ويَظْهَرُ صدقُها بتأثير معاني الكلمات المُستخدَمة ، وليس بالاعتماد على السياق .

وكما نجد جُمَلاً تُعَبِّر عن قضايا صادقةٍ اعتمادًا على السياق ، نجد جُمَلاً أخرى كاذبة اعتمادًا على السياق أيضًا ، نحو :

٣- هذه الزَّوْجَةُ بَعْلٌ .

فهي كاذبة باتِّخاذ المعنى الحَرْفِيِّ المُعتاد للكلمات المُكَوِّنة . وقد يُقال عنها أيضًا إنَّها مُتناقِضة بالنَّظَر إلى أنَّها تَتَضَمَّن إخبارًا مُتضاربًا . ومن الواضح أنَّ مِثْلَ هذه الخصائص للجُمَل - بوصفها إخبارًا أو مِعيارًا للصِّدْق - ليست خصائصَ للكلمات ؛ فليس من المعقول أن نتساءل عمّا إذا كانت كلمةٌ مفردةٌ نحو : « جَوَاد » ، أو « يُبْطِلُ » أو أداةُ التعريف « ال » أو « مَعَ » أو « تَفْكير » أو « بارِد » ، هي خَبَرًا أو تحصيلَ حاصلٍ أو مُتناقِضَةً أو صادقةً أو كاذبةً .

ويحاول هذا الباحثُ التَّوصُّلَ إلى قوانينَ دلاليةٍ تُمَيِّز الجُمَلَ الإخبارية من الجُمَل المُتناقِضة ، ومن الجُمَل المُفْضِيَة إلى تحصيلِ حاصلٍ ، ويُشير إلى أنَّ البِنْيَة

النَّظْمِيَّة الثابتة في الجُمَل الثلاث السابقة هي :

هذا الـ ---------- ---------

ويَستَنتِجُ الباحثُ من ذلك أنَّ الأداءات المُختلِفة يجب أن تكون وظيفةً للتفاعُل interaction بين معاني الأسماء الشاغلة لِذَيْنِكَ المكانَيْن الخالِيَيْن ، فهي العناصر الوحيدة التي تَتَغَيَّر . ويُمَحِّص الجُمَلَ الثلاث السابقة بتحليل الملامح الدّلاليّة semantic features ، ويَعْرِض الجدولَ الآتي الذي تَرمِزُ فيه العلامةُ (+) إلى وجود الخاصيَّة في معنى الاسم ، وتَرْمِزُ العلامةُ (-) إلى غيابها ، وتَرْمِزُ العلامةُ (±) إلى أنَّ معنى الاسم يَحْتَمِلُ إمّا (+) وإمّا (-) ، وفيما يتعلَّق بالجِنْس فإنَّ العلامة (+) تَعْني الأُنُوثة ، والعلامة (-) تَعْني الذُّكُورة :

	الحَيَوِيَّة	البَشَرِيَّة	الجِنْس	الزَّوَاج	
(١) هذا الشَّخْص ←	+	+	±	±	
رَجُل ←	+	+	-	±	
	Ø	Ø	جديد	Ø	= خَبَرٌ صادقٌ أو كاذبٌ
(٢) هذا الرَّجُل ←	+	+	-	±	
شَخْص ←	+	+	±	±	
	Ø	Ø	Ø	Ø	= تحصيلُ حاصلٍ صادقٌ
(٣) هذه الزَّوْجَة ←	+	+	+	+	
بَعْل ←	+	+	-	+	
	Ø	Ø	مُتَنَاقِض	Ø	= مُتَنَاقِضٌ كاذبٌ[١٧]

ومن الإنصاف لتراثنا اللغويِّ القولُ بأنَّ ما تَوَصَّلَ إليه شتاينبرج من أنَّ الأداءات المختلفة هي وظيفةٌ للتفاعُل بين معاني الكلمات في الجملة ، قد سَبَقَهُ إليه عبدُ القاهر بقوله : « ليس الغرَضُ بنَظْم الكَلِم أنْ تَوالَتْ ألفاظُها في النُّطْق ، بل أنْ تَناسَقَتْ دلالتها وتَلاقَتْ معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقلُ . »[١٨] ويبدو لي أنَّ عبد القاهر يقصد بقوله : « الوجه الذي اقتضاه العَقْلُ » علاقاتِ الارتباط المنطقيِّ بين المعاني ، فالتناسُق بين دلالات الألفاظ والتلاقي والتفاعُل بين معانيها كلُّها أمورٌ لا بدَّ أن تقوم على تلك العلاقات . أمّا ما ذَكَرَهُ شتاينبرج من أنَّ خصائص الجُمَل ليست خصائص للكلمات في ذاتها ، فيفسِّره عبدُ القاهر بقوله : « إنَّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم تُوضَعْ لتُعْرَفَ معانيها في أنفسها ، ولكنْ لأن يُضَمَّ بعضُها إلى بعض ، فيُعْرَف فيما بينها فوائد . »[١٩] ولعلَّ هذا قريبٌ ممّا يتداوله الباحثون في علم اللغة الحديث من أنَّ للكلمة الواحدة دلالتين : دلالة معجمية « سُكونيَّة » ، وأخرى سِياقيَّة « نَصِّيَّة » تَبْرُزُ من خلال وقوع الكلمة في سياقٍ أو نَصٍّ مُعَيَّنٍ .

وجديرٌ بالذِّكْر هنا أنَّ الدكتور تمّام حسّان أشار في أحد بحوثه إلى بعض علاقات الارتباط المنطقيِّ بين الجُمَل :

كعلاقة التَّرادُف ، مثل : « إيّاكَ نَعْبُدُ » و « أنتَ ربي » .

والاستلزام ، نحو « رأيتُ أباكَ » ؛ إذْ يَلْزَمُ من ذلك « لكَ أبٌ » .

والتعارُض ، كالذي بين « أنا عَزَبٌ » و « زوجتي مريضة » .

وتحصيل الحاصِل ، نحو : « هذا زعيم الشعب » و « هذا يقود الشعب » .

والتناقُض ، نحو : « أخشى أن يعاقبني أبي فلقد مات وأنا مُذْنِبٌ في العام

الماضي » .

والاقتضاء ، نحو : « غدًا مناقشة رسالتي للدكتوراه » ؛ إذ تقتضي : « حصلتُ على الدرجة الجامعية الأولى » .

والإخراج ، نحو : « الإنسان حيوان » ؛ إذ يَخْرُجُ بذلك « الإنسان جماد » .

والإحالة ، نحو : « لقد خَرَّ عليهم السَّقْفُ من تَحْتِهم » .

والمُخالَفة ، نحو : « الذي يأتيني فَلَهُ درهم » ، أيْ : « الذي لا يأتي فلا شيءَ له »[٢٠] .

استنتاجات :

١- ينشأ معنى الجملة من تفاعُلِ معاني الألفاظ داخِلَها ، ويَستنِدُ هذا التفاعُلُ في الأصل إلى علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني خارجَ اللغة ، وهي علاقاتٌ عالَميَّة تَعُمّ كلَّ لغاتِ البَشَرِ .

٢- تنشأ علاقات الارتباط المنطقيِّ بين معاني الألفاظ داخِلَ الجملة الواحدة ، وتنشأ أيضًا بين معاني الجُمَل المتعدِّدة .

٣- تَعتمِد علاقاتُ الارتباط المنطقيِّ بين المعاني على عملية « تداعي المعاني » association في التفكير البَشَرِيِّ .

٤- وجودُ معنًى للجملة يَعني في الأساس التزامَ المتكلمِ بعلاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني .

٥- الحُكْمُ بأنَّ الجملة « عديمةُ المعنى » لا يعني أنَّ لفظًا من ألفاظها عديم المعنى ، وإنَّما يعني في الأساس إهدارَ علاقةٍ أو أكثرَ من علاقات الارتباط المنطقيِّ

بين معاني ألفاظها .

٢- إهدار علاقات الارتباط المنطقيّ في لغة المجاز

قد يُقال : إذا صَحّ أنّ جملةً نحو : « شَرِبْتُ الشّمْسَ » ، هي جملةٌ صحيحةٌ نحويًا ونَظْميًا ، ومفهومةٌ ؛ إذ هي « واضحة » من حيث معناها الدلاليُّ العامُّ ، وأنّها - مع ذلك - عديمةُ المعنى وغيرُ مقبولة دلاليًا وكاذبة ؛ لأنّها تُفْضي إلى تناقُضٍ وإهدارٍ لقوانين الارتباط المنطقيِّ بين المعاني التي عَقَلَها البَشَرُ على مَرِّ العصور - إذا صَحّ هذا فما بالُنا حين نَسْمَعُ أديبًا بقول مثلاً : ضَحِكَ البَحْرُ حين نَزَلَتِ النُّجُومُ تَسْتَحِمُّ فيه ، نقول له : أحسنتَ وأجَدْتَ ، وعَبَّرْتَ عن المعنى في بيانٍ عظيمِ التأثيرِ قويِّ الدلالة . ولِمَ لا نقول له : قد وَقَعْتَ في التناقض حين أهْدَرْتَ قوانينَ علاقاتِ الارتباطِ المنطقيِّ بين المعاني ، إذْ جَعَلْتَ البحرَ يَضحَكُ والنجومَ تَستحِمُّ .

يُفَسِّرُ الدكتور تمّام حسّان هذه الظاهرةَ الدلالية من خلال نظريته « الاستعمال العُدُوليّ » ، وضِمْنَ ظاهرةٍ لغوية واسعة هي نَقْلُ المَبْنَى عن معناه إلى معنًى آخَر . ويبدأ بالفَصْل بين الجملة غيرِ المقبولة نحويًا والجملةِ غيرِ المقبولة دلاليًا ، فيشير إلى أنّ « المعنى » يتكوّن من عناصرَ على مستويَيْن : المستوى النحويّ ، والمستوى المعجميّ . فإذا قلنا :

ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا .

وجدنا الخصائص النحوية للفعل « ضَرَبَ » تشتمل على :

١- الزّمن ٢- الحَدَث ٣- التّعدية

أمّا الخاصِّيَّة المعجمية لهذا الفعل فهي : قُيُودُ التّوَارُدِ المعجميِّ مع الفاعل

والمفعول . فإذا أهْدَرْنا إحدى الخصائص النحوية للفعل فقلنا :

قَدْ زيدٌ عَمْرًا - (حيث أهْدَرْنا الزّمن والحَدَث ، أي : فِعْلِيَّة الفِعْل) ؛ أو : جَلَسَ زيدٌ عَمْرًا - (حيث أهْدَرْنا التّعدية) ؛ كانت الجملة غيرَ مقبولة نحويًا .

وإذا التزمنا بالخصائص النحوية جميعًا ، وأهْدَرْنا الخاصِّيَّة المعجمية فقط ، وهي قُيُود التّوَارُد المعجميّ ، وجئنا بفعلٍ مُتَعَدٍّ لا يَصْلُحُ له الفاعلُ أو المفعول ، فقلنا :

أَكَلَ زيدٌ عَمْرًا .

كانت الجملة مقبولةً نحويًا ، ولكنّها غيرُ مقبولةٍ دلاليًا .

ثم يقول : ولكنّ العلاقات المَجازيّة تتدخّل هنا لإنقاذ تعبيرٍ تَحَقَّقَتْ له الصحّةُ النحوية ؛ فيُقال مثلاً : إنّ لـ « أَكَلَ » مجازًا في غَمْطِ الحقوق ، وما دامت المجازات جميعًا تَتّسِمُ بالصِّحَّة النحوية باعتبارها شرطًا لقَبول التركيب ، فإنّ كلَّ مَجاز إنّما كان مَجازًا لأنّه يُمَثِّلُ بالضرورة مُفارقاتٍ في العلاقات المعجمية التركيبية ، ثم يُمَثِّل الاستعانةَ بالعلاقات المَجازيّة ، لتَحُلَّ مَحَلَّ العلاقاتِ المعجميةِ المُهْدَرَة . وتبدو هذه الظاهرة على الخصوص في الاستعارات التَّبَعِيَّة والمَجازاتِ العقلية التي هي بحُكْمِ التعريف : « إسنادُ الفعلِ أو ما في معناه إلى غَيْرِ مَنْ هُوَ له » ؛ لأنّ المُسنَد إليه لم يكن صالحًا للفعل أو ما في معناه ؛ بسبب المفارَقات في العلاقات المعجمية المذكورة . ولولا الاعتماد على هذه العلاقة ما صَلَحَ التركيب[٢١] .

ويُطَبِّق الدكتور تمّام نظريته « تضافُر القرائن » على علم البيان ، فيَذْكُر أنّ وظيفة القرينة دائمًا أن تُعِينَ على أَمْنِ اللبس ، سواءٌ أكانَ ذلك في حَقْل النحو أو

حَقْلِ البيان أو أيِّ حَقْلٍ آخَر من حقول السِّيمياء (عِلْم الرموز) semiology ؛ إذْ لا حَذْفَ إلا بدليلٍ (أيْ قرينة تَدُلُّ على المحذوف) . ونحن نَعْلَمُ أنَّ الاستعارة تقوم على الحَذْف ، والمحذوفُ في التصريحية هو المُشَبَّه ، وفي المكنيَّة هو المشبَّه به . وإذا قام المُشَبَّهُ به مَقامَ المُشبَّه عند حَذْف المُشبَّه من التركيب ، أو قام شيءٌ من لوازم المُشبَّه به مَقامَه عند حَذْف المُشبَّه به من التركيب ، فإنَّ العِوَض عن المحذوف في الحالتين سيصبح مسرحًا للمفارَقات المعجمية ، وتصبح المُفارَقة المعجمية قرينةَ المجازِ المانِعة من إرادةِ المعنى الحقيقيِّ ، وهي قرينةٌ لفظية . ولكنَّ القرينةَ يمكن أيضًا أن تكون حاليَّةً تُلتَمَس في « مَقام » التكلُّم ، نحو قولكَ لصديقكَ الذي زارَكَ بعد غَيْبَةٍ : طَلَعَ البَدْرُ ، فقرينةُ المُشبَّه المحذوف هي الحضور في أثناء الزيارة ، وهي قرينةٌ حاليَّة غيرُ مَقاليَّة [22] .

وبمثْلِ هذه التفسيرات الدلالية لظاهرة الاستعارة يُفسِّر الدكتور تمّام ظاهرتَي المَجاز المُرسَل والكناية ، ويَصِلُ في بحثه إلى أنَّ العلاقات التي يَنْبَنِي عليها المجازُ المُرسَل علاقاتٌ عقلية تَنْتمي إلى المنطق الطبيعيِّ المادِّيِّ ، وهي لا تَخرج عن أربعة محاور يَتفرَّع كلٌّ منها إلى علاقتين ، فهناك الغائيَّة وتحتها السَّبَبيَّة والمُسَبَّبيَّة ، وهناك الكَمِّيَّة وتحتها الكُلِّيَّة والبَعْضِيَّة ، وهناك الزَّمان وتحته ما كانَ وما يَكُونُ ، وهناك المكان وتحته الحاليَّة والمَحَلِّيَّة [23] . وتصبح كلُّ علاقةٍ من تلك العلاقات علاقةً فَنِّيَّة في المَجاز المُرْسَل ، تَحُلُّ مَحَلَّ العلاقة العُرْفِيَّة . أمّا في المَجاز اللغويِّ فالعلاقة الفَنِّيَّة هي علاقة المُشابَهة التي يَتَوَلَّد عنها جميعُ أنواع التشبيه والاستعارة [24] . كما يَصِلُ إلى أنَّ علم البيان قد انتَفَعَ بإحدى علاقات الارتباط المنطقيِّ ، وهي علاقة الاستلزام فبَنَى عليها فكرةَ الكناية ، على أساس معنًى بعيدٍ مقصودٍ يَلْزَمُ عن معنًى قريبٍ غيرِ مقصودٍ ، وكلا المَعْنَيَيْن لعبارةٍ واحدة بعينها ،

نحو قول الخنساء : طويلُ النِّجادِ رفيعُ العِماد [25] .

كان هذا عَرْضًا لتفسير الدكتور تمّام لهذه الظاهرة . وأودُّ أن أشير هنا إلى أنِّي مقتنع تمامًا باتخاذ نظرية « تضافر القرائن » منهجًا في دراسة معنى الجملة ، وأرى أنَّها تُعَدُّ أهمَّ نظريةٍ مُتكامِلة مُحْكَمةٍ ظهرَتْ في الدَّرس اللغويِّ المعاصِر للجملة العربية ، كما أرى أنَّ نظرية « الاستعمال العُدُولِيّ » يُمْكِنُ أن تُتَّخَذَ معيارًا لتفسير ما يَخرُج عن الأصل في أيِّ استعمال لغويٍّ . ومن هذا المُنطلَق أَفْتَرِضُ أنَّ لغة الأدب لا بدَّ أن تَلْجَأ إلى قرينةٍ (أو قرائنَ) تُسَوِّغ للأديب إهدارَ ما تَقُوم عليه اللغة من علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني . ولكنَّ السؤال الذي لا يزال مطروحًا (وليكن السؤال الأول) هو :

س١ : ما القرينة التي يَستنِدُ إليها الأديبُ ليصُوغَ صورتَه البيانيَّة في جملة مقبولة دلاليًا ؟

والأمرُ اللافت أنَّ علم البيان يقوم في كلِّ أبوابه على فكرة إهدار علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني ؛ إذْ لولا ذلك الإهدارُ ما قامت لأبواب علم البيان قائمةٌ . والغريبُ أنَّ عِلْمَ البيان يَحْمِلُ تسميةً تُشير إلى أسمى غايةٍ تسعى إليها كلُّ لغةٍ ، وهي « البيان » . وإذا صَحَّ أنَّ اللغة وسيلة لإبراز الفِكْر ، وأنَّ المنطق يَعْقِلُ ذلك الفكرَ ويُنَظِّمُهُ ، كان السؤال الثاني المطروح هو :

س٢ : كيف يَصِحُّ أن يكون في إهدار العلاقات المنطقية بين المعاني حُسْنُ بَيانٍ ؟

فأمّا فيما يتعلَّق بالسؤال الأول ، فقد رأى الدكتور تمّام أنَّ قرينة « المُفارَقة المعجمية » هي القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقيِّ . ويبدو لي أنَّ المفارَقة

المعجمية « ظاهرةٌ » وليست « قرينةً » ؛ فهي ظاهرةٌ تحتاج من الباحث إلى تفسير ، وليست قرينةً تُعينُ على فَهْم المعنى المقصود . والدليلُ على هذا أنَّنا نسمع أديبًا يقول : البَحْرُ يَضْحَكُ ، فَنَتقَبَّلُ الجملةَ منه مُعْجَبين ، ثم نَسْمَعُ الجملةَ ذاتَها في سياقٍ آخَرَ ، من مَحْمُومٍ أو ثَمِلٍ مثلاً ، فنُنْكِرُها مُتعَجِّبين ، ونقولُ : إنَّه يَهْذِي إذْ يَتَكَلَّمُ كلامًا عديمَ المعنى . والمفارقةُ المعجمية قائمةٌ في كلا السِّياقَيْن . ولو كانتْ تلك المفارقةُ قرينةً تَغْفِرُ للأديب إهدارَه للعلاقات المنطقيَّة ، فما بالُنا لا نَتَّخِذُها قرينةً نَغْفِرُ بها للمَحْموم ذلك الإهدارَ وقد أتَى بها مثلما فَعَلَ الأديبُ تمامًا ؟ ويُستنتَج من هذا أنَّ ثمة قرينةً أخرى تَقُوم في كلام الأديب ، وتَمْتَنِع في أيِّ سياقٍ آخَرَ غيرِ أدبيٍّ . فما هذه القرينة ؟

لعلَّ من الواضح أنَّ السِّياق هو الفيصلُ الذي يَفصِل بين قَبولنا لإهدار العلاقات المنطقية في لغة الأدب ، ورَفْضِنا لذلك الإهدار في أيِّ لغةٍ أخرى تَنْطَوي على إبلاغٍ موضوعيٍّ صِرْفٍ . ولا شكَّ في أنَّ السياق – مقاليًا كان أو مَقاميًا – هو مصدرُ القرائن ؛ إذْ عليه يَتَّكِلُ المتكلِّم في أن يَلتمِس منه المتلقِّي القرينةَ المُعِينةَ على فَهْم المعنى . ويبدو لي أنَّ القرينة التي يَتَّكِلُ عليها الأديبُ في إهداره للعلاقات المنطقية يُمْكِنُ تسميتُها « القرينة التَّخَيُّلِيَّة » ، وهي تقوم في عِلْم البيان بإزاء ما أُسمِّيه في عِلْم الضَّرورة الشِّعرية « بالقرينة الشِّعرية » التي تَغْفِرُ للشاعر ما يَقْترِفُهُ من الضَّرائر الشِّعرية . والقرينةُ التَّخَيُّلِيَّة قرينةٌ سياقيةٌ تَعتمِد على عملية « التَّخَيُّل » التي تَبْرُزُ واضحةً في شَكْلٍ فَنِّيٍّ عند الأديب دون سواه من أبناء اللغة ، وغيابُ هذه القرينة هو الذي يَدْفَعُنا على الفور إلى الحُكْم بأنَّ الجملة الخارجة على قوانين العلاقات المنطقية هي جملةٌ عديمة المعنى ، أو هي هَذَيان كما كان حُكْمُنا على الجملة في سياق المَحْمُوم أو الثَّمِل . وهكذا يُمْكِنُ صَوْغُ القانونِ

الآتي :

عناصر معجمية – علاقات الارتباط المنطقيّ بين معانيها

+ القرينة التَّخَيُّلِيَّة = جملة مقبولة دلاليًا

– القرينة التَّخَيُّلِيَّة = جملة غير مقبولة دلاليًا

وأمَّا فيما يتعلَّق بالسؤال الثاني ، وهو : كيف يَصِحُّ أن يكون في إهدار العلاقات المنطقية بين المعاني حُسْنُ بيان ؟ فيبدو لي أنَّ علم البيان ، وإن كان يقوم في الظَّاهِر على إهدار علاقات الارتباط المنطقيِّ ، فهو في حقيقة أمره يَرْتَكِزُ على تلك العلاقات ، ويَتَّخِذ منها أساسًا لوجوده ، بعد أن يَعْدِل بها عن أصولها في ظلِّ عملية التَّخَيُّل ، وهو ضَرْب من ضُروب الاستعمال العُدُوليِّ .

وتفسيرُ هذا أنَّ الأدباء التَمَسوا من بين العلاقات المنطقية علاقةً مُعَيَّنَةً ، هي علاقة المُشابَهَة ، وهي في الأصل علاقةٌ منطقية بحتة وأساسية في التفكير البشريِّ ، تقوم على استقراء أَوْجُهِ الشَّبَه بين مَعْنَيَيْن ، وهي موجودةٌ أصْلاً خارجَ اللغة ، وتَنْبُع أساسًا من عملية عقلية ، هي عملية تَداعي المعاني ، أيْ تواردُها على العقل واحدًا بعد الآخَر لوجود علاقة بينها . وقد وَظَّفَ الإنسانُ تلك العلاقةَ لغويًا في غير لغة الأدب ، مثل قولهم في الرياضيات : متوازي الأضلاع كالمستطيل شَكْلٌ رُباعيٌّ ، وقَوْلِهم في تقريب معاني الأشياء المحسوسة : الرَّخَمَةُ طائرٌ أَبْقَعُ يُشْبِه النَّسْرَ في الخِلْقة . فعَلاقة المُشابَهة هنا علاقةٌ منطقية موضوعية بَحْتَة لا دَخْلَ للتَّخَيُّل الأدبيِّ ولا للوجْدان فيها . إلا أنَّ الأديب يَعْدِلُ عن الأصل في توظيف تلك العلاقة ، ويَنْحو بها منحًى آخَرَ مُعتمِدًا على عملية التَّخَيُّل .

ولفَهْمِ هذا يَجْدُرُ الرجوعُ إلى ما أَوْرَدَهُ الباحثون في علم اللغة النَّفْسيِّ في

تحليل نَفْسِيَّة الأديب ، فهم يَرَوْن شبهًا واضحًا في السلوك اللغويِّ بين الأديب والمريض المصاب بالفُصام (شيزوفرينيا) schizophrenia ، وهو عَيْبٌ من العيوب اللغوية الناتِجة من خَلَلٍ عقليٍّ ، ومن علاماته شعورُ المريض بأنَّه مَفْصُومٌ أو مقطوع عن مجموع القِيَم التي يُؤْمِن بها عامَّة الناس ، فيَلجأ إلى عالَمه الخاصِّ ، ويَستحدِث قيمًا جديدة . وما دامت اللغة تظلُّ مع ذلك الصِّلةَ بينه وبين الناس ، فمن المتوقع أن ينالَها على لسانه غيرُ قليلٍ من التغيير . فهو يحاوِل أن يُنشِئ لغةً جديدة تقوم على الحَذْف أحيانًا وعلى الابتداع أحيانًا أخرى ، ولا يَلتزِم بقواعد النحو والصرف ، فيَرْصُف الكلماتِ دون ربطٍ بينها ، ولا يراعي الرُّتْبَة ، ويُورد النعوتَ دون مُبَرِّر ، ويظلَ يكرِّر في إصرارٍ بعضَ المفردات أو التعبيرات كأنَّها تُشكِّل فيما بينها حلقةً لا يستطيع أن يتخلَّص منها . ويَذْكُرُ الباحثون أنَّ ما توَفَّر لديهم من الآثار الأدبية التي خلَّفها الفُصاميُّون أَشْبَه ما تكون بالأدب السِّرْيالِيِّ ، تَجْعَل القارئَ يَشْعُرُ بأنَّها لا تَصْدُرُ إلا عن عقلٍ مجنونٍ . ويَرَوْنَ أنَّ الأديب يُشْبِهُ الفُصامِيَّ في أنَّه يرى ما لا يراه الناس ، وله عَيْنٌ لا كالعيون ، وأُذُنٌ لا كالآذان ؛ فهو سِرْيالِيٌّ ، أيْ أنَّه مخلوقٌ خارقٌ للعادة من حيث إمكاناته النفسية وإدراكاته الحسية ، كما أنَّه أَقْدَرُ الناس على تلقِّي الإشارات المُنبَعِثة من اللاشعور ، ولذلك نقول إنَّه مُلْهَم . ويَرَى الباحثون أنَّ كلَّ فَنَّان يُمْكِنُ أن يَكُونَ مَفْصُومًا ، أيْ مقطوعًا عن واقع الناس ، يَبْحَثُ عن لغةٍ أخرى غيرِ التي اعتادها الناسُ للتعبير عمَّا يُحِسُّ به . أضِفْ إلى ذلك أنَّ كلاً من الأديب والفُصامي يَصْدُرُ في أحاسيسه وأفكاره عن اللاشعور ، والفرقُ بينهما أنَّ الأديب فُصاميٌّ عن حريةٍ واختيارٍ ، أمَّا الفُصاميُّ المريضُ فهو مُكْرَهٌ على سلوكه [٢٦] .

ومن المعلوم أنَّ الإنسان يَتَميَّز عن سائر المخلوقات بالقُدرة على التَّصَوُّر ، وهو

استحضار صُوَر المُدْرَكات الحِسِّيَّة عند غَيْبَتِها عن الحواس ، دون التصرُّف فيها بزيادةٍ أو نقصٍ أو تغيير أو تبديل . وعن التصوُّر ينشأ التخيُّل ، وهو بمعناه الخاص : استحضارُ صُوَرٍ لم يَسْبِق إدراكُها في جملتها إدراكًا حِسِّيًا . فالصُّوَر المُستحضَرة على هذا المعنى لا بد أن تكون جديدة في جملتها ، أيْ أنَّ الجديد منها هو التركيب والتأليف بين العناصر المألوفة لإخراج صورةٍ غيرِ مألوفة ، وذلك كتخيُّلِ صورةٍ حديقةٍ مثاليَّةٍ لم تَسْبِقْ رؤيتُها في عالَمِ الحقيقة ، ومن هذا النوع إسنادُ العمل إلى غير مَصْدَرِه الطبيعيِّ ، كإسناد التكلُّم إلى الحيوان ، وإسنادِ الشُّعور إلى الجَماد . أمّا التخيُّل بمعناه العام فهو : استحضارُ صُوَرٍ ذِهْنِيَّةٍ لمُدْرَكاتٍ حِسِّيةٍ على سبيل الإطلاق ، أيْ سَواءٌ أَ سَبَقَ إدراكُ هذه الصُّوَر في عالَم الحقيقة إدراكًا حِسِّيًا أم لم يَسْبِقْ ، ومنه التخيُّل الابتكاريُّ المُتَرْجِمُ ، وهو استحضارُ الصُّوَرِ التي يُصَوِّرها الآخَرون ، وهذا النوع هو ما يُعِينُ متلقِّيَ العملِ الأدبيِّ على تذوُّقه ، ويَتَّكِلُ الأديبُ على هذه العملية عند المتلقِّي [٢٧] .

ولمّا كان الأديب يَتَميَّز عن سائر الناس من حيث إمكاناتُه النفسية وإدراكاتُه الحِسِّيَّة ، ولمّا كانت مَلَكَة التَّخيُّل عنده أقوى ممّا هي عليه عند سائر الناس كان من المُتوقَّع أن يُوَظِّف هذه المَلَكَة في التعبير عن وِجدانه بما فيه من عاطفة وانفعال وإحداث التأثير لدى المتلقِّي حتى يشاركَه فيما يَشعر به . ومن هنا كان استعماله العُدُولي لعلاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني ، ومنه عُدولُه في الاستعارة عن الأصل في علاقة المشابهة بوصفها أحدَ عوامل تداعي المعاني في التفكير البشريِّ ، إلى استعمالٍ قِوامُه مَلَكَةُ التَّخيُّل لديه ، حيث أباح له تخيُّلُه مثلاً أن يرى علاقةَ مشابهةٍ بين البحر والإنسان حين يقول : البحر يَضحَك ، فعدَلَ بعلاقة المشابهة عن أصل استعمالها المنطقيِّ المعقول إلى استعمالٍ قائمٍ على

التَّخَيُّل .

ويبدو لي أنَّ التفسير الدقيق لدلالة الاستعارة لا يكونُ بطريق القول بأنَّ الأديب قد أهدر علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني ؛ فمن الواضح أنَّه يُقِيم استعاراتِه على إحداها ، وهي علاقة المشابهة ، وإنَّما الصحيح – في رأيي – أن يُقال : إنه عَدَلَ عن الاستعمال الموضوعيِّ لتلك العلاقة إلى استعمال يَقُوم على عملية التَّخيُّل ، فالاستعارة عُدُولٌ عن الأصل في العلاقة المنطقية ، وليست إهدارًا لها . ويلجأ الأديب إلى الاستعمال العُدوليِّ اتِّكالاً على القرينة التَّخَيُّلِيَّة التي تَشفع له عند المتلقِّي ، ويَدخُل في تلك القرينة إدراكُ الأديب أنَّ المتلقِّيَ يَعْلَم أنَّ وراء الصورة البيانية دافعًا ، هو التعبيرُ عن وجدان الأديب والتأثيرُ في وجدان المتلقِّي . ومِمَّا يدفع الأديبَ إلى الاتِّكال على هذه القرينة عِلمُه بأنَّ المتلقِّي قادرٌ على إجراء عملية التَّخَيُّل الابتكاريِّ المُترجم التي أشرتُ إليها . وما دامت اللغةُ وسيلةً غيرَ مِثاليَّة للتعبير عن الوجدان ، فإنَّ الأديبَ يَعتمِد على تخيُّل المتلقِّي للصورة الأدبية ، وإكمالِ ما قد يكون فيها من نَقْص . والقرينةُ التَّخيُّليَّة – كما أراها – قرينةٌ سياقيةٌ حاليَّةٌ تُفْهَم من سياق المَقام ، فما إن يَجِد المتلقِّي الاستعارةَ في بيت من الشعر ، أو فِقْرَةٍ من النثر الفنيِّ ، أو يسمعها من شاعر أو ناثر في مَحْفِلٍ أدبيٍّ ، حتى يدرك أنَّ الاستعمال العُدُوليَّ لعلاقة المشابَهة أُريدَ به في ذلك المَقام استعمالٌ أدبيٌّ . ومن هنا كان القَبولُ الدلاليُّ للاستعارة .

وربَّما يَظُنُّ ظانٌّ أنَّ الاستعمال العُدُوليَّ حسبما أراه في الاستعارة يتناقض مع ما ذهب إليه عبد القاهر في تعريفه الشهير للاستعارة حيث قال : « إنَّما هي ادِّعاءُ معنى الاسمِ للشيءِ ، لا نَقْلُ الاسم عن الشيء . » [28] وحقيقةُ الأمر أنَّ عبد القاهر كان يصحِّح بهذا التعريف الوهْمَ الذي استقرَّ في نفوس بعض أهل زمانه ،

حين رأوا أنَّك إذا قلتَ : رأيتُ أسَدًا ، وتريد استعارة ، كنتَ نقلتَ لفظ « أسَد » عمّا وُضِعَ له في اللغة ، واستعملتَه في معنى غير معناه [29] . ولعلَّ من الواضح أنَّ فكرة الاستعمال العُدُوليِّ لا تُقِرُّ هذا الوَهْم ، وإنَّما هي تَذْهَب إلى القول بالعُدُول في علاقة المُشابَهة عن أصلها المنطقيِّ الموضوعيِّ إلى استعمالٍ قائم على التَّخَيُّل ، ينطوي على ادِّعاءِ أنَّ المعنى الخياليَّ هو الحقيقة ، أي الادعاء بأنَّ المشبَّه قد دَخَلَ في جنس المشبَّه به .

والكناية تقوم أيضًا على علاقة منطقية ، هي علاقة الاستلزام ، وهي أحَد عوامل تداعي المعاني ، حيث يَستعمِلُ الأديبُ اللازمَ ويريدُ المَلزومَ . وقد وَظَّفَت الكنايةُ علاقةَ الاستلزام في إقامة عمليَّة منطقيَّة صِرْفة ، هي عمليةُ الاستنتاج [30] inference ؛ حيث يَستنتِج المتلقِّي بطريقها معنًى من خلالِ بَيِّنَةٍ أو دليلٍ عليه . ويمكنُ صياغة الاستنتاج منطقيًا في شَكْل مقدِّمةٍ ونتيجة ، والعلاقة بينهما الاستلزام ، على النحو الآتي :

مقدِّمة : زيدٌ كثيرُ رَمادِ القِدْر .

نتيجة : إذا صحَّ أنَّ زيدًا كثير رمادِ القِدْر

وأنَّ كثرةَ رماد القِدْر دليلٌ على كثرةِ الضيافة

لَزِم بالضَّرُورة أنَّ زيدًا مِضْياف .

وأمَّا المَجاز المُرْسَل ، فلعلَّ من الواضح أنَّه يَقُوم على ضُروبٍ من علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني ، تَتَمَثَّل في العلاقة بين السَّبَب والمُسَبَّب ، والعلاقةِ بين الجزء والكلِّ ، والعلاقة المكانية بين الحالِّ والمَحَلِّ ، والعلاقة الزمانية بين ما كانَ وما يكونُ . وهي كلُّها علاقاتٌ أساسُها عمليةُ تداعي المعاني في العقل

البشريّ ، ولولا هذه العملية ما استطاع المتلقِّي أن يَفْهَم المعنى المُراد في هذا النوع من المَجاز .

استنتاجات :

١- لا يقوم المجازُ في اللغة على إهدار علاقات الارتباط المنطقيّ بين المعاني ، وإنَّما يَقُوم على استعمال عدوليٍّ لتلك العلاقات .

٢- المَجاز في اللغة مقبول دلاليًا بطريق القرينة التَّخَيُّلِيَّة ، وهي قرينةٌ سياقية حاليَّة .

٣- لا بد أنْ تَرْتَكِز كلُّ جملةٍ مقبولةٍ دلاليًا إلى علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني . يستوي في ذلك الجملةُ في لغة الأدب والجملةُ في لغة الإبلاغ الموضوعيّ ، أيْ أنَّ تحقُّق القَبولِ الدلاليِّ في الجملة يعني تحقُّقَ الالتزام بعلاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني .

٣- علاقات الارتباط العُرْفِيَّة والنَّفسيَّة بين المعاني

من المهمِّ هنا التفريق بين ثلاثة مستويات من اللغة :

الأول : اللغة بوصفها سلوكًا بَشَريًا عامًا يُمْكِن النظرُ إليه من خلال الظواهر اللغوية العالمية المُشتَرَكة بين لغات البَشَر جميعًا ، وهي التي يحاول تشومسكي وأتباعُه التوصُّلَ إليها ليَضعوها تحت عنوان « النحو العالميّ » (UG) ، أو « جهاز اكتساب اللغة » (LAD). ودراسةُ هذا المستوى من اللغة دراسةٌ عالَميَّة universal .

والثاني : اللغة بوصفها سُلوكًا اجتماعيًا خاصًا بجماعةٍ لغويةٍ مُعَيَّنة ، ويُمكِن النظرُ إليه من خلال متكلِّم مثاليٍّ تجريديٍّ لا وجودَ له في الواقع ، يَلْتَزِم التزامًا

تامًا بما أثبتَه النحاةُ في كُتُبِهم من قوانين ، ويتَمثَّل هذا المستوى من اللغة فيما سمَّاه دي سوسير « اللسان » langue ، أو ما يُسمّيه علمُ اللغة الحديث « النظام اللغويّ » language system ودراسةُ هذا المستوى دراسةٌ معياريَّة prescriptive . والثالث : اللغة بوصفها سلوكًا فرديًا يمكن النظر إليه من خلال ما يَصْدُر في الواقع من أيِّ متكلِّمٍ في أي لغةٍ بشرية ، ويَتَمَثَّل هذا المستوى من اللغة فيما سمَّاه دي سوسير « الكلام » parole ، أو ما سمَّاه تشومسكي « الأداء » performance ، أو ما يُعرَف في النقد الأدبيِّ بالأسلوب style . ودراسةُ هذا المستوى من اللغة دراسةٌ وصفيةٌ descriptive .

ومن المعلوم أنَّ التفريق بين هذه المستويات الثلاثة من اللغة أمرٌ عسير ؛ ذلك أنَّ الحدود الفاصلة بينها غامضة وغير ملموسة ؛ فتحديدُ اللغة على المستوى الأول – وهو المستوى العالميُّ – يحتاج إلى استقراء كلِّ اللغات البشرية ، وتحديدُ اللغة على المستوى الثاني – وهو مستوى الجماعة اللغوية – يُواجَهُ باختلاف اللهجة dialect ، واختلافِ طريقة النُّطْق accent بين أعضاء الجماعة اللغوية الواحدة ، حتى يكاد يكونُ من المشكوك فيه أنَّ في العالم جماعةً لغوية تتكلَّم بلسانٍ واحد تمامًا ، وتحديدُ اللغة على المستوى الثالث – وهو المستوى الفرديُّ – يُواجَه بما يلاحظه علماءُ اللغة أنَّ لكلِّ متكلِّم لهجتَه المُتفرِّدة idiolect في المفردات وطريقة النطق ونَظْم الجملة ، وهي لهجة عُرْضةٌ للتطوُّر طيلةَ حياة الفرد . ثم يُضاف بُعْدٌ اخَر ، هو الأسلوب الذي يَختلِف من فردٍ لآخَر ، ثم يُضاف ما هو أبْعَدُ من ذلك ، فكلَّما تَكلَّمْنا أو كَتَبْنا بلُغتِنا الأمِّ فإننا نَفْعَل ذلك بأسلوبٍ مُعيَّن بدلاً من أسلوبٍ مُعَيَّنٍ آخَر تَبَعًا للمقَام context of situation والعلاقةِ التي تقوم بيننا وبين مَن نتحدَّث إليه أو نكتب ، والغَرَضِ الذي نريد إبلاغَه ؛ فكما أنَّ من

الممكن – من حيث المبدأ – أن تُعَدَّ كلُّ لهجةٍ خاصَّة نظامًا لغويًا منفصلاً ، فليس بأقلَّ احتمالاً أن يُعَدّ كلُّ أسلوبٍ متميِّزٍ نظامًا لغويًا منفردًا (٣١) .

فإذا وجَّهْنا البحثَ وِجْهَةً دلاليةً بحتة لاحَظْنا أنَّ المُكَوِّنات الدلالية semantic components لمعاني المفردات المعجمية تُواكِبُ اللغةَ في انقسامها إلى مستوياتها الثلاثة وتتبع النَّهجَ نفسه ، فكلمة « أَب » مثلاً يُمكنُ تحليلُها من حيث مُكَوِّناتها الدلالية على المستوى الأول – وهو المستوى العالميُّ – إلى (+ ذَكَر + بالغ + محسوس + معدود + له ابن أو ابنة على الأقل) ، فهذه مُكَوِّنات لا يَختلِف فيها البَشَرُ ما دُمْنا نقصد المعنى الحقيقيَّ للكلمة لا المعنى المجازيَّ . أمَّا على المستوى الثاني – وهو مستوى مجتمع مُعَيَّنٍ من المجتمعات البَشَرِيَّة – فيتوقَّف احتمالُ إضافة المُكَوِّن (+ إنْفَاق على الأسرة) مثلاً عند مجتمع من المجتمعات على أَعْراف ذلك المجتمع ومعتقداته الاجتماعية . وأمَّا على المستوى الثالث – وهو المستوى الفرديُّ – فيمكن أن يكون معنى كلمة «أَب» عند فرد مُشتمِلاً على المُكَوِّن (+ رحمة) ، وقد لا يكون كذلك عند فردٍ آخَر ، كما قد يكون عند فرد ثالث نَشَأَ يتيمًا مُشتمِلاً على المُكَوِّن (+ حرمان) ، وهذا كلُّه خاضع للعوامل النفسية عند الفرد . ويتَّضح هذا التبايُن أيضًا في الأسلوب وفي مَقام الكلام ، فما تُوحي به كلمة « أَب » من معانٍ في لغة الشِّعر غيرُ ما تُوحي به في لغة القانون مثلاً . ويُستنتَج من هذا أنَّ المُكَوِّنات الدَّلالية الأساسية لمعنى الكلمة ذاتُ صِبْغة عالَمِيَّة ، إلا أنَّ كلَّ مجتمعٍ يُضيفُ إلى دلالة الكلمة مُكَوِّنات أخرى تَحْكُمُها أعرافُ ذلك المجتمع ومعتقداتُه وثقافتُه ، فيُؤدِّي هذا إلى اختلاف دلالاتِ بعض الكلمات من مجتمع لآخَر . كذلك تنشأ لدَى الفرد الواحد مكوناتٌ إضافيةٌ أخرى لدلالة الكلمة محكومةٌ بالتكوين النفسيِّ للفرد ، ممَّا يجعل دلالةَ الكلمة الواحدة تختلف

من فردٍ لآخَر . والنتيجةُ من هذا التقسيم كلِّه أنَّ للكلمة الواحدة دلالاتٍ عالَمِيَّة وعُرْفِيَّةً ونفسيَّةً .

وما يُقال عن المُكَوِّنات الدلالية لا بد أن يُقال بالضرورة عن العلاقات بين المعاني . وقد سَبَقَ أن استنتج هذا البحثُ أنَّ علاقات الارتباط المنطقيَّ بين المعاني علاقاتٌ عالَمِيَّة ، أي أنَّها تنتمي إلى المستوى الأول من المستويات التي سَبَقَ إيضاحُها في تقسيم اللغة ، فلا تكون الجملة في أيَّة لغة بَشَرِيَّة مقبولةً دلاليًا ما لم تَقُمْ في الأساس على تلك العلاقات . وأفترضُ هنا أنَّ هذه العلاقات المنطقية التي نشأت خارج اللغة تتأثَّر تأثُّرًا واضحًا بقسمة اللغة إلى مستوياتها الثلاثة ، شأنها في ذلك شأن المُكَوِّنات الدلالية للمفردات . ومن هنا يَظهَر نوعٌ من العلاقات بين المعاني يمكن تسميته « العلاقات النفسية » ، تختصُّ بأداء الفرد الواحد ، وتختلف من فرد لآخَر تبعًا للتكوين النفسيِّ لكلِّ فَرد . وهي ثمرةٌ لخِبْرات الفرد وتفاعُله الخاصِّ مع الكون والأفراد الذين يتعامل معهم .

ومن الأمثلة على اختلاف العلاقات العُرْفِيَّة من مجتمع لآخَر أنَّ علاقة الاقتران والتلازم قد تنشأ في مجتمع من المجتمعات بين اللون الأسود والحُزْن ، وقد لا تنشأ تلك العلاقة في مجتمع آخَر . كما قد يرى مجتمعٌ أنَّ في إقامة علاقة مشابَهة بين الإنسان والكلب إساءةً لذلك الإنسان ، في حين يرى مجتمع آخَر عكسَ ذلك . وقد تكون علاقة السَّببية بين المطر والزَّرع واضحة في المجتمعات المعتمِدة على المطر في الزراعة ، وقد لا تنشأ هذه العلاقة في المجتمعات المعتمِدة على الأنهار . وقد كان الإغريق يعلِّلون الظواهر الطبيعية بعِلَلٍ خاضعةٍ لمعتقداتهم ، وهي علاقات سببيَّة تختلف بالطبع عمَّا تعارفتْ عليه مجتمعاتٌ أخرى .

أمّا على المستوى الفرديّ فقد يرتبط معنى « البَحْر » بمعنى « الخوف » مثلاً عند فرد ، وقد يرتبط بمعنى « الحرية » أو بمعنى « البهجة والسعادة » أو بمعنى « السَّفَر والارتحال » عند أفراد آخَرين ، ويَخضَع هذا للتكوين النفسيّ الخاصّ بكلّ فرد . ويهتمُّ المشتغلون بعلم النَّفس في مختلف فروعه بدراسة هذه الاختلافات لغايات عديدة يقصدونها ، كالعلاج في الطبّ النَّفسيّ مثلاً . ويُطلِقون على تلك الدراسة « رَوائز » tests الترابط اللفظيّ . ومن بين الطُّرُق التي يتَّبعونها في ذلك أن يُعِدَّ الفاحصُ قائمةً مكوَّنةً من عشرات الكلمات المنبِّهة stimulus تتضمن أفعالاً وأسماءً جامدة ومشتقة ، ثم يَجلسُ المفحوص وقد أدار ظهره كي لا يرى شيئًا من الأدوات المُستعان بها فيتأثرَ بها ، ثم يَطلبُ إليه الفاحص أن يَنطِق بأول كلمةٍ تتبادر إلى فكره عقب سماعه الكلمةَ المنبِّهةَ ، ثم يسجِّل الفاحصُ الجوابَ . ثم تُجرى التجربةُ نفسُها على أفرادٍ آخرين يختلِفون فيما بينهم من حيث السِّنّ والنَّوع والمهنة والبيئة والثقافة . ويرى هؤلاء الباحثون أنَّ العلاقة النفسية القائمة بين الكلمة المنبِّهة والاستجابة reaction تَكشِف عن مطامح أو اهتمامات مُعيَّنة أو هِوايات أو مواقف متأزِّمة أو عقَد نفسيَّة أو انحراف في السُّلوك السَّويّ . ومن الأمثلة على تلك الدراسات أنَّ كلمة منبِّهةً مثل « مصباح » ، كانت الاستجابات لها عند أفراد مختلِفين على النحو الآتي : « ضوء ، زَيْت ، مدخنة ، فتيلة ، يَحترِق ، شمعة ، لامع ، مُحرِق . . إلى غير ذلك » . وقد لاحظوا أنَّ النتائج تختلف باختلاف الزمان والمكان والحضارة والتقاليد والأديان وغيرها من العوامل المؤثِّرة في السلوك اللغويّ ، ولكن الملاحَظ أيضًا في هذه الروائز أنَّ الفرد لا يُجيب إجابةً عشوائيَّة ، بل تَخضَع إجاباتُه للمنطق . وقد وَجَدَ بعض الباحثين أنَّ العلاقات المُسَوِّغةَ للترابط عند الفرد تبلغ واحدًا وعشرين نوعًا (٣٢) .

ويبدو لي أنَّ علاقات الارتباط العرفية والنفسية مستقلةٌ عن اللغة ، أيْ أنها لا تتأثَّر باللغة التي تتكلَّم بها الجماعة اللغوية ، أو يتكلَّم بها الفرد ، ولا تؤثِّر فيها . ففيما يتعلَّق بالعلاقات العُرفيَّة نلاحظ مثلاً قيامَ علاقة بين اللون الأسود والحُزْن في بعض البلاد العربية ، وكذلك في بعض البلاد الأوربية والأمريكية ، على الرغم من اختلاف اللغات بينها ، في حين تنعدم تلك العلاقة في البلاد العربية الأخرى وفي الصين مثلاً . وليست طلقات الأعيرة النارية مرتبطةً بحفل العُرْس عند كلِّ الناطقين بالعربية حتى نَتَّخِذَ تلك العلاقةَ قرينةً حاليَّةً تُعينُ على فَهْم تركيبٍ عربيٍّ ، وليس قدومُ الضَّيْف مرتبطًا بالكَرَم عند العرب الذين يَتَّبعون الأعراف الأوربية في سلوكهم . وفي مقابل هذا نلاحظ قيامَ علاقةِ ارتباطٍ بين شهر رمضان والصَّوم ، وبين المسجد والصلاة ، عند المسلمين جميعًا على اختلاف لغاتهم . أمّا العلاقات النفسية فلعلَّ من الواضح أنَّ ارتباط معنى « الليل » بمعنى « القَلَق » مثلاً قد نجده عند أفرادٍ مُنتمين إلى جماعاتٍ لغوية مختلفة ، فلا رابطَ يَرْبِط بين هذه العلاقات وبِنْيَةِ اللغة .

وتتناقض هذه الملاحظة مع الفرضية التي افترضها اللغويُّ الأمريكيُّ بنيامين لي وُورف B. L. Whorf والشهيرة في علم اللغة الحديث باسم « فَرْضِيَّة وُورف » Whorf hypothesis ، والقائلة بمبدأ النِّسْبِيَّة اللغويَّة linguistic relativism ، أيْ قيام تَناسُب أو تطابُق correspondence بين بِنْيَة اللغة وثقافة المجتمع ، أيْ أنَّ بِنْيَة اللغة هي التي تَفْرِض على أصحابها رؤيتَهم للعالَم ، وهي التي تُحَدِّد فِكْرَ أعضاء الجماعة اللغوية وتُسيطِر عليه سيطرة كاملة ، وتختلف معرفةُ البَشَر بالعالَم وتجاربُهم فيه ونظرتُهم إليه ومواقفُهم منه باختلاف اللغات التي يتكلَّمونها (٣٣) ،

ولعلَّ من الواضح أنَّ الملاحظات التي ذكرتُها كفيلة بإظهار ما في فَرْضِيَّة وُورف من بُعْدٍ عن الواقع اللغويِّ .

وعلى الرغم من هذا ، فيبدو لي أنَّ بِنْيَةَ كلِّ لغةٍ تأثَّرت بالعلاقات العُرْفِيَّة التي كانت سائدةً بين أفراد الجماعة في المراحل الأولى من نشأة اللغة ، حيث كانت الجماعة اللغوية قليلة العدد ، وتعيش في مكان محدود مُنْغَلِق ، ثم أخذت بِنْيَة اللغة تستقلُّ بعد ذلك شيئًا فشيئًا عن تلك العلاقات ، بسبب اتِّساع رقعة انتشار اللغة ، وخصوصًا انتشارها بين غير أهلها حيث تحتكُّ بلغات أخرى ، بالإضافة إلى الاتصالِ بين أعضاء الجماعات اللغوية الذي ازدادت وسائلُه وتعدَّدت في العصر الحديث .

ومن الأمثلة على تأثُّر بِنْيَة اللغة بالعلاقات العُرفية السائدة في المجتمع ما عُرِفَ من أنَّ الجاهليين كانوا يَحُطُّون من شأن المرأة ، ويعتقدون أنَّها دُونَ الرَّجُل في المَنْزِلة على كلِّ حال ؛ إذْ كانوا يَئِدُون البنات ، ولا يُوَرِّثون النساء . فربَّما كانت هذه النظرة ممتدةً في التاريخ ، حيث نشأت ظاهرةُ تغليب المذكَّر على المؤنَّث في تركيب الجملة . والمعلومُ أنَّ النحاةَ يَجعلون التَّذكيرَ هو الأصل في العربية ، والتأنيث هو الفرع ؛ لأنَّ التأنيث يحتاجُ إلى علامة [٣٤] . وقد ظَهَرَ من مقارنة العربيَّة باللغات السَّاميَّة أنَّ العربيَّة أكثرُ هذه اللغات عنايةً بالفَرْق بين صيغ المذكَّر والمؤنَّث وأوْفاها استيعابًا [٣٥] ، وأرْجَعَ أندري رُومان ظاهرةَ مَنْع العَلَم المؤنَّث من الصَّرْف لوضع المرأة الاجتماعيِّ عند العرب [٣٦] ، وهو رأيٌ أَذْكُرُهُ مُتَحَفِّظًا ؛ لأنه يحتاج من الباحثين إلى تمحيص .

ويَظهر تأثُّر بِنْيَة اللغة بالعلاقة العُرْفيَّة في اللغات المحدودة بشكْلٍ أكثر

وضوحًا ، يقول بروكلمان : « في اللغات البِدائيَّة [٣٧] ، ليس هناك نوعان فحسب من الجنس ، كما في اللغات السَّاميَّة ، ولا ثلاثة أنواع كما في اللغات الهنديَّة الأوربيَّة ، بل فيها غالبًا أنواع كثيرة ، يَفْتَرِقُ بعضُها عن بعض نحويًّا ، وتتوزَّع فيها كلُّ أشياء العالَم المحسوس ، ويَرجع هذا التوزيع في الأساس ، إلى تأملاتٍ لا هُوتيَّة ، أو بتعبير أحسن – تأملات خُرافيَّة ، على قَدْر ما يبدو للرَّجل البدائيِّ ، أنَّ العالَم كلَّه من الأحياء . » [٣٨]

ومن الأمثلة في ذلك التأثُّر أيضًا أنَّ « الليل » في تأريخ العرب مُقَدَّم على « اليوم » ؛ لأنَّ السنين عندهم مَبْنِيَّة على الشهور القمريَّة ؛ وذلك لكَوْن أكثرهم أهلَ البراري الذين يَتعسَّر عليهم معرفةُ دخول الشهر بالاستهلال ؛ فإذا أبصروا الهلال عَرَفوا دخول الشهر ، فأوَّلُ الشهر عندهم الليلُ ؛ لأنَّ الاستهلال يكون في أوَّل الليل [٣٩] . والأرجحُ ظهورُ أثر هذا في الترتيب word order المتعلِّق بالعَطْف ؛ إذ تُقَدِّمُ العربيةُ في نصوصها الفصيحة « الليلَ » على النهار ، فيقال : الليل والنهار ، وليس : النهار والليل ، على الرغم من أنَّ الواو في ذاتها تفيد « مُطلَق الجمع » كما هو معلوم دون ترتيب .

ولكن بِنْيَةَ اللغة لم تؤثِّرْ في مواقف العرب تُجاه الكون ؛ فلم تمنعْهم من الاستيقاظ والذَّهاب إلى أعمالهم وبداية يومِهم مع طلوع النهار ، كما أنَّ قَوْل جميع اللغات الأوربيَّة : النَّهار يَطْلُع jour se leve ، لم يَمْنَع جاليليو من معارضة نظام بطليموس الفلكيِّ والقول بأنَّ الأرض هي التي تدور حول الشَّمس [٤٠] .

ولا شكَّ في أنَّ وضوح العلاقات العُرْفِيَّة للمُتلقِّي يؤدِّي إلى وضوح المعنى ،

لأنَّها تُمَثِّل « قرائن حاليَّة » ، كما أنَّ تغيُّر تلك العلاقات بتغيُّر الزمان والمكان يؤدِّي إلى الغموض ambiguity . والوضوحُ والغموضُ في مجال تلك العلاقات مستقلان عن بِنْيَة اللغة ، والدليلُ على هذا ما هو معلوم من أنَّ أبناء العربية في مجتمعهم المحدود في العصر الجاهليِّ لم يكونوا يَجِدُون غموضًا في المعنى الدلاليِّ العام لقول المُرَقِّش الأكبر مثلاً :

شُعْثٌ مَفَارِقُنا ، تَغْلي مَراجِلُنا   نَأْسُو بِأَمْوالِنا آثارَ أَيْدِينا

أمَّا اليوم فَيَلْمِسُ معلِّمو العربية أنَّ الدَّارس النَّاطق بالعربية يَجِدُ الصعوبةَ نفسَها التي يَجِدُها الدَّارسُ غيرُ النَّاطق بها في فَهْم ما يَعْنِيه الشاعرُ ، فلا مَناصَ للمعلِّم من أن يُبَيِّنَ للدَّارس علاقةَ الاستلزام التي كان المجتمعُ الجاهليُّ يُقيمُها بين الشَّعْر الأَشْعَثِ وكثرةِ اقتحام الحروب ، وبين غَلَيان المَراجِل وقِرَى الضَّيْف ، وبين الثَّراءِ واللامبالاةِ بقَتْلِ الناس ؛ ذلك أنَّ الشَّعْرَ الأَشْعَثَ يَرتبط عند الدَّارس في العصر الحديث بمعنى قذارةِ الجسم، ويَرتبط معنى غليانَ المَراجِل بمعنى أنَّ الطعام ما زال في دَوْر الإعداد ، ويَرْتبط معنى الثَّراء بمعنى القُدْرَة على الإنفاق . ولم تَمْنَعْ بِنْيَةُ اللغة ابنَها الدَّارس من أن تتكوَّن في فِكره تلك العلاقاتُ ، فالقضيةُ في فَهْم المعنى الدلاليِّ صارت قضيةَ « مقام اجتماعيٍّ » يَختلف من حيث الزَّمان والمكان من مجتمعٍ لآخَر ، ولو صَحَّ ما تذهب إليه « فَرْضِيَّة وُورف » لكانت بِنْيَةُ اللغةِ وحدَها وفي ذاتِها قادرةً على إعانة الدارس ابنِ اللغة في هذا العصر على فَهْمِ المعاني الدَّلاليَّة .

والذي أَرتضيه أنَّ المتكلِّمَ يُنْشِئ كلامَه في ظِلالِ العلاقاتِ العُرْفِيَّة التي تَسودُ

مجتمعَه ، وهو يَتوقَّع من المتلقِّي أن يَتفهَّم تلك العلاقات ؛ لأنَّ الأصل في الاتصال اللغويِّ – فيما يبدو لي – أن يكون المتكلِّم والمتلقِّي مُنْتَسِبَيْن إلى مجتمع واحدٍ ذي علاقاتٍ عُرْفِيَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ ، أي أن يكون بينهما ما يُسَمِّيه بعضُ الباحثين الغربيِّين [٤١] « الأفكار السِّياقِيَّة المُتبادَلة » mutual contextual beliefs . وكلَّما كان المتكلِّم والمتلقِّي قريبَيْن من حيث الزمان والمكان والأَعراف الاجتماعيَّة ، كان ذلك أَدْعَى إلى وضوح علاقات الارتباط العُرْفِيَّة ، مِمَّا يؤدِّي إلى فَهْم المتلقِّي المعنى الدَّلاليَّ العام .

أمَّا علاقاتُ الارتباط النفسيَّةُ فهي في افتقار دائم في كلِّ زمان وكلِّ مكان ، وفي كلِّ لغات البشر ، إلى فَهْم المَقام النَّفْسيِّ للمتكلِّم ؛ لأنَّ مجال تلك العلاقات ضيِّق لا يتعدَّى مجالَ نفسيَّة الفردِ الواحد .

والجديرُ بالملاحظة أنَّ العلاقات النَّفسيَّة لَدَى الفرد تتأثَّر تأثُّرًا واضحًا بالعلاقات العُرْفِيَّة السَّائدة في مجتمَعه ؛ لأنَّ الإنسان ابنُ بيئته . كما يُلاحَظ أنَّ العلاقات العُرْفِيَّة والنَّفسيَّة – وإنْ كانت تتأثَّر بالعوامل الاجتماعية والنَّفسيَّة – فهي تَقُوم أساسًا على علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني ؛ إذْ مِنَ البعيد أن تنشأ علاقةٌ عُرْفِيَّة أو علاقةٌ نفسيَّةٌ بين معنى « جِذْر الشَّجَرة » ومعنى « النُّجوم » مثلاً . وربَّما كانت العلاقات العُرْفِيَّة والنَّفسيَّة ضَرْبًا من ضُرُوب « الاستعمال العُدُوليِّ » للعلاقات المنطقيَّة إنْ صَحَّ هذا التعبير . ولكنَّ الافتراض الذي تَقْوَى حُجَجُهُ كلَّما تَقَدَّم البحثُ هو أنَّ علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني هي أمُّ العلاقاتِ جميعِها في اللغةِ وأساسُها .

استنتاجات :

١ - علاقاتُ الارتباط العُرْفيَّة والنَّفْسيَّةُ مستقِلةٌ عن بِنْيَة اللغة .

٢ - يؤدِّي وضوحُ تلك العلاقات إلى وضوح المعنى الدلاليِّ للجملة أو النَّصِّ .

٣ - يَتوَقَّع المتكلِّمُ من المتلقِّي تَفَهُّمَ علاقات الارتباط العُرفيَّة ؛ لأنَّ الأصل في الاتصال اللغويِّ والتعبير الأدبيِّ أن يكون المتكلِّم والمتلقِّي مُنْتَسِبَيْن إلى مجتمع واحدٍ ذي علاقات عُرْفيَّة مُشترَكة ، فإذا بَعُدَت الشُّقَّةُ الاجتماعية بينهما في الزمان أو المكان أو لأيِّ عاملٍ آخَرَ ، وَجَبَ على المتلقِّي أن يَلْتَمِسَ تَفَهُّمَ المقام الاجتماعيِّ من خلال قرائنَ حاليَّةٍ خارجَ الكلام .

٤ - يحتاج الكَشْفُ عن العلاقات النَّفسيَّة في الكلام دائمًا إلى تفهُّمِ « المَقام النَّفسيِّ » للمتكلِّم .

٥ - تتأثَّر العلاقاتُ النَّفسيَّةُ بالعلاقات العُرْفيَّة ، ويَقومُ النَّوعان على علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني .

٤ - علاقات الارتباط الاستبدالية والتَّلاؤميَّة بين الوحدات المعجميَّة

يبدو أنَّ بِنْيَة اللغة قائمةٌ في الأساس على فكرة الارتباط بين المعاني بطريق علاقات مختلفة ، وأنَّ أصل تلك العلاقات جميعًا يرجع إلى علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني ، وهي العلاقات القائمة على عمليَّة « تداعي المعاني » في العقل البشريِّ .

وفي هذا المَبْحث دراسةٌ لنوعٍ آخَرَ من العلاقات يَتَناوَلُ الباحثين في علم اللغة

الحديث ، ويَرْجعُ هو الآخَر إلى علاقات الارتباط المنطقيِّ ، وهو ما اصطلحوا على تسميته « علاقات الارتباط الاستبدالية (أو الرَّأسيَّة) paradigmatic والتَّلاؤميَّة (أو الأُفقيَّة أو التَّركيبيَّة) syntagmatic » . ويَذْكُرُ براون E. K. Brown وميلر J. E. Miller أنَّ بعض الباحثين استَخدَموا مصطلحاتٍ أخرى تتعلَّق بهذا المجال ، منها مصطلحا النِّظام system والتَّركيب structure (مثل D. Abercrombie, 1967) ، ومصطلحا الاختيار choice والسِّلسلة chain (مثل : M. A. K. Halliday, 1963) ، ويقولان : إنَّ هذه العلاقات شاملة ؛ إذ يُمكِن تطبيقُها على كلِّ مستويات الوصف اللغويِّ ، أيْ على المستويات الدَّلالية والصَّوتيَّة والصَّرفيَّة والنَّحويَّة ، ومن هنا كانت هذه العلاقات متضافِرة مُتواقِفَة interdependent (أيْ يتَّكِلُ بعضُها على بعض) [٤٢] .

ولتوضيح تلك العلاقات يَجْدُرُ إلقاءُ الضوء على نظرية « الحقول المُعجميَّة » lexical fields أو « الحقول الدَّلاليَّة » semantic fields . وتقول هذه النظرية إنَّه لكي تَفْهَم معنى كلمة يجبُ أن تَفْهَم مجموعةَ الكلمات المتَّصلة بها دلاليًّا ؛ فالحقلُ المعجميُّ أو الدلاليُّ هو مجموعةٌ من الكلمات تَرْتَبِطُ دلالاتها ، وتُوضَعُ عادةً تحت لفظٍ عامٍّ يجمعُها .

مثل ذلك كلماتُ الألوان في العربية ؛ فهي تقع تحت المصطلح العام « لَوْن » ، وتضم ألفاظًا مثل : أحمر وأزرق وأصفر وأخضر وأبيض . . إلخ . وعرَّفه أُولمان S. Ullmann بقوله : « هو قِطاع متكامِل من المادَّة اللغوية يُعَبِّر عن مجال مُعَيَّن من الخبرة » . ويُعرِّف ليونز J. Lyons معنى الكلمة بأنَّه « مُحصِّلةُ علاقاتِها بالكلمات الأخرى في داخل الحقل المعجميِّ . » [٤٣]

ويتَّضح من هذا العَرْض أنَّ نظرية الحقول المعجمية أو الدلالية تَخْتَصُّ في الأساس بالمستوى الدلاليِّ من اللغة ، إلا أن بعض الباحثين وَسَّعَ مفهوم تلك الحقول لتشمل مستويات اللغة الصوتيةَ والصرفيةَ والنحويةَ (٤٤) ، ومنهم براون وميلر كما سبقت الإشارة . ويبدو لي أنَّ من الأنسب الأَخْذَ بهذا المفهوم وإطلاقَ مصطلح « الحقول المُعجميَّة » على تلك الحقول في هذا البحث دون مصطلح « الحقول الدَّلاليَّة » ؛ كي يمكن تطبيقها على مستويات اللغة المختلفة ، وكي يمكن فَهْمُ علاقات الارتباط الاستبداليَّة والتَّلاؤميَّة من خلالها .

إنَّ الوحدات المُعجميَّة تَنْتَظِمُ في عقل الفرد في حقولٍ مترابِطةٍ خلالَ نظامين متقاطِعين :

١- نظام رأسيٌّ أو استبداليٌّ : حيث تَنْتَظِمُ الوحدات المُعجميَّة رأسيًا داخل عقل ابن اللغة في حقول دلاليَّة وصرفيَّة ونحويَّة ، ويَضُمُّ كلُّ حقلٍ منها مجموعةً من الوحدات المعجمية تَرْتَبِطُ فيما بينها بعلاقة مُعيَّنَة تختلف من حقل لآخَر ، فمعنى كلمة « أب » مثلاً مُرْتَبِطٌ في العقل بمعاني الكلمات : أمّ وأخ وأخت وعمّ وعمّة وخال وخالة . . إلخ ، وهذا هو حقل ذوي القُرْبَى ، وهو حقل دلاليٌّ تَجْمَعُ بين وحداتِه علاقةٌ استبدالية . وكذلك تَنْتَظِمُ في العقل الحقولُ الأخرى ، كالحقول الدَّالَّة على الزمن والمخلوقات الحَيَّة والنشاطات الإنسانية وغيرها ، فحين يحتاج المتكلِّم إلى استعمال مفردةٍ ، فإنه يتَّجه إلى الحقل الذي يَضُمُّها ، فإذا أخطأ كان خَطَؤُه في الغالب ناتجًا من استعمال مفردةٍ أخرى يضمُّها الحقل ، وقد أَثْبَتَ أحدُ الباحثين الغربيِّين ذلك بطريق التجربة (٤٥) .

ويبدو أنَّه يجب التفريق بين نوعين من المفهومات : مفهومات مركزيَّة للحقول

الدَّلاليَّة ، مثل اللون والقرابة والحَرَكة والمِلْكيَّة والإدراك... ومفهومات تُزَوِّدُنا بالبِنْيَة الداخلية لهذه الحقول ، كالفضاء والزَّمَن والكَمِّ والعِلَّة والشَّخْص (٤٦) .

ويرى أصحاب نظرية الحقول المعجمية أنَّ العلاقات الاستبدالية لا تَخْرُجُ في أيِّ حقلٍ معجميٍّ عمَّا يأتي (٤٧) :

(أ) التَّرادُف synonymy

(ب) الاشتمال أو التَّضمين hyponymy

(ج) علاقة الجزء بالكُلِّ part-whole relation

(د) التَّضادُّ antonymy

(هـ) التَّنافُر incompatibility

٢- نظام أُفُقيّ تلاؤُمي (أو تركيبيّ) : حيث تَرْتَبِطُ الوحدات المعجمية أُفُقيًا داخلَ العقل في حقول دَلاليَّةٍ وصَرْفيَّةٍ ونحويَّةٍ . ولا يَظْهَرُ هذا الارتباطُ إلا عند التركيب واستعمال الوحدة في جملة ، فَيَنْشَأ بين الوحدتين اقترانٌ collocation بطريق التَّجاوُر contiguity ، ويَعتمِد على مبدإٍ مُهِمٍّ في بناء الجملة ، هو مبدأ التَّأليف putting together (٤٨) ؛ ففي العقل علاقةُ ارتباطٍ تلاؤُميَّةٌ دلاليَّةٌ بين « يَعَضُّ » و « أسنان » ، وبين « يَنْبَحُ » و « كَلْب » ، وبين « أَشْقَر » و « شَعْر » ، ولذلك لا يَصِحُّ أن نقول : « الأسد يَنْبَحُ » ؛ لأنَّه لا تلاؤُمَ بين المعنيَيْن ، وإنَّما يَصِحُّ القول : « الأسد يَزْأَرُ » ؛ لأنَّ التلاؤُم قائم بين المعنيَيْن .

ويمكن التمثيل لعلاقات الارتباط الاستبداليَّة والتَّلاؤميَّة معًا من خلال مِحْوَرَيْنِ متقاطِعَيْن رأسيًا وأُفُقيًا بالشَّكل الآتي :

سمعتُ زئيرَ | الأسَدِ ------ > مِحوَر التَّلاؤم

الليث

السَّبُع

الغَضَنْفَر

الضِّرغام

الهَصُور

مِحوَر الاستبدال

ويُشبِّه الباحث اللغويُّ ليمان Lehmann تلك العلاقات بإشارات المرور الضوئيَّة ؛ إذْ تُحدَّدُ العلاقاتُ فيها بطريق اللون ؛ فالأحمر يعني : توقُّف ، والأصفر : احتراس ، والأخضر : انطلاق . والسائقون لا يَفْهَمون هذه المعاني من اللون في ذاته ، ولكنَّهم يَفْهَمُونها من العلاقات بين الألوان الثلاثة . وبالطريقة نفسها يُعَيِّن متكلِّم الإنجليزية هُوِيَّة tin بطريق تمييزها من sin, thin, kin, pin .. وهكذا (٤٩) .

ويُعَرِّف براون وميلر العلاقات الاستبداليَّة بأنَّها « تلك التي تُعْقَدُ بين المفردات القابلة للاستبدال بصورة تبادليَّة في سياقٍ ما » ، ويُعَرِّفان العلاقات التَّلاؤُميَّة بأنَّها « تلك التي تُعْقَدُ بين الصِّيَغ forms ، أو أصناف الصِّيَغ form classes داخلَ تركيبٍ ما . » (٥٠)

ويُوضِّح بالمر F. R. Palmer الفَرْقَ بين العلاقات الاستبداليَّة والعلاقات التَّلاؤُميَّة بأنَّ الوحدة اللغوية تَدخُل بطريق العلاقات الاستبداليَّة من خلال المقارنة

أو التعويض في ظَرْفٍ خاصٍّ مع وحداتٍ مشابهةٍ أخرى . أمَّا في العلاقات التَّلاؤُميَّة فيتَحدَّد ارتباطُ الوحدة اللغوية بواسطة اقتران ورودِها بورودِ وحداتٍ مشابهةٍ أخرى (٥١) . ويقول أيضًا : « تَهتمُّ نظريةُ الحقول كما اقترحَها ترير J. Trier (1934) بالعلاقات الاستبداليَّة ، وفي الوقت نفسه تقريبًا دعا بُرْزِج W. Porzig (1934) إلى الإقرار بأهمية العلاقات التلاؤميَّة . وبشَكْلٍ مختلف قليلاً قال فِيرث J. R. Firth (1951) : إنَّك ستَعرِف الكلمةَ بطريق ما يُصاحِبُها . » (٥٢) ويشير بالمر إلى أنَّ فكرة العلاقات الاستبداليَّة والتلاؤميَّة تَستنِد أساسًا إلى مفهوم دي سوسير de Saussure, F. عن القِيمَة ، فالفَرَسُ على لوحة الشطرنج ليس فَرَسًا بسبب أيَّة خاصيَّة موروثة ، كالشَّكْل أو الحجم ، بل بسبب ما يستطيع عملَه بالترابط مع القطع الأخرى على اللوحة (٥٣) .

وإذا رجعنا إلى دي سوسير في مُحاضراته وجدناه يشير إلى العلاقات الترابُطية والعلاقات التركيبية ، ويصف الترابُطية بأنَّها « جزء من الكنز الداخليِّ الذي يُشَكِّل اللغةَ عند كلِّ فرد ، وبأنَّها لا تبدو بعَدَدٍ محدودٍ ولا بترتيبٍ محدودٍ أيضًا ، فإذا ما رَبطنا peur-eux, chaleur-eux, desir-eux أيْ : راغب ، ووَدِّي وخائف ، فلا يمكننا التَّنَبُّؤُ مُسبَّقًا بعدد الكلمات التي ستُوحي بها الذَّاكِرة ، ولا بترتيب ظهورها ؛ فإنَّ عبارةً ما هي أَشْبَهُ ما تَكُونُ بمَرْكَزِ مَجَرَّةٍ ، أي النقطة التي تَنْصَبُّ فيها عباراتٌ أخرى متقاطِعة ، مجموعُها غيرُ نهائيٍّ . » (٥٤)

ويمكن القول إنَّ دي سوسير (١٩١٦) هو أوَّل من تَحدَّث عن تلك العلاقات ، ولكنَّ دراستها ظلَّت مقصورة على المشتغِلين بعلم الدَّلالة ، « حيث تبلورت فكرة الحقول المعجمية في العشرينيَّات والثلاثينيَّات من هذا القرن على أيدي علماءَ سويسريين وألمان . » (٥٥) وظلَّ المشتغلون بعلم بناء الجملة يَستبعِدون

المُعجَم من دراستهم ، ومن بينهم التركيبيُّون الأمريكيون المتأثِّرون ببلومفيلد الذين تجاهلوا دراسة المعجم « لأنَّه – في نظرهم – يُعالِج مفرداتٍ تُوصَف بأنَّها غير تركيبيَّة ، أو – على الأقل – يبدو التسيُّب في تركيبيَّتها . » (٥٦) إلا أنَّ المُشتغِلين ببناء الجملة عَدَلوا عن موقفهم ، وشرَعوا يُولُون المعجمَ عنايتَهم ابتداءً من سنة ١٩٦٥ (٥٧) ، ومنذ إدماج المعجم في النحو ، لم يَعُد الموقفُ التحويليُّ ضروريًا للرَّبط بين الوحدات المعجميَّة ؛ ذلك أنَّ الموقف المعجميَّ أتاح التعبيرَ عن الاطِّرادات المعنوية في المعجم ، فيُمكِنُ مثلاً إقامةُ علاقةٍ بين الفعل « كَتَبَ » وأيِّ اسمٍ مُشْتَقٍّ من « الكتابة » مثل « كاتِب » بطريق قاعدةٍ تَرْبطُ بين المَدْخَلَيْن في المعجم ، ويُدْعَى هذا النوع من القواعد بقواعد « الحَشْو المعجميِّ » (٥٨) lexical redundancy . ويَعْكِسُ هذا ثقةً جديدةً بالدلالة لم تكن تَتَجَلَّى في الأعمال التحويليَّة الأولى (٥٩) . وتَلْعَبُ قواعد الحَشْو دَوْرًا في تنظيم الذَّاكرة المعجميَّة ، ورَصْدِ العلاقات الدَّلاليَّة والعلاقات الصَّرفيَّة بين المفردات وتسهيل التَّعليم (٦٠) .

ويبدو لي أنَّ هذا المنهج التحليليَّ القائم على دراسة دلالات المفردات لا يتعارض مع الأخذ بالمنهج السياقيِّ contextual approach في تحليل الجملة العربيَّة ووصْف نظام الارتباط داخلَها ، حيث يُكمِّل أحدُهما الآخر . وقد تَبَنَّى أولمان Ullmann هذا الرأي ؛ إذْ عَدَّ المنهجَ السياقيَّ خطوةً تمهيديَّة للمنهج التحليليِّ (٦١) . ويقول بالمر :

« من السَّهْل أن نَسْخَرَ – كما يفعل بعضُ الباحثين – من النظريات السياقية ، وأن نستبعِدها باعتبارها غيرَ عَمَليَّة أساسًا ، لكنْ من الصعب أن نرى كيف نستبعدُها دون إنكار الحقيقة الواضحة القائلة : إنَّ معاني الكلمات والجُمَل مرتبِطة بعالَم الخِبْرة . » (٦٢)

٥- الأصول الدلالية لعلاقات الارتباط النحوية السياقية

يمكن الاستعانة بنظرية الحقول المعجمية وما تتضمَّنه من فكرة العلاقات الاستبداليَّة والتلاؤميَّة ، والنظريَّة التحليليَّة بعامَّة ، والنظريَّة السياقيَّة ، في تحليل الجملة العربية ، لمحاولة التوصُّل إلى أصولٍ دلاليَّةٍ لعلاقات الارتباط النحوية السياقية بين مكوِّناتها . ففي نحو :

أَطْلَقَ الرَّجُلُ الرَّصاصَ .

يمكن القول – حسب ما جاء في المبحث السابق – إنَّ كلَّ كلمةٍ في هذه الجملة كانت قَبْلَ نَظْم الجملة تَنْتَظِمُ رأسيًا في عَقْل ابن اللغة في حَقْلٍ معجميٍّ يَضُمُّها مع غيرها من الكلمات في علاقةٍ استبداليةٍ .

أمَّا بعدَ نَظْم الجملة ، فقد تَحَدَّدَ المعنى المعجميُّ لكلِّ كلمةٍ وتَخَصَّصَ ، ودَبَّتْ فيه الحياة بسبب انضمامه إلى غيره من المعاني وَفْقَ نظامٍ مقبولٍ اتَّفَقَتْ عليه الجماعة اللغوية ، وذلك بَعْدَ ما كان وهو في داخل المعجم أو في عَقْل الجماعة اللغوية صامتًا ساكنًا متعدِّدَ الاحتمالات ، عاطلاً عن العمل والتأثُّر بغيره أو التَّأثير فيه . وهكذا صارت كلُّ كلمةٍ بَعْدَ نَظْم الجملة مرتبطةً مع غيرها أُفُقيًا بطريق الاقتران والتَّجاوُر والتَّأليف في علاقاتٍ تلاؤميَّةٍ .

فالفعل « أَطْلَقَ » مثلاً كان قَبْلَ نَظْم الجملة مُنتظِمًا في حَقْلٍ معجميٍّ مع غيره من أفعال الحَرَكَة verbs of motion ، وكان في الوقت نفسه مُتَعَدِّدَ الاحتمالات ، حتى بَعْدَ إسنادِه إلى فاعله « الرَّجُل » ، فإذا قلنا : أَطْلَقَ الرَّجُلُ . . . ، احتمل أن نقول أيضًا :

أَطْلَقَ الرَّجُلُ لِحيَتَه .

أَطْلَقَ الرَّجُلُ ساقَيْه للريح .

أَطْلَقَ الرَّجُلُ اسمَ أبيه على ابنه المولود .

فلمَّا اختار المتكلِّم كلمة « الرَّصاص » من حَقْلها المعجميِّ ، وأقامَ بين معناها ومعنى الفعل « أَطْلَقَ » علاقةَ التَّعْدِيَة ، تَخَصَّصَ معنى كلِّ كلمةٍ منهما ، وتَمايَزَ عن معانيه الأخرى . ومن الواضح أنَّ علاقة التَّعْدِيَة النحوية قائمة في كلِّ جملة من الجُمَل السابقة . فالمعنى النَّحويُّ لتلك العلاقة واحِدٌ في كلِّ جملة ، إلا أنَّ المعنى الدلاليَّ المستفاد منها يختلف من جملة لأخرى ؛ إذ الملاحَظ أنَّ تفاعُل دلالة الفعل « أَطْلَقَ » مع دلالة مفعوله « الرَّصاص » يختلف عن تفاعلاته مع المفعولات الأخرى ، فَنَتَجَ من هذا الاختلاف تخصُّصُ دلالتَي الفعل والمفعول ، ثم تخصُّصُ المعنى الدلاليِّ المستفاد من كلِّ جملة وتمايُزُه . ويَعْنِي هذا أنَّ تَعَدُّد الاحتمالات الدلالية للوحدة المعجمية الواحدة ناتِجٌ من مُحَصِّلة تفاعُلِها مع غيرها من الوحدات في سياقات مختلفة . وتَتَمَثَّلُ هذه المُحَصِّلَةُ في معرفة ابن اللغة بلُغَتِه ، فهو يَعْرِف مُقَدَّمًا ، وقَبْلَ نَظْم الجملة ، ما يُستنتَجُ من تفاعُلٍ دلاليٍّ بين كلِّ وحدةٍ معجميةٍ تتضمَّنُها كفاءتُه اللغويَّة competence مع الوحدات الأخرى المتلائمةِ معها ، أيْ أنَّه يَعْرِفُ القواعدَ الدلالية لتلاؤم الوحدات المعجمية بعضها مع بعض ، والمعاني الدلاليةَ الناشئة من علاقات الارتباط التلاؤميَّة syntagmatic الناتجة من ذلك التفاعُل .

إنَّ كلَّ وحدة معجميَّة تَنْتَظِمُ في عَقْل ابن اللغة إنَّما تَنْتَظِمُ وهي مشحونة بسِمات دلاليَّة semantic markers ، وسِمات صرفيَّة morphological markers وسِمات نحويَّة grammatical markers وقيود توارُد (أو قيود انتقائيَّة) selectional

restrictions ، وكلُّ أولئك عناصرُ تُكَوِّنُ المَدْخَلَ المعجميَّ للوحدة المعجمية . وهذه السِّمات والقيود لم تنشأ في الوحدة المعجمية في ذاتها ومن حيث كونها ساكنة صامتة في المعجم ، وإنَّما نَشَأَتْ من معرفة ابن اللغة بلُغته ، وخبرتِه المكتسَبة من التعامُل معها وبها ، أيْ معرفته بقواعد استعمال الوحدات المعجمية في سِياق ، فما المعجم المستقرُّ في عَقْل ابن اللغة إلا حصيلةُ معرفته باستخدام الوحدات المعجمية في سياق ، وعلاقةُ كلِّ وحدة بالعالَم الخارجيِّ ، وتُشكِّل هذه المعرفةُ ركنًا مُهِمًّا في كفاءته اللغوية . ثم إنَّ هذه المعرفة إنَّما هي قائمة أساسًا على علاقات الارتباط المنطقيِّ بين معاني الأشياء خارجَ اللغة ، ولا تستطيع أيُّ لغةٍ بَشَرِيَّةٍ أن تَخْرُجَ على قوانين تلك العلاقات .

فمن السِّمات الدلالية لكلمة « رَجُل » أنَّها دالَّةٌ على :

(+ محسوس concrete) ، (+ معدود count) ، (+ حَيّ animate) ، (+ بَشَرِيّ human) ، (+ ذَكَر male) ، (+ عامّ common) [٦٣] .

ولذلك كانت قيود التوارُد تَمْنَعُ إحلالَ كلمة « عَنْكَبُوت » مثلاً مَحَلَّ كلمة « رَجُل » في الجملة السابقة ، فإذا قلنا :

أَطْلَقَتِ العنكبوتُ الرَّصاصَ .

ونحن نريد المعنى الحقيقيَّ الحَرْفِيَّ ، أصبحَت الجملةُ غيرَ مقبولةٍ دلاليًا ، أو شاذَّة ، ولو أنَّها مقبولة نحويًا ، ويَرْجِعُ سببُ شذوذها الدلاليِّ إلى السِّمَة الدلالية في معنى « عنكبوت » (– بشري) ، وفيها تضادٌّ antonymy مع السِّمَة (+ بَشَرِيّ) . ومن هنا كانت السِّمات الدلالية هي المسئولة عن شذوذ المعنى إذا نَشَأَ .

وحين لا يَفِي التفاعُلُ السِّياقيُّ بينَ الوحدتَيْن المعجميَّتَيْن بواجبه نحو تخصيص المعنى المعجميِّ المُراد ، يَنْشأ غموضُ ambiguity معنى الجملة ، أيْ وجود قراءتَيْن لها واحتمال فهم معنيَيْن منها ، نحو : القواعدُ مُهِمَّةٌ ؛ فقد يَحْتَمِلُ معنى « القواعد » (+ محسوس) ؛ أي قد يُفْهَمُ أنَّ المقصود به الأسُسُ التي يقوم عليها البَيْتُ ، أو عِلْمُ قواعدِ اللغة . ولأَمْنِ اللبس وإزالة الغموض يَنْظُرُ المتكلِّمُ إلى سياق المقام خارجَ الجملة ، فإذا كان كفيلاً بإزالة الغموض اكتفى المتكلِّم بما هو عليه نَظْمُ الجملة . أمّا إذا لم يَتَكَفَّلْ سياقُ المقام بذلك فيجب على المتكلِّم إزالة الغموض مَقاليًا ، بأن يأتي بقرينة مقالية معنوية تُعِينُ على إيضاح المعنى المقصود ، ولا سبيلَ إلى ذلك إلا بتوسِعة الجملة ، وإنشاء علاقات سياقية أخرى تُخَصِّصُ المعنى المعجميَّ ذا الاحتمالَيْن ، كأنْ يقول :

- القواعدُ مُهِمَّةٌ في بناء العمارات العالية ، أو : القواعد الخَرَسانيَّة مُهِمَّةٌ .
- القواعد مُهِمَّة في امتحان الثانوية العامة .

ومن السِّمات الصَّرفيَّة لكلمة « رَجُل » أنَّها تَحْمِلُ معاني الاسمية والإفراد والتذكير ، فلو أحللْنا فعلاً لا اسمًا محلَّ الاسم « رَجُل » ، فقلنا مثلاً :

أَطْلَقَ يَقْرَأُ الرَّصاص .

لاختلَّ بناء الجملة ، وصارت غير مقبولة نحويًا ودلاليًا .

وقد تَنَبَّهَ عبد القاهر إلى دَوْر المعنى الصرفيِّ في ائتلاف المعاني داخلَ الجملة ، فَقَسَّمَ الكَلِمَ قسمين : مُؤْتَلِف ، وهو تعلُّق اسم باسم ، وتعلُّق اسم بفعل ، وتعلُّق حرفٍ بهما . وغير مؤتلف ، وهو ماعدا ذلك ، كالفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف (٦٤) .

والجديرُ بالذِّكْر أنَّ كلَّ ما ينشأ على المستوى الصرفيِّ من علاقات استبدالية وتلاؤمية إنَّما هو ارتباط معنويٌّ لا لفظيٌّ ؛ إذْ لا سبيلَ إلى تصوُّر نشوء علاقات بين مبانٍ داخلَ العقل . وقد ظلَّ عبد القاهر يلحُّ إلحاحًا على هذا المبدأ في كتابه « دلائل الإعجاز » كي يُثَبِّتَهُ في نفوس الناس ، وممَّا قاله في ذلك : « لو كان التَّعَلُّق يكون بين الألفاظ لكان ينبغي ألا يَختلِف حالها في الائتلاف ، وألا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصحُّ أن تأتلفا ؛ لأنَّه لا تنافيَ بينهما من حيث هي ألفاظ . » (٦٥)

ومن هنا يجب علينا أن نكون حَذِرين ومتسلِّحين بالنتائج التي توصَّل إليها تراثُنا اللغويُّ ونحن نقرأ بحوث الغربيِّين الذين لم يُتَحْ لهم الاطلاعُ على تلك النتائج ، وذلك نحو قول الباحثَيْن براون وميلر في تعريف العلاقات الاستبدالية والتلاؤمية :

« العلاقاتُ الاستبدالية هي تلك التي تُعْقَد بين المفردات القابلة للاستبدال بصورةٍ تبادليةٍ في سياق ما . . . والعلاقاتُ التلاؤمية هي تلك التي تُعْقَد بين الصِّيَغ أو أصناف الصِّيَغ داخلَ تركيبٍ ما . » (٦٦)

ويَصِحُّ القول إنَّ الصِّيَغ الصَّرفيَّة تَنْتَظِمُ في عقل ابن اللغة في حقول مترابطة معنويًا ، أي تَجْمَعُ بين أفراد كلِّ حقلٍ علاقةٌ صرفيةٌ معنويةٌ . فعلى مستوى معاني التقسيم تَنْتَظِمُ في عَقْلِ الفرد مجموعةٌ تَضُمُّ الأسماء ، ويَرتبط أفرادُها بعلاقة الاسمية ، ومجموعةٌ ثانية تَضُمُّ الصفات بعلاقة الوصفية ، ومجموعةٌ ثالثة تَضُمُّ الأفعال بعلاقة الفِعليَّة ، ومجموعةٌ رابعة تَضُمُّ الضمائر بعلاقة الإضمار ، ومجموعةٌ خامسة تَضُمُّ الخَوالِف بعلاقة الإفصاح ، ومجموعةٌ سادسة تَضُمُّ الظروف بعلاقة الظَّرفيَّة ، ومجموعةٌ سابعة تَضُمُّ الأدوات بعلاقة التعليق

بها [٦٧] .

ثم تتفرَّع هذه الحقول إلى حقول أخرى يترابط أفرادها أيضًا ؛ فعلى مستوى الأسماء تَنْتَظِم مجموعةٌ ترتبط صِيَغُها فيما بينها بعلاقة الفاعليَّة ، كذَاهِب وعَائِد وحَاضِر وفاهِم ، وترتبط صِيَغٌ أخرى كمَنْصُور ومَعْلُوم ومَفْهُوم بعلاقة المفعولية ، وترتبط مجموعة ثالثة من الصِّيَغ كسَيْف وقَلَم ومِفْتَاح ومِدْفَع ومِرْآة وقَدَّاحة بعلاقة الدلالة على الآلة . وهكذا تَتَعَدَّدُ حقول الأسماء ، وعلى مستوى الأفعال تَنْتَظِمُ حقولٌ ، كالمجموعة الدَّالَّة على المُطاوَعة ، كانْكَسَرَ وانْفَتَحَ وانْقَطَعَ ، وغيرها من الحقول . ولو لم يكن في الإمكان نشوءُ هذه العلاقات الصَّرفيَّة في عقل الإنسان ، لكَانَ اكتساب اللغة وتعلُّمها من المُحال .

وما زال الباحثون حتى الآن يَنظُرون إلى « الكلمة » word على أنَّها أصغر مُكَوِّن constituent يَهتمُّون به في تحليل الجملة ، ولكنْ من الواضح أنَّ كلماتٍ كثيرةً قابلةٌ هي نفسُها لتحليلٍ إضافيٍّ ، ففي نحو :

انْكَسَرَ الزُّجاجُ .

يَنظُرُ نحاة العربية إلى الفعل « انْكَسَرَ » على أنَّه كلمة واحدة ، وهو من الناحية العَمَليَّة لا يُمكِن أن يكون غير ذلك ، إلا أنَّ فَهْم معنى الجملة يحتاج إلى تحليل هذا الفعل صرفيًا ؛ حيث تفيد الزيادة بالهمزة والنون معنى المطاوَعة ، وهو معنًى مُهِمٌّ جدًا للتَّوصُّل إلى العامِل agent والمعمول patient . والجملةُ كما نلاحِظ تُصَوِّر عملاً action سَبَبِيًا causative مُوَجَّهًا directed ، إلا أنَّها تُخبِر عن نتيجة العمل دون أن تُشير إلى الفاعل the doer وكما يُسَمِّيه بعضهم « المُنَفِّذ » actor ، وليس من المقبول دَلاليًا القولُ بأنَّ « الزُّجاج » هو الفاعل . وفي هذا يقول ابن

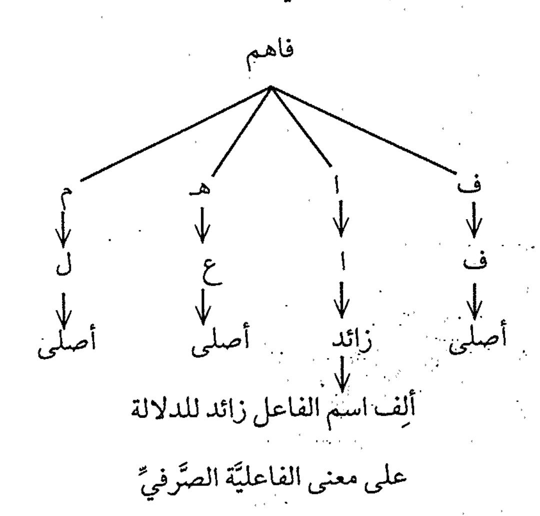
يعيش : « اعلمْ أنَّ الفاعل في عُرْف النحويين : كلُّ اسم ذَكَرْتَه بعد فعلٍ ، وأَسْنَدْتَ ونسبْتَ ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسم . . . فالفاعلُ في عُرْفِ أهل هذه الصنعة أمرٌ لفظيٌّ . . . ويَزيدُ إعراضَهم عن المعنى عندك وضوحًا أنَّك لو قَدَّمْتَ الفاعلَ ، فقلتَ : زيدٌ قامَ ، لم يَبْقَ عندك فاعلاً ، وإنَّما يَكُونُ مبتدأً وخبرًا مُعَرَّضًا للعوامل اللفظية . » [٦٨] ويقول الدكتور تمام حسان : « ليس البناء للمعلوم دليلاً على أنَّ الفاعل قد أَوْقَعَ الحَدَثَ ، وليس البناء للمجهول دليلاً على معاناة الحَدَثِ دائمًا . » [٦٩]

ويَعْني هذا أنَّ الكلمات تبدو في ذاتها ذاتَ بِنْيَةٍ مُكَوِّنِيَّةٍ constituent structure ، ودراسةُ البِنْيَة الداخلية internal structure للكلمات هي مَطْلَبُ علم الصرف . ولما كان علم اللغة الحديث ينظر إلى الكلمات على أنها مُكونات ، فإنَّ دراسة البِنْيَة المُكَوِّنية للكلمات هي – منطقيًا – جزءٌ من دراسة نَظْم الجملة ، وعلى الوصف النحويِّ أن يَتطلَّع إلى ما وراءَ مستوى الكلمة ، نُزُولاً إلى المُكَوِّنات الصُّغرى التي يسعى النحو إلى تفسيرها . ومن هنا كانت صِلة الصَّرف ببناء الجملة وثيقة . أمَّا على المستوى الصَّوتيِّ فالصَّرْف مرتبط بالدراسة الصوتيَّة بقَدْر ما يَتضمَّن ذلك دراسةً للأشكال الصوتيَّة للكلمات ؛ فهناك مثلاً اختلاف في الوظيفة بين : سالَمَ (فعل ماضٍ) ، وسالِمْ (فعل أمْر) ، وسالِمٌ (اسم فاعل) . ولذلك يقول براون وميلر : « يجب أَلا نَنْظُرَ إلى الصَّرف على أنَّه دَرْسٌ مستقِلٌّ ، ولكنْ علينا أن نَنْظُرَ إليه بوصفِه جسرًا بين دَرْس بناء الجملة syntax ودَرْس النظام الصَّوتيِّ phonolgy . » [٧٠]

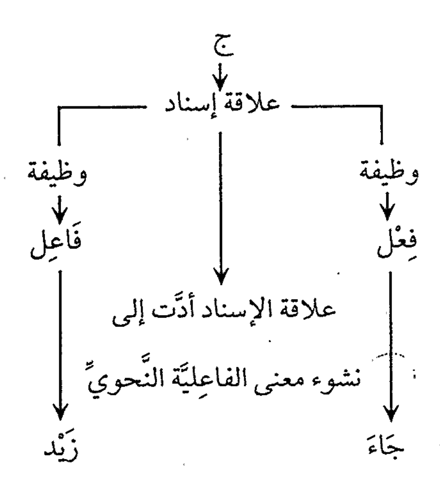
ومن السِّمات النحوية لكلمة « رَجُل » أنَّها لا تَصْلُح إلا لأداء معانٍ وظيفيَّة نحويَّة محدَّدة مُحتمَلة ، كالفاعلية والمفعولية والمبتدأ والخبر والمضاف والمضاف

إليه وغيرها ، وهي غيرُ صالحة لأداء معنى الظَّرفيَّة مثلاً . ومن السِّمات النحوية للفعل « أَطْلَقَ » أنَّه فعلٌ مُتَعَدٍّ ؛ فحلُولُه في أيِّ سِياق يَستلزِم بالضرورة نُشُوءَ علاقةٍ من العلاقات النحوية السياقية ، هي علاقة التَّعْدِيَة .

ويتَّضح التَمايُز بين السِّمات الصَّرفيَّة والسِّمات النَّحويَّة إذا نظرنا في معنى الفاعلية الصَّرفيِّ الذي تَتَضَمَّنه كلمة « فاهم » مثلاً ، وقارنَّاه بمعنى الفاعلية النحويِّ الذي تتضمَّنه كلمة « زَيْد » مثلاً في قولنا : جاءَ زَيْدٌ . فمعنى الفاعلية الصَّرفيُّ تَتَضَمَّنُه الكلمة المُفرَدة في ذاتها ومن حيث صيغتها الصَّرفيَّة خارجَ تركيب الجملة ، أيْ أنَّ معنى « فاهِم » هو دَلالته على ذاتٍ قامتْ بحَدَثِ الفَهْم ، وهو معنًى تَتَضَمَّنه البِنْيَة الداخلية للكلمة في ذاتها ، ولن نصل إلى هذا المعنى إلا بالتحليل الصرفيِّ للبِنْيَة الداخلية للكلمة . وتَنْتَظِمُ هذه الصِّيغة مع غيرها من أفراد الحقل الدَّالِّ على معنى الفاعِليَّة الصَّرفيِّ .



أمَّا معنى الفاعلية النَّحويُّ فهو وظيفة نحوية لا تَنشأ إلا مع تركيب الجملة ، وبقيام علاقة نحوية سياقية مُعَيَّنة ، هي علاقة الإسناد بطريق الجملة الفعْلية ، أيْ أنَّ وظيفة « زَيْد » في الجملة هي قيامه بحَدَث المجيء ، وهو معنًى لا تتضمَّنه البِنْيَة المُكَوِّنِيَّة لكلمة « زَيْد » في ذاتها ، وإنَّما نصل إليه من خلال التحليل النحويِّ للجملة وإدراك علاقة الإسناد .



والمُلاحَظ أنَّ معنى الفاعِليَّة الصَّرفيَّ الكامن في كلمة « فَاهِم » صالحٌ لأداء وظائف متعدِّدة في النظام النحويِّ ، كأنْ يقع فاعلاً نحويًا أو مفعولاً به أو مبتدأ أو خبرًا أو مضافًا أو مضافًا إليه أو نعتًا أو حالاً . . إلخ . ولكنَّ هذا المعنى الصرفيَّ يبقى في الكلمة ولا يفارقها مهما تغيَّرتْ وظيفتها النحويَّة ، والملاحَظُ أيضًا أنَّ لهذا المعنى الصرفيِّ أثرًا في تعامُل النظام النحويِّ معه ؛ فهو لا يُجيزُ له أنْ يَشْغَلَ وظائفَ مُعَيَّنة ، كالظَّرْف أو الأداة أو المفعول المطلق أو المفعول له مثلاً ؛ لأنَّ السِّمات الصرفية الكامنة في هذا المعنى الصرفيِّ غيرُ قادرةٍ دَلاليًا على الوفاء

بمطالب تلك الوظائف النحوية . ويعني هذا أنَّ السِّمات الدَّلاليَّة والسِّمات الصَّرفيَّة ذاتُ أثرٍ في وَسْمِ الكلمة المفردة بسماتٍ نحويَّة .

ولعلَّ من المفيد أن نتساءل : أَلِلْكَلِمَةِ سِماتٌ صرفيَّة وسِماتٌ نحويَّة حقًا ، أمْ أنَّ ما نراه كذلك راجعٌ في الأصل إلى السِّمات الدَّلاليَّة للكلمة ؟ وهل للعلاقات التلاؤميَّة الدَّلاليَّة صِلةٌ بالعلاقات النحويَّة السِّياقيَّة ؟

لم يستطع علم اللغة الحديث حتى الآن أن يقدِّم الإجابة الشَّافية عن هذين السؤالين ؛ لأنَّ الإجابة تتطلَّب التوصُّل إلى حدودٍ فاصلةٍ بين السِّمات ، وحدودٍ أخرى تَفْصِلُ بين هذين النوعين التَّركيبيَّيْن من العلاقات ، والتَّوصُّلُ إلى تلك الحدود مطلبٌ ما زال عسيرًا ، فحين يُقال مثلاً :

يَزْأَرُ الأَسَدُ باحثًا عن الطعام .

نُلاحِظ من الناحية الدَّلاليَّة قيامَ علاقات تلاؤميَّة بين الوحدات المعجمية المُكوِّنة لهذه الجملة ، كالاقتران الدَّلاليِّ بين « الأسَد » و « الزَّئير » ؛ فالزَّئير لا يكون من الفَرَس مثلاً في عالَم الخِبْرة ، وبين « الأَسَد » و « البَحْث » ؛ لأنَّ البَحْثَ يمكن أنْ يقعَ من الإنسان والبَهيمة ولا يقع من النَّبات والجَماد ، وبين « البَحْث » و « الطعام » ؛ فالبَحْث لا يكون في المعنى الحقيقيِّ إلا عن شيءٍ محسوس .

ونُلاحِظ من الناحية النَّحويَّة أنَّ كلَّ معنًى صرفيٍّ يؤدِّي في الجملة وظيفةً نحويَّةً محدَّدةً ، هي ما سمَّاها نحاة العربية « مَوْقع الكلمة من الإعراب » ، أو ما يُمْكِن تسميته هنا « المعنى النحويَّ الوظيفيَّ » ، « فيَزْأرُ » فعلٌ مضارع ، و « الأسَد » فاعل ، و « باحثًا » حال ، وهكذا . وتَرتبط تلك المعاني النحويَّة

الوظيفيَّة فيما بينها بطريق علاقاتٍ نحويَّة سياقيَّة تَتَحَدَّدُ وَفْقًا لمفهومات تلك المعاني ، ثم تتضافر هذه العلاقات لتؤدِّيَ دورها في التعبير عن المعنى الدَّلاليِّ العام المستفاد من الجملة ؛ فالعلاقةُ النحوية بين « يَزْأَرُ » و « الأَسَد » علاقةُ إسنادٍ على سبيل الجُمَل الفعلية ، والعلاقةُ بين « الأَسَد » و « باحثًا » علاقةُ مُلابَسَة ، أيْ : يَزْأَرُ الأَسَدُ ملابسًا لحال البَحْث عن الطعام ، والعلاقةُ بين « باحثًا » و « الطعام » علاقةُ تَعْدِيَةٍ بحرف الجَرِّ قَيَّدَت البَحْثَ بالطعام ، وهكذا .

أَ فَتَسيرُ العلاقات التَّلاؤميَّة الدَّلاليَّة في خَطٍّ مُتَوازٍ أُفُقِيًا مع العلاقات النحويَّة السياقيَّة ، بحيث يَفْصِلُ بين النوعين حَدٌّ ما ، ويَستقلُّ كلُّ نوعٍ عن الآخَر ، أمْ أنَّ هذين النوعين من العلاقات يتداخلان بحيث يَكُون من الصَّعْب الفَصْلُ أو التميز بينهما ؟

يبدو للباحث أحيانًا أنَّ السِّمات الصرفيَّة لبعض الوحدات المعجمية راجعة إلى سِماتها الدَّلالية ؛ فإذا كانت كلمة « أَسَد » تَحْمِلُ سِمات الاسميَّة والإفرادِ والتذكير (وهي سِماتٌ صرفيَّة) ، فذلك راجع إلى تحليل مُكَوِّناتها الدَّلاليَّة ، فسِمَةُ الاسميَّة راجعة إلى دَلالتها على محسوس ، وكلُّ محسوس لا بد أن يكون اسمًا ، وسِمَةُ الإفراد راجعة إلى دَلالتها على معدود ، وسِمةُ التذكير راجعة إلى دَلالتها على ذَكَر ، أيْ أنَّ الجنس الصرفيَّ gender راجع هنا إلى الجنس الحقيقيِّ sex ، وتَنْتَظِمُ كلمة « باحثًا » صرفيًا في حقل معجميٍّ مع أفراد الوحدات الدَّالَّة على اسم الفاعل ، كذاهِبٌ وعَائِد وحاضِر وفاهِم . . . إلخ ، وتَجْمَعُ بينها سِمةٌ دلالية مُشتركة ، هي الدلالة على الذات الفاعِلة للحَدَث .

وكذلك يبدو أحيانًا أنَّ السِّمات النحوية للوحدة المعجمية راجعة إلى سِماتها الدلالية ، فإذا كان من السِّمات النحوية للفعل « يَزْأَرُ » أنَّه فِعْلٌ لازِمٌ ، فذلك لأنَّ

دلالته في ذاته وقَبْلَ نَظْم الجملة تَحْكُمُه بافتقاره إلى مُنَفِّذ actor ، وتجعلُه في غِنًى عن هَدَف goal ، أيْ أنَّ دلالته المعجمية تَفْتَقِرُ إلى علاقة الإسناد إلى فاعل ، وتَتَنافَى مع إنشاء علاقةٍ بينه وبين مفعولٍ به ، وهكذا الحال في كلِّ الأفعال اللازمة ، في حين تَفْتَقِرُ دلالة الفعل « نَصَرَ » مثلاً إلى علاقة التَّعْدِيَة إلى مفعول .

ويقول الدكتور تمّام حسّان : « يبدو أنَّ مفهوم التَّعَدِّي واللزوم يتوقَّف على طبيعة المعنى المعجميِّ الذي تدلُّ عليه الكلمة المفردة . » [٧١] ويُقاس على هذه الأفعال ما نلاحظه في أفعال المُشارَكة ، نحو : اخْتَصَمَ ، وتَخاصَم ؛ حيث تَفْتَقِرُ دلالتها المعجمية قَبْلَ نَظْم الجملة إلى أن يكون فاعلها أكثرَ من واحد ، كأنْ يكون مُثَنًّى أو جمعًا ، أو أن يَتعدَّد الفاعل الدلاليُّ بطريق العطف بالواو خاصةً ، فيقال : اخْتَصَمَ الرَّجُلان ، اخْتَصَمَ الرِّجال ، اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو . ومِمَّا يؤكِّد أنَّ سِماتِ التَّعَدِّي واللزوم والمُشارَكة سِماتٌ دَلاليَّة ذاتُ أثرٍ في السِّمات النَّحويَّة للأفعال ، أنَّنا نَحْكُمُ على الجملتين :

زَأَرَ الأَسَدُ الطعامَ .

اخْتَصَمَ زَيْدٌ .

بأنهما غير مقبولتَيْن دلاليًا ونحويًا في آنٍ واحدٍ .

وعلى النَّقيض من ذلك ، يبدو للباحث أحيانًا أنَّ السِّمات الدلاليَّة والسِّمات الصرفيَّة والسِّمات النحويَّة مُتمايِزَة فيما بينها تَمايُزًا واضحًا ، وأنَّ العلاقات التلاؤميَّة الدلاليَّة تتَّخذ طريقًا غيرَ الذي تَتَّخذه العلاقاتُ النحويَّة السياقيَّة ، وأقربُ دليلٍ على ذلك أنَّ جملةً غيرَ مقبولةٍ دَلاليًا ، نحو :

شَرِبْتُ الشَّمْسَ .

هي جملةٌ مقبولة نحويًا ، ولذلك أَمْكَنَ استعمال أمثال هذه الجملة في المجاز ؛ فليس ببعيدٍ أن يَطْلُعَ علينا شاعرٌ من شعراء الشِّعْر الحُرِّ مستعملاً هذه الجملة أو ما يُشبِهُها . ولو كانت العلاقات التلاؤميَّة الدلاليَّة مُتطابِقة تمامًا مع العلاقات النحوية السياقية لانْعَدَمَ المَجاز في اللغة ؛ إذْ إنَّ المجاز يَعتمِد على إهدار العلاقات الدلالية والالتزام بالعلاقات النحوية .

ومن ناحية أخرى ، نُلاحِظ أنَّ كلمة « الشَّمْس » لا تَتَضَمَّنُ في مُكَوِّناتها الدلالية البحتة أَحَدَ المُكَوِّنَيْن : التذكير والتأنيث ، وإنَّما التأنيث فيها سِمةٌ صَرْفِيَّة عربيَّة اتفقتْ عليها الجماعة اللغوية العربية ، وتَشْمَل ما يُعْرَفُ عند النحاة بالمؤنث المجازيِّ . ومع ذلك ، فلو قلنا :

الشَّمْسُ يُشْرِقُ .

وكنَّا نقصد المعنى الحقيقيَّ ، لكانت الجملة غير مقبولة نحويًا ، على الرَّغم من قبولها دلاليًا ؛ بدليل أنَّنا لو تَرْجَمْنا هذه الجملة حَرْفِيًا ، ومع المحافَظة على تذكير « الشَّمْس » ، إلى لغاتٍ تَرَى التذكيرَ في « الشَّمْس » ، أو إلى لغاتٍ لا تُرَاعِي التذكيرَ والتأنيثَ في الاسم الظَّاهِر ، كالإنجليزيَّة مثلاً ، لكانت هذه الجملة مقبولة نحويًا في تلك اللغات . ويؤدِّي هذا إلى افتراضٍ مبدئيٍّ مُؤَدَّاه أنَّ السِّمات الدلاليَّة للمفردات سِماتٌ عالَميَّة ، وأنَّ السِّمات الصرفيَّة والنحويَّة هي سِماتٌ تَختلِف من لغةٍ إلى أخرى .

فلو حَلَّلْنا معاني بعض المفردات ، مثل : رَجُل ، وامرأة ، وزَيْد ، والجَمال ، وزَيْت ، وكَلْب ، تحليلاً عناصِريًا componential analysis ، لوجدْنا سِماتها الدلاليَّة التي نستعين بها في حَصْر قيود تواردها ، على النحو الآتي :

رَجُل : (+ محسوس) ، (+ معدود) ، (+ حيّ) ، (+ بَشَرِيّ) ، (+ ذَكَر) ، (+ عامّ) .

امرأة : (+ محسوس) ، (+ معدود) ، (+ حيّ) ، (+ بَشَرِيّ) ، (- ذَكَر) ، (+ عامّ) .

زَيْد : (+ محسوس) ، (+ معدود) ، (+ حيّ) ، (+ بَشَرِيّ) ، (+ ذَكَر) ، (- عامّ) .

الجَمال : (- محسوس) ، (- معدود) ، (+ عامّ) ، (- حيّ) .

زيت : (+ محسوس) ، (- معدود) ، (+ عام) ، (- حيّ) .

كَلْب : (+ محسوس) ، (+ معدود) ، (+ حيّ) ، (- بَشَرِيّ) ، (+ ذَكَر) .

ويُمْكِنُ على هذا المِنْوال تحديدُ أَبْرَز السِّمات الدلاليّة لبعض الأفعال على النحو الآتي :

يَجْرِي : (- معدود) ، (+ محسوس) .

تَضَعُ مولودًا : (+ أُنْثَى) .

يَسْقُطُ : (+ محسوس) .

يُصَلِّي : (+ بَشَرِيّ) .

يَتَزَوَّجُ : (+ بَشَرِيّ) [٧٢] .

ويبدو لي أنَّ هذه السِّمات عالَميّة ؛ فهي قيود توارُد أو قيودٌ انتقائيةٌ لا يَختلِف البَشَرُ في الالتزام بها ؛ لأن مَكانَها عالَمُ الخِبْرة خارجَ اللغة . ومن هنا كانت علاقات الارتباط التلاؤميّة syntagmatic relations الناتجة من ارتباط دلالات

الوحدات المعجمية داخِلَ الجملة هي أيضًا مفهومات عالمية ؛ لأنَّها تَنشأ من تفاعُل السِّمات الدلاليّة للوحدات المعجمية ، وهي سِمات عالَميّة كما ذَكَرْتُ . ومن هنا أيضًا يكون الرَّفْضُ الدلاليُّ للجملة رَفْضًا عالَميًا ، ويكون الرَّفْضُ النحويُّ للجملة رَفْضًا يَخْتَصُّ به لسانٌ دون لسانٍ . ولو كانت العلاقات السياقيّة النحويّة متطابقة تمامًا مع العلاقات التلاؤميّة الدلاليّة لكان النظام التركيبيُّ للُّغات البَشَريّة جميعها واحدًا .

ومما يَدْعَمُ هذا الافتراض ما نلاحظه من أنَّ مفهومات الجنس الحقيقيِّ sex واحدة عند البَشَر ، ولكنَّ مفهومات الجنس النحويِّ gender تختلف من لغةٍ إلى أخرى . كذلك يَجْري هذا المبدأ على الزمن الحقيقيِّ time والصِّيغة الزمنيَّة النحوية tense ، وعلى العدد الحقيقيِّ enumeration والعدد النحويِّ grammatical number .

فإذا قارنَّا بين الجنس النحويِّ في عِدَّة لغات ، والجنسِ الحقيقيِّ خارجَ اللغة في عالَم الخِبْرة ، وجدنا التضارُب واضحًا ؛ لأنَّ لكلِّ لغة نظامًا خاصًا بها في قواعد الجنس النحويِّ . من ذلك أنَّ العربية تقول : امرأة مُرْضِع ، وامرأة مِعْطار ، وامرأة صَبُور ، وامرأة قَتِيل ، فتَصِفُ المؤنَّث الحقيقيَّ بالمذكَّر . واللافتُ أنَّها تَفعَلُ ذلك عند أَمْنِ اللبس ، فإنْ خِيفَ اللبس عند حذف الموصوف أُلحِقَت التَّاء بالصِّفة ، نحو : رأيتُ قتيلةَ بني فلان [٧٣] . ويجوز في العربية أن نقول : قامَتِ الرِّجالُ ؛ إذْ تُجيز العربيةُ تأنيثَ الفعل على الرغم من أنَّ فاعلَه مذكَّر دلاليًا . ومع ذلك كلِّه ، فمِنَ المُسَلَّم به أنَّ أيَّ ناطق بالعربية يُدرِك تمامًا أنَّ كلمة « رَجُل » تَرْمُزُ دلاليًا إلى مذكَّر ، وكلمةَ « امرأة » تَرْمُزُ دلاليًا إلى مؤنَّث . ومن المعلوم أنَّ العربية تُلحِقُ الكلمتين « فتاة » و « سيِّدة » بباب المؤنَّث الحقيقيِّ ، وهذا

موافِق لدلالة الكلمتين . إلا أنَّ اللغة الألمانيَّة ترى نحويًا أنَّ كلمة mädchen (أي : فتاة) وكلمة fräulein (أي : سيِّدة) كلمتان مُحايدتان من حيث التذكير والتأنيث . أمَّا اللغة الفرنسية فتَنْظُر من الناحية النحوية إلى كلمة sentinelle (أيْ : خَفير أو شابٌ قويّ البِنْيَة) على أنَّها مؤنَّث ، كما تَنْظُر إلى كلمة souris (أيْ : فَأر) على أنَّها مؤنَّث أيضًا ، فإذا أرادت التعبير عن الفَأْر الذَّكَر قالت : la souris mâle ، وترجمتها حَرْفيًا : الفَأْرَة المُذكَّرَة (٧٤) .

ومن المعلوم أنَّ الزَّمَن الدّلاليَّ في عالَم الخِبْرة يَنْقَسِمُ إلى ماضٍ وحاضِر ومستقبَل ، فكان من المُتوقَّع أن تَلْتَزِمَ اللغات البَشَرِيَّة بهذا التقسيم في صِيَغها الزَّمنيَّة النَّحويَّة ، ولكنَّ هذا الالتزام ليس عامًا في كلِّ اللغات ، فنظامُ الأفعال في العربية كما هو معلوم يَتضمَّن ثلاث صِيَغ ، هي الماضي والمضارع والأمر ، أمَّا المستقبل فمن طُرُق التعبير عنه استعمالُ السِّين أو « سَوْفَ » مع المضارِع ، أو استعمال « لَنْ » إذا أُريدَ الجَمْعُ بين معنى الاستقبال ومعنى النَّفْي . وعلى الرغم من أنَّ أسلوب الشَّرْط يُعَبِّر عن الزمن المستقبَل فالعربية قد تستعمل في التعبير عنه الفعل الماضي ، نحو : إن زُرْتَني أكرمتُك ، وكذلك تَفْعَل الإنجليزية مثلاً . ومع ذلك ، لم تَمْنَع النُظُمُ اللغوية المختلِفة أصحابَها من أن يتَّفقوا في النَّظَر إلى حياتهم بِمنظار الماضي والحاضر والمستقبَل .

أمَّا فيما يَتعلَّق بالعَدَد فَيَتَّفِقُ البَشَرُ في مفهوماته الدلاليَّة في عالَم الخِبْرة ؛ بدليل أنَّ عِلْمَ الحِساب (أو المحاسبة) عِلْمٌ عالَميٌّ لا يَتأثَّر باختلاف اللغات . ومع ذلك ، تَختلِف اللغات البشرية في مفهومات العَدَد النَّحويِّ ؛ فكلمةُ « شَعْر » مُفْرَدٌ في العربيَّة والإنجليزية ، ولكنَّها جَمْعٌ في الفرنسية cheveux والإيطالية cabello ، وكلمة « مِقَصّ » مُفْرَدٌ في العربية ، ولكنَّها جَمْعٌ في الإنجليزية

scissors . و واقعُ الأمر يُثْبِتُ أنَّ البَشَرَ يتَّفقون في التفكير بمنطق العَدَد الحقيقيِّ لا بقوانين صِيَغ الإفراد والتَّثنية النحويَّة ؛ فالناطقون بالعربية يَعْلَمُون أنَّ كلمة « شَعْر » تَرْمُزُ إلى جَمْع وليس إلى شَعرةٍ واحدة ، والناطقُ بالإنجليزية يَعْلَم أنَّه إذا اشْتَرَى مِقَصًا فهو يَشْتَري مقصًا واحدًا فقط لا مجموعةً من المِقَصَّات ، فإذا اشترى مِقَصَّيْن اثنَيْن فهو يعلم أنَّهما اثنان ، على الرَّغم من خُلُوِّ لغته من صيغة المثنَّى .

وإذا كان هذا المبحث قد افترَضَ أنَّ العلاقاتِ التلاؤميَّة الدلاليَّة علاقات عالَميَّة ، وأنَّ العلاقات السِّياقية النحويَّة تَختلِف من لسانٍ لآخَر ، فمن المستطاع الاستنتاج من هذا أنَّ الوجوه التي تَتطابَق فيها العلاقات النحوية في لغةٍ ما مع العلاقات الدلاليَّة العالَميَّة يمكن أن تُعَدَّ خصائص نحويَّة مشترَكة بين اللغات البَشَرِيَّة . إلا أنَّ التَّوصُّل إلى تلك الوجوه مطلبٌ بعيد المَنال ؛ لأنَّه يَتطلَّب وصفًا كاملاً للعلاقات الدلاليَّة التي تَعُمُّ كلَّ اللغات ، و وصفًا آخَر كاملاً أيضًا للعلاقات النحويَّة لكلِّ لغةٍ بَشَرِيَّة على حِدَة . ولو حَدَثَ هذا لكانَ الاكتشافَ الأكبرَ والفَتْحَ الأعظمَ في علم اللغة الحديث .

إنَّ الاطلاع على نتائج بعض البحوث في هذا المجال يَبْعَثُ على اليأس من التوصُّل حتى إلى خَطِّ التَّماسِّ بين العلاقات الدلاليَّة والعلاقات النحويَّة ؛ فقد عَقَدَ براون وميلر بحثًا دقيقًا حَلَّلا فيه تراكيبَ مُتنوِّعةً في اللغة الإنجليزية ، وخَلَصَا في آخِره إلى أنَّ قيود التَّوارُد selection restrictions ليست جزءًا من الوصف النحويِّ . وقد تَوَصَّلا إلى هذا الاستنتاج حين رَأَيا أنَّ قيود التَّوارُد هي في المقام الأول من شأن الوصف الدلاليِّ ؛ إذْ إنَّ الجملة المُنْحَرِفة دلاليًا semantically deviant لا نحويًا هي جملة قابلة للتفسير interpretation ، ولكن

عِبْءَ تفسيرها يقع على العنصر الدلاليّ لا على العنصر النحويّ . ويدعو هذا إلى إعفاء الوصف الدلاليّ لِمِثْل هذه المسائل من رَبْطه ربطًا وثيقًا وبصورةٍ غير ضروريةٍ بوصفٍ نحويٍّ مستقِلٍّ قد يُقَيِّد حُرِّيَّتَه في بعض الحالات على وجهٍ غيرِ ملائم ، وكذلك هو يُعفي الوصف النحويَّ من وصفٍ دلاليٍّ حيث الوصفان غيرُ متطابقَيْن . إلاّ أنَّ هذا لا يَعني – كما يقولان – أنَّ قضايا الانتقاء ليست مُهِمَّة ، أو أنَّها ليست موضوعًا يَهْتَمُّ به عالِمُ اللغة ، أو أنَّهما يرغبان في إقصاء التصنيف التَّفريعيِّ المعجمي lexical subcategorization وفق الملامح النَّظْميَّة syntactic features ، فقد أَثْبَتا أنَّ هذا قد يكون نافعًا لتخصيص الوقوع المُشْتَرَك النحويِّ grammatical co-occurrence [٧٥] . ويقول بالْمَر : « ليس هناك خطٌّ واضحٌ بين الانحراف القواعديِّ والانحراف المُفْرَديِّ . » [٧٦] ولكنَّه يقول في موضعٍ آخَر : « من الخطأ أن نرسم خطًّا تمييزيًا بالغَ الوضوح ؛ فكلَّما تَعمَّقنا في تفاصيلَ أكثر في دراسة القواعد ، يصبح التوافُق بين القواعد والدلالة أقوى فأقوى ، حتى نصل إلى مرحلة يكون فيها صعبًا – إن لم يكن مستحيلاً – أن نقول ما إذا كانت التصانيف شَكْليَّة أم دلاليَّة . » [٧٧]

ومع ذلك ، فممّا يبعث على الأمل في التوصُّل إلى نوع ما من العلاقة بين النحو والدلالة ما سَبَقَتِ الإشارةُ إليه في هذا المَبْحث من أنَّ سِمات التَّعَدِّي واللزوم والمُشارَكة في الأفعال هي سِماتٌ نحويَّة ودلاليَّة في آنٍ واحدٍ ، وأنَّ إهدار قيود توارُدها هو إهدارٌ نحويٌّ ودلاليٌّ معًا . ثم إنَّنا نَعْلَمُ أنَّ اللغة هي أولاً وأخيرًا وسيلةٌ لنَقْل المعاني ، وليس من المعقول أن يَظَلَّ الوصف النحويُّ للجملة شَكْليًا ومُنعزلاً عن معناها وما تتضمَّنُه من علاقات تلاؤميَّة بين مُكَوِّناتها . ومهما يكن الأمر ، فإنَّ الدَّرس الحديث للجملة العربية مُطالَبٌ بالتَّركيز على تحليل

العلاقات السياقيَّة النحويَّة الناشئة بين مُكَوِّنات الجملة ، ومحاولةِ البحث من خلال تلك الدراسة عن خطِّ التَّماسِّ الذي تلتقي عنده تلك العلاقات بالعلاقات التلاؤميَّة الدلاليَّة . ولعلَّ موقفنا نحن أبناءَ العربية في هذه الدراسة أفضلُ من موقف الباحِثين الغربيِّين ؛ إذْ إنَّ تُراثنا اللغويَّ غنيٌّ في هذا المجال . ويحاول الفصل التالي الإسهامَ بنصيبٍ متواضعٍ في هذه الدراسة من خلال نظرةٍ جديدةٍ إلى العلاقات السِّياقيَّة النحويَّة .

الفصل الثاني
مفهوم الارتباط والرَّبط

١- الجملة ذات معنًى دلاليٍّ واحد .

لعلَّ من أهمِّ المبادئ التي تَوَصَّلَ إليها عبدُ القاهر وسَبَقَ بها عصرَه أنَّ المفهوم من مجموع ألفاظ الجملة معنًى واحدٌ ، لا عِدَّةُ معانٍ . يقول عبد القاهر : « إذا قلتَ : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا يومَ الجمعة ضَرْبًا شديدًا تأديبًا له .

فإنَّك تَحْصُلُ من مجموع هذه الكلم كلِّها على مفهوم ، هو معنًى واحدٌ لا عِدَّةُ مَعانٍ كما يَتَوَهَّمُهُ النَّاس (1) .

ولا يَتَنافَى هذا المبدأ مع القول بأنَّ معنى الجملة الواحد يَتألَّف من عِدَّةِ معانٍ جزئيَّة ، ولكنَّ هذه المعاني ليست هي مُرادَ المتكلِّم من نَظْم الجملة ، وإنَّما هي وسيلةٌ لغايةٍ يَنْشُدُها ، تَتَمَثَّلُ في المعنى الدَّلاليِّ الواحد ، أيْ أنَّ المعاني الجزئيَّة تَتَشابَكُ وتَتَفاعَلُ ساعيةً إلى غايةٍ مُستهدَفةٍ منها ، هي إبرازُ معنًى دلاليٍّ واحد .

إنَّ هذا المبدأ المُهِمَّ يَجْعَلُ الجملةَ شبيهةً باللوحة التَّشكيليَّة التي يُصَوِّرُها فَنَّانٌ ؛ إذْ لا يُمكِن فهمُها أو تذوُّقها إلا من خلال نظرة شاملة متكاملة ؛ فهي تقع في النَّفس موقعًا واحدًا ، وكلُّ جزئيَّة فيها من لونٍ أو خَطٍّ أو ظِلٍّ أو انحناء تؤدِّي وظيفتَها ، وتَتَحَدَّدُ هذه الوظائفُ وتتآلف من خلال علاقات ؛ لتُكَوِّنَ معنى اللوحة الواحد . وكما أنَّ عناصر اللوحة التشكيليَّة لا تتآلف عَشْوائيًا ، بل لا بدَّ

لها من أسسٍ فنيَّة وقوانينَ تُراعى ، وصلةٍ ما تَرْبِطُها بعالَم الخِبْرة ، كذلك يكون التفاعُل بين المعاني المعجميَّة والوظيفيَّة الجزئيَّة داخلَ الجملة ؛ لا بدَّ له من نظام دقيق مُحكَم ، وصِلَةٍ تَرْبِطُه بعالَم الخِبْرة ، هي الدلالة .

ويُعَدُّ هذا المبدأ في رأيي المُنطلَقَ الأمثل لدَرْس بناء الجملة ؛ فالجملةُ – وَفْقَ هذا المبدأ – سلسلةٌ من المُكَوِّنات تتفاعَلُ فيما بينها كي تؤدِّي في النهاية المعنى الواحد المنشود . وأساسُ هذا التفاعُل التركيبُ النحويُّ ؛ إذْ لولا التركيب النحويُّ ما نَشَأَ المعنى الدَّلاليُّ الواحدُ المفهومُ من الجملة . وقد سَبَقَ إيضاحُ أنَّ الجملة المقبولة دلاليًا لا بدَّ أن تَتضمَّن علاقات تلاؤميَّة صحيحة . وهذه العلاقات الدلالية علاقاتٌ أُفُقِيَّةٌ ، أيْ أنَّها تركيبيَّة ، ولا يمكِن أن تَنْشَأَ إلا بطريق التركيب النحويِّ . ومن هنا يُفترَضُ أنَّ التركيب النحويَّ هو الوسيلة المباشِرة التي أعدَّتْها اللغة لنشوء المعنى الدلاليِّ للجملة .

ولَمّا كان النِّظام النحويُّ هو النظامَ التركيبيَّ الوحيد في اللغة ، ولَمَّا كان هو المسئولَ عن بناء الجملة بحيث تؤدِّي معنًى واحدًا ، كان ذلك النظام هو صاحبَ السُّلطان على سائر الأنظمة في اللغة ، بل إنَّ اللغة لم تُنْشِئ سائرَ الأنظمة إلا من أجله ؛ فهي قد جَنَّدَت النِّظامَيْن الصَّوتيَّ والصرفيَّ ليَصُوغا له صِيَغًا متعدِّدَة الاحتمالات في الاستعمال النحويِّ ، ثم استَوْدَعَت المعجمَ تلك الصيغَ لتَكونَ رَهْنَ إشارة النِّظام النحويِّ حين يَطْلُبُها .

وإذا استَبْعَدْنا ذلك التمييزَ الذي يُقيمُه الباحثون لغَرَضِ التحليل بين الجملة المقبولة دلاليًا والجملةِ المقبولة نحويًا ، فإنَّ الجملة في واقع الأمر يجب أن تكونَ مقبولة من الناحيتين . وإذا كانت العلاقات التلاؤميَّة الدلاليَّة قد ارتضَتْ بالنظام

النحويّ أن يكون هو المسئولَ عن إبرازها ، فهي تَفعل ذلك بشرط أن يحافِظ على سلامتها ، وأن يُهَيِّئَ لها من وسائله النحويَّة ما يُعينُ على ذلك . ومن هنا كان على النظام النحويّ أن يَلتزِم بقوانين العلاقات التلاؤميَّة الدلاليَّة ، وهي قوانين عالَميَّة خاضعة لمنطق الأشياء في عالَم الخِبْرة ، بالإضافة إلى التزامه بقوانين علاقاته السِّياقيَّة التي وَضَعَها لإبراز العلاقات التلاؤميَّة ، ثم عليه مِنْ بعدِ ذلك إيجادُ القرائن اللفظيَّة التي تُعينُ على إبراز علاقاته السِّياقيَّة .

ولمّا كان النظام النحويُّ هو المسئولَ الوحيد أمام اللغة عن إبراز معنًى واحدٍ فَحَسْبُ تُفيدُه الجملة ، كان عليه أن يَجْعَلَ الارتباطَ بين مُكوِّنات الجملة وثيقًا ، وإلا تَصَدَّعَ بناء الجملة أو انْشَطَرَ ، وانْفَصَمَ المعنى الدلاليُّ الواحد أو تَعَدَّدَ ؛ فالجملةُ أشْبَهُ بسلسلةٍ مُتَّصلةِ الحلقات مُتماسِكة ، إذا انتزَعْنا منها حلقةً أو اختلَّ التَّماسُك عند حلقةٍ من حلقاتها لسببٍ من الأسباب ، أصبحَ لدينا سلسلتان اثنتان تستقِلُّ إحداهما عن الأخرى .

يَدُلُّ هذا الاستنتاج ضِمْنًا على أنَّ الجملة هي الوحدة المُتضمِّنة معنًى دلاليًا واحدًا . ويبدو هذا للوهلة الأولى تصوُّرًا كافيًا ومقبولاً لمفهوم الجملة ، ولكنَّه عند التمحيص يَكْشِف عن قُصور ؛ إذْ هو يَدْفَعُنا بالضَّرورة لأنْ نتساءل : ما المعيار الذي يَحْكُمُنا حين نقول : هنا يبدأ المعنى الدلاليُّ للجملة وهنا ينتهي ؟ أ وَ يَستقِلُّ ذلك المعنى بذاتِه عن المعاني الدلاليَّة للجُمَل الأخرى الواردةِ في النَّصِّ ، أمْ أنَّ النِّظام النحويَّ مسئولٌ أيضًا عن إنشاء علاقات بين الجمل داخل النص ؟ إذا افترضْنا ذلك ، ثم وجدْنا نَصًا تَرتبِط جُمَلُه فيما بينها بعلاقاتٍ وثيقة ، فهل ننظر إلى ذلك النَّصِّ على أنَّه جُمْلَةٌ واحدة ؟ ما درجة الاستقلال الدَّلاليِّ للجملة عن سِياق النَّصِّ ؟ وهل تَقْبَلُ كلُّ جملةٍ في النَّصِّ أن تقومَ بذاتها وتستقلَّ

نحويًا ودلاليًا بوصفها وحدة مُقتطَعة isolate ؟ ما المعيار الذي نُحَدِّدُ به بداية الجُمَل ونهايتَها ؟ أو بعبارة أخرى حيث نعود إلى السؤال الشهير : ما حدُّ الجُمْلة ؟

لا سبيلَ إلى البحث في هذه التساؤلات إلا بإلقاء نظرة شاملة فاحصة على النظام النحويِّ ، ومحاولةِ التوصُّل إلى الطريقة التي يُبْرِزُ بها ذلك النظامُ المعنى الدلاليَّ المستفادَ من الجملة ، وهذا ما تسعى إليه الأبحاث التالية في هذا الفصل .

٢- الارتباط والرَّبط والانفصال

يبدو لي أنَّ النظام النحويَّ تَحْكُمُهُ ثلاثُ ظواهر تركيبية في بناء الجملة ، هي : الارتباط والرَّبط والانفصال .

وحتى يُمْكِنَ فَهْمُ المقصود بهذه الظواهر الثلاث ، أسوقُ المثالَ الآتي :

١- يُحِبُّ زيدٌ قيادةَ السيَّارة والمطرُ متساقِطٌ .

في هذا المثال نجد أنفسنا أمام معنًى دلاليٍّ واحدٍ أفادَتْه الجملة ، على الرغم من أنَّها جملة مُرَكَّبة تَتكوَّن من جملتين بسيطتين ، هما :

٢- يُحِبُّ زيدٌ قيادةَ السيَّارةِ .

٣- المَطَرُ متساقِطٌ .

ولو تُرِكَتْ هاتان الجملتان على هذا الحال لكان بينهما انفصال ؛ إذْ تصبح كلُّ جملةٍ مستقلةً بنفسها عن الأخرى ، وتؤدِّي معنًى دلاليًا لا صِلةَ له بالمعنى الدلاليِّ الذي تؤدِّيه الأخرى . ويَتَّضِح هذا حين نلاحِظ أنَّ الجملة (٢) تُفيد حُبَّ زيدٍ لقيادة السيادة في كلِّ الأحوال ، وأنَّ الجملة (٣) تفيد تساقُط المطر ، وهو معنًى دلاليٌّ لا علاقةَ له بالمعنى المُستفاد من الجملة (٢) .

فإذا تأمَّلْنا الجملة (٣) ، وهي : المَطَرُ مُتساقِطٌ ، وجدناها تتضمَّن معنيَيْن

معجميَّيْن هما : « المَطَر » ، و « مُتساقِط » ، وقد ارتبطا فيما بينهما بعلاقة دلالية تلاؤميَّة تَتَّفق مع منطِق الأشياء في عالَم الخِبْرة . كما تتضمَّن معنيَيْن نحويَّيْن وظيفيَّيْن ، هما : المبتدأ و الخبر ، أو المُسنَد إليه والمُسنَد ، وقد ارتبطا فيما بينهما بعلاقة نحوية سياقية ، هي علاقة الإسناد . والمعلومُ أنَّ كلتا العلاقتَيْن الدلالية والنحوية لم تنشأ إلا من خلال التركيب النحويِّ ؛ حيث حَدَثَ اقترانٌ دلاليٌّ بطريق التَّجاوُر والتَّأليف . ونَودُّ الآن أن نتصوَّر حال المَعْنَيَيْن قبل نشوء التركيب النحويِّ وقيامِ علاقتَي الارتباط الدلالية والنحوية . سيكون المَعْنَيان في حالة انفصال ، ولكنَّه انفصالٌ مرهونٌ بغياب التركيب النحويِّ ؛ فإذا نَشَأَ التركيبُ زالَ الانفصال ؛ وذلك لأنَّ المعنيَيْن متلائمان دلاليًا ونحويًا .

وهنا يَجْدُرُ التفريق بين الانفصال الدلاليِّ والانفصالِ النحويِّ ، فالانفصالُ الدلاليُّ هو انعدام العلاقة التلاؤميَّة الدلالية بين المعنيَيْن . ومن ذلك التراكيبُ غيرُ المقبولة دلاليًا ، نحو :

٤- ضَحِكَ البَحْرُ .

فبين معنى الفعل « ضَحِكَ » ومعنى فاعله « البَحْر » انفصالٌ دلاليٌّ ، وهذا الانفصال يُمْكِنُ أن يَرْأَبَهُ التركيبُ النحويُّ قَسْرًا لغَرَضٍ لغويٍّ هو إفساح المَجال أمام اللغة للاستعمالات المَجازِيَّة . ولكنَّ التركيب النحويَّ قد أعطى العَهْد بأن يَلْتَزِمَ بالعلاقات الدلاليَّة ، ولذلك كان سبيله في الاستعمالات المَجازِيَّة أن يُنْشِئَ علاقةً دلاليَّة جديدة معقولة لتَحُلَّ مَحَلَّ العلاقة الدلاليَّة المُهْدَرَةِ . والعلاقةُ الدلاليَّة البديلة هنا هي علاقة المُشابَهة بين البحر والإنسان ؛ فهي التي بَرَّرَتْ قيامَ علاقة الإسناد النحويَّة ، ولذلك لا يَصِحُّ الحُكْمُ بنشوء انفصالٍ دلاليٍّ في أمثال

هذه التراكيب ما دام الغَرَض منها الاستعمال المجازيّ . أمَّا حين يصبح من المُحال منطِقيًا إيجادُ علاقةٍ دلاليَّةٍ معقولة ، كالمُشابَهة مثلاً ؛ لتبرير إهدار العلاقة الدلاليَّة الأصليَّة ، فإنَّ التركيب يصبح غير مقبولٍ حتى للاستعمال المجازيِّ ، ويَرْجِعُ هذا إلى نشوء انفصالِ دلاليٍّ لم يستطع النظام النحويُّ أن يَرْأَبَهُ ، فَنَشَأَ انفصالٌ نحويٌّ ، وذلك في نحو :

٥- زَأَرَ الأَسَدُ الرَّجُلَ .

٦- جَلَسَ يَنْطَلِقُ اذْهَبْ .

حيث نلاحِظ الانفصالَ الدلاليَّ في التركيب (٥) بين معنى الفعلِ « زَأَرَ » ومعنى الاسم « رَجُل » بطريق علاقة التَّعْدِيَة النحويَّة ، فَنَشَأَ من ذلك انفصال نحويٌّ بين المَعْنَيَيْن ؛ إذْ لا يَصِحُّ في العَقْل وقوانين العلاقات المنطقيَّة رَأبُ ذلك الانفصال الدلاليِّ بإقامة علاقة دلاليَّة بديلة . قد يَصِحُّ ذلك إذا أَعَدْنا نَظْمَ التركيب ، وجَعَلْنا العلاقة النحوية بين المعنيَيْن علاقةَ إسناد ، فقلنا :

٧- زَأَرَ الرَّجُلُ .

عندئذ يُمْكِنُ رَأبُ الانفصال الدلاليِّ على سبيل الاستعمال المجازي . أمَّا الانفصال الدلاليُّ والنحويُّ في التركيب (٦) فلا يُمْكِنُ رَأْبُهُ بحال . ويبدو لي أنَّ من المُحال تصوُّر انفصالِ نحويٍّ دون أن يكون له نصيب من الانفصال الدلاليِّ ؛ إذْ إنَّ العلاقات النحوية في تَصَوُّري قائمة في أساسها على العلاقات الدلالية .

وقد سَبَقَ أن أوضحْتُ في المَبْحث السابق أنَّ التركيب النحويَّ مسئول عن إبراز معنًى دلاليٍّ واحد فحسب في الجملة ، وألا سبيلَ إلى المحافظة على وحدة المعنى الدلاليِّ إلا بالالتزام بالعلاقات التلاؤميَّة الدلاليَّة . ويُقال هنا : إنَّ

الانفصال يُهدِّد وحدة المعنى الدلاليِّ بالزّوال ، فيؤدِّي هذا إلى الغموض واللّبس . ولذلك كان سبيل التركيب النحويِّ لأمْنِ الانفصال بين المعاني أن يَلتزِم بالعلاقات التلاؤميّة الدلاليّة ، وأن يُوجِدَ القرائنَ التي تُعينُ على إبرازها . وما العلاقاتُ السياقية النحوية إلا وسيلةٌ ذكيّةٌ أوْجَدَتْها اللغةُ لإبراز العلاقات الدلالية التجريدية في صورة تركيبية .

ولعلَّ من أقرب الأمثلةِ على ظاهرة الانفصال بين الجُمَل ، ما نَسْمَعُهُ بالإذاعة في مُقَدِّمة نشرة الأنباء ، حيث يُصاغ موجزُ أنباء النشرة على نحو مُشابِهٍ لِمَا يأتي :

٨ أ – ظهورُ نتائج الانتخابات في اليونان .

٨ ب– تَجَدُّدُ الاشتباكات بين الميليشيات المُتصارِعة في بيروت .

٨ ج– الأزْمَةُ الوزاريّةُ في إيطاليا تَدْخُلُ أسبوعَها الثاني .

٨ د– الانتفاضةُ الفلسطينيّة تَعُمُّ مُدُنَ فلسطينَ المُحتلَّة .

وقد جَرَى العُرْفُ في الإذاعات الناطقة بالعَرَبيّة على أن يُصاغ موجز النَّبأ إمَّا في جملة اسميّة (كما في ٨ ج ، ٨ د) ، وإمَّا في صيغةٍ لا تُعَدُّ جملةً تامةً بالمفهوم التقليديِّ المعروف للجملة العربية (انظر الصِّيغتَيْن ٨أ ، ٨ب) ؛ لأنَّها وَفْقَ هذا المفهوم تَتضمَّن مبتدأ لم يُخْبَر عنه ، فهي صيغة يُطْلِقُ عليها الباحثون الغربيُّون في تحليلاتهم « العبارة الاسميَّة » (NP) . ولكنَّ اللافت أنَّ تلك الصِّيغَة هي في البِنْيَة المُضْمَرة جملةٌ فعليّة تامَّة ؛ فقولُهم : ظهورُ نتائج الانتخابات في اليونان ، هو في التقدير : ظَهَرَتْ نتائجُ الانتخابات في اليونان ، وقولُهم : تَجَدُّدُ الاشتباكات بين الميليشيات المُتصارِعة في بيروت ، هو في التقدير : تَجَدَّدَت الاشتباكاتُ بين

الميليشيات المُتصارِعة في بيروت . إلا أن مُعِدَّ النَّشْرة لا يريد أن يَنْقُل إلى المُتلقّي ما في الفعل الماضي من معنى المُضِيِّ الزَّمَنيِّ ؛ لأنَّ هذا المعنى يؤدِّي إلى زَوال معنى الجِدَّة في الإبلاغ بالنبأ ، ويريد مُعِدُّ النَّشْرة في الوقت نفسِه الإبقاءَ على معنى الحَدَث الكامن في الفعل ؛ فلم يكنْ له سبيلٌ إلى ذلك إلا باستعمال المصدر ؛ فهو دالٌّ على حَدَث غيرِ مُقترِنٍ بزمن . أمَّا الفعل المضارع فلا يَصلحُ ليَحُلَّ محلَّ الفعل الماضي في هذا السياق ؛ لأنَّه يَحتمِل هنا الدّلالة على الحال أو الاستقبال . والمعلومُ أنَّ إعداد النَّشْرة في كلِّ إذاعة قائمٌ من أوّله إلى آخره على إخضاع بناء الجملة وتوظيفِه لنقل إيحاءات نفسيَّة إلى المستمع . ومع ذلك فالمُهِمُّ في هذا المَبْحث هو ملاحَظة أنَّ كلَّ جملة أو عبارة اسمية تَرِدُ في مُقدمة النَّشْرة هي ذاتُ معنًى دلاليٍّ مستقلٍّ ومنفصلٍ انفصالاً تاما عن المعاني الأخرى .

كما يبدو أن أقرب الأمثلة على ظاهرة الانفصال بين معاني المفردات أو المُكَوِّنات [٢] هو ما نلاحظه فيما يُعْرَف بمسابقة « الكلمات المتقاطعة » التي تُنْشَر في الصُّحُف والمجلات ؛ فهي تَشتمِل على مفردات تَنْتَظِم أفقيّا ورأسيّا ، وقد تتقاطَع مفردتان فتلتقيان عند حرف مشترَكٍ بينهما ، ولكنَّ هذا الاشتراك لا يَعني وجودَ علاقة دلالية أو نحوية بينهما ، فالظاهرة العامَّة في كلِّ المفردات هنا هي ظاهرة الانفصال الدلاليِّ والنحويِّ .

ولعلَّ من الواضح الآن أنَّ ما أقصده بالانفصال هو انعدام العلاقة الدلالية والعلاقة النحوية بين الجملة وما يُجاوِرها من جُمَل ، أو بين المُكَوِّن وما يُجاوِره من مُكَوِّنات داخِلَ الجملة .

فإذا رجعنا إلى الجملة (الثانية) : يُحِبُّ زيدٌ قيادةَ السيَّارة ، لاحظْنا نشوءَ علاقات سياقية نحوية بين المعاني الوظيفية لألفاظها ؛ فقد نشأَتْ علاقةُ الإسناد

بين الفعل « يُحِبُّ » وفاعِله « زَيْدٌ » ، وعلاقةُ التَّعْدِيَة بين الفعل « يُحِبُّ » ومفعوله « قيادةَ » ، وعلاقةُ الإضافة بين « قيادةَ » و « السيَّارةِ » . وكذلك في الجملة (الثالثة) : « المَطَرُ مُتَساقِطٌ » ، نَشَأَتْ علاقةُ الإسناد بين المبتدأ « المَطَرُ » وخَبَرِه « مُتَسَاقِطٌ » . وكلُّ علاقةٍ من هذه العلاقات تُفْهَمُ من خلال السياق بلا واسطةٍ ، أيْ بلا أداةٍ ؛ لأنَّ العلاقة السياقية النحوية بين كلِّ طرفَيْن علاقةٌ وثيقة شَبِيهةٌ بعلاقة الشيءِ بنفسه ، فهي تَجعلُها في غِنًى عن اللجوء إلى أداةٍ تَربط بينهما .

وقد تَنَبَّهَ تراثُنا النحويُّ والبلاغيُّ إلى هذه العلاقة الوثيقة ، فقال ابنُ جنِّيٍّ : « الفِعْلُ مع الفاعل كالجزءِ الواحد . »[٣] وأوْرَدَ أربعة أدلَّة استدَلَّ بها أستاذُه أبو عليٍّ الفارسيُّ على شِدَّة اتصالِ الفِعْل بالفاعل ، ثم زاد هو عليها خمسةَ أدلَّةٍ أُخَرَ[٤] . أمَّا أبو البقاء العُكْبَرِيُّ فقد أورد في « اللُّباب » اثني عشر دليلاً على ذلك[٥] . وقال السُّهَيْليُّ : « لا يَصِحُّ انفصالُ الفعل عن الفاعل لفظًا ، كما لا يَنفصِلُ عنه مَعْنًى . »[٦] وقال عبد القاهر : « حالُ الفِعْلِ مع المفعول الذي يَتَعَدَّى إليه حالُه مع الفاعل . »[٧] وقال القَزْوينيُّ : « الفِعْلُ مع المفعول كالفِعْلِ مع الفاعل ، في أنَّ الغرضَ من ذِكْرِه معه إفادةُ تَلَبُّسِه به ، لا إفادةُ وقوعِه مطلقًا . »[٨] ونَسَبَ الرَّضِيُّ إلى الأخفش وابن جِنِّيٍّ قولَهما بشِدَّة اقتضاءِ الفِعْل للمفعول به كاقتضائه للفاعل[٩] . وقال ابنُ يعيش : « الفَصْلُ بين المضاف والمضافِ إليه قبيحٌ ؛ لأنَّهما كالشيءِ الواحد ؛ فالمضافُ إليه من تَمام المضاف . »[١٠] أمَّا العلاقة الوثيقة بين المبتدأ والخَبَر فواضحة ؛ لأنَّها علاقة إسنادية كالعلاقة بين الفعل والفاعل . وقد قال سيبويه في حديثه عن المُسنَد والمُسنَد إليه :

« هما ما لا يُغْنِي واحدٌ منهما عن الآخَر ، ولا يَجدُ المتكلِّم منه بُدًّا . فمِنْ ذلك الاسمُ المبتدأُ والمَبْنِيُّ عليه (يَعْنِي : الخَبَر) ، وهو قولك : عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك . ومِثْلُ ذلك : يَذْهَبُ عبدُ الله ، فلا بدَّ لِلفِعْل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بُدٌّ من الآخَر في الابتداء . »[١١] وقال في موضعٍ آخَر : « واعْلَمْ أنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من أن يَكُونَ المَبْنِيُّ عليه شيئًا هُوَ هُوَ ، أو يَكُونَ في مكانٍ أو زمانٍ . »[١٢]

وقال ابن مالك في ألفيَّته :

والخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفائِدَهْ ... « كالله بَرٌّ » ، و « الأيادِي شاهِدَه »

وكذلك تَكُونُ العلاقة وثيقة بين المعنيَيْن المفردَيْن داخلَ الجملة عند استعمال الحالِ المفردةِ ، والتمييزِ المنصوب ، والمفعولِ المطلق ، والمفعولِ له المنصوب ، والتوابعِ ما عدا عطفَ النَّسَق ؛ إذْ تُغْني العلاقةُ الوثيقةُ بين المعنيَيْن عن استعمال أداةٍ رابطة ، قال ابن السراج : « اعلمْ أنَّ العطف يُشْبِهُ الصفةَ والبدلَ من وجهٍ ، ويفارقُهما من وَجْهٍ ؛ أمَّا الوَجْهُ الذي أشْبَهَهُما فإنَّه تابعٌ لِمَا قَبْلَه في إعرابه ، وأمَّا الوَجْه الذي يفارقُهما فيه فإنَّ الثانِيَ غيرُ الأوَّلِ ، والنعتُ والبدلُ هما الأول . »[١٣] ويُستنتَج من كلامه أنَّ عطف النَّسَق إنَّما احتاجَ إلى أداةٍ رابطة ، هي حرف العطف ؛ لأنَّه يَقْتَضِي المُغايَرة . أمَّا النعتُ والبَدَلُ فلا يحتاجان إلى رابِط ؛ لأنَّ العلاقة بين النعت والمنعوت ، وبين البَدَل والمُبْدَلِ منه كعلاقة الشيء بنفسه ، وقال سيبويه : « فأمَّا الرَّفع فقولكَ : هذا الرَّجُلُ مُنطلِقٌ ، فالرَّجُلُ صفةٌ لهذا ، وهما بمنزلة اسم واحدٍ ، كأنَّكَ قلتَ : هذا مُنطلِقٌ . »[١٤] وقال عبدُ القاهر : « اعلمْ أنَّ الصِّفَة هي الموصوف في المعنى . »[١٥] وقال السُّهَيْليُّ : « الحال هي صاحِبُ الحال في المعنى ، وكذلك النعت والتوكيد والبدل ، كلٌّ

واحد من هذه هو الاسمُ الأوّل في المعنى .» [١٦] وقال ابن يعيش : « التمييز يُشْبهُ الحالَ ؛ وذلكِ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُذْكَر للبيان ورَفْع الإبهام .» [١٧] وقال : « لا بدَّ لكلِّ فعلٍ من مفعولٍ له ، سواءٌ ذكَرْتَهُ أو لم تَذْكُرْهُ ؛ إذ العاقلُ لا يَفْعَلُ فِعْلاً إلا لغَرَضٍ وعِلَّةٍ .» [١٨]

وأَسُوقُ فيما يلي جُمَلاً ، تفيد كلُّ واحدةٍ منها معنًى دلاليًا واحدًا نَشَأ بطريق الارتباط بين المعاني الجزئية بعلاقاتٍ سياقية نحوية ، دون اللجوء إلى أدوات الربط :

٩ أ – يَجْتَنِبُ زيدٌ ركوبَ الطائراتِ خَشْيَةَ الحوادثِ .

٩ ب– دَرَسَ زيدٌ عِلْمَ النحو دراسةً جيدةً .

٩ ج– يَجْري زيدٌ حاملاً حقيبةً .

٩ د– شُوهِدَ زيدٌ أمامَ الحديقةِ .

٩ هـ– جاءَ أبو عبد الرحمن زيدٌ .

٩ و– الطَّقْسُ باردٌ شتاءً .

٩ ز– الشتاءُ أشدُّ برودةً .

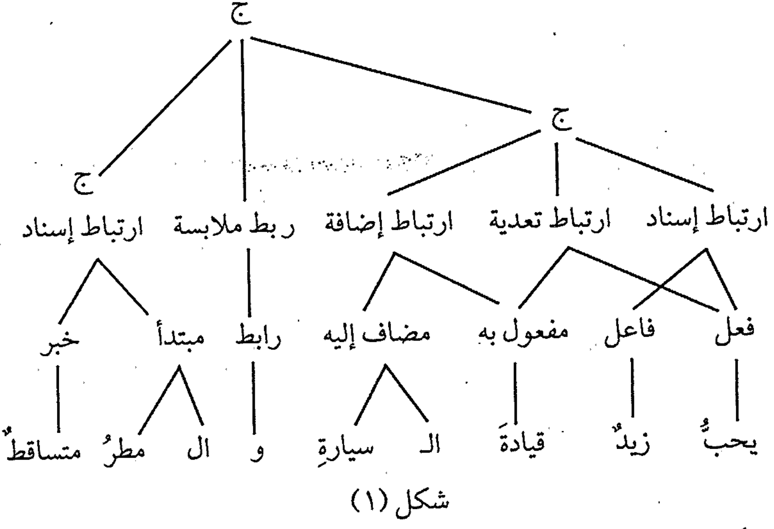
ويُستنتَج من هذا أنَّ في داخل الجملة العربية علاقاتٍ سياقيةً نحويةً تنشأ بين المعاني الوظيفية النحوية دون اللجوء إلى أداة ؛ لأنَّ كلَّ علاقةٍ منها علاقةٌ وثيقة ، أَشْبَهُ بعلاقة الشيء نفسِه ، وهذا هو ما أقصده بالارتباط .

لِنَعُد الآن إلى الجملة (الأولى) : « يُحِبُّ زيدٌ قيادةَ السيارةِ والمطرُ متساقطٌ » ، فنلاحظ أنَّها جملة مركَّبة أفادتْ معنًى دلاليًا واحدًا ، على الرغم من اشتمالها على جملتين بسيطتين . وقد كانت هاتان الجملتان في الأصل منفصلتين انفصالاً دلاليًا ونحويًا تامًا ، ولكنْ لَمَّا أرادت العربية تقييد الإسناد في الجملة الأولى بجملةٍ

أخرى حاليَّة ، ولَمَّا كان معنى الجملة أكثر عُرْضَةً من المعنى المفرد للاستقلال والانفصال ؛ لأنَّ الأصل في الجمل الانفصال والاستقلال ، والأصل في المفردات الارتباط والتركيب ، كان لا بُدَّ من أداةٍ تَرْبِطُ بين الجملتين ، وهي هنا واو الحال . فحين تمَّ الربطُ أمكن القولُ بأنَّ الجملتين صارتا جملةً واحدة تؤدِّي معنًى دلاليًا واحدًا . قال الرَّضيُّ : « الجملة في الأصل كلامٌ مُستقِلٌّ ، فإذا قَصَدْتَ جَعْلَها جزءَ الكلام فلا بدَّ من رابطةٍ تَرْبِطُها بالجزء الآخَر .» [١٩] ويُشير برجشتراسر إلى أنَّ الاستغناءَ عن ربْط الجمل بعضِها ببعض من خصائص مبادئ اللغات ومن بقايا حالِها الأوَّليةِ البسيطة [٢٠] . وقال ابن جِنّيّ : « حالُ الوَصْلِ أعلى رتبةً من حال الوقف ؛ وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة ، والفائدة تُجْنى من الكلمة الواحدة ، وإنَّما تُجْنى من الجُمَلِ ومَدارج القول ، فلذلك كانتْ حال الوَصْلِ عندهم أشرفَ وأقومَ وأعدلَ من حال الوقف [٢١] .

ويذكر ابن يعيش قانونًا تركيبيًا مُهِمًا ، إذْ يقول : « يُمكِن أن يُقال إنَّ الشيئين إذا تَرَكَّبا حَدَثَ لهما بالتركيب معنًى لا يكون في كلٍّ واحدٍ من أفراد ذلك المُرَكَّب .» [٢٢] ولعلَّ صحة هذا القانون تتَّضح بملاحظة أنَّ كلَّ جملةٍ من الجملتين البسيطتين اللتين تشتمل عليهما الجملة (الأولى) : « يحبُّ زيدٌ قيادةَ السيارةِ والمطرُ متساقطٌ » ، تؤدِّي عند الانفصال معنًى مختلِفًا عن المعنى الذي تؤدِّيه بعد الربط .

ويُستنتج من هذا أنَّ الغرض من الربط هنا هو أمْن اللَّبس في فهم الانفصال بين الجملتين . أمَّا الوظيفةُ التي أدَّتها الواو هنا فهي الدلالة على إنشاء علاقة سياقية نحوية مُصطنَعةٍ بين الجملتين بطريق الربط ، هي علاقة الملابَسة ، أي إفادة معنى الحال . ولعل الشَّكْل (١) يوضح كيف تَمَّ الربط بين الجملتين :



شكل (١)

وأَسوق مثالاً آخَر على الربط ، يختلف عن المثال السابق ، وهو :

١٠– جاء أبو عبدِ اللهِ ومحمدٌ .

والبِنْية المُضْمَرة لهذه الجملة تتكوَّن من جملتين بسيطتين منفصلتين ، هما :

١١– جاء أبو عبدِ اللهِ .

١٢– جاء محمدٌ .

وقد كان من الممكن إبقاء الجملتين منفصلتين دون الربط بينهما بواو العطف ؛ إذْ إنَّ مجرَّد تتابعهما دون ربط كافٍ لأداء المعنى الدلاليّ نفسه الذي تؤدِّيه الجملة المركبة (١٠) بعد الربط . إلا أنَّ من خصائص اللغة العربية أنَّها تسعى إلى الإيجاز ما وَجَدَتْ إليه سبيلاً ، وتسعى في الوقت نفسه إلى الوضوح وأمْن اللبس ، شأنُها في ذلك شأن كلِّ اللغات ، وكأنَّ قاعدة العربية تقول : أوجزْ كلامَكَ ما دمْتَ ترى في الإيجاز تعبيرًا أمينًا عن المعنى الذي تقصده . وهذا ما تُعبِّر عنه

العبارة الشهيرة « خَيْرُ الكلام ما قَلّ ودَلّ » ، ولذلك كان من أصول العربية قولهم : « متى أمكن أن يكون الكلامُ جملةً واحدةً كان أَوْلَى من جعله جملتين من غير فائدة . » [٢٣]

وتطبيقًا لمبدإ الإيجاز المشروط بالوضوح ، استغنت العربية عن تكرير الفعل « جاء » ، فأدَّى ذلك إلى تكوُّن جملة واحدة ذات علاقات ارتباط وثيقة ، هي :

١٣– جاء أبو عبدِ اللهِ محمدٌ .

ولكنَّ هذه الجملة الواحدة تؤدِّي معنى دلاليًا مختلفًا عن المراد بالجملتين (١١ ، ١٢) ؛ إذْ صارت العلاقة بين « أبو عبد الله » و « محمد » علاقةَ ارتباطٍ دالةً على معنى « عَطْف البيان » ، وهي علاقة جعلت الاسمين بمنزلة الشيء الواحد ، فأبو عبد الله هو نفسه محمد ، والذي قام بالمجيء في الجملة شخص واحد لا شخصان .

ومن أجل أَمْن اللبس في فهم علاقة الارتباط ، ومن أجل الدلالة في الوقت نفسه على الشَّركة بين أبي عبد الله ومحمد في القيام بحَدَثِ المجيء لَجَأت العربية إلى أداةٍ من أدوات الربط ، هي واو العطف ، فنشأت الجملة (١٠) : جاء أبو عبدِ اللهِ ومحمدٌ . فالربط بواو العطف هنا أدَّى إلى أمْن لَبْس فهم علاقة الارتباط ؛ لأنَّ العطف بالواو يفيد معنى المغايرة ، ويفيد في الوقت نفسه معنى الاشتراك في حكم المجيء ؛ إذْ يفيد مُطْلَق الجَمْع .

ويُستنتَج من هذا أنَّ الرَّبْط هو اصطناع علاقةٍ سياقية نحوية بين طرفين باستعمال أداةٍ تدل على تلك العلاقة . وقد يكون الغرض من الربط أمْن لَبْس فَهْم الارتباط بين الطرفين المربوطين ، وقد يكون أَمْن لَبْس فَهْم الانفصال بينهما ، وهذا هو ما أقصده بالربط .

وقد استَعملْتُ هنا اللفظة « اصطناع » إشارةً إلى أنَّ اللسان العربيَّ لا يلجأ إلى الربط إلا عند خوف اللبس في فهم الارتباط ، أو اللبس في فهم الانفصال . والربطُ – كما يبدو لي – لا يكون إلا في هاتين الحالتين . فالربط هو العلاقة الوسطى بين الارتباط والانفصال ، والأصلُ المنطقيُّ المعقول في بناء الجملة طرفان متضادان ، هما : الارتباط والانفصال . أمَّا الربط فهو علاقة تصطنعها اللغة اصطناعًا لفظيًا بطريق الأدوات أو الضمائر ، إمَّا لسَدِّ ثُغْرة تَنْشأ من انفصالٍ غيرِ مرغوبٍ فيه ، وإمَّا لفَصْم عُرْوَةٍ تَنْشَأ من ارتباطٍ غيرِ مرغوبٍ فيه .

٣– تفسيرٌ نحويٌّ لقانون « الفَصْل والوَصْل » عند عبد القاهر

سَبَقَ أن أوضحتُ في الفصل الأول أنَّ عبد القاهر الجرجانيَّ هو أول مَن نَظَرَ إلى تركيب الجملة العربية نظرةً شاملة متكاملة ، وذلك حين توصَّل إلى نظرية « التعليق » ، إلا أنَّ النحاة مِن بعده لم ينتفعوا بهذه النظرية في درسهم للجملة ؛ لأنَّ منهج « الإعراب » القائم على العلامة الإعرابية وفكرة العامل كان قد رَسَخَ في نفوسهم رُسُوخًا . وتَلَقَّفَ البلاغيون تلك النظرية الجليلة التي سبقتْ عصرها بقرونٍ طويلة ، فجعلوها أساسًا لصَرْح علم جديد ، هو علم المعاني . وكان من نتيجة ذلك كلِّه أن انشطر درسُ تركيب الجملة إلى شطرين متباعدين : شَطْرٍ عند النحاة يتناول الجانب اللفظي ، وشَطْرٍ عند البلاغيين يتناول الجانب المعنويَّ . والأمرُ المؤسِف أنَّنا ما زلنا حتى اليوم نتَّبع في معاهدنا العلمية المنهجَ نفسَه القائم على هذا الانشطار العجيب .

وعلى الرغم من مرور أكثرَ من تسعة قرون على وفاة عبد القاهر ، يظلُّ كتابُه « دلائل الإعجاز مَعينًا لا يَنْضُب ، كلَّما أعاد الدارسُ قراءته أَلْفَى فيه جديدًا . من ذلك مثلاً قانونه الشهير في « الفَصْل والوَصْل » ؛ فقد ظلَّ دَرْس ذلك القانون

وتطبيقه حِكْرًا على علم البلاغة ، شأنه في ذلك شأن نظرية « التعليق » بعامة . والذي أطمئنُّ إليه وأرتضيه بعد طول مُراجعة وتمحيص أنَّ ذلك القانون إنَّما هو القانون الذي يَحْكُمُ بناءَ الجملة العربية في كلِّ أحوالها ، وفي كلِّ أبواب النحو، وليس في باب عطفِ الجُمَل بالواو فحسب . بل أذهبُ أيضًا إلى أنَّ ذلك القانون يَحْكُمُ العلاقات السياقية النحوية بين المعاني داخلَ الجملة الواحدة ، كما يَحْكُمُ تلك العلاقات بين الجُمَل بعضها وبعض داخل النَّصِّ . ولم يكن الرأي الذي عرضتُه في المَبْحَث السابق عن الارتباط والربط والانفصال إلا تطبيقًا لذلك القانون .

وهذا هو نصُّ قانون عبد القاهر في الفَصْل والوَصْل :

« الجُمَلُ على ثلاثة أَضْرُب :

١– جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف ، والتأكيد مع المؤكَّد ، فلا يكون فيها العطف ألبتَّة ، لشِبْه العطف فيها – لو عُطِفَتْ – بعطف الشيء على نفسه .

٢– وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قَبْلَه ، إلا أنَّه يشاركه في حُكْم ، ويدخل معه في معنى ، مثل أن يكون كِلا الاسمين فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافًا إليه ، فيكون حقُّها العطفَ .

٣– وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيلُ الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء ، فلا يكون إياه ولا مشاركًا له في معنى ، بل هو شيءٌ إنْ ذُكِرَ لم يُذكر إلا بأمر ينفرد به . ويكون ذِكْرُ الذي قبلَه وتركُ الذِّكْر سواءً في حاله ؛ لعدم التَّعلُّق بينه وبينه رأسًا . وحَقُّ هذا تَرْكُ العطفِ ألبتَّة .

فترْكُ العطف يكون : إمَّا للاتصال إلى الغاية ، أو الانفصال إلى الغاية .

والعطف لِمَا هُو واسطةٌ بين الأمرين ، وكان له حالٌ بين حالين . » (٢٤)

هذا نَصُّ القانون . ويمكن إيجاز الأضرب الثلاثة في ثلاثة مصطلحات استعملَها عبد القاهر ، هي :

١- الاتصال ٢- الانفصال ٣- العطف

وهي تُقابِل - بالترتيب نفسه - المصطلحاتِ الآتية :

١- الارتباط ٢- الانفصال ٣- الربط

١- فالارتباط ينشأ بين المعنيين داخل الجملة الواحدة ، أو بين الجملتين ، إذا كانت العلاقة بينهما وثيقة ، تُشبه علاقة الشيءِ بنفسه ، فتُغني تلك العلاقة عن الربط بأداة .

٢- والانفصال هو تمامًا ما عبَّر عنه عبد القاهر ، أو هو بعبارة أخرى : انعدام العلاقة بين المعنيين ، يستوي في ذلك انعدامها بين الجملة وما يجاورها من جمل ، وانعدامها بين المُكَوِّن وما يجاورُه من مُكَوِّنات . وإذا كانت العلاقة مُنْعَدِمة بين طرفين ، فلا حاجة إلى الربط بينهما بأداة .

٣- والربط هو الواسطة بين الحالتين السابقتين ؛ فهو علاقة تصطنعها اللغة بين المَعْنَيَيْن داخل الجملة الواحدة أو بين الجملتين ؛ لأمْن اللبس في فهم إحدى الحالتين السابقتين ، أي لأَمْن لَبْس الارتباط ، أو لأَمْن لَبْس الانفصال . فاللغة تَلجأ إلى الربط حين ترى أنَّ ثمَّةَ علاقةً بين طرفين ، لكنَّها علاقةٌ غير وثيقة ، فإذا تُرِكتِ الطرفين متجاورَيْن بالربط فربَّما فُهِم أحيانًا أنَّ العلاقة بينهما وثيقة ، وربما فُهِم في أحيان أخرى أنَّ العلاقة بينهما منعدمة . ولولا هذه الفكرة ما نشأت أدوات الربط في العربية .

٤- حَدُّ الجُملة

أعود في هذا المبحث إلى المبدأ المُهِمِّ الذي كان نقطة البَدْء لهذا الفصل ، وهو مبدأ عبد القاهر القائل بأنَّ الجملة ذاتُ معنًى دلاليّ واحد . ويقتضي هذا المبدأ النظر إلى الجملة على أنَّها كِيانٌ مستقلٌّ بنفسه ، يمثِّل وحدةً تامَّةً نحويًا ودلاليًا .

ويبدو لي أنَّ استقلال الجملة أمْرٌ نِسْبيٌّ يَحْكُمُهُ موقعُها في السياق ؛ فقد تكون الجملةُ مستقلةً في سياقٍ مُعَيَّن ، وتكون هي نفسُها غيرَ مستقلةٍ في سياق آخَر .

فحين يقال :

١٤- لا أُحِبُّ شُرْبَ القهوةِ التي يُعِدُّها زيدٌ .

يمكن القول إنَّ هذا المثال جملة مستقلة ، تُمَثِّل وحدةً تامَّةً نحويًا ودلاليًا ، وتؤدِّي معنًى دلاليًا واحدًا ، ذلك على الرغم من تكوُّنها من جملتين بسيطتين مربوطتين بالاسم الموصول « التي » والضمير « ها » وهاتان الجملتان هما :

١٥- لا أُحِبُّ شُرْبَ القهوةِ .

١٦- يُعِدُّ زيدٌ القهوةَ .

ومن الملاحظ أنَّ المتكلِّم لا يُخْبِرُ في الجملة (١٤) من عَدم حُبِّه لشرب القهوة على كلِّ حال ، وإنَّما يُخْبِرُ عن عدم حبِّه لشرب القهوةِ المُقترنةِ بإعداد زيدٍ إياها ، وهذا هو المعنى الدلاليُّ الواحد الذي تفيده الجملة . فنجرب وضع الجملة (١٥) في سياق آخر ، وليكن جزءًا من حوار بين شخصين :

١٧ أ- هل أطلب لكَ فنجانًا من القهوة ؟

١٧ ب- لا أحبُّ شُرْبَ القهوةِ .

يمكن القول بأنَّ الجملة (١٧ ب) جملةٌ مستقلةٌ تمثِّل وحدةً تامَّةً نحويًا ودلاليًا ، وتؤدِّي معنًى دلاليًا واحدًا ، هو الإخبار عن عدم حبِّ المتكلِّم لشرب القهوةِ على

كلِّ حال . ويعني هذا أنَّ السياق هو الذي يَحْكُمُ استقلال الجملة ، و وسيلتُهُ إلى ذلك لا تَخْرُجُ عن الظواهر الثلاث : الارتباط والربط والانفصال . وإذا كنا قد رأينا أثر الربط في الجملة (١٤) ، وأثر الانفصال في الجملة (١٧ ب) ، فَأَثَرُ الارتباط (أي نشوء علاقةٍ دونَ استعمال أداةٍ) يبدو واضحًا في الجمل الآتية :

١٨ أ- لا أُحِبُّ شُرْبَ القهوةِ التُّركيَّةِ .

١٨ ب- لا أُحِبُّ شُرْبَ القهوةِ باردةً .

١٨ ج- لا أُحِبُّ شُرْبَ القهوةِ حبا شديدًا .

١٨ د- لا أُحِبُّ شُرْبَ القهوةِ قُبيلَ النومِ .

ومن هنا أَفترضُ تعريفًا مبدئيًا للجملة ، هو :

« الجملةُ وحدةٌ تركيبيةٌ تُؤدِّي معنًى دلاليًا واحدًا ، واستقلالُها فكرةٌ نِسْبيَّةٌ تَحكُمها علاقاتُ الارتباط والربط والانفصال في السِّياق . »

وربَّما كان هذا التعريف يتضمَّن محاولةً لتفسيرِ ظاهرة استقلال الجملة على نَحْوٍ قد لا نَلْمَحُهُ في تعريف براون وميلر (١٩٨٠) للجملة : « الجملةُ وحدةٌ مجرَّدةٌ تُؤَسَّسُ لكي تُقَدِّمَ بيانًا عن الاطِّرادات التوزيعيَّة لِمُكوِّناتها . » [٢٥] أو في تعريف ليمان (١٩٧٢) : « الجملة هي سلسلة من المفردات النحوية المختارة ، تُضَمُّ في وحدةٍ وفقًا لقوالبَ مُتَّفَقٍ عليها من حيث الترتيبُ وتقييدُ المعنى والتنغيمُ في أيَّةِ لغةٍ مُعيَّنةٍ . » [٢٦] أو في تعريف ليونز (١٩٦٨) : « الجملةُ وحدةٌ نحويَّةٌ بين الأجزاء المُكوِّنةِ لأيَّةِ حدودٍ وتوابعَ توزيعيَّةٍ يُمْكِنُ أن تُؤَسَّس ، إلا التي لا يُمْكِنُ أن تُوضَع هي نفسُها في صِنْفِ توزيعٍ . » [٢٧]

وفي ضوء التعريف الذي اقترحتُه أرى أنَّ الجملة العربية لا تَخْرُجُ في تقسيمها عن نوعين اثنين لا ثالثَ لهما ، هما : الجملة البسيطة ، والجملة المُركَّبة .

فأمَّا الجملة البسيطة فهي التي تَتَضَمَّن علاقةَ إسنادٍ واحدةً ، سواءٌ اشتملتْ على مُتَعَلِّقاتٍ بعنصرَي الإسناد أو بأحدهما أو لم تشتمل . وقد تَكونُ العلاقة بين عنصرَي الإسناد في الجملة البسيطة علاقةَ ارتباطٍ ، نحو : زيدٌ رجلٌ كريمٌ ، وقد تلجأ العربية إلى الربط بينها لأَمْنِ اللبس ، نحو : زيدٌ هو الكريمُ .

وأمَّا الجملة المُرَكَّبة فهي التي تَتَضَمَّن علاقتَيْ إسنادٍ فأكثر ، سواءٌ اشتملتْ على مُتَعَلِّقاتٍ بعناصر الإسناد أم لم تشتمل . وقد تَكونُ العلاقة بين الإسنادين أو الإسنادات علاقةَ ارتباطٍ ، نحو : يُرَدِّدُ زيدٌ دائمًا كلمةَ الله أكبرُ ، وقد تلجأ العربية إلى الربط بينهما أو بينها لأَمْنِ اللبس ، نحو : جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ ، وحَضَرَ زيدٌ وانصرفَ عمروٌ ، وإنْ أَخلصْتَ في عملِك إخلاصًا وأتقنْتَه ابتغاءَ مرضاةِ الله فقد فُزْتَ بالسعادة في الدَّارَيْن .

ولم أَرَ في هذا التقسيم ما يدعو إلى التفرقة بين الجملة البسيطة التي تشتمل على عنصرَي الإسناد فحسب ، والجملةِ البسيطة التي تشتمل على مُتَعَلِّقات بعنصرَي الإسناد أو بأحدهما . كما لم أَرَ ما يدعو إلى التفرقة في الجملة المُرَكَّبة بين الربط على معنى العَطْف ، والربط على معنى الشَّرْط ؛ لأنَّ الجملة ذاتَ الربط بالعطف قد تتضمَّن أحيانًا في بِنْيَتِها المُضْمَرة معنى الشَّرْط ، كما هو الحال في العَطْف بـ « إمَّا » ، والعطف بـ « أوْ » أو « أَمْ » في بعض حالاتهما ، نحو :

إمَّا أنْ تسافرَ جَوًّا وإمَّا أنْ تسافرَ بحرًا .

فهي في البِنْيَة المُضْمَرة :

إنْ تسافرْ جَوًّا فلا بأسَ ، وإن لم تسافرْ جَوًّا فسافِرْ بحرًا .

وكذلك نحو :

سواءٌ عَلَيَّ قُمْتَ أو قَعَدْتَ .

سواءٌ عَلَيَّ أ قمْتَ أم قَعَدْتَ .

فهما في البِنْيَة المُضْمَرة :

إن قُمْتَ وإنْ قعدتَ فالأمران سواءٌ عَلَيَّ .

وقد حاول بعض الباحثين الغربيين في الإنجليزية (٢٨) التمييزَ بين التراكيب المتعاطفة نَسَقًا co-ordinate constructions والتراكيب التابعة sub-ordinate constructions ، وكادوا يتوصّلون إلى أنَّ التراكيب المتعاطفة نَسَقًا شقيقاتٌ sisters ؛ أي ليست إحدى الجمل تابعةً لأخرى ، ويُمْكِنُ لتلك الجملة أن تكُونَ مستقلة نحويًا ، في حين يكون التركيب التابعُ مُضَمَّنًا embedded في الجملة الرئيسة ؛ فهي جملةٌ لا يُمْكِنُ تحويلها – على نحوٍ مثاليٍّ – إلى سلسلةٍ من الجمل المنفصلة دون إحداث بعض التحريف لعلاقات التبعيَّة بين المُكَوِّنات المتنوِّعة المربوطة . ولكنْ واجَهَتْهُم بعضُ التراكيب المتعاطفة التي تتناقض مع هذه القاعدة ، نحو :

أرادَ جون أن يَحْضُرَ هاري وأنْ يَذْهَبَ بيل .

John wanted Harry to come and Bill to go.

وكان نحاة العربية قد قَسَّموا الجُمَلَ قسمين : الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب والجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب ، وقالوا إنَّ الجملة التي لها محلٌّ من الإعراب تَحُلُّ محلَّ المفرد ، وذلك هو الأصل . أمَّا الجملة التي لا محلَّ لها من الإعراب فلا تَحُلُّ محلَّ المفرد فهي تَخْرُجُ عن الأصل (٢٩) .

ويبدو لي أنَّ هذا التقسيم كان نتيجة متوقعة لانتهاجهم المنهجَ القائم على ظاهرة العلامة الإعرابية وفكرة العامل ، وهو تقسيم لا يلائم الناحيتين التركيبية والدلالية للجملة . والدليل على هذا أنَّ جملة الصِّلة تَحُلُّ محلَّ المفرد ، على

الرغم من أنَّها – في مذهبهم – جملةٌ لا محلَّ لها من الإعراب ؛ ففي الجملة (١٤) : « لا أُحِبُّ شُرْبَ القهوة التي يُعِدُّها زيدٌ » ، لَجَأت العربية إلى الربط بين الجملتين البسيطتين بالاسم الموصول « التي » لغرضٍ تركيبيٍّ ، هو وَصْفُ المعرفة (أي : القهوة) بجملةٍ بالإضافة إلى الغرض الدلاليِّ الذي سَبَقَت الإشارةُ إليه ، وهو أَمْنُ لَبْسِ الانفصال بين المعنَيَيْن في الجملتين . والملاحظ أنَّ العربية حين تريد وصف المعرفة بمفرد ، لا تلجأ إلى الربط بأداةٍ اسميةٍ أو حرفيةٍ ، وإنَّما تَكتفي بوجود علاقة الارتباط الوثيقة بين الصفة والموصوف ، كما في الجملة (١٨ أ) : « لا أُحِبُّ شُرْبَ القهوةِ التُّركيَّةِ » ، والمعلومُ أنَّ معنى الجملة أكثر عُرْضَةً من المعنى المفرد لاحتمال فهم الانفصال ؛ لأنَّ الأصلَ في الجملة الاستقلالُ . ويقول ابن هشام : « بَلَغَني عن بعضهم أنَّه كان يُلَقِّن أصحابَه أن يقولوا : إنَّ الموصول وصِلتَه في موضع كذا ؛ مُحْتَجا بأنَّهما ككلمةٍ واحدة . والحقُّ ما قَدَّمْتُ لكَ ؛ بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنا أَرِنا اللذَيْنِ أَضَلانَا ﴾ (فصلت / ٢٩) (٣٠) .

ورُبَّما كان الذي دَفَعَ ابنَ هشام وغَيْرَه من النحاة إلى هذا أنَّهم كانوا يهتمُّون بالموقع الإعرابيِّ للاسم الموصول ، ويَغْفُلُونَ عن الوظيفةِ التي تُوَدِّيها جملةُ الصِّلة بعدَه ، وعلاقتِها هي نفسِها بالمعرفة التي تَصِفُها ، ورُبَّما دَفَعَتْهم إلى هذا أيضًا نظرتُهم إلى الموصول وصِلتِه على أنهما شيءٌ واحد . والمَعقولُ – دلاليًا وتركيبيًا – أن يُنْظَر إلى الموصول على أنَّه مُجَرَّدُ رابط ، ولا وظيفةَ له غير هذا ؛ فهو ليس النَّعْتَ ، وإنَّما جملةُ الصلةِ بعده هي النَّعْت ، فالتقديرُ في الآية الكريمة هو : ربَّنا أرنا إبليسَ وقابيلَ اللذين أضلانا ، ويقتضي المعنى أن تكون جملة « أضَلانا » نَعْتًا لإبليس وقابيل ، أمَّا الموصول فهو مُجَرَّد رابط بين المعرفةِ والجملة الواصفةِ لها ،

وإنَّما ظهرَتِ العلامةُ الإعرابيةُ في الاسم الموصول لتكون قرينةً لفظية على أنَّ ما بعدها صفةٌ للمنصوب ، وعلى هذا يمكن القول إنَّ جملة « أضَلانا » في الآية صفةٌ للمفعول به المحذوف . ولعلَّ من الواضح أنَّ جملة « أضَلانا » حلَّت محَلَّ المفرد ؛ إذْ يُمْكِنُ تقدير معنى الآية بقولنا : ربنا أرنا إبليس وقابيل المُضِلَّيْن . ولو كان الموصوف نكرةً لأمْكَنَ وصفُه بجملةٍ دون اللجوء إلى الربط بالموصول ، فيُقال : ربَّنا أرنا مخلوقَيْن أضَلانا . والنحاةُ أنفسُهم أشاروا كثيرًا إلى أنَّ الاسم الموصول موضوعٌ في اللغة ليكون وُصْلةً إلى وصف المعارف بالجمل ، قال ابن جنِّي : « لما أرادوا أن يصفوا المعرفةَ بالجملة كما وصفوا بها النكرة ، ولم يَجُزْ أن يُجْرُوها عليها لكونها نكرةً ، أصْلَحوا اللفظَ بإدخالِ « الذي » لتُباشِرَ بلَفْظِ حرفِ التَّعريفِ المعرفةَ ، فقالوا : مَرَرْتُ بزَيْدٍ الذي قامَ أخوه ، ونحوه . » (٣١)

٥- وظيفة الضمير في الارتباط والربط

يَتَّضح ممَّا سَبَقَ عَرْضُه في هذا الفصل أنَّ الارتباط علاقةٌ وثيقة بين طرفيْن تُغْني عن الربط بينهما بأداةٍ ، وأنَّ الربْطَ علاقة تصطنعها اللغة بطريق اللفظ ، أي الأداة ؛ لأَمْن اللبس في فهم الارتباط أو الانفصال . ويعني هذا أنَّ الارتباط قرينةٌ معنوية ، وأنَّ الربط قرينةٌ لفظية ، وأنَّ الارتباط علاقةٌ موجودةٌ بالفِعْل ، وأنَّ الربْط علاقةٌ موجودة بالقوَّة .

وحين يُستخدَمُ الضميرُ البارزُ للربط فإنَّه يصبح في حُكْم الأداة ، والجديرُ بالذِّكْر أنَّ النحاة شبَّهُوا الضمائرَ بالحَرْف (٣٢) ، ولذلك كانت الضمائر البارزة تؤدِّي وظيفتها في الربط كما تؤدِّيها أدواتُ المعاني الرابطة ، إلا أنَّ الضمير البارز يعتمد على إعادة الذِّكْر ، في حين تعتمد أدوات الربط على معانيها الوظيفية التي تُحَدِّد نوعَ العلاقةِ المُنْشَأةِ ، كأدوات الشَّرْط والعَطْف والجَرِّ وغيرها . ومن الأمثلة

على الربطِ بالضمير البارز :

١٩- هذا رَجُلٌ قَلْبُه رحيمٌ .

فالهاء : ضميرٌ رَبَطَ بين النعتِ الجملةِ والمنعوت ، والبِنْيَةُ المُضْمَرة هنا هي : هذا رَجُلٌ . قَلْبُ الرَّجُلِ رحيمٌ ؛ لأنَّ الأصل - كما يقول النحاةُ - هو المُظْهَر ، والمُضْمَرُ فَرْعُه (٣٣) . ومن المعلوم أنَّ الغَرَضَ من الربط بالضمير هو الاختصار وأَمْن اللَّبْس بالتكرار وإعادة الذِّكْر ؛ فوجود الضمير يُشير إلى تعلُّق الجملة الثانية بصاحبِ الضمير ، ولولا وجودُ الضمير لنشأَ لَبْسٌ في فَهْم الانفصال بين الجملتين ، ولأدَّى ذلك إلى لَبْسٍ آخَرَ في فَهْم أنَّ « الرَّجُل » في الجملة الثانية غيْرُ « الرَّجُل » في الجملة الأولى . واللافتُ هنا أنَّ العربية حين تَجِدُ أنَّ الإضمار قد يُؤدِّي إلى اللَّبْس ، فإنها تَعْدِلُ عنه إلى الإظهار ، نحو : جاءَ غِلمانُ زَيْدٍ وزيدٌ ، ولا يقال :

جاءَ غِلْمانُ زَيْدٍ وهُو (٣٤) .

ولكنَّ الأمر يختلف في حالة الضمير المستتر ؛ فالمعلوم أنَّ فكرة الضمير المستتر هي من اختراع النحاة ، وذلك حين رأوا أنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل يُسنَدُ إليه ويُذْكَرُ بعده ، فإن لم يَظْهَر الفاعل ولم يُشِرْ إليه ضميرٌ بارز ، وَجَبَ تقديرُ ضَميرٍ مُستترٍ . وفي قولنا : زيدٌ ضَرَبَ ، يقول المَذْهَبُ البصريُّ : « لَمَّا ابتدَأْتَ فذكرْتَ زيدًا ، ثم جِئتَ بعدَه بـ « ضَرَبَ » ، لم يكن بُدٌّ من أنْ تَنْوِيَ ضميرًا له ؛ إذْ لو لمْ تفعلْ ذلك لم تكن قَصَرْتَه على « زَيْد » وكان غيرَ مُختصٍّ به دونَ غيرِه ، ثم إنَّ الفعل يحتاجُ إلى فاعل ، و « زيدٌ » إذا تَقَدَّمَ لم يكن فاعلاً له ، وإذا خَلا من ضميرٍ بَقِيَ بلا فاعلٍ . » (٣٥)

ويرى بِرْجِشْتراسر رأيًا مخالفًا إذ يقول : « الأكثرُ والأقربُ إلى الاحتمال ،

هو أن يكون معنى : زيدٌ جاءَ ، عَيْنَ معنى : جاءَ زيدٌ ، وإنَّما الفرقُ بينهما أنِّي إذا قلتُ : جاءَ زيدٌ ، أخبرتُ عن مجيئِهِ إخبارًا محضًا ، ولا يخالِطُه شيءٌ غيره ، فتقديمُ الفعل هو العبارة المألوفة ، وإذا قلت : زيدٌ جاءَ ، كان مرادي أن أُنبِّه به السامع إلى أنَّ الذي جاء هو زيدٌ ، كأنِّي قلتُ : زيدٌ جاءَ لا غيرُه . » (٣٦)

ولكنَّ قضية الضمير المستتر ليستْ بهذه البساطة التي يراها برْجشْتراسر ؛ فهي أعمقُ من هذا حتى لَيُمْكِنُ القولُ إنَّ تقدير الضمير المستتر ضرورةٌ يُحَتِّمُها التحليلُ النحويُّ للجملة العربية ؛ ففي قولنا : خُذْ ، يصبح تقدير الضمير ضروريا من الناحية الدلالية ؛ وإلا كان الفعلُ حَدَثًا دون مُحْدِث ، وكان الإسناد مفتقرًا إلى مُسنَدٍ إليه ، كما أنَّ تقدير الضمير هنا يُحَتِّمُه القياسُ النحويُّ ويُشير إليه ؛ فهذا الضمير المستتر يَبْرُزُ لفظًا في قولنا : خُذَا ، وخُذُوا ، وخُذِي . وكأنَّ عبد القاهر كان يَرُدُّ على برْجشْتراسر حين قال : « لو كان « زَيْدٌ » في قولك : زَيْدٌ ضَرَبَ ، مرفوعًا بـ « ضَرَبَ » ، وكان « ضَرَبَ » فارغًا من ذِكْرٍ يعود إليه ، لَوَجَبَ أن يجوز : « الزيدان ضَرَبَ » . فلما لم يقولوا إلا : ضَرَبَا ، عَلِمْتَ أنَّ « الزيدان » رَفْعُهُمَا بالابتداء ، والفاعلَ هو الألِف في « ضَرَبَا » (٣٧) .

ولو افترضْنا أنَّ الضمير المستتر لا وجودَ له في اللغة ، لأصبح من المُحَال تفسيرُ نُشُوءِ عَلاقةٍ بين جملتين منفصلتين في الأصل ، نحو :

٢٠- جاءَ الرَّجُلُ يَسْعَى .

فالبِنْيَةُ المُضْمَرة هنا هي : جاءَ الرَّجُلُ . يَسْعَى الرَّجُلُ . وتطبيقًا لمبدإِ الإيجاز لم تَجِدِ العربيةُ ضرورةً دلالية لإعادة ذِكْرِ « الرَّجُل » ، فأضْمَرَتْه . ولو لم يكن الضمير المستتر هنا موجودًا في العقل لظلَّت الجملتان منفصلتين ولم يُؤْمَن اللَّبْس ؛ إذ الأصل في الجمل الانفصال لولا نُشُوءُ الارتباط والربط . ومن هُنا

فإنَّ فكرة تقدير الضمير المستتر هي تصوُّرٌ ذكيٌّ يُحْمَد لنُحاةِ العربية .

ومعلومٌ أنَّ تقدير الضمير المستتر مَعنًى يُدْرَك بالعقل ولا وجودَ له في اللفظ ، وذلك على نقيض الضمير البارز الذي يلتزم المتكلِّم بإبراز لَفْظِه صوتيًا وكتابيًا . وإذا كان الضميرُ المستتر معنًى عقليًا مَحضًا فهو يُمَثِّل قرينةً معنوية ، في حين يُمَثِّل الضمير البارز قرينةً لفظية . ويشير الرَّضِيُّ إلى أنَّهم جوَّزوا استتار الفاعل ؛ لأنَّ الفاعل كجُزْءِ الفعل ، كما يُشير إلى أنَّ أصل الضمائر هو الضمير المستتر ؛ لأنَّه أَخْصَر (٣٨) .

ويقول السُّهَيْلِيُّ : « فِعْلُ الواحدِ مُستغنٍ عن ظهور علامة الإضمار بعِلْم السامع أنَّ له فاعلاً ، وليس كذلك في التثنية والجمع ؛ لأنَّ السامع لا يَعْلَمُ أنَّ الفاعل مثنى ولا مجموعٌ إلا بدليل . » (٣٩) ويرى بعض الباحثين المعاصرين أنَّ الضمير المستتر أَحَقُّ مِن الضمير البارز بإطلاق مصطلح « الضمير » عليه ؛ لأنَّ « الضمير » في اللغة يعني المَسْتُور ، وهو السِّرُّ داخلَ الخاطر ، أي الشيءُ الذي تُضْمِره في قلبك ، فاللُّحمة المعنوية واضحة في الضمير المستتر ، والتطابُقُ كاملٌ بين الاستعمالين اللغويِّ والاصطلاحيِّ له ، فإطلاقُ لفظ « الضمير » عليه مُوافِقٌ لحقيقة الأمر و واقع الحال ، بَيْدَ أنَّ إطلاقه على النوع البارز هو من باب التوسُّع والمجاز (٤٠) .

والذي أرتضيه وأطمئنُّ إليه أنَّ تقدير الضمير المستتر إنَّما هو قرينة معنوية على نشوء ارتباط ، وأنَّ وجود الضمير البارز إنَّما هو قرينة لفظية على نشوء ربط .

ففي الجملة (٢٠) : جاءَ الرَّجُلُ يَسْعى ، نلاحظ أنَّ تقدير الضمير المستتر في الفعل « يَسْعَى » قرينةٌ معنوية عقلية تشير إلى ارتباط الجملة الحالية « يَسْعَى » بصاحب الحال « الرَّجُل » ، وهذه العلاقة المعنوية العقلية وثيقةٌ فيما بين الجملتين ، بحيث لم تُضْطَرّ اللغةُ إلى الربط بينهما لاصطناع تلك العلاقة ، ولو

لم تكن علاقة الارتباط قائمةً هنا لنشأ لَبْسُ فَهْمِ انفصالِ الجملتين البسيطتين المُكَوِّنتين لهذه الجملة المركّبة . فإذا استعملْنا هنا ضميرًا بارزًا للربط فقلنا :

٢١- جاءَ الرَّجُلُ هُوَ يَسْعَى .

كانت الجملة مُلْبِسةً ؛ إذْ نَشَأَ اللَّبْس في فَهْم الانفصال بين الجملتين ؛ لأنَّ الضمير البارز « هُوَ » فَصَمَ علاقةَ الارتباط الوثيقة بين الحال وصاحبها ، بحيث نشأ احتمالُ فَهْم أنَّ « هو » يُشير إلى فردٍ آخَر غير « الرَّجُل » . فإذا كان ضروريًا للمتكلِّم هنا استعمال الضمير البارز فإنَّ العربية تلجأ إلى واو الحال لرَأْبِ صَدْع الانفصال بين الجملتين ، فيقال :

٢٢- جاءَ الرَّجُلُ وهُوَ يَسْعَى .

وكذلك يكون الارتباط بطريق الضمير المستتر كافيًا لإظهار علاقة المُلابَسة (أي الدلالة على الحال) في قولنا :

٢٣- جاءَ الرَّجُلُ راكبًا .

فالضمير المستتر في « راكبًا » قرينة معنوية عقلية جعلَت اللغةَ غيرَ مضطرة إلى اصطناع علاقة الربط بين الحال وصاحبها ؛ ذلك أنَّ الأسماء المشتقَّة فيها ما في الفعل من الدلالة على الحَدَث .

أمَّا الضمير البارز فحُكْمُه حُكْمُ أدوات الربط جميعًا ، أي أنَّه في حُكْم الأداة التي تلجأ إليها العربية لاصطناع علاقةٍ مُتوسِّطة بين الانفصال والارتباط لأمْن اللَّبْس في فَهْم أحدهما .

٦ - وظيفة الرَّبط ومكانه بين القرائن اللفظيَّة

لعلَّ من المُسَلَّمات أنَّ الغاية التي تسعى إليها اللغة هي وضوح المعنى وأَمْنُ اللَّبْس . ومن أُسُسِ نظرية « التعليق » التي أوضحْتُها في الفصل الأول أنَّ الجملة

معنًى كامنٌ في وعاءٍ من الألفاظ ، وأنَّ المعنى هو سَيِّدُ اللفظ ؛ فاللفظ لا يَخْرُجُ عن كونه خادمًا للمعنى ، أو هو مُجَرَّد وسيلةٍ اتَّفقَ عليها أفرادُ الجماعة اللغوية للوصول إلى غايتهم من اللغة ، وهي وضوح المعنى وأَمْن اللَّبْس .

ويبدو لي أنَّ فلسفة بناء الجملة إنَّما تَكْمُنُ في إبراز العلاقات السياقية بين المعاني الوظيفية الجُزْئية لمُكَوِّنات الجملة . وما دامت تلك العلاقات تنشأ بين المعاني فهي علاقات معنوية ؛ فالجملة تركيبٌ يَحْفِلُ بالتفاعُل بين المعاني الجُزْئية ، وغايةُ هذا التفاعُل تكوينُ معنًى دلاليٍّ واحدٍ تفيدُه الجملة . ويَجْري التفاعُل داخلَ الجملة ، وبين الجُمَل ، من خلال ثلاثة أنظمةٍ ، هي : الارتباط والربط والانفصال .

وإذا كان المعنى الدلاليُّ الواحد للجملة هو الغاية المنشودة ، واللفظُ هو الوسيلة المُعِينَة على تحقيق تلك الغاية ، فإنَّ اللغة تلجأ إلى قرائنَ لفظيةٍ حدَّدتْها لتَكونَ معالمَ واضحةً تُعينُ على إبراز العلاقات السياقية النحوية بين المعاني الجزئية داخلَ الجملة ، أو بين معاني الجمل . ويُعَدُّ الربط قرينةً لفظيةً من تلك القرائن ، وتلجأ إليه اللغةُ لإبراز علاقةٍ وسيطةٍ بين الارتباط والانفصال . وأدوات الربط والضمائرُ البارزة هي الوسيلة اللفظية التي يقوم عليها الربط .

وقد حَدَّدَ الدكتور تمّام حسّان القرائن اللفظية بثماني قرائن على النحو الآتي :

١- قرينتان صَوْتِيَّتان ، هما : العلامة الإعرابية ، والنَّغمة .

٢- أربع قرائن صَرْفِيَّة ، هي : البِنْيَة الصَّرفية ، والمُطابَقة ، والربط ، والأداة .

٣- قرينتان تركيبيَّتان ، هما : التَّضامُّ ، والرُّتبة المحفوظة [٤١] .

والذي أرتضيه النَّظَرُ إلى « الربط » على أنَّه قرينةٌ لفظيةٌ تركيبيةٌ لا صَرْفِيَّةٌ ، على أن تَدْخُلَ أدواتُ الربط في نِطاقه . وبهذه النَّظْرة تصبح قرينة « الأداة » التي

ذَكَرَها الدكتور تمّام قرينةً لفظيةً مقصورةً على الأدوات التي وضعتْها اللغةُ لغيرِ الربط ، كأدوات النّفي والاستفهام ، وتُعَدُّ تلك الأدوات قرينةً تركيبية أيضًا لا صَرْفيّةً . أمّا « التضامُّ » فيبدو لي أنّه قرينة معنوية تَختصُّ بالدلالة ، ومكانُ دراستِها هو « قيود التّوارُد » selectional restrictions التي سَبَقَت الإشارةُ إليها في الفصل السابق . وعلى هذا تصبح القرائن اللفظية – فيما يبدو لي – سَبْعًا ، تُوَزَّع على أنظمتها اللغويّة على النحو الآتي :

١– قرينتان صَوْتيّتان هما : العلامة الإعرابية ، والنَّغْمَة .

٢– قرينتان صَرْفيّتان ، هما : البِنْيَة الصَّرفية ، والمُطابَقة .

٣– ثلاث قرائن تركيبيَّة ، هي : الرُّتْبة المحفوظة ، والربط (وتدخل تحته كلُّ أداة رابطة) ، والأداة (وتدخل تحتها كلُّ أداة غير رابطة) .

إلا أنَّ الربط يَتميَّز عن سائر القرائن اللفظية بأنَّه يُنشِئ علاقةً نحوية سياقية بين مُكَوِّنات الجملة ، أو بين الجمل ، وليس باستطاعة القرائن اللفظية الأخرى القيام بذلك ، وإنَّما هي وسيلة مُعِينَةٌ على إبراز العلاقات النحوية السياقية . ويُضاف إلى هذا أنَّ الربط يحتلُّ المكان الأوسط بين علاقتين على طَرَفَيْ نقيض ، هما الارتباط والانفصال . وهو بهذا يؤدّي وظيفته التركيبية المهمَّة في بناء الجملة والنَّصِّ .

وإذا كان هذا البحث قد اختطَّ طريقه من المعنى ليَصِلَ إلى المَبْنَى ، فالنتيجةُ المحتومة والمُتوقَّعة من ذلك هي أن تُوضَعَ العلامةُ الإعرابية في مكانها الصحيح من النظام اللغويِّ ، وهي أنَّها مُجرَّدُ قرينةٍ لفظية ضِمْنَ قرائنَ أخرى تُعين على إبراز المعنى . أمَّا النحاةُ فقد شاءوا أن يَنْطلقوا من المَبْنَى إلى المعنى ، فاختاروا العلامة الإعرابية من بين القرائن اللفظية ليجعلوها نقطةَ البداية ومِحْوَرَ الدَّرس ، فقسَّموا

أبواب النحو إلى مبنيٍّ ومُعْرَب ، ثم قسَّموا المُعْرَبَ إلى مرفوعاتٍ ومنصوبات ومجرورات ومجزومات ، فَضَلّوا بذلك الطريقَ إلى نظرية تركيبية شاملة .

ويتضحُ أثرُ القرائن اللفظية في إبراز العلاقات النحوية حين نُمحِّص المثال الآتي :

٢٤– حَضَرَ الرَّجُلُ العَادِلُ .

فالعلاقة النحوية السياقية بين الفعل « جَاءَ » وفاعِلِه « الرَّجُل » علاقةُ ارتباطٍ على سبيل الإسناد ، والعلاقةُ النحوية السياقية بين « الرَّجُل » و « العَادِل » علاقةُ ارتباطٍ على سبيل الوَصْف . ولإبراز هاتين العلاقتين ولأَمْنِ اللَّبْسِ في فهمهما أَوْجَدَت اللغةُ قرائنَ لفظيةً ، منها البِنْيَةُ الصَّرْفيَّة للألفاظ المستعمَلة في الجملة ؛ حيث يُمْكِن تمييزُ الفعلِ من الاسم ، والجامدِ من المشتقِّ . كما حَرَصَت العربيّة على إظهار المطابَقة بين « الرَّجُل » و « العَادِل » في النوع والعَدَد والتعريف والعلامة الإعرابية ، واختارت الضَّمَّةَ لتكون مَعْلَمًا بارزًا يُشير إلى وظيفتَي المُسْنَد إليه ونعتِهِ حتى لا تلتبسا بغيرهما من الوظائف ، وجَعَلَت الرُّتْبَةَ محفوظةً بين المنعوت ونعتِهِ ، كما جَعَلَتْ للجملة تَنْغيمًا intonation يُعينُ على إبراز معناها ، بحيث تكون الأنغام pitches والفواصل junctures في الجملة الخَبَريَّة مختلفةً عن مثيلاتها في الجملة الاستفهامية مثلاً . وهكذا تتضافر القرائن اللفظية في خِدْمة العلاقات السياقية من أجل إيضاحها وأمْن اللَّبس في فهمها .

والأمرُ اللافِتُ أنَّ القرينة اللفظية تَكونُ أحيانًا هي المِعْيارَ الفَيْصَلَ الذي يُحَدِّد نوعَ العلاقة النحوية السياقية ولِما ينشأ عنها من معنًى دلاليٍّ ؛ فالعَلامَةُ الإعرابية والتنغيمُ هما القرينتان اللفظيتان الوحيدتان اللتان تُوَجِّهان المعنى في كلٍّ من

الجمل الآتية :

- ما أَحْسَنَ زَيْدًا !
- ما أَحْسَنُ زَيْدٍ ؟
- ما أَحْسَنَ زَيْدٌ .

الفصل الثالث
علاقات الارتباط في تركيب الجُمْلة العربيَّة

١- علاقة الإسناد هي الأساس ، وبقيَّة العلاقات بيانٌ لها

تنشأ علاقة الارتباط بين مَعْنَيَيْن بلا واسطةٍ لفظية ؛ لأنها علاقةٌ وثيقة تُشْبِهُ علاقة الشيء بنفسه ، أو تُشْبِهُ علاقة صَدْر الكلمة الواحدة بِعَجُزِها ، فلا يحتاج المتكلِّم في سبيل إبرازها إلى اصطناعها بطريق الرابط اللفظيِّ كما هو شأن الربط ، وإنما هو يعتمد على عملية تداعي المعاني في العقل البشريِّ لفهمها بمجرد الائتلاف بين المعنيين .

وعلاقة الارتباط بطريق الإسنادِ هي بُؤْرة الجملة أو نَواتُها ، بل هي وحدَها كافيةٌ لتكوين الجملة في صورتها البسيطة . وتكون تَوْسِعَةُ الجملةِ البسيطة بإنشاء علاقاتِ ارتباطٍ أخرى ، واصطناعِ علاقاتِ رَبْطٍ ، وذلك خاضع لسياق المقام ولغَرَض المتكلِّم من نَظْم الجملة . وكلَّما أنشأ المتكلِّم علاقاتِ ارتباطٍ وعلاقاتِ رَبْطٍ في الجملة زيادةً على نواة الإسناد كان ذلك زيادةً في الفائدة . ولا يَعْني هذا أنَّ تلك الفائدة تصبح منفصلةً عن فائدة الإسناد ، وإنَّما يعني أنَّ المعنى المستفاد من الجملة بعد الزيادة يصير غَيْرَ المعنى المستفاد من النواة الإسنادية وَحْدَها . وسَبَبُ هذا أنَّ الجملة تؤدِّي معنًى دلاليًا واحدًا لا عِدَّة معانٍ ، وكلما أُنشِئَت علاقةٌ جديدة في الجملة تَغَيَّرَ معنى الجملة عمَّا كان عليه قبل إنشاء تلك العلاقة .

والملاحظة المهمَّة التي لاحظتُها وأريدُ الإشارة إليها قبل البَدْء في عرض علاقات الارتباط ، هي أنَّ دلالات علاقات الارتباط والربط في الجملة العربية تتشابك وتتداخل ، حتى ليُمْكِنُ القولُ بأنَّه ما مِنْ علاقةٍ من علاقات الارتباط أو الربط إلا ولها صِلَةٌ بعلاقة أخرى ؛ فعلاقةُ الإسناد في قولنا : حَسُنَ خُلُقُ زيدٍ ، ذاتُ صِلَةٍ بعلاقة تمييز الجملة في قولنا : حَسُنَ زَيْدٌ خُلُقًا ، وبعلاقة البَدَل في قولنا : حَسُنَ زَيْدٌ خُلُقُهُ . وربما ترجع هذه الظاهرة – كما يبدو لي – إلى أنَّ العربية تميل إلى أن تُتيح لأفراد جماعتها اللغوية أن يُعبِّروا عن المعنى الواحد بطُرُقٍ متعددة ذاتَ علاقات ارتباطٍ وربط مختلفة . وهي تلجأ في سبيل ذلك إلى حِيَلٍ تركيبية تختصُّ بموقع الوظيفة النحوية ، فتُغيِّر موقع أَحَدِ طَرَفَي العلاقة ، فيَنْتُج من ذلك نشوءُ علاقةٍ أخرى صالحة للتعبير عن المعنى نفسِه ، ولكنْ في سياقِ مقامٍ مختلف ، ولغرضٍ من أغراض المتكلِّم مختلفٍ أيضًا . والمعلومُ أنَّ المدرسة التحويلية تفسِّر هذه الظاهرة بأنَّ البِنْيَة المُضْمَرَة (أي: البِنْيَة العميقة deep structure) قد تُعبِّر عنها اللغةُ بِبِنْياتٍ ظاهرةٍ (أي : بِنيات سَطْحية surface structures) متعددةٍ .

والقاعدة العامة التي تَحكُمُ تركيبَ الجملة : أنَّ كلَّ علاقةٍ تَزيدُ في الجملة على علاقة الإسناد إنَّما يُنشئِها المتكلِّم للبيان ، وإزالةِ إبهام وغموض قد يَعْتَرِيان المعنى الدلاليَّ للجملة إن لم يُنْشِئِ المتكلِّمُ تلك العلاقة . وكلُّ حَذْفٍ لعلاقة إنَّما يَكُونُ حينَ لا يَحْتاجُ المعنى الدلاليُّ إلى دلالة تلك العلاقة . وهذا كلُّه خاضعٌ لسياق المقام وغَرَض المتكلم . ومعيارُ الذِّكْرِ والحَذْف هو وضوحُ المعنى الدلاليِّ الذي يراه المتكلِّم معبِّرًا عن غَرَضِهِ في سياقٍ مُعَيَّن . وكلُّ جملة يوصَفُ تركيبُها بالغموض هي جملةٌ أَخْفَقَ مُنْشِئُها في إبراز علاقةٍ من علاقاتها ، أو تَرَكَ الإتيانَ

بها لسببٍ من الأسباب . ويتحدَّد نوع العلاقة تَبَعًا لنوع البيان الذي يريد المتكلِّم الإفصاحَ عنه ، والإبهامِ الذي يريد إزالتَه .

وعلاقاتُ الارتباط الأساسية في الجملة العربية هي على النحو الآتي :

١– علاقة الإسناد : بين المبتدإ أو الخبر المفرد ، وبين الفعل والفاعل أو نائب الفاعل ، وبين كلِّ ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل وفاعِلِه أو نائبِ فاعله ، كالمَصْدر والمشتقّات العاملة واسم الفعل .

٢– علاقة التَّعْدِيَة : بين الفعل المتعدّي والمفعول به .

٣– علاقة الإضافة : بين المضاف والمضاف إليه .

٤– علاقة المُلابَسة : بين الحال المفردة وصاحبها .

٥– علاقة الظَرْفِيَّة : بين الفعل والظَّرْف بنَوْعَيْه .

٦– علاقة التَّحديد : بين الفعل والمفعول المُطلَق المُبَيِّن للنوع أو للعدد .

٧– علاقة السَّبَبِيَّة : بين الفعل والمفعول لأجله المنصوب .

٨– علاقة التَّمييز : بين التمييز والمُمَيَّز .

٩– علاقة الوَصْفِيَّة : بين النعت المفرد والمنعوت .

١٠– علاقة الإبدال : بين البدل والمُبْدَل منه .

١١– علاقة التأكيد : بين التأكيد والمُؤكَّد ، وبين الفعل والمفعول المُطلَق المُؤكِّد له .

وفيما يلي عَرْضٌ لهذه العلاقات ، ليس الغَرَضُ منه بيانَ أحكام أبوابها النحوية ؛ فذلك مبسوطٌ مفصَّل في كتب النحو ، وإنَّما الغَرَض توضيح ظاهرة الارتباط التي تقوم عليها تلك العلاقات .

٢- الارتباط بطريق علاقة الإسناد

الإسناد هو أهمُّ علاقةٍ في الجملة العربية ؛ فهو نواة الجملة ، ومِحْوَرُ كلِّ العلاقات الأخرى ؛ لأنَّ في استطاعته وحدَه تكوينَ جملةٍ تامَّة ، ذاتِ معنًى دلاليٍّ متكامِل ، هي الجملة البسيطة .

ويبدو لي أنَّ كلَّ إسنادٍ يَنْشَأ في الجملة العربية إنما يُمَثِّل جملةً بسيطة ، سواءٌ أكانت تلك الجملة واضحةَ المعالم وتَدْخُلُ تحت مفهوم الجملة حسب المصطلح النحويِّ ، نحو : جاءَ زَيْدٌ ، أَمْ كانت مفهومةً من خلال البِنْيَة المُضْمَرة ، نحو : راكبًا فَرَسًا ، في قولنا جاءَ زَيْدٌ راكِبًا فَرَسًا ؛ فهو في البِنْيَة المُضْمَرة جملتان : جاءَ زَيْدٌ يَرْكَبُ زَيْدٌ فَرَسًا .

ومن المعلوم أنَّ للإسناد طريقَيْن : الجملة الفعلية ، والجملة الاسمية . ويدخل هذا في باب ما تُتِيحُهُ العربية للمتكلِّم من تَعَدُّد العلاقات لأداء المعنى الواحد ، أو التعبير عن بِنيةٍ مُضْمَرةٍ واحدة ببِنْياتٍ ظاهرةٍ مُتَعَدِّدَة .

فأمَّا الجملة الفعلية فتَنْشأ علاقةُ الارتباط فيها بين الفعل أو ما يَقُومُ مَقامَه ، والفاعلِ أو نائبِه . و وجودُ فِعْلٍ في الجملة ، أو ما يقوم مقامَه ، يُعَدُّ قرينةً على نشوء علاقةِ إسنادٍ . والعلاقةُ بين طَرَفَي الإسناد هنا علاقة وثيقة لا تحتاج إلى واسطة لفظية تشير إليها . وقد سَبَقَ القولُ بأنَّ النحاة كانوا يُشَبِّهون العلاقة بين الفعل والفاعل بعلاقة الشيءِ بنفسه [١] ، أو بأنَّهما كجُزْءَيْ كلمةٍ لا يُستغنَى بأحدِهما عن الآخَر[٢] .

والفاعلُ هو المسنَد إليه دائمًا في الجملة الفعلية ، « أي : المُرْتَبِطُ به والمنسوبُ إليه فِعْلٌ على جهة الإثبات أو النَّفْي أو التعليق أو الإنشاء . » [٣] ومن هنا كان

الفاعل في عُرْف النحاةِ أمرًا لفظيًا [٤] ، فلا يَكُونُ بالضَّرورة المُسَبِّبَ أو المُحْدِثَ للحَدَث .

وأَمَّا في الجملة الاسمية فتَقُوم علاقةُ الارتباط بين المبتدإ وخبرِه المفرد ، سواءٌ أكانَ الخبر اسمًا مشتقًا ، نحو : زيدٌ كريمٌ ، أم اسمًا جامدًا مؤوَّلاً بالمشتق ، نحو : زيدٌ بَحْرٌ ، أي : كريم ، أم اسما جامدًا مَحْضًا ، نحو : النَّارَجيلُ شجرةٌ . وترتبط الجملة في الحالتين الأولى والثانية بعلاقتَي ارتباطٍ : علاقةٍ بين الاسم المشتقِّ أو المُؤَوَّل بالمشتقِّ وفاعله الضميرِ المُسْتَتِر ، وعلاقةٍ بين المبتدإ والخبر ؛ وذلك لأنَّ الخبر فيه دلالةٌ على الحَدَث . أمَّا في حالة الخبر الجامد فلا ارتباطَ في الجملة إلا الارتباطُ بين المبتدإ والخبر . « ومن المميِّزات العامَّة للُّغات السَّامِيَّة وجودُ الجملة الاسمية فيها ، أي التي تقوم على مبتدإ وخبرٍ دونَ رابطةٍ لفظيةٍ بينهما ، مِنْ فِعْلٍ مُساعدٍ أو غَيْرِه ، كما هي الحال في مجموعة اللغات الهِندية الأوربية . » [٥]

وقد سَبَقَ أن أشرتُ إلى قول النحاة بأنَّ الأصل في الجملة الانفصالُ ، وأُشيرُ هنا إلى أنَّ الخبرَ الجملةَ ليس فيه ما في الخبر المفرد من الصلاحية للارتباط بغيره . يُضاف إلى ذلك أنَّ العربية حَشَدَتْ طائفةً من القرائن اللفظية لتكُونَ مُعِينَةً على إيضاح علاقة الارتباط بين المبتدإ وخبره المفرد ، كالعلامة الإعرابية ، والمطابَقة ، والبِنْيَة الصرفية . أمَّا الخبر الجملة فقد حَرَمَهُ تكوينُه التركيبيُّ من الاستفادة بهذه القرائن ، فأصبح عُرْضَةً للَّبْس في فَهْم انفصاله عن المبتدإ . ومن هنا لَجَأَت العربيةُ إلى اصطناع علاقة الربط بينه وبين المبتدإ لأَمْن لَبْس الانفصال ، فيُقال : الصَّيْفُ حَرُّهُ شديدٌ . ويُلاحظ أنَّ الرابط هنا هو الضمير البارز العائد على المبتدإ ، وقد حَرَصَت العربية على وجوب مطابَقة هذا الضمير للمبتدإ كي تُعَوِّض الخبرَ

الجملةَ عن حرمانه من قرينةِ المطابَقةِ في النوع والعدد القائمةِ في الخبر المفرد .

ويبدو لي أن أصل الجملة هو : حَرُّ الصَّيْفِ شديدٌ . فلمّا أرادت العربية أن تُتيح للمتكلِّم تقديمَ المضاف إليه « الصَّيْف » حين يَستدعي سياقُ المَقام الاهتمامَ به ، جَعَلَت المتكلِّم مُخيَّرًا بين طريقين : إمّا أن يُعيدَ ذِكْرَ الجملةِ الأصلية : حَرُّ الصَّيْفِ شديدٌ ، بعد « الصَّيْف » ، على أن يُضْمِرَ « الصَّيْف » في شكل ضمير بارز ، فيقول : الصَّيْفُ حَرُّهُ شديدٌ ؛ لأنَّ الخبرَ جملةٌ كما ذَكَرْتُ – وإمّا أن يَلجأ إلى علاقة الارتباط بطريق الإضافة ، فيقول : الصَّيْفُ شديدُ الحرِّ . ويتَّضح من هذا قُوَّةُ الصِّلةِ بين نظام العلاقات النحوية السياقية وأبواب علم المعاني كالتقديم والتأخير .

وكذلك تَصْطَنِعُ العربيةُ علاقةَ الربط بين المبتدإ وخبره الجملة في قولنا : الطالبان كَتَبا الدَّرْسَ . أمّا في قولنا : الطالبُ كَتَبَ الدَّرْسَ ، فقد أَغْنَى الارتباطُ بين الفعل وفاعلِهِ الضمير المستتر و وجودُه في العقل ، عن اصطناع علاقةِ ربطٍ ، فلا لَبْسَ في فَهْم علاقة الإسناد . والمعلومُ أنَّ الارتباط أقوى من الربط ؛ لأنَّ سبيل الارتباط العلاقةُ المعنوية ، وسبيلَ الربطِ اصطناعُ العلاقة المعنوية برابطٍ لفظيٍّ .

٣– الارتباط بطريق علاقة التَّعْدِيَة

تَنشأ علاقة الارتباط بين الفعل المُتَعَدِّي والمفعول به . والأصلُ الدلاليُّ لهذه العلاقة أنَّ الفعل المتعدِّي يَفتَقِرُ في دلالته إلى اسمٍ يقع عليه . أمّا الفعل اللازم فلا يَفتَقِرُ إلى ذلك . وقد مَيَّزَ النحاةُ الفعلَ اللازم بأن يَكُونَ دالا على خِلْقَةٍ ، كاحمَرَّ وطَالَ ، وقَصُرَ ، أو أن يكون من أفعال النَّفْس غيرَ مُلابِسٍ ، نحو : شَرُفَ ،

وكَرُمَ ، وظَرُفَ ، أو أن يكون حركَة جسمٍ غيرَ مُماسَّةٍ ، نحو : مَشَى ، وانطلَقَ (٦) . وقد جَعَلَت العربية لبعض الأفعال اللازمة قرينةً لفظية تُوضِّحُ دلالة اللزوم فيها ، هي بِنْيَتُها الصَّرْفِيَّة نحو : فَعُلَ ، وانْفَعَلَ ، وافْعَلَّ ، بالإضافة إلى دلالتها المعنوية .

وحين تريد العربيةُ الدلالةَ على انتقال صيغةِ بعضِ الأفعال اللازمة إلى صيغة الفعل المتعدِّي ، تُمَيِّزُها بقرينةٍ لفظية ، تَتمثَّل في البِنْيَة الصرفية أيضًا ، وذلك بالتضعيف نحو : قَدَّم ، أو بزيادة الهمزة ، نحو : أَكْرَمَ . وحين تَعْجزُ دلالةُ الفعل في نفسه عن الارتباط بالمفعول به ، تلجأ العربية إلى اصطناع علاقة الربط لأَمْنِ لَبْسِ الانفصال ، وذلك بتَعْدِيَةِ الفعل بحرف الجَرِّ الرابط ، نحو : مَرَرْتُ بزَيْدٍ . يقول ابن جِنِّيّ في هذا : « اعلمْ أنَّ هذه الحروف ، أَعْنِي : الباء ، واللام ، والكاف ، ومِنْ ، وعَنْ ، وفي ، وغير ذلك ، إنما جَرَّت الأسماء ، من قِبَلِ أنَّ الأفعال التي قَبْلَها ضَعُفَتْ عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بَعْدَها وتناوُلِها إيَّاها كما يتناول غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين ما يَقْتَضِيهِ منهم ، بلا وساطةِ حرفِ إضافةٍ ، أَلا تَراكَ تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فيُفْضي الفعلُ بعد الفاعلِ إلى المفعول ، فيَنْصِبُه ؛ لأنَّ في الفعل قوةً أَنْصَتْ به إلى مباشرةِ الاسم . ومن الأفعال أفعالٌ ضَعُفَتْ عن تجاوُزِ الفاعل إلى المفعول ، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوُلِها والوصولِ إليها ، وذلك نحو : عَجِبْتُ ، ومَرَرْتُ ، وذَهَبْتُ ، لو قلتَ : عَجِبْتُ زَيْدًا ، ومَرَرْتُ جعفرًا ، وذَهَبْتُ محمَّدًا ، لم يَجُزْ ذلك ؛ لضَعْفِ هذه الأفعال في العُرْف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء . على أنَّ ابنَ الأعرابيِّ قد حَكَى عنهم : مَرَرْتُ زَيْدا ، وهذا شاذٌ ، فلمّا قَصُرَتْ هذه الأفعال عن الوصول إلى هذه الأسماء ، رُفِدَتْ

بحروف الإضافة ، فجُعِلَتْ مُوَصِّلَةً لها إليها ، فقالوا : عَجِبْتُ مِنْ زيدٍ ، ونَظَرْتُ إلى عَمْرٍو .» [٧] ويقول الرَّضِيُّ : « وأَصْلُ الجَرِّ أن يَكُونَ عَلَمَ الفَضْلَةِ التي تَكُونُ بواسطةٍ .» [٨] ويقول عبد القاهر : « حروفُ الجر لا بدَّ لها من فعلٍ تتعلَّق به ؛ لأنَّها جاءتْ لتُوَصِّلَ بعضَ الأفعال إلى الأسماء .» [٩] وتَنَبَّهَ الكثيرون من النحاة إلى وظيفة حروف الجَرِّ في الربط بين الفعل والاسم [١٠] .

وأمَّا رُتْبَةُ المفعول به وحذفُه فأمْرَانِ خاضعان لسياق المَقام وغَرَضِ المتكلِّم . والمعلومُ أنَّ الأصل أن يتأخَّرَ المفعول به عن الفاعل ؛ لأنَّ ارتباط الفعل بالفاعل أقوى من ارتباطه بالمفعول به . ولكنَّ المعلوم أيضًا أنَّ سياقَ المَقام وغَرَضَ المتكلِّم يتدخَّلان بالتغيير في بعض حالات الرُّتْبة . وقد أشار النحاةُ [١١] إلى أنَّ المفعول به يُحْذَفُ اختصارًا ، وهو أن تُريدَ المحذوفَ ،نحو قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعك ربُّكَ وما قَلَى ﴾ (٣/ الضُّحى) واقتصارًا ، وهو ألا تُريده نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُوا واشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٤٣/ المُرْسَلات) .

٤- الارتباط بطريق علاقة الإضافة

تَنشأ علاقة الارتباط بين المضاف والمضاف إليه بلا واسطة . وهي علاقةٌ وثيقة ؛ ولذلك يَقْبُحُ الفَصْلُ بينهما . ويَضَعُ ابنُ جنِّيّ قانونًا في هذا ، فيقول : « كلَّما ازدادَ الجُزْءان اتصالاً قَوِيَ قُبْحُ الفَصْلِ بينهما .» [١٢] ويشير برْجشْتراسر إلى أنَّ الإضافةَ ساميَّةُ الأصل ، وأنَّ المضافَ لم يكنْ مُنَوَّنًا في الزَّمان القديم ، وأنَّ عدم إدخال أداة التعريف عليه هو ممَّا تَشتركُ فيه العَرَبيَّةُ والآراميَّة [١٣] . ويقول ابن جنِّيّ : « لو ذَهَبَ ذاهبٌ ، واعتقدَ مُعْتَقِدٌ : أنَّ الإضافة كان يجب أن تَكُونَ داعيةً إلى البِنَاء ، مِنْ حيث كان المضافُ من المضاف إليه بمنزلة صَدْرِ الكلمة

من عَجُزِها ، وبعضُ الكلمة صوتٌ ، والإصواتُ إلى الضَّعْفِ والبِنَاء ، لَكن قَولاً .» [١٤] ويقول بروكِلْمان : « المضافُ والمضافُ إليه في اللغاتِ السَّاميَّة يرتبطان بعضُهما ببعضٍ ارتباطًا وثيقًا ، يكادُ يُحيلُهما في بعض الأحيان كلمةً واحدةً [١٥] .

ويَذْكُرُ النحاةُ أنَّ الإضافة تَصِحُّ بأدنى مُلابَسَةٍ ، نحو قولك : لَقِيتُه في طريقي ، أَضَفْتَ الطريقَ إليك بمُجَرَّدِ مُرُورِكَ فيه [١٦] ، ونحو قوله تعالى : ﴿ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاها ﴾ (٤٦/ النازعات) ، لَمَّا كانت العَشِيَّةُ والضُّحَى طَرَفَي النَّهار صَحَّ إضافةُ أحدِهما إلى الآخَر [١٧] . ويبدو لي أنَّ هذا هو السبب في أنَّ علاقة الإضافة يُمْكِنُ أن تُعبِّر عن علاقَتَي الإسناد والتَّعْدِيَة ، وذلك فيما يُسَمِّيه النحاةُ « الإضافةَ اللفظيةَ » ؛ حيث يكون المضافُ اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ أو صفةً مُشَبَّهَةً ، نحو قولِهِ ﷺ : « أَنَا وكَافِلُ اليَتِيمِ هَكَذَا » [١٨] ، وقولنا : هذا رَجُلٌ مجهولُ الجنسيَّةِ ، وهذه عينٌ غزيرةُ الماءِ .

ويَصِفُ النحاةُ هذا النوعَ من الإضافة بأنَّه في تقدير الانفصال . أمَّا الإضافة المَحْضَةُ أو المعنوية فهي خالصةٌ من تقدير الانفصال ، وفائدتُها راجعةٌ إلى المعنى ، وذلك هو الغَرَضُ الأصليُّ من الإضافة [١٩] . ولستُ أوافقُ النحاةَ في نَظْرَتِهم هذه ؛ فهذه الظاهرةُ في رأيي لا تتعلَّق بالانفصال أو الارتباط ، وإنَّما هي تَوْسِعةٌ في طُرُقِ التعبير تُتيحُها العربيةُ مثلما أتاحت التعبيرَ عن علاقة الإسناد في قولنا : أَعْجَبَنِي خُلُقُ زَيْدٍ ، بطريق التميز في قولنا : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ خُلُقًا ، أو بطريق بَدَلِ الاشتمال في قولنا : أَعْجَبَنِي زيدٌ خُلُقُه . فالعربيةُ تَسْلُكُ في التعبير عن المعنى الواحدِ طُرُقًا متعدِّدةً . ولكلِّ مَقامٍ وغَرَضٍ ما يناسبُهما من المَقَال .

وتَبْلُغُ قُوَّةُ علاقة الارتباط بين المضاف والمضاف إليه إلى حَدٍّ أنَّها قادرةٌ على النُّشوءِ حين يكون المضاف إليه جملةً ، دون اللُّجوءِ إلى الربط ، والمعلومُ أنَّ الأصل في الجملةِ الانفصالُ ، فيَكونُ المضافُ إليه جملةً فعليةً نحو قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ ﴾ (١٠٩ / المائدة) ، وجملةً اسميةً نحو : أَتَيْتُكَ زَمَنَ الحَجَّاجُ أميرٌ .

وقَسَّمَ النحاةُ الإضافةَ المَحْضَةَ قِسمين : إضافةً بمعنى اللام ، نحو : غلامُ زَيْدٍ ، وذلك إذا كان المضافُ إليه معرفةً ، وهي تُكسِبُ المضافَ التعريفَ . وإضافةً بمعنى « مِنْ » ، نحو : خَاتَمُ فِضَّةٍ ، وذلك إذا كان المضافُ إليه نكرةً ، وهي تُكسِبُ المضافَ التخصيصَ [٢٠] . وذَكَرُوا أنَّ « مِن » التي تَتَضَمَّنُها الإضافةُ هي « مِن » التَّبْيِينِيَّة ، وشَرطُها أنْ يَصِحَّ إطلاق اسم المجرور بها على المُبَيَّن [٢١] . وبسبب هذه الصِّلَة بين الإضافة وحروف الجَرِّ كانوا يُطْلِقون على تلك الحروف جميعًا تسميةَ « حروف الإضافة » [٢٢] .

ويَذْكُرُ النحاةُ أنَّ الإضافةَ إنْ كانت بمعنى اللام ، جَازَ أن تَأْتِيَ باللام وتُنَوِّنَ الأولَ ، فتقول : غُلامٌ لزَيْدٍ . وإنْ كانتْ بمعنى « مِنْ » جَازَ أنْ تُدْخِلَ « مِنْ » على المخفوض وتُنَوِّنَ الأَوَّلَ ، فتقول : خَاتَمٌ من فِضَّةٍ . وإنْ شِئْتَ نَوَّنْتَ الأولَ ونَصَبْتَ ما بعدَه على التمييز ، أو أَتْبَعْتَه إيَّاه ، فتقول : ثَوْبٌ خَزٌّ ، وخَزًّا [٢٣] . ويتَّضح من هذا أنَّ العربية تُتيحُ طُرقًا مختلفةً للتعبيرِ عن المعنى بحسب سياقِ المَقام وغَرَضِ المتكلِّم ، فإذا أراد المتكلِّم توظيفَ علاقة الإضافة مع إكساب كلمة « غُلام » معنى التعريف ، كان له أن يقول : « غُلامُ زَيْدٍ » ، على سبيل الارتباط ، وحينئذٍ تَتَدَخَّلُ اللغةُ فتُزيلُ القرينةَ اللفظيةَ المتمثِّلَةَ في التنوين ؛ لأنَّ التنوينَ ونونَ التثنيةِ والجمعِ قرينتان لفظيتان على انعدامِ الإضافة . فإذا لم يُرِد

المتكلِّمُ إكسابَ كلمةِ « غُلام » معنى التعريف كان له أن يلجأ إلى الربط بحرفِ الجَرِّ ، فيقول : غُلامٌ لزَيْدٍ . وهنا تَقُوم قرينةُ التنوين بوظيفتِها في بيان إزالة معنى الارتباط بطريق الإضافة .

وكذلك أيضًا يُمْكِنُ إنشاءُ علاقةِ ارتباطٍ بين « خَاتَم » و « فِضَّة » بطريق الإضافة المفيدةِ للتخصيص ، فيقال : خَاتَمُ فِضَّةٍ ، وبطريق علاقة الوَصْفِيَّة ، فيُقال : خَاتَمٌ فِضَّةٌ ، وبطريق علاقة التمييز ، فيقال خَاتَمٌ فِضَّةً ، أو اصطناع علاقةِ رَبْطٍ ، فيُقال : خَاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ ، وهي هنا لأَمْنِ لَبْسِ فَهْمِ الارتباطِ النَّاشِئ في العلاقات السابقة .

٥- الارتباط بطريق علاقة المُلابَسَة

تَنْشَأُ علاقةُ الارتباط بين الحال المفردة وصاحِبِها ، وسبيلُ البيانِ في هذه العلاقة أنَّ الحال تُبَيِّنُ هيئةَ صاحبِها وقتَ وقوع الفعل . وهذا البيانُ ضروريٌّ في فَهْمِ معنى الجملة ؛ لأنَّ المعنى الدلاليَّ المُستفادَ من الجملة معنًى واحدٌ لا عِدَّةُ مَعَانٍ . و يَظْهَرُ هذا واضحًا في قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾ (٩٣/ النساء) وقوله : ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى ﴾ (١٤٢/ النساء) . ويقول ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ مُعَلِّقًا على قول النحويين بأنَّ الحال فَضْلَة : « النحويُّون لم يريدوا بقولهم إنَّ الحال فَضْلَةٌ في الكلام أنَّ الحالَ لا مَعْنَى لها ولا فائدةَ تحتَها ، وإنَّما المُراد بذلك شيئان : أحدُهما : أنَّ الحال حُكْمُها أن تأتيَ بعد كلامٍ لو سَكَتَ عليه المتكلِّم لاسْتَقَلَّ بنفسِهِ . والثاني : أنَّ الحال لا تَسْتَقِلُّ بنفسها ، ولا يُسنَدُ إليها ، وإنَّما تَكُونُ أبدًا تابعةً لغيرها . » [٢٤] ويبدو لي أنَّ من الأوضح أن يُقال : إنَّ معنى الفَضْلَة هو أنَّها

ليست طَرَفًا من طَرَفَيْ علاقةِ الإسناد ، ولو اجتمعَت الفَضَلاتُ على أن تأتيَ بجملةٍ تامَّةٍ ما استطاعت الإتيانَ بها ، على الرغم من أنَّ وظائفها في الجملة لا تقلُّ شأنًا عن وظيفة طَرَفَي الإسناد في إبراز المعنى الدلاليِّ المستفاد من الجملة . ولكلِّ بناءٍ أساسٌ ، وأساسُ بناءِ الجملةِ الإسنادُ .

وقد ذَكَرْتُ أنَّ علاقة الارتباط تَنْشأ بَيْن الحال وصاحِبِها ، وليس بين الحال والفعل . ويتَّضح الدليلُ على هذا عند تمحيص الجُمَل الغامضة في باب الحال ، نحو : لَقِيتُ زَيْدًا راكبًا ؛ فقد نشأ الغموض هنا من اللَّبس في علاقة الارتباط بين الحال وصاحِبِها ، وليس بين الحالِ والفعل ؛ إذ يَنْشَأ احتمالان في فَهْم تلك العلاقة : إمَّا أنَّها ارتباطٌ بين الحالِ والفاعل ، وإمَّا بين الحال والمفعول به . ولو كانت علاقةُ الارتباط تَنْشَأ بين الحال والفعل ما نشأ غموضٌ في تلك الجملة . ثم إنَّ عَوْدة الضمير المستتر إلى صاحب الحال دليلٌ آخَر على ذلك ، وهي تقويةٌ وقرينةٌ لعلاقة الارتباط بين الحال وصاحِبِها .

ومما يَدُلُّ أيضًا على نُشُوءِ علاقة الارتباط بين الحال المفردة وصاحِبِها أنَّ عبدَ القاهر وَصَفَ الحالَ بأنَّها خَبَرٌ ليس بجُزْءٍ من الجملة ، ولكنَّه زيادةٌ في خَبَرٍ آخَرَ سابقٍ عليها ، وقال : « لأنَّ الحال خَبَرٌ في الحقيقة ؛ من حيث إنَّك تُثْبتُ بها المعنى لِذِي الحال ، كما تُثْبِتُه بخَبَرِ المبتدإ للمبتدإ ، والفعلِ للفاعلِ [٢٥] . . . ألا تراكَ قد أثْبَتَّ الرُّكُوبَ في قولك : جَاءَنِي زَيْدٌ راكبًا ، لِزَيْد ؟ إلا أنَّ الفَرْقَ أنَّكَ جِئْتَ به لِتَزيدَ مَعْنًى في إخبارك عنه بالمَجيءِ ، وهو أن تجعلَه بهذه الهيئة في مجيئه ، ولم تُجَرِّدْ إثباتك للرُّكُوب ، ولم تباشِرْه به ابتداءً ، بل بَدَأْتَ فأَثْبَتَّ المَجيءَ ، ثم وَصَلْتَ به الرُّكُوبَ ، فالتَبَسَ به الإثباتُ على سبيل التَّبَع لغَيْرِه ، وبشرط أن يَكُونَ في صِلَتِهِ . » [٢٦] وَ وَصَفَ الخَبَرَ والحالَ والصِّفَةَ بأنَّ الثلاثة تَتَّفِقُ

في أنَّ كافَّتَها لثُبُوت المعنى للشيء ، ثم تَختلفُ في كيفية ذلك الثبوت [٢٧] .

ولعلَّ من الواضح أنَّ وَثاقَةَ الارتباطِ بين الحال المفردة وصاحِبِها أَغْنَتْ عن اصطناعِ علاقةِ رَبْطٍ . وقد سَبَقَ أن أوْضَحْتُ أنَّ الارتباط قرينةٌ معنويةٌ ، وأنَّ الربط قرينةٌ لفظيةٌ ، ولذلك كان الضميرُ المُسْتَتِرُ قرينةً معنويةً حيثُما قَدَّرْناه ؛ إذ لا لَفْظَ له . ومن هنا كانت العلاقة بين الحال وصاحبها في قولنا : « جاء الرَّجُلُ يسعى » ، علاقة ارتباطٍ ، لا علاقةَ رَبْط كما يَذْهَبُ النحاةُ . أمَّا في قولنا : « جَاءَ الرَّجُلان يَسْعَيان » ونحوِه ، فاللغةُ تَلْجَأ إلى الربط لأَمْنِ اللَّبْس في فَهْم الانفصال بين الجملتين ؛ إذ لولا وجودُ الضمير البارز في الفعل هنا ما نَشَأ التعليقُ بين الجملتين ؛ فهو الرابط بينهما .

والمعلومُ أنَّ العربية تَلْجَأُ إلى رَبْطِ الحالِ الجُمْلَةِ بصاحبها بأَحَدِ الرَّابطَيْن : الضميرِ البارز أو الواو ، أو بهما معًا . وكلاهما قرينةٌ لفظيةٌ لأَمْنِ اللَّبس في فَهْم الانفصال بين الجملتين ، نحو : جَاءَ الرَّجُلان يَسْعَيان ، وجاءَ الرَّجُلُ والشَّمْسُ طالِعَةٌ ، وجَاءَ الرَّجُلُ والحقيبةُ في يَدِهِ . وكِلا الرابطين قديمٌ ، ونَجِدُهما في العِبْرِيَّة ، ويوجد بعض ذلك في سائِر اللغات السَّامِيَّة [٢٨] . إلا أنَّ الخطيب القَزْوينيَّ يرى أنَّ الضمير هو الأصل في ربط جملة الحال بصاحبها [٢٩] . وهو افتراضٌ له ما يُبَرِّرُه ؛ فبُروزُ الضمير للربط في الجملة الحاليَّة هو صورةٌ لفظية لاستِتَارِهِ في العقل عند الارتباط ، فهو أقرب من الواو وأوثق في مجال إنشاء العلاقات السياقية . ثُمَّ إنَّ الضميرَ - لا الواوَ - هو الذي يَرْبِطُ الجملةَ الخبريةَ بالمبتدإ ، والجملةَ الوصفيةَ بموصوفها ، ثُمَّ إنَّ العربية لا تَلْجَأُ إلى الواو لربط الجملة الحالية بصاحبها إلا إذا قُصِدَ استئنافُ خَبَرٍ جديدٍ ، أمَّا الضمير البارز فهو يَرْبِطها بصاحبها في إثباتٍ واحدٍ ، وقد وَضَعَ عبدُ القاهر قانونًا يَحْكُمُ هذا ،

ويقول فيه : « اعلمْ أنَّ كلَّ جملةٍ وَقَعَتْ حالاً ثم امتنعَتْ من الواو ؛ فذاكَ لأجْلِ أنَّك عَمَدْتَ إلى الفعل الواقع في صَدْرِها فَضَمَمْتَهُ إلى الفعل الأول في إثباتٍ واحدٍ ، وكلُّ جملةٍ جاءتْ حالاً ثم اقْتَضَت الواوَ ؛ فذاكَ لأنَّكَ مستأنِفٌ بها خَبَرًا ، وغيرُ قاصدٍ إلى أنْ تَضُمَّها إلى الفعل الأول في الإثبات . » (٣٠)

ويمكن أن يُضاف إلى هذا الافتراض أنَّ الضمير البارز المتَّصل أقدمُ استعمالاً في ربط الحال الجملة بصاحبها ؛ « لأنَّ الضمائر المنفصلة مُكَوَّنةٌ من حروف أو من عناصر ، والضمائر المتَّصلة من ضِمْن العناصر التي تَكَوَّنت منها الضمائرُ المنفصلة ، والمعروف أنَّ العناصرَ أقدم من الأشياءِ المركَّبة منها . » (٣١)

٦- الارتباط بطريق علاقة الظَّرْفيَّة

تنشأ علاقة الارتباط بين الفعل والظَّرْف بنوعَيْه : ظرف الزمان وظرف المكان . وارتباطُ الظرف بالفعل وثيقٌ ؛ لأنَّ الفعل دالٌّ على الحَدَث ، ولا يخلو الحدَثُ عن زمان ومكان ، ومقولتا « متى » و « أين » هما من المقولات العَشْر عند أرسطو . ولذلك كانت علاقة ارتباط الحَدَث بزمانه ومكانه من علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني .

وقد لاحظ النحاةُ أنَّ الظرف بنوعيْه يتضمَّن معنى حرف الجرِّ « في » ، فيُعَرِّفُ ابنُ مالك الظَّرْفَ بقوله :

الظَّرْفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنَا   « في » باطِّرادٍ ، كـ « هُنَا امْكُثْ أَزْمُنا »

ومن الواضح في العربية قُوَّة الدلالة الكامنة في حرف الجر « في » على معنى الظرفية . « ومذهب سيبويه والمحقِّقين من أهل البصرة أنَّ « في » لا تكون إلا ظرفية حقيقةً أو مَجازًا ، وما أَوْهَمَ خلافَ ذلك رُدَّ بالتأويل إليه . » (٣٢) يقول

سيبويه : « وأمَّا « في » فهي للوِعَاء ، تقول : هو في الجِراب ، وفي الكِيس ، وهو في بَطْنِ أُمِّه ، وكذلك هو في الغُلِّ ؛ لأنَّه جَعَلَه إذا أَدخله فيه كالوِعَاء له . وكذلك : هو في القُبَّة ، وفي الدار . وإن اتَّسعْتَ في الكلام ، فهي على هذا . وإنَّما تكون كالمَثَلِ يُجاء به ، يقاربُ الشيءَ وليس مِثْلَهُ . » (٣٣)

وكلمةُ « وِعَاء » التي استعملها سيبويه تُرادِف كلمة « ظَرْف » في معناها اللغوي ؛ قال الليث : « الظَّرْفُ وِعَاءُ كلِّ شَيْءٍ ، حتى إنَّ الإبريقَ ظَرْفٌ لِمَا فيه . » (٣٤)

وحروفُ الجَرِّ كما يراها هذا البحثُ أدواتُ ربطٍ ، تَرْبِط ما بعدَها بالحَدَث الكامِن في الفعل ، نحو : خَرَجْتُ في الصباح . ويبدو أنَّ العربيةَ تُتيح التعبيرَ عن هذا المعنى بطريق الارتباط بين الحَدَث وزمانِه ، فيقال : خرجتُ صباحًا ، فهنا علاقةُ ارتباطٍ وثيقةٌ بين حَدَثِ الخروج وزمانِه في الصباح .

ويبدو لي أنَّ هذا يَدْخُلُ أيضًا ضِمْنَ ظاهرة إتاحة التعبير عن المعنى الواحد بطريق الارتباط أو بطريق الربط ، كما كان ذلك في الارتباط بالإضافة ، نحو : هذا مالُ زيدٍ ، والربطِ بحرف الجَرِّ ، نحو : هذا المالُ لِزيدٍ . ومما يُؤْسَفُ له أنَّ البحث اللغويَّ لا تُتاحُ له الوثائقُ التاريخية التي تُثْبِتُ أيُّ الطريقين هو الأصل : الارتباط أَم الربط .

٧- الارتباط بطريق علاقة التحديد

تقوم علاقة الارتباط بين الفعل والمفعول المُطلَق المُبيِّن للنوع أو للعدد ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ (١/ الفتح) ، وقوله : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ (٤٢/ القمر) ، وقوله : ﴿ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً ﴾

(١٠٢/ النساء) ، وهي الحالة التي وَصَفَ فيها ابنُ مالك المفعولَ المُطلَقَ بالمُختصِّ [٣٥] . أمَّا المفعول المُطلَق الذي يصفونه بالمُبْهَم ، وهو المؤكِّد لفعلِه ، فيَدْخُل ضِمْنَ علاقة الارتباط بطريق التأكيد ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً ﴾ (٢٣ / الأحزاب) .

ومعلومٌ أنَّ من شروط المفعول المُطلَق أن يكون مَصْدَرًا ، والمصدرُ دالٌّ على حَدَثٍ فحسب ، في حين يَدُلُّ الفعل على حَدَثٍ وزَمَن . ويبدو أنَّ العربية تريد من خلال علاقة التحديد بين الفعل والمفعول المُطلَق أن تُبَيِّنَ الحَدَثَ الكامِن في الفعل ، وتزيل عنه الإبهام ، وذلك بوصفه ، أو بإضافته ، أو ببَيان عدد مرَّات حدوثه . فنظرَتْ في الفعل فوجدَتْه يفيد الحَدَثَ والزَّمَنَ معًا ، وهي تريد إفادة البيان للحَدَث وحدَه ، كما رَأَتْ أنَّ الفعل لا يُوصف ، ولا يُضاف ، ولا يَقْبَلُ الدلالة على العدد ؛ فهذه من خصائص الاسم ، فوجدَت المصدرَ صالحًا لِمَا تَنْشُده ؛ فهو اسمٌ دالٌّ على حَدَثٍ ، وهو يَقْبَلُ الوصفَ والإضافةَ والدلالةَ على العدد ، فأَتَتْ به من لفظ الفعل ؛ لأنَّ في تكرار اللفظ تأكيدًا من ناحية ، وقرينةً على نشوءِ علاقة ارتباطٍ من ناحية أخرى ، ثم نسبَت البيانَ الذي تُريدُه إلى ذلك المصدر ، فوصفَتْه ، وأضافَتْه ، وعدَّدَتْه . وإذا كانت الحالُ تأتي على سبيلِ بيان هيئةِ صاحبها وقتَ وقوع الحَدَث ، فإنَّ المفعول المُطلَق المختصَّ يأتي على سبيل بيان هيئةِ الحَدَثِ نفسِه ، ولذلك كانت الحال مشتقَّةً ؛ لأنَّها تُبَيِّن ذاتًا ، وكان المفعول المطلق مَصْدرًا ؛ لأنه يُبَيِّن حَدَثًا .

٨- الارتباط بطريق علاقة السببية

لم تترك العربيةُ علاقةً منطقية بين المعاني إلا وأوجدَتْ لها سبيلاً لبيانها . وعلاقةُ السببية إحدى علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني . ويقتضي سياق

الجملة من المتكلِّم أحيانًا أن يلجأ إلى هذه العلاقة لتكُون مُعينًا له على بيان سبب وقوع الحَدَث . قال ابن يعيش : « لا بدَّ لكل فعلٍ من مفعولٍ له ، سواءٌ ذكرْتَه أو لم تَذْكُرْه ؛ إذ العاقل لا يفعلُ فِعلاً إلا لغَرَضٍ وعِلَّة . » [٣٦]

ومن هنا أنشأَت العربيةُ علاقةَ ارتباطٍ بين الفعلِ والمفعولِ لأجله المنصوبِ بطريق علاقة السببية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ ﴾ (٣١/ الإسراء) ، وحَرَصَتْ على أن يكون المفعول لأجله مَصْدَرًا ؛ لأنَّ المصدر دالٌّ على الحَدَث المجرَّد من أي معنى آخَر ، والفعلُ المرادُ بيانُ سببِ وقوعه يتضمَّن دلالةَ على الحَدَث أيضًا . ومن المَنْطِق أنَّ الحَدَث يَكُون سببًا في وقوع حَدَثٍ آخَر ؛ فالسعادة سببٌ في وقوع الابتسام ، والطَّمعُ سببٌ في حدوث السَّرقة ، وهكذا . ومن المَنْطِق كذلك ألا يَكُون المفعول لأجله مَصُوغًا من أحرف الفعلِ المُرادِ بيانُ سبب وقوعه ، أي ألا يَكُون مَصْدَرَه ؛ لأنَّه لو كان كذلك لتَنافَى ذلك مع المُسَلَّمة المنطقيَّة القائلة بأنَّ الحَدَثَ لا يَكُون سببًا في وقوع نفسه .

وهنا أيضًا تُتيح العربيَّة لأفراد جماعتها اللغويَّة التعبيرَ عن علاقة السَّببيَّة بطريق الرَّبط بين السَّبب والمُسَبَّب بحرفِ جَرٍّ ، وغالبًا ما يَكُون ذلك الحرف هو اللام الدالَّة على التعليل ، نحو قول أبي صَخْرٍ الهُذَليِّ :

وإنِّي لَتَعْرُوني لذكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بلَّلَهُ القَطْرُ

وتلجأ العربية إلى اصطناع الربط حين تَضْعُف العلاقة بين الطرفَيْن ، يقول ابن عصفور في هذا : « ويُشترَط فيه أن يَكُون مَصْدَرًا ، وأن يَكُون مُقارِنًا للفعل الذي يَنْصِبه في الزمان ، وأن يكون فِعلاً لفاعل الفعل المُعَلَّل ، إلا أنْ يكونَ المُرادُ به التشبيه . فإن نَقَصَ منْ هذه الشروط شيءٌ في المصدر غيرِ التشبيهيِّ لم يصِل

الفعل إليه إلا بلام العِلَّة (٣٧) . والملاحظ أنَّ فاعل المصدر « ذِكْراكِ » في البيت هو المتكلِّم ، وفاعل الفعل « تَعْرُو » هو « الهِزَّة » .

٩- الارتباط بطريق علاقة التَّمييز

تُعَدُّ علاقة التمييز إحدى علاقات الارتباط بين المعاني على سبيل البيان وإزالة الإبهام . ومعلوم أنَّ التمييز ينقسم تبعًا للمُميَّز إلى قسمين : تمييز المفرد ، وتمييز الجملة . ويرتبط التمييز بالمُميَّز في كِلا القسمين بعلاقة ارتباط ، ولكنَّ السبيل تختلف في كلِّ قِسْم عن الآخَر من حيث وظيفة الارتباط .

فتمييز المُفرَد فيه بيانٌ لمعنى لفظٍ مُفرَد ، ويُزيل ما فيه من إبهام . وهذا اللفظ المُفْرَد ، هو المُمَيَّز ، ويكون عَدَدًا مَحْضًا أو مِقْدارًا قابلاً للعَدِّ ، وهو الكَيْل والوَزْن والمِساحة ، نحو : مَضَى من الشَّهر ثلاثةَ عشرَ يومًا ، وأُريدُ لِترًا لبنًا ، وأريدُ رِطْلاً أرزًا ، وزَرَعت فدَّانًا أرزًا . ولعلَّ من الواضح أنَّ في كلِّ ما يَقْبَل العَدَّ إبهامًا يحتاج إلى بيان . على أنَّ من الملاحظ وجود صِلَةٍ بين علاقة الارتباط هنا وعلاقةِ الارتباط بطريقِ الإضافة ؛ إذ تُتيح اللغةُ التعبيرَ عن علاقة التمييز بعلاقة الإضافة في كلِّ ما سبق ، نحو : مَضَى من الشَّهر خمسةُ أيَّام ، وأُريدُ لِترَ لبنٍ ، وأريد رِطْلَ أرزٍ ، وزَرَعْتُ فدَّانَ أرزٍ . وهذا دليلٌ على أنَّ الإضافة تفيد البيان وإزالة الإبهام .

وعلاقةُ الإضافة هنا هي التي بمعنى حَرْف الجَرِّ « مِن » الدالِّ على البيان ، ولذلك أتاحت العربيةُ التعبيرَ عن علاقة تمييز المُفرَد بطريق الرَّبط بهذا الحَرْف ، فيقال : مَضَى من الشَّهر خمسةٌ مِنَ الأيام ، وأُريدُ لِترًا من اللبن ، وأريدُ رِطلاً من الأرز ، وزَرَعْتُ فدَّانًا مِنَ الأرز .

أمَّا تمييزُ الجُملةِ ففيه بيانٌ وإزالةٌ للإبهام الذي قد يَعتري علاقةَ الارتباط بطريق الإسناد بين الفعل والفاعل ، أو علاقةَ الارتباط بطريق التَّعدية بين الفعل المتعدِّي والمفعول به ، فحين يُقال :

يَخْتَلِفُ النَّاسُ .

هذه الجملة غامضة ؛ لأنَّ علاقة الارتباط بطريق الإسناد بين الفعل والفاعل يَشوبُها الإبهام ؛ إذ تَفْتَقِرُ إلى بيان الوَجْه الذي يَختلِفُ فيه الناس ، فهي تفتقر إلى إنشاء علاقةٍ أخرى تَدْعَمُها وتُزيلُ ما بِها من إبهام ، فيُقال مثلاً :

يَخْتَلِفُ النَّاسُ أذواقًا .

وأدَّى نُشوءُ علاقةِ الارتباط بطريق التَّمييزِ إلى إزالة ما في الجملة من غُمُوض . وهكذا يكون شَأْنُ تمييز الجُمْلة في بيان علاقة التَّعدية ، نحو :

غَرَسْتُ الحديقةَ أشجارًا .

والأصلُ في بناء الجملتين :

تَخْتَلِفُ أذواقُ النَّاسِ .

غَرَسْتُ أشجارَ الحديقةِ .

فالأصلُ في تمييز الجملة – كما يقول النُّحاةُ – أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به .

ويبدو أنَّ العربيَّة لَجَأَتْ إلى إنشاء العلاقة بطريق تمييز الجُمْلة لإتاحة المجال أمام المُتكلِّم ليُفيدَ معنًى جديدًا لا تستطيع علاقتا الإسناد والتَّعدية الوفاءَ به ، هو معنى « الشُّمُول » كما يقول عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » (٣٨) ؛ فعلاقة الإسناد في قولنا :

اشتعلَ شَيْبُ الرَّأْسِ .

تبدو عاجزةً عن إفادة معنى الشُّمُول الذي يُؤدِّيه قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (٤ / مريم) . يقول عبد القاهر : « و وزانُ هذا أنَّك تقول : اشتعلَ البَيْتُ نارًا ، فيكون المعنى : أنَّ النار قد وَقَعَتْ فيه وُقُوعَ الشُّمُول ، وأنَّها قد استولتْ عليه ، وأَخَذَتْ في طَرَفَيْه و وَسَطِه . وتقول : اشتعلَتِ النَّارُ في البَيْت ، فلا يُفِيد ذلك ، بل لا يقتضي أكثرَ من وُقُوعها فيه ، وإصابتها جانبًا منه . فأمَّا الشُّمُول وأن تكونَ قد استولتْ على البَيْتِ وابْتَزَّته ، فلا يُعْقَلُ من اللَّفْظ ألبَتَّة . ونظيرُ هذا في التنزيل قولُه عَزَّ وجَلَّ : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (١٢/ القَمَر) [٣٩] .

ويبدو أنَّ الأصل في إنشاء علاقة تمييز الجُمْلة هو أنْ يكون الفعلُ في الجُمْلة قابلاً للتفاوت ، نحو : زَادَ ، وكَثُرَ ، وقَلَّ ، وعَلا . . . إلخ ؛ لأنَّ دلالة التَّفاوُت تَفْتَقِرُ إلى البيان ، ولذلك يَكْثُرُ إنشاءُ علاقة تمييز الجملة عند استعمال اسم التفضيل ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ (٣٤ / الكهف) . ولأَمْرٍ ما كان تمييزُ المفرد لا يُستعمَلُ إلا لبيان العَدَدِ والمِقْدار ، وهو معنًى فيه تفاوُت . والمُلاحَظ أنَّ علاقةَ تمييز الجُمْلة لا تَنْشَأ إذا كان الفعل غير قابلٍ للتَّفاوُت ، نحو : جَلَسَ زَيْدٌ .

ومِمَّا يدلُّ على أنَّ علاقات الارتباط تتشابكُ وتتداخلُ في العربية ما هو معلومٌ من أنَّ الفعل « زَادَ » دالٌّ على التَّفاوُت ، وأنَّه يُستعْمَل إمَّا لازمًا نحو : زَادَ الماءُ . وإمَّا مُتعدِّيًا إلى مفعولين ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا ﴾ (١٠/ البقرة) . والمُلاحَظُ أنَّ العربيَّة تُزيل الغموض عن الفعل في الحالة الأولى بطريق

علاقة تمييز الجملة ، نحو : زَادَ الماءُ صَفَاءً ، وتُزيل الغموض عنه في الحالة الثانية بطريق علاقة التَّعدية إلى مفعولٍ به ثانٍ ، كما هي الحال في الآية الكريمة .

ومِمَّا يَدُلُّ على ذلك التَّشابكِ أيضًا أنَّ العربيَّة تُعبِّر عن علاقة تمييز الجملة في بعض الحالات بعلاقةِ الرَّبط بالضَّمير البارز في بدل الاشتمال ، أو بَدَل البعض من الكُلِّ ، فيُمْكِن أداء المعنى الذي في قولنا : أعجبتْني الحديقةُ تنسيقًا ، وأعجبتْني الحديقةُ أشجارًا ، بقولنا : أعجبتْني الحديقةُ تنسيقُها ، وأعجبتْني الحديقةُ أشجارُها .

١٠- الارتباط بطريق علاقة الوَصْفيَّة

جَمَعَ النُّحاةُ خَمْسَ علاقات ، هي : النَّعت ، وعَطْف البيان ، والتَّأكيد ، والبَدَل ، وعَطْف النَّسَق ، فى باب واحد ، هو باب التَّوابع . ويُلاحَظ أنَّ هذا الجَمْع إنَّما قام على أساس الناحية اللفظيَّة المحضة المُتمثِّلةِ في العلامة الإعرابيَّة ، حتى لَيُمْكِنُ القولُ إنَّهم لم يكونوا يقصدون بمصطلح « التَّبعيَّة » سوى مطابقةِ التَّابع للمتبوع في العلامة الإعرابيَّة . والدليلُ على هذا أنَّ من المُحال العثور على جامعٍ معنويٍّ يَجْمَع بين أفراد التوابع الخمسة في باب واحد ، ولذلك لم يَجِدوا حَدًّا جامعًا مانعًا للتَّابع سوى المشاركةِ في العلامة الإعرابيَّة . من ذلك على سبيل المثال تعريف ابن عقيل : « التَّابعُ هو الاسم المُشارِك لِما قبله في إعرابه مطلقًا . » [٤٠] ولو كان النحاةُ لاحظوا جانبًا معنويًا يَجْمَعُ أفراد التَّوابع لجعلوه جِنسًا للتَّابِع ، ولكنَّهم لم يَجِدوا .

من هنا لا يَصِحُّ التَّسليم بوجود معنًى نحويٍّ يُطلَق عليه « التَّبعيَّة المعنويَّة » . ومما يؤيِّد هذه الدَّعوى أنَّ عَطْف النَّسَق يقوم على المُغايَرة المعنويَّة بين المعطوف

والمعطوف عليه ، فلا تبعيَّة معنويَّة قائمة بين المتعاطفين ، ثم إنَّه يَفْتَرِقُ عن سائر التوابع في أنَّه لا يَنْشَأ إلا بواسطة ، هي حرف العَطْف ، كما يَفْتَرِقُ عنها بأنَّ المعطوف لا يُزيل إبهامًا عن المعطوف عليه ، فى حين تتَّفق التَّوابع الأربعة الأخرى في أنَّ التَّابع يَرْفَع الإبهام عن متبوعه ، ويَحْصُلُ البيان من تضافُر التَّابع والمتبوع على أداء تلك الوظيفة . إلا أنَّ كلَّ تابع يختلف عن غيره من التَّوابع في السبيل التي يسلكها للبيان وإزالة الإبهام ، كما أنَّ هذه الوظيفة ليست مقصورة على تلك التَّوابع فحسب ، وإنَّما تتعدَّاها إلى أبواب أخرى كالحال والتَّمييز وغيرهما كما سَبَقَ أن أوضحت .

بعد هذه المقدِّمة التي كان من الضَّروري التَّمهيد بها ، يصبح من المناسب دَرْس العلاقة الوَصفيَّة بين النَّعت والمنعوت .

تنشأ علاقة الارتباط بين النَّعت المفرد والمنعوت بطريق علاقة الوصفيَّة ، وهي علاقة تؤدِّي إلى إزالة ما في المنعوت من إبهام ، ببيان معنًى فيه ، لا ببيان حقيقته .

ويبدو لي أنَّ البِنْيَة المُضْمَرَة في علاقةُ الوصفيَّة هي علاقة الإسناد ؛ فحين يُقال : هذا حاكمٌ عادلٌ ، فهو في البِنْيَة المُضْمَرَة : هذا حاكمٌ . يَعْدِلُ الحاكمُ . ويُقال هذا عن الحال أيضًا ؛ فقولنا : جاء زيد ضاحكًا ، هو في البِنْيَة المُضْمَرَة : جاءَ زيدٌ . يَضْحَكُ زيدٌ . ويَظْهَرُ هذا واضحًا حين تكُون الحال جُملة ، إذ يقال : جاءَ زيدٌ وهو يَضْحَكُ . وإنَّما لجأت العربيَّة إلى ضَمِّ الجملتين بطريق الارتباط طلبًا للإيجاز الذي هو سِمَة بارزة من سِماتِها التَّركيبيَّة . ثُمَّ إنَّ العربيَّة أتاحت التَّعبير عن علاقة الوصفيَّة بالاسم المُشْتَقِّ وبالفِعْل ؛ لأنَّ الفعل يَقْتَضِي مُزَاوَلَةَ

وتجدُّد الصِّفَةِ في الوقت ، ويَقْتَضِي الاسمُ ثُبوتَ الصِّفة وحُصُولَها من غير أن يكون هناك مُزَاوَلَةٌ وتزجية فِعْلٍ ، ومعنى يَحْدُث شيئًا فشيئًا [٤١] .

والأدلَّة على ما أَذهبُ إليه كثيرة ، فمن ذلك قولهم : إنَّ الخَبَرَ والصِّفة والحال تتَّفق في أنَّ كافَّتها لثُبُوت المعنى للشيء ، ثُمَّ تختلفُ في كيفيَّة ذلك الثُّبُوت [٤٢] ؛ فالحالُ والصِّفة تتَّفقان من حيث إنَّ كلَّ واحدة منهما لبيانِ هيئةٍ مُقَيَّدةٍ [٤٣] ، إلا أنَّ الصِّفة لازمةٌ للموصوف ، والحال غيرُ لازمة ، ولذلك إذا قلتَ : جاءَ زيدٌ الضَّاحِكُ ، كانت الصِّفة ثابتةً له قبل مجيئه ، وإذا قلتَ : جاءَ زيدٌ ضاحكًا ، كانت صفةُ الضَّحِكِ له في حال مجيئه فحسبُ [٤٤] . ومن الأدلَّة على ذلك أيضًا قولهم : إنَّ الجملة الوَصْفيَّةَ هي في المعنى حُكْمٌ على صاحبها كالخَبَر ، ولذلك يُشترَط فيها أن تكون خَبَريَّة [٤٥] . وكذلك ما لاحظوه من أنَّ النَّعت المُفرَد لا يكون إلا اسمًا مُشتقًّا ، لفظًا أو تأويلاً . والمُراد بالمُشتقِّ هنا ما أُخِذَ من المَصْدر للدَّلالة على معنى وصاحبِه ، وهو اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، والصِّفة المُشَبَّهة باسم الفاعل ، وأفعلُ التَّفضيل [٤٦] . والوَصْفُ بالمُشتقِّ هو الأصل أمَّا المُؤوَّل بالمُشتَق فهو فَرْعٌ على الأصل كما يقول صاحب « البسيط » . ويُعلِّل ذلك بأنَّ الغَرَض من الصِّفة الفَرْقَ بين المُشتركين في الاسم ، وإنَّما يَحْصُل الفَرْقُ بالمعاني القائمة بالذَّوات ، والمعاني هي المصادر [٤٧] . ولعلَّه يَقْصِدُ بهذا أنَّ هذه المشتقات تَدلُّ على حَدَثٍ مُسنَد إلى صاحبه ، وهذا هو ما تُؤدِّيه علاقة الإسناد في الجملة الفعليَّة . أمَّا أسماء الزَّمان والمكان والآلة فلا تؤدِّي هذه الدَّلالة ؛ « فهي لا تَدلُّ على صاحب الحَدَث ، بل على زمانه أو مكانه أو آلته . » [٤٨] ولخَّص المُراديُّ ذلك في قوله : إن المُشْتَقَّ الموصوف به هو ما دَلَّ على فاعل أو مفعول به مُضَمَّنًا معنَى فعلٍ وحُرُوفَه [٤٩] .

ولعلَّ من أوضح الأدلَّة على أنَّ البِنْيَةَ المُضمَرةَ لعلاقة الوصفيَّة هي علاقة الإسناد ما لاحظه النُّحاةُ من أنَّ النَّعت يجري في مطابقة المنعوت مَجْرَى الفعلِ الواقعِ مَوْقعَه . وقد توصَّلَ النُّحاة إلى هذا القانون من خلال البِنْيَة المُضْمَرة التي أَشَرْتُ إليها ؛ فضميرُ الرَّفع المُستتِر في النَّعت الحقيقيِّ المُفرَد يُطابِقُ المنعوتَ مُطلقًا ، كما كان الفعلُ في مكانِ ذلك النَّعت ، فيُقاسُ قولُنا : مَرَرْتُ برجلَيْن حَسَنَيْن ، وامرأةٍ حَسَنَةٍ ، علىَ قولنا : مَرَرْتُ برجلَيْن حَسُنَا ، وامرأةٍ حَسُنَتْ . وأمَّا النَّعت السَّببيُّ فالمعلوم أنَّه حين يَرْفَع اسمًا ظاهرًا يَكُونُ في التَّذكير والتَّأنيث على حسب ذلك الظَّاهر ، كما هو في الفعل ، فيُقال : مَرَرْتُ برجالٍ حَسَنَةٍ وُجُوهُهُم ، وبامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهُها ، كما يُقال : حَسُنَتْ وُجُوهُهُم ، وحَسُنَ وَجْهُها [٥٠] . ويَعْنِي هذا أنَّ حُكْمَ النَّعتِ هو حُكْمُ الفِعْل إذا رَفَعَ ظاهرًا ؛ فإنْ أُسْنِدَ إلى مُؤَنَّثَ أُنِّثَ وإنْ كان المنعوتُ مُذَكَّرا ، وإنْ أُسْنِدَ إلى مُذَكَّرٍ ذُكِّرَ وإنْ كان المنعوت مُؤَنَّثًا [٥١] .

والمُلاحظ أنَّ العربيَّة تُعَبِّرُ عن النَّعت السَّببيِّ بعلاقةٍ أخرى ، هي علاقة الإسناد بطريق الجملة الاسميَّة ؛ فيقال : مَرَرْتُ برجالٍ وُجُوهُهُم حَسَنَةٌ . ويَفْتَرِضُ برْجِشْتراسر أن يكون الخَبَرُ قد قُدِّمَ ، فصارت : برجالٍ حَسَنَةٌ وُجُوهُهُم ، ثم أَتْبَعُوا كلمة « حَسَنَةٌ » الاسمَ السَّابق لها ، كأنَّها وَصْفُها ، فَأصبحتْ : برجالٍ حَسَنَةٍ وُجُوهُهُم [٥٢] .

وعلاقةُ الارتباط بين النَّعت المُفْرَد ومنعوته علاقةٌ وثيقة ، ولذلك « لا يجوز الفَصْل بينهما إلا بجُمَل الاعتراض ، وهي كلُّ جُمْلةٍ فيها تسديدٌ للكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ – لَوْ تَعْلَمُونَ – عَظِيمٌ ﴾ (٧٦ / الواقعة) ، ولا يجوز فيما عَدَا ذلك إلا في ضرورة . » [٥٣]

وقد كان النُّحاةُ على حقٍّ حين شَبَّهوا العلاقة بين النَّعت المُفْرَد ومنعوتِه بعلاقة الشَّيْءِ بنفسه . ويبدو هذا واضحًا في الرَّفض الدَّلاليِّ لعَطْفِ النَّعتِ على منعوته بالواو ؛ فإذا قيل : جاءَ الرَّجُلُ والكريمُ ، استحال فَهْمُ علاقة الوصفيَّة ؛ لاستحالة عطف الشَّيْءِ على نفسه ؛ إذ يقتضي العَطْفُ المُغايَرة ، فيكون « الكريمُ » دالاً على ذاتٍ غيرِ ذاتِ « الرَّجُل » . ولعلَّ وثاقة علاقة الارتباط بين النَّعت المُفرَد ومنعوته راجعة من حيث البِنْيَة المُضْمَرة إلى وثاقة علاقة الارتباط بين الفِعْل والفاعل . وقد سَبَقَ أن أشرتُ إلى أنَّ أبا البقاء العُكْبَرِيَّ أَوْرَدَ اثني عَشَرَ دليلاً على شِدَّة اتصال الفِعْل بالفاعل [٥٤] .

ومن هنا كان الرَّبط بواو العَطْف بين النَّعت والمنعوت أمرًا يرفضه جمهور النُّحاة [٥٥] ، بل عَدُّوا وجودَ الواو في أوَّل الجملة مانعًا من كونها نَعْتًا [٥٦] ، وعارضوا الزَّمخشريَّ حين ذَهَبَ إلى أنَّ الواو في قوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٢٢ / الكهف) هي الواو التي تَدْخُلُ على الجملة الواقعة صفةً للنَّكرة كما تَدْخُلُ على الواقعة حالاً عن المعرفة . . . وفائدتُها تأكيدُ لُصُوقِ الصِّفةِ بالموصوف ، والدَّلالةُ على أنَّ اتصافه بها أَمْرٌ ثابتٌ مُستقِرٌّ [٥٧] .

والرأيُ الذي أرتضيه هو ما ذَهَبَ إليه الجمهور ؛ فجملةُ النَّعتِ تَفْتَقِرُ إلى ما يربطها بمنعوتها من حيث هي جُمْلَةٌ مُستقلَّةٌ بالإفادة . ولمَّا كانت علاقتُها بمنعوتها أوثقَ من علاقة جملة الحال بصاحبها ، اكْتُفِيَ فيها بالضَّمير وحدَه رابطًا [٥٨] .

وإذا كانت العربيَّة تَرْبِطُ النَّعتَ الجملةَ بالمنعوتِ النَّكرةِ باستخدام الضَّمير البارز [٥٩] ، فإنَّها – في رأيي – تَرْبِطُ النَّعْتَ الجُمْلَةَ بالمنعوتِ المعرفةِ باستخدام الاسم الموصول ، نحو : لا أُحِبُّ شُرْبَ القَهْوَةِ الَّتي يُعِدُّها زَيْدٌ ، وقد فَصَّلْتُ هذا الرَّأْيَ فيما سَبَقَ .

١١- الارتباط بطريق علاقة الإبدال

من المعلوم أنَّ النُّحاة قَسَّمُوا البَدَل إلى أربعة أقسام ، هي : بَدَل كلٍّ من كلٍّ (أو البَدَل المُطابِق) ، وبَدَل بعضٍ من كلٍّ ، وبَدَل الاشتمال ، والبَدَل المُبايِن (ويشمل : بَدَل الغَلَط ، وبَدَل النِّسيان ، وبَدَل الإضراب أو البَدَاء) (٦٠) .

ومن المعلوم كذلك أنَّ ابن مالك كان قد عرَّفَ البَدَل بقوله :

التَّابعُ المقصودُ بالحُكْمِ بلا واسِطةٍ ، هوَ المُسمَّى بَدَلا

ويُلاحَظ أنَّه يَقْصِد بقوله « بلا واسِطَة » إخراجَ عَطْفِ النَّسَق من التَّعريف (٦١) ؛ فالواسطة هنا هي أداة العَطْف . وعلى الرَّغم من أنَّ النُّحاة يَنظُرون إلى الضَّمير في بَدَل بعضٍ من كلٍّ وبَدَل الاشتمال على أنَّه رابطٌ ، فهم لا يُدخِلُون ذلك الضَّميرَ الرَّابط ضمن ما يقصدونه بمصطلح « الواسِطة » الذي استعمله ابن مالك . والصَّحيحُ في رأيي أنَّ مصطلح « الواسِطة » مُناسبٌ لأنْ يُطلَق على كلِّ رابطٍ في العربيَّة ، سواءٌ أكانَ أداةً رابطةً أم ضميرًا بارزًا يُستخدَم للرَّبط . فالواسِطة - حسب ما يراه هذا البحث - هي كلُّ قرينةٍ لفظيَّةٍ تَستخدِمها العربيَّة لاصطناع علاقةِ رَبْطٍ بين طرفَيْن .

وَ وَفْقًا لما أذهبُ إليه في هذا البحث ، فإنَّ علاقة الارتباط تَنْشأ بطريق علاقة الإبدال بين البَدَل والمُبْدَل منه في البَدَل المُطابِق والبَدَل المُبايِن فحَسْب ؛ لأنَّ علاقة الإبدال هنا وثيقة ، فلم تَحتَجْ إلى واسطةٍ من أداةٍ أو ضميرٍ بارزٍ . أمَّا علاقة الإبدال النَّاشئةُ عن استعمال بَدَلِ بَعْضٍ من كلٍّ أو بَدَل الاشتمال فهي علاقةٌ قائمةٌ على سبيل الرَّبط بالضَّمير البارز ، ويبدو أنَّ العربيَّة أنشأتْها للتَّعبير بطريق الرَّبط عمَّا تُعبِّر عنه علاقةُ الارتباط في تمييز الجملة .

فأمَّا البَدَل المُطابِق (أو بَدَل كُلٍّ من كُلٍّ) فنحو قوله تعالى : ﴿ اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ . صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٦ - ٧/ الفاتحة) . ويُلاحَظ أنَّ العلاقة بين « صِراط » الأولى و « صِراط » الثانية علاقة ارتباط معنويَّة وثيقة ؛ لأنَّها تُمثِّل علاقةَ الشَّيءِ بنفسه ، فالبَدَل والمُبْدَل منه يَدُلان على ذاتٍ واحدةٍ ، وكما أنَّ البَدَلَ هنا يُطابِق المُبْدَل منه في العلامة الإعرابيَّة ، فهو يُطابقه في معناه . ومن هنا كانت العلاقة القائمة بين البَدَل المُطابِق والمُبْدَل منه في غِنًى عن واسطة تَربط أحدَهما بالآخَر .

ولستُ أتَّفِقُ مع النُّحاة الذين ذَكَروا أنَّ المُبْدَل منه يُنْوَى به الطرحُ معنًى لا لَفظًا ، يقول ابن عُصفور : « والدَّليلُ على أنَّ الأوَّل (يَقْصِد المُبْدَل منه) يُنْوَى به الطَّرْحُ أنَّ البَدَلَ على نِيَّة استئنافِ عاملٍ ؛ فإذا قلتَ : قامَ زَيْدٌ أخوكَ ، فالتَّقديرُ : قامَ أخُوكَ ، فَتَرْكُكَ الأوَّلَ وأَخْذُكَ في استئنافِ كلامٍ آخَر طَرْحٌ منكَ له ، واعتمادٌ على الثاني . » (٦٢)

ولعلَّ من الواضح أنَّ المعنى الذي تفيده كلمة « زَيْد » في المثال الذي أَتَى به هو معنى مهمٌّ في الجملة ، ولا يَصحُّ القولُ بأنَّه مذكور على سبيل الطَّرح ، ثُمَّ إنَّ التقدير الذي ذكَره للمثال ليس هو البِنْيَة المُضْمَرَة الصَّحيحة للبِنْيَة الظَّاهِرة . وتبدو أهمية ذِكْر المُبْدَل منه واضحة في قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ؛ إذ إنَّ المعنى في « الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » ضروريٌّ ، ويؤدِّي فائدةً في فَهْم المعنى الدَّلاليِّ . والصَّحيحُ - في رأيي - أنَّ العربيَّة تلجأ إلى إنشاء علاقة الإبدال بطريق البَدَل المُطابِق كي تَزيد المُبْدَل منه بيانًا وتوضيحًا ، فهي تُشْبِهُ في هذا علاقةَ النَّعت بمنعوته ، إلا أنَّ البَدَل يَكْشِفُ المُبْدَل منه ببيان حقيقته ، والنَّعتَ يَكْشِفُ المنعوتَ ببيان معنًى فيه .

والذي أرتضيه أيضًا أنَّ البَدَل المُطابق وما سَمَّاه النُّحاةُ « عَطْفَ البَيَان » هما شيءٌ واحدٌ . وقد ذَهَبَ إلى هذا الرأي نَحْويٌّ اتَّصفَ بالدِّقة والموضوعيَّة والبُعْد عن الشَّطَط والإغراب ، هو الرَّضِيُّ الإستراباذيّ ، حين قال : « وأنا إلى الآن لم يَظْهَرْ لي فَرْقٌ جَلِيٌّ بين بَدَل الكُلِّ من الكُلِّ وبين عَطْف البَيَان ، بل لا أرى عَطْفَ البيان إلا البَدَل ، كما هو ظاهِرُ كلامِ سيبويه ؛ فإنَّه لم يَذْكُرْ عَطْفَ البيان . »[٦٣]

وقد أَجْهَدَ بعضُ النُّحاة أنفسهم في حَصْرِ أوجه خلافٍ بين البَدَل المُطابِق وعَطْف البيان[٦٤] ، ولكنَّ الدَّارس يُلاحِظ تكلُّفَهم في هذه التَّفرقة ، والاعتمادَ على النَّاحية اللفظيَّة وفكرة العامل ، كما أنَّ الأمور التي ذَكَرُوها ليست موضع اتفاقٍ من جمهور النُّحاة . والجديرُ بالذِّكْر أنَّ الفَرَّاء كان يُطلِق تسمية « التَّفسير » أحيانًا على كلٍّ مِنْ : عَطْف البيان والبَدَل والتَّمييز ، لا يُفَرِّق بَيْنَها في التَّسمية[٦٥] .

١٢- الارتباط بطريق علاقة التَّأكيد

تَنْشأُ علاقة الارتباط بين التَّأكيد اللَّفظيِّ والمُؤكَّد . أمَّا التَّأكيد المعنويُّ فالعلاقةُ النَّاشئة بينه وبين المُؤكَّد علاقةُ رَبْطٍ بالضَّمير البارز ، يقول الأشمونيُّ : « لا بدَّ من اتِّصال ضمير المَتْبُوع بهذه الألفاظ ليَحْصُلَ الرَّبْطُ بين التَّابعِ ومتبوعِهِ . »[٦٦]

والتَّأكيدُ اللَّفظيُّ عندَهم هو « إعادةُ اللَّفظ أو تقويتُه بموافِقِهِ مَعْنًى »[٦٧] ، ويقول ابن فارس : « مِنْ سُنَنِ العَرَبِ التَّكريرُ والإعادةُ ؛ إرادةَ الإبلاغِ بحسب العناية بالأَمْر . »[٦٨] ويقول العَلَويُّ : « اعلمْ أنَّ دخول التَّأكيد في الكلام ليس أمْرًا حتمًا ، ولا يكون على جِهَة الوُجُوب ، وإنَّما يكون وُرُودُه على وَجْهَيْن ، أحدُهما : أن يكون الكلام معلومًا في النَّفْس لا يقع فيه شكٌّ . فما هذا حالُه أنتَ فيه بالخِيار بين تأكيده وتَرْكِه . وثانيهما : أنْ يكونَ غيرَ معلومٍ ، أو يكونَ

مَشْكوكًا فيه . وما هذا حالُه فالأوْلَى تأكيدُه ؛ لإزالة احتماله . »[٦٩]

وعلاقةُ التَّأكيد اللَّفظي بالمُؤكَّد علاقةُ ارتباطٍ وثيقة تُغْنِي عن الرَّبْط بينهما بأداةٍ أو ضميرٍ بارزٍ ؛ لأنَّها تَنْشأ بطريق تكرير الكلمة أو الجملة ، فهي علاقة بين الشَّيْءِ ونفسه ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَيْهاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (٣٦/ المؤمنون) ، وقوله : ﴿ فَإِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا . إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا ﴾ (٥ ، ٦ / الشَّرْح) .

ومن التَّأكيد اللَّفظيِّ تأكيدُ الضَّمير ، نحو : قُمْ أنْتَ . ومن الواضح أنَّ الضَّمير البارز لم يُستخدَم هنا للربط ، وإنَّما العلاقة بين الضَّميرَيْن علاقة ارتباط قائمةٌ على تكريرِ الذَّات فيُؤَدِّي هذا إلى تأكيد وظيفة الضَّمير الأوَّل منهما .

وأرى أن يَدْخُلَ في نطاق التَّأكيد اللَّفظيِّ تأكيدُ الفعل بمَصْدَره في باب المفعول المُطْلَق المُؤَكِّدِ لفعله ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّماءُ مَورًا . وتَسِيرُ الجِبَالُ سَيْرًا ﴾ (٩ ، ١٠/ الطُّور) . ويبدو لي أنَّ العربيَّة أرادت بهذه العلاقة تأكيدَ الحَدَثِ الكامنِ في الفعل دُونَ الزَّمن ، فلَجَأَتْ إلى المَصْدَر ؛ لأنَّه دالٌّ على الحَدَث فحسب ، فهو نَوْعٌ من التَّأكيد اللَّفظيِّ للفعل ، إلا أنَّه يُؤَكِّدُ ما في الفعل من دلالة على الحَدَث . يقول السُّيوطيُّ : « هو عِوَضٌ من تكرارِ الفعل مَرَّتَيْن . »[٧٠] وأحيانًا يَستدعِي السِّيَاقُ زيادةَ التَّأكيد للحَدَث ، فيُؤَكَّدُ المصدَرُ نفسُه تأكيدًا لفظيًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَلا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ (٢١ / الفَجْر) .

الفصل الرابع
علاقات الرَّبط في تركيب الجُمْلة العربيَّة

الرَّوابط عند النُّحاة

حين اتَّخَذَ النُّحاةُ « الإعراب » منهجًا لهم ، حَرَمَهم هذا من دَرْس بناءِ الجملة دَرْسًا تركيبيًا معنويًا يقوم على الارتباطِ والرَّبطِ والانفصالِ بين المعاني الجزئيَّة . ولهذا يُلاحِظ الدَّارس أنَّ النُّحاة المتقدِّمين لم يُشيروا إلى الرَّبط إلا إشاراتٍ عابرةٍ وفي مواضع متفرِّقة . أمَّا المتأخِّرون فقد تَنَبَّه قليلٌ منهم إلى أهميَّة هذه الظَّاهرة التَّركيبيَّة ، فحاولوا حَصْرَ مواضعها في مباحث خاصَّة ، ولكنَّ دراساتهم كانت بعيدة عن النَّظرة الشَّاملة المُتكامِلة ؛ لأنَّ فكرة الرَّبط لم تكن جزءًا من منهجهم ، ولهذا لم يَحْصُرُوا الروابط كلَّها ، وخَلَطُوا بين مفهوم الارتباط ومفهوم الرَّبط كما يراهما هذا البحث .

مِنْ هؤلاء ابنُ هشام في « مُغْني اللَّبيب » ، حيث حَصَرَ الرَّوابط في أحدَ عشرَ موضعًا :

الأوَّل : جملة الخَبَر ، وروابطها عشرة أشياء خَصَّها بِمَبْحَثٍ مستقلٍّ .

الثَّاني : جملة الصِّفة ، ولا يربطها إلا الضَّمير .

الثَّالث : جملة الصِّلة ، ولا يربطها غالبًا إلا الضَّمير .

الرَّابع : جملة الحال ، ورابطها إمَّا الواو ، أو الضَّمير ، أو كلاهما .

الخامس : المُفَسِّرة لعامل الاسم المُشتَغَلِ عنه ، نحو : زَيْدًا ضَرَبْتُه .

السَّادس والسَّابع : بَدَل البَعْض وبَدَل الاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضَّمير ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ (٧١/ المائدة) ، وقوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (٢١٧/ البقرة)

الثَّامن : معمول الصِّفة المُشَبَّهَة ، ولا يربطه أيضًا إلا الضَّمير .

التَّاسع : جواب اسم الشَّرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضًا إلا الضَّمير ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ ﴾ (١١٥/ المائدة)

العاشر : العاملانِ في باب التَّنازُع لا بُدَّ من ارتباطهما إمَّا بعاطِفٍ ، كما في : قام وقَعَدَ أَخُوكَ ، أو عَمِلَ أوَّلُهما في ثانيهما ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللهِ شَطَطًا ﴾ (٤/ الجنّ)

الحادي عشر : ألفاظ التَّوكيد المعنويّ ، وإنَّما يربطها الضَّمير الملفوظ به ، نحو : جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُه .-

وجميعُ ما تَقَدَّمَ يجوز أن يكون الضَّميرُ فيه مُقَدَّرًا (١) .

أمَّا روابط الجملة الخَبَرِيَّة بما هي خَبَرٌ عنه فقد خَصَّها ابن هشام بِمَبْحَثٍ مستقلٍّ ، وحَصَرَها في عشرة مواضع :

الأوَّل : الضَّمير ، وهو الأَصْل .

الثَّاني: الإشارة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (٢٦/ الأعراف) .

الثالث : إعادة المبتدإ بلفظه ، نحو قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (١ ، ٢ / الحَاقَّة) .

الرَّابع : إعادته بمعناه ، نحو : زَيْدٌ جاءَني أَبُو عبدِ اللهِ ، إذا كان كُنْيَةً له .

الخامس : عُمُوم يَشمَل المبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ (١٧٠/ الأعراف) .

السَّادس : أن يُعْطَفَ بفاء السَّبَبِيَّة جُمْلَةٌ ذاتُ ضميرٍ على جُملةٍ خاليةٍ منه ، أو بالعكس ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٦٣/ الحَجّ) .

السَّابع : العَطْف بالواو ، عند ابن هشام وحده : زَيْدٌ قَامَتْ هِنْدٌ وأَكْرَمَهَا .

الثَّامن : شَرْطٌ يَشتمِل على ضميرٍ مدلولٌ على جوابه بالخَبَر ، نحو : زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرٌو إنْ قَامَ .

التَّاسع : « ال » النائبة عن الضَّمير ، في قَوْل طائفةٍ ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (٤١/ النَّازعات) ، أي : مأواه .

العاشر : كَوْن الجملةِ نَفْسَ المبتدإ في المعنى ، نحو : هِجِّيرَى أبي بكرٍ لا إله إلا الله [٢] .

وَوَفْقًا لفكرة الارتباط والرَّبط التي يَذْهَب إليها هذا البحث ، فمِنَ المُلاحَظ أمران ، الأوَّل : أنَّ ابن هشام لم يَحْصُرْ مواضع الرَّبط حَصْرًا تاما ، والثَّاني : أنَّه خَلَطَ مفهوم الربط بمفهوم الارتباطِ في بعض المواضع ، فلم يُمَيِّزْ بين الائتلاف بلا واسطةٍ والائتلافِ بواسطةٍ . وكلا الأمرَيْن راجعٌ إلى أنَّ

مفهوم الرَّبط لم يكن مُحَدَّدًا لَدَى النُّحاة حتى يَحْصُرُوا مواضعه ويُفَرِّقُوا بينها وبين مواضع الارتباط . وقد سَبَقَتِ الإشارةُ إلى أنَّ منهجهم القائم على « الإعراب » ونظريةِ العامل شَغَلَهم عن النَّظر في التَّركيب من حيث نظامُ الائتلاف بين مُكوناته .

واللافت أنَّ ابن هشام لم يَنْتَفِع بالكثير من الملاحظات التي أَوْرَدَها بعضُ المتقدِّمين والمتأخِّرين عن « الرَّبط » ، من ذلك ما لاحَظَهُ ابنُ السَّرَّاج (المتوفَّى سنة ٣١٦ هـ) من أنَّ الحَرْف لا يَخْلُو من ثمانية مواضع ، منها أنَّه يُستخدَم لِيَرْبِط اسمًا باسم ، أو فعلاً بفعل ، كواو العَطْف ، نحو جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وَقامَ وقَعَدَ ، أو فعلاً باسم ، كَمَرَرْتُ بزَيْدٍ ، أو جملةً بجملةٍ ، نحو إنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقْعُدْ عَمْرٌو [٣] .

ويَعْني هذا أنَّ ابن السَّرَّاج كان قد لاحَظَ أنَّ من مواضع الرَّبط استخدامَ أدوات العَطْف ، وأدوات الجَرِّ ، وأدوات الشَّرْط . وأَوْرَدَ بعض النُّحاة المتأخِّرين ملاحظة ابن السَّرَّاج ، ومنهم ابن أبي الرَّبيع في « شَرْح الإيضاح » ، والأندلسيُّ في « شَرْح المُفَصَّل . » [٤] وقال ابن فَلاح في (مُغْنِيه) : « الحَرْفُ يَدْخُلُ إمَّا للرَّبْط ، أو للنَّقْل ، أو للتَّأكيد ، أو للتَّنْبيه ، أو للزِّيادة . ويَنْدَرِجُ تحت « الرَّبْط » حروفُ الجَرِّ ، والعَطْف ، والشَّرْط ، والتَّفْسير ، والجَوَاب ، والإنكار ، والمَصْدَر ؛ لأنَّ الرَّبْط هو الدَّاخِل على الشَّيْءِ لتَعَلُّقِهِ بغيره . » [٥]

واستخدَمَ بعضُ النُّحاة مُصطَلَحًا آخَرَ للتَّعبيرعن الرَّبْط ، هو « الوُصْلَة » . والمعنى اللُّغويُّ للوُصْلَة هو « الاتِّصال » . وكلُّ شَيْءٍ اتَّصل بشَيْءٍ فما بينَهما وُصْلَةٌ ، والجَمْعُ وُصَلٌ ، وبينَهما وُصْلَةٌ : أي اتِّصالٌ وذَرِيعَةٌ [٦] ، ويُقال :

« سَاقَ الله إليَّ وُصْلَةً حتَّى بَلَغْتُ مَقْصِدي ، أيْ : رُفْقَةً حَمَلُوني . »[٧]

وقد ذَكَرَ ابنُ يعيش أنَّ « ذُو » دَخَلَتْ وُصْلَةً إلى وَصْفِ الأسماء بالأجناس ، ونَظيرُها « الَّذي » وأخواتُه دَخَلَتْ وُصْلَةً إلى وَصْفِ المَعارف بالجُمَل ، و « أيُّ » وُصْلَةٌ إلى نداء ما فيه الألِف واللام ، واسمُ الإشارة وُصْلَةٌ إلى نَقْل الاسم من تعريف العَهْد إلى تعريف الحُضُور والإشارة ، نحو : هذا الرَّجُلُ فَعَلَ أو يَفْعَلُ ، ويجوز أنْ يُتَوَصَّل بـ « هذا » إلى نداء ما فيه الألِف واللام ، فتقول : يا هذا الرَّجُلُ ، كما تقول : يا أيُّها الرَّجُلُ[٨] .

وذَكَرَ ابنُ القَيِّم أنَّ الوُصْلات التي وَضَعُوها في كلامهم للتَّوصُّل بها إلى غيرها خمسةُ أقسام ، أحدُها : حُروفُ الجَرِّ ؛ وَضَعُوها لِيَتَوصَّلُوا بالأفعال إلى المجرور بها ، ولولاها لَمَا نَفَذَ الفعلُ إليها ولا باشَرَها . والثَّاني : حَرْفُ « ها » التي للتَّنْبيه وُضِعَتْ لِيُتَوَصَّلَ بها إلى نداء ما فيه « ال » والثَّالث : « ذُو » وَضَعُوه وُصْلَةً إلى وَصْف النَّكرات بأسماء الأجناس غير المُشتقَّة . والرَّابع : « الَّذي » وَضَعُوه وُصْلَةً إلى وَصْف المعارف بالجُمَل ، ولولاها لَمَا جَرَتْ صِفاتٌ عليها . والخامس : الضَّمير الَّذي يَرْبِط الجُمَل الجارية على المفردات أحوالاً ، وأخبارًا ، وصفاتٍ ، وصِلاتٍ ، فإنَّ الضَّمير هو الوُصْلَة إلى ذلك[٩] .

ولعلَّ من الواضح من خلال ما سَبَقَ أنَّ مُصطلَح « الوُصْلَة » كان يرادِف عند النُّحاة مُصطلَح « الرَّبْط » بدليل أنَّ ابن القَيِّم ذكر من الوُصْلات حروف الجَرِّ التي عَدَّها ابنُ السَّرَّاج من الرَّوابط ، كما ذَكَرَ مِنْ بينها الضَّمير الذي يُعَدُّ رابِطًا عند النُّحاةِ بلا خِلاف .

وعلى الرَّغم من هذا فلا يُمْكن القَوْل إنَّ النُّحاة كان لديهم تَصَوُّر كامل لمفهوم الرَّبط بوصفه ظاهرة تركيبيَّة مُهِمَّة في الجُمْلة العربيَّة ، وإنَّما كانت إشاراتهم إليه لا تَخْرُج عن كَوْنها مُجَرَّدَ ملاحظات تُساق هنا وهناك ، فهي لاتَرْقى إلى مستوى النَّظرة الشَّاملة المُتكامِلة .

مواضع الرَّبط في تركيب الجُمْلة العربيَّة

الجُمْلة ذات معنى دلاليٍّ واحد ، وتَقْتَضِي وحدةُ المعنى الدلاليِّ ائتلافَ المعاني الجزئيَّة داخلَ الجُمْلة بطريق العلاقات النحويَّة السياقيَّة . ولا تَستوي العلاقاتُ النحويَّة ؛ فبعضُها وثيقٌ كعلاقة الشيءِ بنفسه ، وبعضُها واهِنٌ كعلاقة الشيءِ بغيره . ومن هنا كان سبيل الائتلاف بين المعاني الجزئيَّة هو الارتباط والربط . وهذا الائتلاف هو أساس النِّظام التَّركيبيِّ للجُمْلة . فالجُمْلة كالعِقْد الذي يَجْمَعُ بين حَبَّاته سِلْكٌ وثيقٌ ، ولا بُدَّ أنْ يَبْقَى ذلك السِّلْكُ مُتَّصلاً ، وإلا ما استطاع الرَّائي أن يَفْهَمَ من شَكْلِه معنى العِقْد ، وهذا هو الارتباط . فإذا انقطع السِّلْك ، وكنا نُريد له أن يَتَّصل وأن يُفْهَم منه معنى العِقْد ، عالجْنا انقطاعه بطريق الرَّبْط ،حتى يَعُودَ متَّصلاً اتِّصالاً أَشْبَهَ بما كان عليه ، إلا أن مَعْقِد الرَّبْط يبقى واضحًا للرَّائي ، ويظلُّ مَعْلَمًا وقرينةً ماديَّةً على أن ما اصطنعناه لا يُعَدُّ ارتباطًا ، كما أنَّه لا يُعَدُّ انفِصالاً ، وإنَّما هو في المَرْتبة الوُسطَى بين الارتباط والانفصال . ويُقاس تركيب الجُمْلة على هذا المثال قياسًا سَوِيًا ؛ فالعربيَّة تلجأ إلى الرَّبْط بواسطةٍ لفظيَّةٍ حين تَخْشَى اللَّبْس في فَهْم الانفصال بين مَعْنَيَيْن ، أو اللَّبس في فَهْم الارتباط بين معنَيَيْن . والواسطةُ اللفظيَّة إمَّا أن تَكُون ضميرًا بارزًا منفصلاً أو متصلاً ، وما يَجْري مَجْراه من العناصر الإشاريَّة ، كالاسم الموصول واسم الإشارة[١٠] ، وإمَّا أن

تَكُونَ أداةً من أدوات الرَّبْط .

وليس الرَّبط بالضَّمير كالرَّبط بالأداة ؛ فوظيفةُ الرَّبط بالضَّمير ناشئة ممَّا في الضَّمير من إعادة الذِّكْر ، وفي هذا تعليقٌ وائتلافٌ ورَبْطٌ ، قال سيبويه : « وإنَّما صار الإضمار معرفة لأنَّك إنَّما تُضْمِرُ اسمًا بعد ما تَعْلَمُ أنَّ مَنْ يُحَدَّثُ قد عَرَفَ مَنْ تَعْني وما تَعْني ، وأنَّك تريد شيئًا يَعْلَمُهُ . »[١١] أمَّا وظيفة الأداة في الرَّبط فناشئةٌ من تلخيصها لمعنًى نَحْوِيٍّ ، كالعَطْف والشَّرْط والاستثناء ، وغيرِها من المعاني .

ومن هنا يَقْتَضِي الجانبُ المعنويُّ تقسيمَ مواضع الرَّبط في التَّراكيب العربيَّة إلى قسمين أساسيَّيْن ، هما : الرَّبْط بالضمير وما يَجْرِي مَجْراه ، والرَّبْطُ بالأدوات .

أوَّلاً : الرَّبْط بالضَّمير وما يَجْرِي مَجْراه

أَعْني بالضَّمير هنا الضمير البارز . أمَّا الضَّمير المُستتِر فقد سَبَقَ أن أوضحتُ أنَّه قرينة معنويَّة تستنبط بالعقل ولا يشير إليها لَفْظٌ . ولذلك كان من المعقول النَّظَرُ إليه على أنه يُنْشِئُ علاقةَ ارتباطٍ في كلِّ المواضع التي رآه النُّحاةُ فيها رابطًا ، نحو : جاء زيدٌ يَسْعَى . ويَرَى بَحْثٌ معاصرٌ أنَّ مِنَ الأرجح إلغاءَ الضَّمير المُستتِر ، والنَّظَرَ إلى الحال « يَسْعَى » على أنَّها مُستغنية بصيغتها الفعلية عن الرَّبْط[١٢] . ولهذا الرأي حُجَّتُهُ القويَّة المُتمثِّلة في أنَّ العَرَبِيَّة جَعَلَت البِنْيَة الصَّرفيَّة للفِعْل قرينةً لفظيَّة تُغْنِي عن تقدير ضمير رابطٍ ، لأنَّ صيغة الفعل تشير إلى صاحب الحال ، كما يكاد هذا الرأي يقترب ممَّا أَذْهَبُ إليه ؛ من حيث إنَّه لا يَرَى في الضَّمير المستتر رابطًا . ولكنِّي أرى أنَّ

مِنَ الأنسب الاحتفاظ بفكرة تقدير الضَّمير المُستتِر حتى لا تَخْتَلَّ علاقة الإسناد التي تُمَثِّل بُؤْرَةَ العلاقات ومِحْوَرَها ، والمعلومُ أنَّ الفعل غير قادر على الاستقلال بنفسه ؛ فهو يُمَثِّلُ حَدَثًا مُفْتَقِرًا إلى مُحْدِثِهِ ، والأَوْلَى أنْ نَنْظُرَ إلى تقدير الضَّمير هنا على أنَّه يُمَثِّل ارتباطًا بين الحال وصاحبِها .

أمَّا الضَّمير البارز فتَستخدمه العربيَّة رابطًا في المواضع الآتية :

١ – الخَبَر الجُمْلة : أشار النُّحاة إلى أنَّ الخَبَر الجملة إذا كان نَفْسَ المُبتدَإ في المعنى لم يَحْتَجْ إلى رابطٍ ، نحو : أَفْضَلُ ما قُلْتُهُ أنا والنَّبِيُّونَ قَبْلِي : لا إله إلا الله . أما إذا كانت الجُمْلة مخالفة للمُبتدَإ في المعنى فإنَّها تحتاج إلى ضميرٍ عائدٍ عليه ، مطابقٍ له ، لِيَرْبِطَها به ، نحو : زَيْدٌ قَامَ غُلامُهُ[١٣] وهذا يُوافِق ما أَذْهَبُ إليه ؛ فالخَبَرُ في الحالة الأولى يَرتبِط بالمُبتدَإِ من خلال علاقة الارتباط المُتمَثِّلةِ في علاقة الشَّيْءِ بنفسه ، والخَبَرُ في الحالة الثَّانية مُفْتَقِرٌ إلى رابطٍ لأَمْنِ لَبْسِ الانفصال ، فَلَجَأَت العربيَّةُ إلى الرَّبْط بالضَّمير البارز العائد على المُبتدَإِ . و وظيفة الرَّبْط بالضَّمير هنا قائمةٌ على إعادة الذِّكْر ، فالبِنْيَةُ المُضْمَرَةُ هي : قَامَ غُلامُ زَيْدٍ ، فلمَّا أراد المتكلِّمُ تقديمَ « زَيْد » وجَعْلَهُ مُخْبَرًا عنه للعناية به ، كان حَتْمًا عليه أن يُعيدَ ذِكْرَ « زَيْد » في الخَبَر ، وإلا انفَصَلَ الخَبَرُ عن المُبتدَإِ ، فتكُون بِنْيَةُ الجُمْلة : زَيْدٌ قَامَ غُلامُ زَيْدٍ . ولما كانت هذه البنية غامضة ، من حيث يأتيها اللَّبْس في أنَّ زيدًا الثَّاني غَيْرُ زَيْدٍ الأوَّل ، ولَمَّا كانت العربيَّة تَسْعَى إلى الإيجاز ما وَجَدَتْ إليه سبيلاً ، أَضْمَرَتْ زَيْدًا ، وجَعَلَتْ الضَّميرَ البارزَ رابطًا .

٢ – النَّعت الجُمْلة : العلاقةُ بين النَّعت المُفْرَد والمنعوت علاقةُ ارتباطٍ وثيقةٌ ؛ فهي في غِنًى عن رابطٍ لفظِيٍّ ، ولكنَّ النَّعت الجُمْلة في حاجةٍ إلى

ضميرٍ بارزٍ لِيَربطَها بالمنعوت ، ما لم يكن بها ضميرٌ مُستَتِرٌ يُغْنِيها عن اصطناع الرَّبْط . ويُقال هذا عن جُمَلِ الخَبَر والصِّلَة والحال .

ويَرِدُ النعت الجُمْلة على سبيل النَّعت الحقيقيِّ ، نحو : مَرَرْتُ برجالٍ وجوهُهُم حَسَنَةٌ ، أو على سبيل النَّعت السَّبَبيِّ ، نحو : مَرَرْتُ برجالٍ حَسَنَةٍ وُجُوهُهُمْ . وقد سَبَقت الإشارةُ إلى النَّعت الجُمْلة في مَبْحَث علاقة الوَصْفيَّة ، وفي مباحثَ أخرى مُتَفَرِّقة . وأُشيرُ هنا إلى أنَّ النَّعت السَّببيَّ لا بُدَّ من رَبْطه بمنعوته بضمير بارزٍ ؛ فهو لا يرتبط بمنعوته بعلاقة ارتباطٍ كما هو شأن النَّعت الحقيقيِّ في بعض صُوره ، نحو : هذا رَجُلٌ يَسْعَى . ويبدو لي أنَّ احتياج جُملة النَّعت السَّببيِّ في كلِّ حالاتها إلى الرَّبْط بالضَّمير البارز راجعٌ إلى أنَّ المُسنَدَ إليه فيها غَيْرُ المنعوت . أمَّا جُمْلة النَّعت الحقيقيِّ فتَرْتَبط بمنعوتها ارتباطًا بطريق تقدير الضَّمير المُستَتِر حين يكون المُسْنَدُ إليه فيها غَيْرَ المنعوت ، فلا بُدَّ من رَبْطها بطريق الضَّمير البارز ، نحو : هذا كِتَابٌ نُزِعَ غِلافُهُ . ويبدو أنَّ التَّركيب في هذه الحالة قابلٌ للتَّعبير عنه بطريق النَّعت السَّبَبيِّ ، فيُقال : هذا كِتَابٌ مَنْزُوعٌ غِلافُهُ . وقد سَبَقَ أن أَوْضَحْتُ في مَبْحَث علاقة الوَصْفيَّة أنَّ البِنْية المُضْمَرة للنَّعت في كلِّ حالاته قائمةٌ على علاقة الإسناد .

٣- الحال الجُمْلة : تناولتُ الحالَ الجُمْلة بالبَحْث في عِدَّة مواضع ، وقد أَشَرْتُ في بعض تلك المواضع إلى أنَّ الحال الجُمْلة تُرْبَط بصاحبها بالضَّمير البارز ، أو بواو الحال ، أو بهما معًا ؛ لأَمْنِ اللبْس في فَهْم انفصال تلك الجُمْلة عن صاحبها .

٤- جُمْلة الصِّلَة : يَذْهَبُ هذا البَحْثُ إلى أنَّ جُمْلة الصِّلَة هي في الحقيقة جُمْلَةُ نَعْتٍ خَصَّصَتْها العَرَبيَّة لنَعْتِ المَعْرِفة كما خَصَّصَتْ جُمَلَ النَّعت

الأخرى لنَعْت النَّكرة . فالاسم الموصول في ذاته يَرْبطُ جُمْلةَ الصِّلَة بمنعوتها المَعْرفة . ويُلاحِظ الدَّارسُ أنَّ جُمْلة الصِّلة تَتَّفِقُ في كثيرٍ من أحكامها مع جُملة النَّعت فلا بُدَّ من أن تكون خَبَريَّة [١٤] ولا بُدَّ من أن تشتمل على ضمير عائدٍ إلى الموصول ليَرْبطَها به كما يقول النُّحاة [١٥] ، وإن كنتُ أرى أنَّ الضَّمير عائد إلى المنعوت لا إلى الموصول ؛ لأنَّ الموصول - كما سَبَقَ أن أَوضحتُ - مُجَرَّدُ عناصر إشاريَّة تشير إلى المنعوت . ويبدو أنَّ هذا هو سَبَبُ ضَعْفِهِ عن أن يَقُومَ وحده برَبْط جُمْلة الصِّلة بمنعوتها ، فهو ليس في قُوَّة واو الحال التي تستطيع وحدَها أحيانًا رَبْطَ جُمْلة الحال بصاحبها ، نحو : خَرَجْتُ والشَّمْسُ طالِعَةٌ . ومن هنا كانت جُمْلة الصِّلة مُفْتقِرةً إلى ضميرٍ يربطها بمنعوتها .

٥- ضمير الفَصْل : حين نقول : زَيْدٌ هو العالِمُ ، نُلاحِظ أنَّ ضمير الفَصْل هنا استُخدِم لأَمْن اللَّبْس في فَهْم الارتباط بين « زَيْد » و « العالِم » على سبيل علاقة الوَصفيَّة ، فإذا قيل : زَيْدٌ العالِمُ ، وكان يُراد إنشاء علاقة إسنادٍ ، نَشَأَ لَبْسٌ في فَهْم علاقة الوصفيَّة ، لأنَّ كلا الاسمين معرفة ، وبينهما مُطابَقة . ولذلك لَجَأت العربيَّة إلى الرَّبْط بين الاسمين بضمير الفصْل كي يزول احتمال فَهْم علاقة الوصفيَّة ، فَتَظْهَرَ علاقةُ الإسناد واضحةً . وفي تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (٥/ البقرة) قال الزَّمَخْشَريُّ : « هُمْ » فَصْلٌ ، وفائدتُه الدَّلالةُ على أنَّ الوارِدَ بعدَه خَبَرٌ لا صِفَةٌ ، والتَّوكيدُ ، وإيجابُ أنَّ فائدةَ المُسْنَدِ ثابتةٌ إليهِ دُونَ غَيْرِه . » [١٦]

٦- الاشتغال : نحو قوله تعالى : ﴿ والقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ ﴾ (٣٩/ يس) . والضمير البارز هنا يَرْبِط الجُمْلة بالاسم المنصوب المُتقدِّم .

٧- التَّأكيد المعنويّ : وهو التأكيد بالألفاظ المحصورة ، نحو : جاء زيدٌ نفسُهُ ، « ولا بدَّ من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليَحْصُلَ الرَّبْطُ بين التَّابع ومتبوعه . »[١٧] وتلجأ العربية إلى الرَّبْط بالضمير هنا لأَمْنِ اللَّبس في فَهْم انفصال التأكيد عن المُؤَكَّد .

٨- الرَّبط باسم الإشارة : نحو قوله تعالى : ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ (٢٦/ الأعراف) . ويَجْري اسمُ الإشارة مَجْرَى الضَّمير في الرَّبْط ، فالكناية بالضَّمير قريبة من الإشارة كما بَيَّنْتُ سابقًا . وقد يُستخدم الرَّبْطُ باسم الإشارة في النداء ، نحو : يا هَذَا الرَّجُلُ .

٩- « ال » النَّائبة عن الضَّمير : نحو : زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ .

ثانيا : الرَّبْط بالأدوات

١- أدوات العَطْف: وهي الحروف العشرة : الواو ، والفاء ، و « ثُمَّ » و « حتَّى » و « أوْ » و « أَمْ » و « إمَّا » ، و « بَلْ » ، و « لَكِنْ » ، و « لا » . ويُعَدُّ الرَّبْطُ بهذه الحروف في مُعْظَم الحالات قرينةً لأَمْن اللَّبْس في فَهْم الانفصال ، نحو : جَاءَ زَيْدٌ وعمروٌ ، وجاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرٌو . ويُعَدُّ الرَّبْط بها في حالات قليلة قرينةً لأَمْنِ اللَّبْس في فَهْم الارتباط ، نحو : جاءَ أَبُو عَبْدِ اللهِ وَمُحَمَّدٌ ، فلو حَذَفْنا حَرْفَ العَطْف لَنَشَأَتْ علاقة الإبدال بين الطَّرَفَيْن ، وهي علاقة ارتباط . والرَّبْط بالعَطْف كشأن الرَّبط في كل أحواله تَوَسُّطٌ بين كَمالَيْن : كمال الارتباط وكمال الانفصال . ويَعني هذا أنَّ الرَّبْط بالعَطْف يُعَدُّ قرينةً على انعدام الارتباط وانعدام الانفصال بين المتعاطِفَيْن ، فدلالتُه على انعدام الارتباط ناشئةٌ من أدائِهِ معنى المُغايرَة ، ودلالتُه على انعدام

الانفصال ناشئةٌ من العلاقة السِّياقيَّة التي يُنْشِئُها كُلُّ حَرْفٍ ، حسب معناه الوظيفيِّ وقرائنِ السِّياق .

٢- واو الحال : وهي قادرة وحدَها على أن تَرْبطَ جُمْلَةَ الحال بصاحبها في بعض الحالات ، نحو : خَرَجْتُ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، أو بمساعدة الضَّمير البارز ، نحو : جاءَني زيدٌ وهو ضاحِكٌ .

٣- واو المفعول معه : ومعناها محكوم بسِياق الجملة ؛ فهي قد تَدُلُّ على المكان في نحو : سِرْتُ والنِّيلَ ، وقد تَدُلُّ على الزَّمان ، نحو : جَاءَ زَيْدٌ وطُلُوعَ الشَّمْسِ ، فهي تُؤَدي في هذا الوظيفة التي تُؤَدِّيها « مع » .

٤- أدوات نَصْب المضارع : والأدوات التي تُستخدَم للربط هي : « أَنْ » و « إِذَنْ » ، و « كَيْ » ، و « لام الجُحُود » ، و « أَوْ » ، و « حَتَّى » ، و « فاء السَّبَبِيَّة » ، و « واو المَعِيَّة » ، و « لام التَّعْليل » .

وقد تَنَبَّهَ النُّحاةُ إلى وظيفة بعض هذ الحروف في الرَّبْط ، قال ابن يعيش : « واعْلَمْ أنَّ هذه الفاء التي يُجَابُ بها تَعْقِدُ الجُمْلَةَ الأخيرةَ بالأولَى ، فَتَجْعَلُهما جملةً واحدة كما يَفْعَلُ حَرْفُ الشَّرْط . ولو قُلْتَ : مَا تَزُورُنِي فتُحدِّثُني فرفعت « تُحَدِّثُني » ، لم يكن الكلام جملةً واحدةً ، بل جملتين ؛ لأنَّ التَّقدير : ما تَزُورُني وَما تُحَدِّثُني . فقولُكَ : « مَا تَزُورُني » جملةٌ على حِيالِها ، و « مَا تُحَدِّثُنِي » ، جملةٌ ثانيةٌ كذلكَ[١٨] .

٥- الحُرُوف المَصدَريَّة : وهي : مَا ، وَأَنْ ، وأَنَّ ، وكَيْ ، ولَوْ . وقد ذَكَرْتُ « أَنْ » و « كَيْ » ضِمْنَ أدوات نَصْب المضارع . وتَختَصُّ « أَنَّ » برَبْط الجملة الاسميَّة ، نحو : ثَبَتَ أَنَّ الحَقَّ وَاضِحٌ ، وتَختَصُّ الحُرُوف الأخرى

بالجملة الفعلية ، نحو قوله تعالى : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (٩/ القلم) .

٦- أدوات الشَّرْط : وهي : إنْ ، إذْما ، ومَنْ ، ومَا ، ومَهْمَا ، ومَتَى ، وأيَّانَ ، وأيْنَ ، وأنَّى ، وحَيْثُما ، وأيّ ، وإذا ، وكَيْفَمَا ، ولَوْ ، ولَوْلا ، وأمَّا. وتَقُومُ هذه الأدواتُ بوظيفتها في الرَّبْط سواءٌ أكانت جازمة أمْ غيرَ جازمة . وأساسُ علاقة الشَّرْط قائمةٌ على معنى الاستلزام .

٧- الفاء في جواب الشَّرْط : تقوم أدوات الشَّرْط بوظيفتها في الرَّبْط بين جملتين . ويبدو أنَّ رَبْط أداة الشَّرْط يكون ضعيفًا في بعض الحالات ، فَتَلْجَأ اللغةُ إلى زيادة الرَّبْط بين الجملتين بالفاء . يقول : ابن جِنِّيّ : « إنَّما دَخَلَتِ الفاءُ في جواب الشَّرْط تَوَصُّلاً إلى المُجازاة بالجملة المُرَكَّبة من المبتدأ والخَبَرِ ، أو الكلام الذي قد يجوز أن يُبْدَأ به . » (١٩)

٨- أدوات الاستثناء : وهي : إلاّ ، وغَيْر ، وسِوَى ، ولَيْسَ ، ولا يَكُونُ ، وعَدَا ، وخَلا ، وحَاشا ، وبَيْدَ . وعلى الرَّغْم من الاختلاف الشَّديد بين هذه الأدوات في أحكام استعمالها ، فإنَّها تَتَّفِقُ في ربْط ما قبلها بما بعدها .

٩- حُرُوف الجَرّ : وقد أَشَرْتُ مِنْ قَبْلُ إلى تسمية النُّحاة إيَّاها بحُرُوف الإضافة . وقد ذَكَرُوا أنَّه لا بُدَّ لها من فِعْلٍ تَتَعَلَّق به ؛ لأنَّها جاءت لتُوصِلَ بعضَ الأفعال إلى الأسماء (٢٠) .

الخاتمة

حاول هذا البحثُ دراسةَ نظام الارتباط والرَّبْط في التَّراكيب العربيَّة ، فأمْكَنَ من خلال هذه الدراسة التَّوَصُّلُ إلى نتائجَ ، رُبَّما كان في بعضها ما يضيف جديدًا إلى ما كُتِبَ مِنْ قَبْلُ في الناحية التركيبيَّة للجملة العربيَّة ، ورُبَّما كان في بعضها ما يُصَحِّحُ خَطَأً شائعًا ، أو يُزيلُ وَهْمًا راسخًا ، ورُبَّما كان في بعضها ما يُوَضِّحُ غامضًا في دراسة تركيب الجملة .

ومن أهمِّ تلك النتائج :

١- يَقترح البحث فِكْرَةً شاملةً متكاملةً ، قادرةً على احتواءِ الأبواب النحويَّة جميعًا ، وتفسير الظواهر التركيبيَّة في الجملة العربية ، فتُغْني بذلك عن اللجوء إلى نظرية العامل النحويّ . وتَتَمثَّل الفِكْرَةُ المقترَحةُ في ثلاث ظواهر تركيبيَّة في الجملة ، هي الارتباط والرَّبْط والانفصال .

فأمَّا الارتباط فهو نُشُوء علاقة نحويَّة سياقيَّة وثيقة بين مَعْنَيَيْن دون اللجوء إلى واسطة لفظيَّة تُعلِّق أحدَهما بالآخَر ، فهي أَشْبَهُ بعلاقة الشَّيءِ بنفسه . وأمَّا الرَّبْط فهو اصطناع علاقة نحويَّة سياقيَّة بين مَعْنَيَيْن باستعمال واسطةٍ تَتَمَثَّلُ في أداةٍ رابطةٍ تَدُلُّ على تلك العلاقة ، أو ضميرٍ بارزٍ عائدٍ . ويَكُونُ

الرَّبْط إمَّا لأمْنِ لَبْسِ الانفصال ، أو لأَمْنِ لَبْسِ الارتباطِ . وأمَّا الانفصال فهو انعدام العلاقة الدلاليَّة والنحويَّة بين معنَيَيْن .

٢- أَثْبَتَ البحثُ أنَّ قانون « الفَصْل والوَصْل » لعبد القاهر صالحٌ للتَّطبيق على النظام التَّركيبيِّ للجُمْلة العربيَّة في كلِّ أحوالها ، وليس على عَطْف الجُمَلِ فحسب .

٣- اقترَحَ البحثُ تعريفًا جديدًا للجُمْلة يقوم على فكرة الارتباط والرَّبْط ، وهذا التعريفُ هو : « الجُمْلةُ وحدةٌ تركيبيَّةٌ تُؤدِّي مَعْنًى دلاليا واحدًا ، واستقلالُها فكرةٌ نسبيةٌ تَحْكُمُها علاقاتُ الارتباط والرَّبْط والانفصال في السِّياقِ » . وربَّما كان الجديدُ في هذا التعريف أنَّه يتعرَّض لظاهرة استقلال الجُمْلة ويُفَسِّرُها ، وهي الظاهرة التي يُلاحَظُ غموضُ عِلْم اللغة الحديث في معالجتها .

٤- لاحظ البحثُ أنَّ تقدير الضَّمير المستتر هو تَصَوُّرٌ ذَكِيٌّ يُحْمَدُ لنُحاة العربيَّة ؛ فهو ضروريٌّ في إنشاء علاقة الارتباط .

٥- وجد البحثُ أنَّ تطبيق فكرة الارتباط والرَّبْط يُؤدِّي إلى الكَشْف عن البِنْيات الظَّاهرة surface structures التي تُتيحُها العربيَّة للتعبير عن معنى البِنْيَة المُضْمَرة الواحدة deep structure . وقد أَوْرَدَ أمثلةً كثيرةً على هذا .

٦- رَأى البحثُ أنَّ الدراسة الصحيحة لبناء الجملة ينبغي أن تَسير وَفْقَ اتجاه عملية الاتصال اللغويِّ ، فتَنْطَلِقَ من دَوْر المتكلِّم ، بادئةً من المعنى للوصول إلى المَبْنَى ، ثم تَتناوَل من بعد ذلك دَوْرَ المُتلقِّي في تحويل المَبْنَى إلى مَعْنًى ، وعليها دائمًا أن تَنْظُرَ إلى المعنى على أنَّه هو الأصل والغاية ، وإلى

المَبْنَى على أنه الفَرْعُ والوسيلة .

٧- استنتَجَ البحثُ أنَّ المعاني « عالَميَّة » ، يَشترِك في معرفتها الجنسُ البشريُّ كلُّه ، وأنَّ المباني « قَوْمِيَّة » ، تَسْتَقِلُّ فيها كلُّ جماعةٍ لغويَّةٍ بنظام خاصٍّ يَحْكُمُها . والمعاني من عند المتكلِّم ، وهو « مُختارٌ » في كلِّ ما يتَعَلَّق بها . أمَّا المباني فهي أشكالٌ وقوانينُ اتَّفقتْ عليها الجماعة اللغويّة ، فهو « مُجبَرٌ » على العَمَلِ بها .

٨- الجُمْلَةُ ذاتُ مَعنًى دلاليٍّ واحدٍ لا عِدَّةِ مَعانٍ ، وَيَنْشأُ ذلك المَعْنى من خلال علاقات الارتباط والرَّبْط الصحيحة نحويا ودلاليا . وتَسْتَنِدُ هذه العلاقات دلاليا إلى علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعانى خارجَ اللغة ، وهي علاقات « عالَميَّة » تَعُمُّ كُلَّ اللغات البشريَّة ، وتعتمد على عملية « تداعي المعاني » في العقل ، وعلى المَقُولات العَشْر التي حدَّدها أرسطو .

٩- لا يَقُومُ المجاز في اللغة على إهدار علاقات الارتباط المنطقيِّ بين المعاني ، وإنَّما يقوم على استعمال عُدُوليٍّ لتلك العلاقات . وهو مقبولٌ دلاليا بطريق القرينة التَّخَيُّلِيَّة ، وهي قرينةٌ سياقيَّةٌ حاليَّةٌ .

١٠- علاقات الارتباط العُرْفيَّة والنَّفْسيَّة مُستقلَّة عن بِنْية اللغة ، ويُؤدِّي وُضُوحُ تلك العلاقات إلى وضوح المعنى الدّلاليِّ العام للجُمْلة .

١١- استنتَجَ البحثُ أنَّ الجُمْلة العربيَّة لا تَخْرُجُ في تقسيمها عن نوعين اثنين لا ثالثَ لهما ، هما : الجُمْلة البسيطة ، والجملة المُركَّبة . فأمَّا الجُمْلة البسيطة فهي التي تَتَضَمَّنُ علاقةَ إسنادٍ واحدةً ، سواءٌ اشتملت على مُتعلِّقات بعُنْصُرَي الإسناد أو بأحدِهما ، أَمْ لم تَشتمِل . وأمَّا الجُمْلة المُركَّبة فهي التي

تَتَضَمَّنُ علاقَتي إسنادٍ فأكثر ، سواءٌ اشتملت على مُتَعَلِّقاتٍ بعناصر الإسناد أمْ لم تَشتمِل .

١٢- استنتَجَ البحثُ أنَّ تقسيمَ النُّحاة للجُمَل العربيَّة إلى جُمَلٍ لا مَحلَّ لها مِن الإعراب ، وجملٍ لها محلٌّ من الإعراب ، هو تقسيمٌ يقوم على الناحية اللفظيَّة البَحْتَة ، وليس على أساس المَعْنَى أو الناحية التركيبيَّة . وقد أَثْبَتَ البحثُ من خلال تطبيق فكرة الارتباط والرَّبْط أنَّ جُمْلة الصِّلَة تَحُلُّ مَحلَّ المُفْرَد في البِنْيَة المُضْمَرة ، وأنَّها في الحقيقة جُمْلة نَعْتٍ .

١٣- أثْبَتَ البحثُ أنَّ علاقة الإسناد هي الأساسُ في الجُمْلة العربيَّة ، فهي بُؤْرَتُها أو نَواتُها ، أمَّا بقية العلاقات فهي بيانٌ لها ، وإزالةٌ لِمَا يَعْتَرِيها أو يَعْتَرِي أَحَدَ رُكْنَيْهَا من إيهامٍ وغموضٍ . ولو اجتمعَتِ الفضلاتُ على أن تأتي بجُمْلةٍ تامَّةٍ ما استطاعت الإتيانَ بها ، على الرَّغم من أنَّ وظائفها في البيان لا تقلُّ شأنًا عن وظيفة طَرَفَي الإسناد .

١٤- أعاد البحثُ تقسيمَ التوابع وَفْقَ فكرة الارتباط والرَّبْط ، فألْحَقَ بعضَها بعلاقة الارتباط ، وأَلْحَقَ بَعْضَها الآخر بعلاقة الرَّبْط . والمعلومُ أنَّ النحاة كانوا قد جَمَعوا التوابع في بابٍ واحدٍ اعتمادًا على ناحية لفظيَّة مَحْضَة ، هي مطابقةُ التابع للمتبوع في العلامة الإعرابيَّة .

١٥- أثْبَتَ البحثُ أنَّ البِنْيَةَ المُضْمَرَة في النَّعتِ الجُمْلة والحالِ الجُمْلة تقوم على علاقة الإسناد .

الهوامش

التمهيد

(١) شوقي ضيف : البلاغة ؛ تطوُّر وتاريخ ، ص ١٨٩ .

(٢) يقول عبد القاهر : « نَظْم الحروف هو تواليها في النطق فقط ، وليس نَظْمُها بمقتضٍ عن معنى . . . وأما نَظْم الكَلِم فليس الأمر فيه كذلك ؛ لأنك تقتفي في نَظْمها آثار المعاني ، وتُرتِّبُها على حسب ترتيب المعاني في النفس . » دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

(٣) يقول عبد القاهر : « فقد اتضح إذن اتضاحا لا يدع للشك مجالاً أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كَلِم مفردة ، وأنَّ الألفاظ إنما تَثْبُت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، أو ما أشبه ذلك ، مما لا تعلُّق له بصريح اللفظ . » دلائل الإعجاز ، ص ٣٢ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(٥) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥٣ .

(٦) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨ .

(٧) يقول عبد القاهر : « لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيب حتى يُعلَّق بعضها ببعض ، ويُبْنَى بعضها على بعض ، وتُجعَل هذه بسبب من تلك . » ثم يفسِّر التعليق في الموضع نفسه بما معناه أنَّه مقدرة المتكلم على معرفة معاني النحو . دلائل الإعجاز ، ص ٣٨ . ويقول : « وأمَّا نَظْم الكَلِم فليس الأمر فيه كذلك ، لأنك تَقْتَفِي في نَظْمِها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس . » المصدر نفسه ، ص ٣٥. ويقول : « اللفظ تَبَعٌ للمعنى في النَّظْم ، والكَلِم تترتَّب في النطق بسبب ترتُّب معانيها

في النفس . » المصدر نفسه ، ص ٣٩ .

ويقول : « واعلم أنّي لستُ أقول : إنَّ الفكر لا يتعلق بمعاني الكَلِم المفردة أصلاً ، ولكني أقول إنّه لا يتعلّق بها مجردةً من معاني النحو . » المصدر نفسه ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٨) يقول عبد القاهر : « إذا فَرَغْتَ من ترتيب المعاني في نفسك ، لم تحتجْ إلى أن تستأنف فِكرًا في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتَّب لك بحكم أنها خَدَمٌ للمعاني ، وتابعةٌ لَها ، ولاحقةٌ بها . » المصدر نفسه ، ص ٣٨ .

(٩) المرجع نفسه ، ص ٥٦ .

(١٠) انظر في هذا : تمام حسّان : اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، ص ٣٣٩ .

(١١) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(١٢) انظر : تمّام حسّان : اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، ص ٣٣٦ - ٣٧٣ .

(١٣) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٦٠

(١٤) المصدر السابق ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(١٦) Bach, K. and Harnish, R. M.: *Linguistic communication and speech acts*. Cambridge, Mass. and London, The MIT Press, 1979. p. 3.

Chafe, Wallace L.: *Meaning and the structure of language*. Chicago, The University of Chicago Press, 1975. pp. 15-23.

(١٧) أوضح ليونز (١٩٧٠) J. Lyons مفهوم المصطلح reference كما استعمله الباحثون في كتابه *New horizons in linguistics* بأنه : « العلاقة بين التعبيرات expressions والأشخاص persons أو الأشياء المحسوسة objects التي ترمز إليها تلك التعبيرات (أو من ناحية أخرى تُعَيِّنها) نحو : « هذا الرجل This man » التي

يجوز أن تشير إلى شخص واحد في مناسبة معيَّنة ، وإلى شخص آخر في مناسبة مختلفة . وقد ترجع التعبيرات المختلفة إلى الكيان entity نفسه ، نحو : « وولتر سكوت Walter Scott و مؤلف رواية *Waverley* .

Lyons, J. (ed.): *New horizons in linguistics*. Harmondsworth, Penguin, 1980. p. 325.

(١٨) ملخص عن : يوسف غازي : مدخل إلى الألسنية ، ص ٤٣-٦٣ .

(١٩) Lehmann, Winfred P.: *Descriptive linguistics: an introduction*. New York, Random House, 1976. p. 20.

(٢٠) يَذْكُر بالمر (١٩٧١) F. Palmer أنَّ بعض الباحثين حين عزموا على النظر إلى اللغة دون حكم سبقيّ أو مناعة قَبْلِيَّة قد بدأوا بمقدمة مُفادها أنَّ اللغة نظام اتّصال ، وبإمكان هذا النظام في حدِّ ذاته ، بل يجب ، أن يقارَن بنُظُم الاتصال الأخرى ، وبعضها يستعمله الحيوان ، كالجيبونات والنحل ، والبعض الآخَر آليٌّ ، كإشارات المرور الضوئية مثلاً Palmer, F.: *Grammar*. E.L.B.S. and Penguin, 1979. p. 8.

ولكن ليونز (١٩٨١) J. lyons يرى أنّ من أكثر المقارنات سُوءًا تلك التي تُعقَد بين اللغات وأنظمة اتصال يستعملها جنس معيّن من الحيوان أو الطَّير ، على أساس من التحكُّم باتخاذ خصائص وإطراح خصائصَ أُخَر ، مع الغفلة عن ملاحظة التدرُّج في الخصائص .

جون ليونز : مدخل إلى اللغة واللسانيات ، ترجمة : حمزة بن قبلان المزينيّ . مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، م ١٤ (١) . ص ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٨٧ . وانظر : Marshall, J. C.: (1970): *The biology of communication in man and animals*. In Lyons , J. (ed.); *New horizons in linguistics*. pp. 229-241.

(٢١) يشير جورج مونان (١٩٧١) Georges Mounin إلى أن الرسم والنحت

والموسيقى والسينما أنماط من الاتصال (أو الإبلاغ) ، إلا أنها تختلف عن اللغات الطبيعية البشرية في أنها ذات اتجاه واحد دون مشاركة ، أي أنَّها تَصْدُر من المرسِل إلى مُتَلَقٍّ لا يستطيع الجواب ولا الحوار من خلال القناة نفسها . وقد صدرت بحوث ممتازة في « لغة » هذه الفنون ودلالاتها .

جورج مونان : مفاتيح الألسنية *Clefs pour la lingistique* ، تعريب : الطيِّب البكُّوش . تونس ، منشورات الجديد ، ١٩٨١ . ص ٤٢-٤٣ .

(٢٢) هي عملية بيولوجية في المقام الأول . وقد أُجريَتْ بحوث في علم اللغة النفسيّ عن مناطق الدماغ الدقيقة ، والعمليات الفسيولوجية المصاحِبة للتلفُّظ ، والاضطرابات اللغوية الموروثة ، والنظام الوظيفي للجهاز العصبيّ المركزيّ ، والتغيرات التركيبية والكيميائية والكهرفيسيولوجية التي تُحَدِّد نُضْجَ الدماغ في خلال فترة اكتساب اللغة الأولى ، وغير هذا مما شَابَهَ تلك البحوث . انظر على سبيل المثال :

Lenneberg, E. H.: *Biological foundations of language*. New York, Wiley, 1967.

ولكن على الرغم من هذا التراكم الهائل من المعرفة في هذا المجال ، فما زال الدارسون عاجزين عن اقتراح نظرية بيولوجية للغة . انظر :

Marshall, J. C.: *The biology of communication in man and animals*. In Lyons, J. (ed.): New horizons in linguistics. p. 241.

ويَذْكُر كاتز (١٩٨١) J. J. Katz أنَّ مبدأً جديدًا قد بدأ يتَّضح على نطاق واسع في كتابات تشومسكي Chomsky يتلخص في أنَّ الأنحاء التوليدية والنظّريات اللغوية في جوهرها تتناول وجوه التنظيم التركيبي للدماغ البشري وهذه النظريات النفسية تخضع للنظريات البيولوجية .

Katz, J. J.: *Language and other abstract objects*. Oxford, Basil Blackwell, 1981. p. 54.

(٢٣) Katz, J. J.: *The philosophy of language*. New York, Harper &

Row, 1966. pp. 103-104.

(٢٤) أولمان (ستيفن) S. Ullmann : دور الكلمة في اللغة ، ترجمة : كمال محمد بشر . ص ١٩ - ٢٠ .

(٢٥) من أمثال : فودور J. A. Fodor وبيفر T. Bever ، وجاريت M. Garrett وباخ K. Bach وهارنيش R. Harnish . والمذهب النَّفْعِيّ هو مذهب فلسفيّ أمريكيّ يَتَّخِذ من النتائج العملية معيارًا لتحديد قيمة الأفكار الفلسفية وصِدْقها .

(٢٦) Bach and Harnish: *Linguistic communication and speech acts; introduction*. p. 234.

(٢٧) Fodor, J. A.: *The language of thought*. New York, Crowell, 1975. p. 103.

(٢٨) Bach and Harnish: *Linguistic communication and speech acts*. p. 236.

وانظر : Fodor, J. A., Bever, T. and Garrett, M.: *The psychology of language*. New York, McGraw-Hill, 1974.

(٢٩) Bach and Harnish: *Linguistic communication and speech acts*. pp. 5-7.

(٣٠) سبقهما عبد القاهر إلى هذه النتيجة حين قال : « فَمِنْ ذلك ما يقوله الناس قاطبةً من أنَّ العاقل يُرَتِّب في نفسه ما يريد أنْ يتكلَّم به . » دلائل الإعجاز ، ص ٢٦٣ .

(٣١) Bach and Harnish: *Linguistic communication and speech acts*, pp. 234-236.

(٣٢) ibid., p. 235.

(٣٣) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٦٠ .

(٣٤) المصدر السابق ، ص ٣٤٥ .

(٣٥) المصدر السابق ، ص ٣٤٧ . ولعلَّ هذا القول قريب من تعريف لارسون J. W. Larson وجونس R. L. Jones للمقدرة اللغوية language proficiency بأنَّها « القدرة على الإبلاغ على نحو صحيح في أيَّة شكلية لغوية تكون وثيقة الصلة بالمطالب الإبلاغية للسياق . »

انظر: Kramsch, Claire: *From language proficiency to interactional competence*. The Modern Language Journal, Vol. 70, no. 4, Winter 1986. p. 369.

(٣٦) الجاحظ : البيان والتبيين (ط . هارون) . ج١ ، ص٧٦

(٣٧) يقول عبد القاهر : « . . حيث إنَّ الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني ، فإنَّها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها . . » دلائل الإعجاز ، ص ٣٧ .

(٣٨) Sampson, G.: *The form of language*. London, Weidenfeld and Nicolson, 1975. p. 137.

(٣٩) بدر الدين بن الناظم : شرح ألفية ابن مالك ، ص ٢-٣.

(٤٠) تمَّام حسَّان : الأصول ، ص ٢٣ .

(٤١) المرجع السابق ، ص ٣٠-٣١.

(٤٢) تمَّام حسَّان : اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، ص ١٢ .

(٤٣) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٢ .

(٤٤) الرَّضيّ (رَضِيّ الدين الأسترابادي) : شرح الكافية . ج ١ ، ص٧ .

(٤٥) الزّجاجيّ : الإيضاح في علل النحو ، ص ٩١ .

(٤٦) أبو علي الفارسيّ : الإيضاح (متن « المقتصد » لعبد القاهر الجرجاني) . ج ١ ، ص٩٧ .

(٤٧) الرضيّ : شرح الكافية ، ج ١ ، ص٢٤.

(٤٨) الرَّضيّ : شرح الكافية ، ج ١ ، ص٢٤.

(٤٩) ابن يعيش ، ج ١ ، ص٧٢.

(٥٠) الأزهريّ (خالد) : شرح العوامل المائة النحوية ، ص ١٤٢ .

(٥١) ابن الحاجب : الكافية (متن شرح الرَّضيّ) . ج ١ ، ص٢٥ .

(٥٢) الرَّضيّ : شرح الكافية . ج ١ ، ص٢٥.

(٥٣) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٦٠ .

(٥٤) تمَّام حسَّان : اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، ص ١٨ .

(٥٥) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص ٢ .

(٥٦) تمَّام حسَّان : اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، ص ٢٠٥-٢٠٧ .

(٥٧) حدَّد « لُو » P. Lowe (١٩٨٣) الغاية من تعليم اللغة بأنها « إقدار الدارسين على المشاركة بالأخذ والعطاء السَّويَّيْن بَغَرَضِ المحادثة اللغوية . انظر:

Claire Kramsch: *From language proficiency to interactional competence*. The Modern Language Journal, Vol. 70, no.4, Winter 1986. p. 366.

(٥٨) Jean Aitchison: *Linguistics*. New York, David Mckay, 1985. p. 106.

(٥٩) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحويّ ، ص ٢٨٠-٢٨١ .

(٦٠) السابق ، ص ٢٨٣ .

(٦١) نفسه ، ص ٢٩٧ .

(٦٢) نفسه ، ص ٣٠٥ .

(٦٣) نفسه ، ص ٣٠٣ .

(٦٤) نفسه ، ص ٣٠٤ .

(٦٥) Sampson, G. (1975): *The form of language*. p. 144.

(٦٦) عبده الراجحيّ : النحو العربيّ والدَّرْس الحديث ، ص ١٤٨ .

(٦٧) Bolinger, D. and Sears, D. A.: *Aspects of language*. New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1981. pp. 76-78.

(٦٨) Huddleston, R.: *An introduction to English transformational syntax*. New York, Longman, 1981. p. 236 .

(٦٩) ibid., p. 242.

(٧٠) Brown, E. K. and Miller, J. E.: *Syntax: a linguistic introduction to sentence structure*. London, Hutchinson, 1985. p. 288 ff.

وانظر بحثًا يتناول التراكيب السببية والعلاقة بين العامل والمعمول في :

Chafe, Wallace L.: *Meaning and the structure of language*. Chicago, The University of Chicago Press, 1975. pp. 128-131.

(٧١) ibid., p. 327.

(٧٢) ibid., p. 289.

(٧٣) الحَجَرُ وحدة بريطانية تعادل ١٤ رطلاً إنجليزيًا .

(٧٤) ibid., p. 291.

(٧٥) هذا تعريف فِيلْمُور Fillmore . انظر : Huddleston, R.: an *introduction to English transformational syntax*. p. 236.

(٧٦) تناول الدكتور تمّام حسّان هذه القرائن بالبحث في كتابه : اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، ص ٢٠٥-٢٣١ .

(٧٧) السيوطيّ : الهمع . ج ١ ، ص١٥٩ ، ١٦٥ .

(٧٨) حسب نحو اللغة الإنجليزية .

(٧٩) Brown, E. K. and Miller, J. E.: *Syntax: a linguistic

introduction to sentence structure. pp. 71-73.

(٨٠) ابن جنّيّ : الخصائص . ج ١ ، ص ١٧ .

(٨١) ابن مالك : التسهيل ، ص ٣.

(٨٢) السيوطي : الهمع . ج ١ ، ص ١٠ .

(٨٣) السابق . ج ١ ، ص ١١ .

(٨٤) سيبويه ، ط بولاق . ج ١ ، ص ٧.

(٨٥) عبد القاهر : المقتصد . ج ١ ، ص ٩٣ .

(٨٦) السابق . ج ١ ، ص ٩٦ .

(٨٧) نفسه . ج ١ ، ص ٣٣٧ .

(٨٨) سيبويه . ج ١ ، ص ٢٦٢ . بولاق .

(٨٩) ابن جنّيّ : الخصائص . ج ١ ، ص ١٠٩-١١٠ .

(٩٠) الرَّضِيّ : شرح الكافية . ج ١ ، ص ٢٥ . وانظر عبارةً له مشابهة في ج ١ ، ص٢١ .

(٩١) ابن يعيش . ج ١ ، ص ٨٥ .

(٩٢) أقصد نوعًا مُعَيَّنًا من القرائن ، هو ما أَطلَق عليه الدكتور تمام حسّان « قرائن التعليق المَقالِيَّة اللفظيَّة » في كتابه : اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، ص ٢٠٥ – ٢٣١ .

(٩٣) يُعَرِّف جون ليونز « الجماعة الكلاميَّة » speech community بأنَّها « كلُّ الناس الذين يستعملون لغةً معينة ، أو لهجةً معينة » .

Lyons, J. (ed.): *New horizons in linguistics*. p. 326.

وحين يكون الدرس متعلِّقًا باللغة خاصةً يَستعمِل علمُ اللغة الحديث مصطلَح « الجماعة اللغوية » language community و linguistic community

ويشير ليونز في بحثٍ آخَر إلى أنّنا نستعمل هذا المصطلح مع التسليم أو الافتراض أنّ أعضاء جماعة لغوية معينة يتكلّمون جميعهم اللغة نفسها ، ويُسَمّي هذا خرافة التجانُس – fiction of homogen ؛ إذ من المعروف أن هناك فوارق واضحة – إلى درجةٍ ما – في طريقة النطق accentity وفي اللهجة dialect في كلّ الجماعات اللغوية في العالم . (جون ليونز : مدخل إلى اللغة واللسانيات ، ص ١٨٩–١٩٢) .

(٩٤) Chomsky, N.: *Aspects of the theory of syntax.* Cambridge, Mass, MIT Press, 1972. pp. 3-18.

ويَعْلَمُ المهتمّون بعلم اللغة الحديث أنّ تشومسكي متأثّر في هذا بتفرقة دي سوسير F. De Saussure بين « اللسان langue » وهو اجتماعي ، أي أنّه نِتاجُ الجماعة ومِلْكٌ لها ، و « الكلام parole » وهو عَمَلٌ فرديٌّ بَحْت . ويُشَبِّهُ اللغةَ بسيمفونيةٍ ، واقِعُها مستقلٌّ عن طريقة عَزْفها . والأخطاءُ التي قد يرتكبها العازفون لا تُؤَثّر أبدًا في هذا الواقع . ثم يُعَرِّف « اللغة » بقوله : « إنّ اللغة في نظرنا إنما هي اللسان مُفْتَقِدًا الكلام ، وهي مجموعة العادات اللغوية التي تُتيح للفرد أن يَفْهَم ويُفْهِم . (دي سوسير ، محاضرات في الألسنيَّة العامَّة ، ترجمة : يوسف غازي ومجيد النصر ، ص ٣١–٣٢، ٩٩) . والجدير بالذكر أنّ أولمان S. Ullmann قد أعاد صياغة تفرقة دي سوسير بقوله : « اللغة نظام من رموز صوتية مخزونة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية ، بينما الكلام نشاطٌ مُترجم لهذه الرموز الموجودة بالقوة ، إلى رموزٍ فعلية حقيقية . » (أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ترجمة كمال محمد بشر . ص ٣١) .

(٩٥) Huddleston, R.: *An introduction to English transformational syntax.* pp. 1-2.

(٩٦) Lyons, John: *Language and linguistics: an introduction.* Cambridge University Press, 1986. pp. 113-114.

(٩٧) يرى كاتز J. J. Katz أنّ الدّعوى بأنّ النّحو نظريةٌ لكفاءة « المتكلّم – السّامع » هي دَعْوى خلافيةٌ بشكلٍ صريح . انظر :

Katz, Jerrold J. (1981): *Language and other abstract objects*. p. 59 .

(٩٨) Di Pietro, R.: *Language structures in contrast*. Rowley, Mass, Newbury House, 1978. pp. 20-21.

ويبدو لي أنّ هذا الباحث قد اقتبس تشبيههُ من تشبيه دي سوسير للُغةِ بسيمفونيةٍ واقِعُها مستقلٌّ عن طريقة عزفها (محاضرات في الألسنية العامَّة ، ص ٣١) .

(٩٩) Chomsky, N.: *Principles and parameters in syntactic theory*, in Hornstein, N. and Lightfoot, D. (eds.): *Explanation in linguistics: the logical problem of language acquisition*. London, Longman, 1981. p. 34.

(١٠٠) ibid., pp. 34-35.

(١٠١) يبدو لي أنّ لغات البَشَر تتّفق فيما سمّاه علماءُ الدلالة المعنى الأساسيّ أو الإدراكيّ للكلمة . وينشأ من مجموع المكوّنات الدلاليّة الأساسيّة لمعنى الكلمة ، مثل معنى كلمة « امرأة » الذي يتحدد أساسًا من المكوّنات : + إنسان – ذَكَر + بالغ . وهذا المعنى هو العامل الرئيسيّ للاتّصال اللغويّ ، والمُمَثِّلُ الحقيقيُّ للوظيفة الأساسية للُغة ، وهي التفاهُم ونقل الأفكار (أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص ٣٦). ويَفترِض ليونز Lyons أنّ المُكوّنات الدلاليّة مستقلّةٌ عن اللغة ، أي لا تتحدَّد بحدودها ، أو هي عامّة (ليونز : علم الدلالة ، ص ١٢٠) ويُوردُ قولَ كاتز Katz بأنّ تلك المُكوّنات لا تتغيّر بتغيُّر اللغات (السابق ، ص ١١٥) . أمّا ما أشار إليه علماءُ الدلالة من المعاني الأخرى للكلمة فهي قد تكون محلّ اختلافٍ بين اللغات ، ولكنّها في حقيقتها معانٍ غيرُ أساسيّة ولا تتّصف بالثبوت أو الشمول ، وذلك مثل المعنى الإضافيّ ، كأنْ يرتبط معنى كلمة « امرأة » بالثَرْثَرة أو إجادة الطَّبْخ أو لُبْس نوعٍ مُعَيَّن من الملابس أو البكاء ، أو أنّها عاطفيّة غير منطقيّة أو غير مستقرّة . كما أنّ من بين المعاني : المعنى الأسلوبيّ ، والمعنى النفسيّ ، والمعنى الإيحائيّ ، والمعنى العاطفيّ ، والمعنى التّنظيميّ (أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص ٣٦ – ٤١) . وكلّها معانٍ قد

تختلف باختلاف اللغات والأشخاص ، ولكنَّها جميعا معانٍ غيرأساسية . ومن المُسَلَّم به أنَّ اختلاف نظرة الناس إلى الموجودات لا يُغَيِّر شيئًا من طبيعة تلك الموجودات ، ولو لم نُسَلِّم بهذا لكان لكلِّ متكلِّم لغتُه الخاصة ، ولأصبح التفاهُم بين البشر مُحالاً .

(١٠٢) أبو حامد الغزاليّ : معيار العلم ، ص ٧٦ .

(١٠٣) Bolinger, D. and Sears. D. A.: *Aspects of language*. p. 76.

(١٠٤) حنفي بن عيسى : محاضرات في علم النَّفْس اللغويّ ، ص ١٥٢ .

(١٠٥) حسن ظاظا : كلام العرب ، ص ٤٢-٤٤ .

(١٠٦) برجشتراسر : التطوُّر النحويّ للغة العربية ، أخرجه وصحَّحه رمضان عبد التوَّاب ، ص ١٦٦ .

(١٠٧) ماريو باي Mario Pei: لغات البشر ؛ أصولها وطبيعتها وتطوُّرها ، ترجمة صلاح العربيّ ، ص ٣٠ .

(١٠٨) يقول جون ليونز : « عندما تتغيَّر احتياجات مجتمع معين فإنَّ لغة ذلك المجتمع تتغيَّر تبعًا لذلك كي تَفِي بالأغراض الجديدة ، فتتوسع المفردات ، إمَّا باقتراض كلمات من لغات أخرى ، أو باشتقاق كلمات جديدة من كلمات موجودة في اللغة نفسها . ولا يعني عدم وجود الكلمات التي تدلُّ على أفكار العلم الحديث ومنتجات التقنية المادية في لغات مَحْكِيَّة كثيرة فيما يُعرَف أحيانا بالعالم النامي - أنَّ تلك اللغات بدائية بالقياس إلى اللغات التي تتوفَّر فيها تلك الكلمات ، فذلك لا يعني إلا أنَّ المشاركين في تطوير العلم والتقنية لم يستعملوا تلك اللغات بعد . » (جون ليونز : مدخل إلى اللغة واللسانيات ، ص ١٩٦)

(١٠٩) ماريو باي : لغات البشر ، ص ٩٧ .

(١١٠) تمَّام حسَّان : اللغة العربية؛ معناها ومبناها ، ص ١٨٩ - ٢٠٤ .

(١١١) أولمان S. Ullmann : دور الكلمة في اللغة ، ترجمة : كمال محمد بشر . ص ٥٧ .

(١١٢) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٧٠ .

(١١٣) تمَّام حسَّان : اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، ص ٢٠٥-٢٣١ .

(١١٤) إبراهيم أنيس : اللغة بين القومية والعالمية ، ص ١١ .

(١١٥) Sampson, G: *The form of language*. pp. 140-144.

(١١٦) من الأقوال الذَّكِيَّة التي قيلت في هذا الصَّدَدِ ، ذلك المَثَلُ الذي ضَرَبه الخليلُ ابن أحمد حين سُئِل عن العلل التي يَعْتَلُّ بها في النحو : عن العرب أخذتَها أم اخترعتَها عن نفسك ؟ فقال : « . . . فَمَثَلي في ذلك مَثَلُ رجلٍ حكيم دَخَلَ دارًا مُحْكَمَةَ البِناء ، عجيبة النَّظْم والأقسام ، وقد صَحَّتْ عنده حكمةُ بانيها . . فكلَّما وَقَفَ هذا الرجلُ في الدار على شيءٍ منها قال : إنما فَعَلَ هذا هكذا لعلةِ كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخَطَرَتْ بباله مُحْتَمَلَة لذلك ، فجائزٌ أن يكون الحكيمُ الباني للدار فَعَلَ ذلك للعِلَّة التي ذكرها هذا الذي دَخَلَ الدارَ ، وجائزٌ أن يكون فَعَلَهُ لغَيْرِ تلك العلة ، إلا أنَّ ذلك مما ذَكَرَهُ الرجلُ مُحْتَمَلٌ أن يكون علةً لذلك ، فإن سَنَحَ لغيري علةٌ لِمَا عَلَّلْتُهُ من النَّحو هي أَلْيَقُ بالمعلولِ فليأتِ بها . » (الزَّجَّاجيّ : الإيضاح في عِلَل النحو ، ص ٦٥-٦٦) .

(١١٧) جون ليونز : مدخل إلى اللغة واللسانيات ، ص ١٧٤ .

(١١٨) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٦١-٢٦٢ .

(١١٩) الحقُّ أنَّ أول من تَنَبَّهَ إلى هذه الظاهرة - فيما أعلم - هو الدكتور تمَّام حسَّان في كتابه « الأصول » ؛ فقد لاحَظَ أنَّ النحو يجعل نقطة البداية هي المباني ، ويَنطلِق منها للوصول إلى غايته من المعاني ، أما علم المعاني فبدأ من منطلق المعنى باحثًا عن المَبْنَى . (الأصول ، ص ٣٤٩) .

(١٢٠) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٧١ .

(١٢١) يذكر باخ وهارنيش أنَّ الفيلسوف الإنجليزيَّ جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) يُعَدُّ أول باحثٍ يشير إلى عملية الاتصال اللغويِّ ، وذلك في بَحْثِهِ الذي كَتَبَهُ في سنة

١٦٩١ تحت عنوان : « مقالة في الفَهْم الإنسانيِّ » . *"Essay concerning human understanding"*

انظر : Bach, K. and Harnish, R. M.: *Linguistic communication and speech acts; introduction.*

وانظر تحليلاً مسهبًا لآراء جون لوك في فلسفة اللغة في :

Harrison, B.: *An introduction to the philosophy of language.* London, Macmillan, 1979. pp. 26-42.

(١٢٢) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٥٥ .

(١٢٣) المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

(١٢٤) المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(١٢٥) تمّام حسّان : الأصول ، ص ٣٤٨ .

(١٢٦) Lyons, John: *Language and linguistics: an introduction.* p. 113 .

(١٢٧) رمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ، ص ١٣٩-١٤٠ .

(١٢٨) جون ليونز John Lyons : علم الدلالة ، ص ٧٦-٧٧ .

(١٢٩) تمّام حسّان : اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، ص ١٨٩ .

(١٣٠) محمد إبراهيم البنا : تمهيده لتحقيق كتاب الرّدّ على النُّحاة لابن مضاء ، ص ٨ .

(١٣١) شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص ٣٠٥ .

(١٣٢) يَذْكُر محقق كتاب « المُقْتَصِد » أنَّ كُتُبَ التراجم لم تحدِّد الفترة الزمنية التي كَتَبَ فيها عبدُ القاهر مصنفاتِه ، ولا في أيِّ نوع من العلوم بَدَأَ يكتب أو بأيِّها انتهى ، ثم يُرَجِّحُ – استنادًا إلى أدلةٍ عقليةٍ مُقْنِعةٍ – أن يكون « العوامل المائة » من أوائل ما

صَنَّفَ عبدُ القاهر ، وأنَّ « دلائل الإعجاز » هو آخِر كُتُبِهِ على الإطلاق ، وإنِّي أوافقه فيما ذَهَبَ إليه .

انظر : كاظم بحر المرجان : مقدمته في تحقيق « المُقْتَصِد » . ج ١ ، ص ٢٢-٣١ .

(١٣٣) عبد القاهر : المقتصد . ج ١ ، ص ٩٨ .

(١٣٤) السيوطيّ : الهمع . ج ١ ، ص ١٤ .

(١٣٥) السابق ، الموضع نفسه .

(١٣٦) يذكر القِفْطِيُّ أنَّ كتاب « المقتصد » قد تَمَّ استنساخه وإجازةُ نسخة منه من عبد القاهر نفسه في شهر رمضان سنة ٤٥٤ هـ . (إنباه الرواة . ج٢ ، ص ١٨٨) . ولَمّا كان الأعلم قد توفِّي سنة ٤٧٦ هـ فإنَّ الفترة كافية فيما يبدو لانتقال أفكار « المقتصد » وذيوعها في الأندلس والمغرب .

(١٣٧) أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص ٢٨ .

(١٣٨) نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ١٠٩-١١١ .

(١٣٩) خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٥٠ .

(١٤٠) نصر أبو زيد : مفهوم النَّظْم عند عبد القاهر الجرجانيِّ ؛ قراءة في ضوء الأسلوبية . مجلة « فصول » ، القاهرة ، مج ٥ ، ع١ ، ديسمبر ١٩٨٤ . ص ١٤ .

(١٤١) محمد عبد المطلب : النحو بين عبد القاهر وتشومسكي . مجلة « فصول » ، القاهرة ، مج ٥ ، ع ١ ، ص ٣١ ، ٣٤ .

(١٤٢) خليل أحمد عمايرة : البِنْيَة التَّحْتِيَّة بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي . مجلة « الفيصل » ، الرياض ، السنة السادسة ، ع ٧٠ ، ربيع الآخر ١٤٠٣ هـ، فبراير ١٩٨٣ . ص ٦١ .

(١٤٣) من بين تلك المحاولات : « إحياء النحو » لإبراهيم مصطفى ، و « مناهج تجديد » لأمين الخولي ، و « في النحو الجديد » لعبد المتعال الصعيدي ، و « في النحو العربي » للدكتور مهدي المخزومي . وهي محاولات مُجَدِّدة تستحقُّ الاهتمام

والتقدير . إلا أنَّ محاولة إبراهيم مصطفى تتميَّز بالريادة وبُعْد الأثر فيما جاء بعدَها من محاولات ؛ فهي أول دراسة تُنَبِّه الدَّارسين إلى أنَّ غاية النحو ليست محصورة في بيان « الإعراب » وتفصيل أحكامه ، وإنَّما النحو قوانين تأليف الكلام ، وبيانٌ لكلِّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجُمَل ، حتى تَتَّسق العبارة . (إحياء النحو ، ص ١) ، وهي – إلى ذلك – أول دراسةٍ تدعو إلى اتخاذ نظرية عبد القاهر منهجًا للدَّرس النحويّ (إحياء النحو ، ص ١٦–١٩) . ولكنَّها اكتفتْ بهذه الدعوة دون أن تُطَبِّق النظرية على أبواب النحو . وعلى الرغم من هذا فقد قدَّمت الدراسة تصوُّرًا جديدًا للمعاني التي تشير إليها علامات الإعراب (إحياء النحو ، ص ٤٨–١١٣) ، كما قدَّمتْ رأيًا فيما سمَّاه النحاة بباب التوابع (إحياء النحو ، ص ١١٤–١٢٨) ، ورأيًا آخر جديدًا في التنوين ومنعه (إحياء النحو ، ص ١٦٤–١٩٢).

الفصل الأول

(١) يتناول هذا البحث مسائلَ خِلافِية ، وقد آثرْتُ في فرضياته أن أكون حُرَّ الفِكْر ، غَيْرَ مُنحاز إلى أحد المذهبَيْن الشهيرين في هذا المجال ، وهما المذهب التجريبيُّ empiricism والمذهب العَقْلانيُّ rationalism . وتجدر الإشارة إلى أنَّ المذهبَيْن يتَّفقان على وجود العَقْل ، وعلى أنَّه مَحَلُّ المعرفة والأفكار لَدَى الإنسان. إلا أنَّهما يختلفان في تفسير كيفية استقرار تلك الأفكار في العقل : أ نشأت الأفكارُ من طريق الخِبْرة تمامًا (وهو موقف التجريبيين) أم أنَّ الأفكار فطريَّة innate ، أيْ مستقرَّة في العقل سَلَفًا عند الولادة ؟ (وهو موقف العقلانيين) . ويختلف العقلانيُّون فيما بينهم حول نقطتين أساسيَّتَيْن ، الأولى : كيفية معالجة الأفكار الفِطْرية داخل العقل ، والثانية : تعيين أنواع الأفكار الفِطْرية . ومن العقلانيين الذين كان لهم موقف واضح في هاتين النقطتين : أفلاطون (القرن الرابع ق.م) ، وديكارت (١٦٤٠) ، وتشومسكي (١٩٦٧) ، وبيفر (١٩٧٠) . أمَّا التجريبيون فيختلفون فيما بينهم حول ما إذا كانت الأفكار التي تَنْتَظِم المعرفة في العقل عالَمية، فكان منهم جون لوك

(١٦٩٠) الذي ذهب إلى وجود أفكار عالَميَّة ، بالإضافة إلى أفكار خصوصية ، كما كان منهم جيمس ميل (١٨٢٩) الذي أنكر وجود الأفكار العالمية تمامًا . انظر :

Steinberg, Danny D.: *Psycholinguistics*. London and New York, Longman, 1982. pp. 86-87.

(٢) وتُسَمَّى أيضًا الأجناس العالمية العشرة . انظر : ابن سينا : المَقولات (مقدِّمة المحقِّق الدكتور إبراهيم مدكور) ، ص ٩–١٤ .

الفارابي : كتاب في المنطق (العبارة) ، ص ٢٤–٢٥ .

الغزالي : معيار العلم ، ص ٣١٣ .

(٣) حنفي بن عيسى : محاضرات في علم النَّفْس اللغويّ ، ص ٤٨ .

(٤) حامد عبد القادر : دراسات في علم النَّفس الأدبي ، ص ٣٩ .

(٥) ماريو باي : لغات البَشَر ، ص ٢٤ .

(٦) عبد الصبور شاهين : في علم اللغة العام ، ص ٧٧ .

(٧) البلاتيبُوس platypus حيوان مائيٌّ ثدييٌّ من حيوانات أستراليا منقاره كمنقار البَطَّة . وبعض الأمثلة المذكورة مُتَرْجَمٌ عن : Aitchison, Jean: *Linguistics*, p. 82.

(٨) يشير جون ليونز J. Lyons إلى أنَّ المصطلح « صحيح البِنْية » well- formed أعمُّ من المصطلح التقليدي « صحيح نحويا » grammatical ؛ لأنَّه يتضمَّنه ، وأنَّ المصطلح « صحيح نحويا » أعمُّ من « صحيح البِنْيَة نَظْمِيًا » syntactically well-formed ويتضمَّنه . انظر : ليونز : مدخل إلى اللغة واللسانيات ، ص ٢٢٩ .

(٩) Sampson, G.: *The form of language*, p. 142.

(١٠) ibid, p. 143.

(١١) ملخَّص ، مع تعديل تقتضيه قواعدُ العربيَّة ، عن :

Aitchison, Jean: *Linguistics*. pp. 89-90.

(١٢) Sampson, G.: *The form of language*. p. 142.

(١٣) جون ليونز: علم الدلالة ، ترجمة مجيد الماشطة وآخرين. ص ١١١-١١٥ .

(١٤) السابق ، ص ١٢٠ .

(١٥) نفسه ، ص ١١٥ .

(١٦) Aitchison, Jean: *Linguistics*. p.92.

(١٧) Steinberg, Danny D.: *Psycholinguistics*. pp. 38-39.

(١٨) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

ومن المعلوم للباحثين في علم اللغة أنَّ سيبويه عَقَدَ بابًا في مُستَهلِّ كتابه بعنوان « الاستقامة من الكلام والإحالة » ، حيث قَسَّمَ الكلام إلى مستقيم حَسَن ، ومُحال ، ومستقيم كَذِب ومستقيم قبيح ، ومُحال كَذِب . ويعني هذا أنَّ نحاة العربية سَبَقُوا الباحثين الغربيِّين في مجالِ التَّمييز بين الجملة المقبولة نحويا والجملة المقبولة دلاليا . انظر : سيبويه : الكتاب . (بولاق) . ج ١ ، ص ٨ .

(١٩) السابق ، ص ٣٥٣ .

(٢٠) تمَّام حسَّان : التَّمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٢١) ملخَّص عن : تمَّام حسَّان : الأصول ، ص ٣٧٢-٣٧٣ .

(٢٢) ملخَّص عن المرجع السابق ، ص ٣٧٤-٣٧٥ .

(٢٣) السابق ، ص ٣٧١ .

(٢٤) تمَّام حسَّان : التَّمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها ، ص ١٢١ ، وانظر : تمَّام حسَّان : اللغة العربية والحَداثة ، مجلة « فصول » ، مج ٤ ، ع ٣ ، ص ١٣٩ .

(٢٥) تمَّام حسَّان : التَّمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص ١٠٢ .

(٢٦) حنفي بن عيسى : محاضرات في علم النَّفْس اللغويِّ ، ص ٢٩٥-٢٩٧ .

(٢٧) حامد عبد القادر : دراسات في علم النَّفس الأدبيِّ ، ص ٣١-٤٧ .

(٢٨) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٨٤ .

(٢٩) السابق ، ص ٢٨١ .

(٣٠) انظر في استعمال اللغة لعملية الاستنتاج :

Sampson, G.: *The form of language*. pp. 137-154.

(٣١) جون ليونز : مدخل إلى اللغة واللسانيَّة ، ص ١٨٩-١٩٢ .

(٣٢) حنفي بن عيسى : محاضرات في علم النَّفس اللغويِّ ، ص ١٩١-٢٠٠ .

(٣٣) يوسف غازي : مدخل إلى الألسنيَّة ، ص ٢٨٠-٢٨١ ؛ نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ٢١٧ ؛ جورج مونان : مفاتيح الألسنيَّة ، ص ٧١-٧٢ .

(٣٤) ابن يعيش . ج ٥ ، ص ٨٨ ؛ السيوطيّ : الهمع . ج ٢ ، ص ١٦٩ .

(٣٥) إسماعيل أحمد عمايرة : ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السَّاميَّة ، ص ٦٠ .

(٣٦) أندري رُومان : بَحْث زمانيّ عن الاسم العربيِّ ، دورية « حَوْليات الجامعة التونسيَّة » ، العدد ٢٤ ، سنة ١٩٨٥ ، ص ٥٧ .

(٣٧) يعترض جون ليونز على تسمية تلك اللغات باللغات البدائيَّة ،ويقول : « الثابت أنَّ اللغات التي دُرِسَتْ حتى الوقت الحاضِر تُبرهِن جميعها على أنَّها أنظمة اتصاليَّة معقَّدة ومتطوِّرة إلى حدٍّ بعيد ، بغَضِّ النظر عن درجة تخلُّف المجتمع الذي يستعملها ، أو درجةِ بدائيته ، إذا قِيس بمقاييسَ أخرى .» مدخل إلى اللغة واللسانيات ، ص١٩٣ .

(٣٨) كارل بُروكِلْمان C. Bröckelmann ، فقه اللغات السَّاميَّة ، ترجمة رمضان عبد التواب ، ص ٩٥ .

(٣٩) شرح الرضيّ على الكافية . ج ٢ ، ص ١٥٧ .

(٤٠) جورج مُونان : مفاتيح الألسُنيَّة ، ص ٧٤ .

(٤١) Bach, K. and Harnish, R. M. : *Linguistic communication and speech acts*. p. 5 .

(٤٢) Brown, E. K. and Miller, J. E: *Syntax; a linguistic introduction to sentence structure*. pp. 253-254.

(٤٣) أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص ٧٩-٨٠ .

(٤٤) السابق ، ص ٨٠ ، ١٢٢ .

(٤٥) هو الباحث روجر براون (1970) R. Brown. انظر : نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ١٩٨-١٩٩ .

(٤٦) عبد القادر الفاسي الفِهْرِيّ : اللسانيات واللغة العربية ، ص ٣٧ ، نقلاً عن ميلر (1978) G. Miller . ويبدو لي أنّ كلمة « المكان » أنسب في الترجمة من كلمة « الفضاء » .

(٤٧) أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٩٨، نقلاً عن (1977) J. Lyons, .

(٤٨) Bolinger, D. and Sears, D. A.: *Aspects of language*. p.76.

(٤٩) Lehmann, W. P.: *Descriptive linguistics: an introduction*. p. 20 .

(٥٠) Brown, E. K. and Miller, J. E: *syntax: a linguistic introduction to sentence structure*. p. 253.

(٥١) بالمر (1981) F. R. Palmer : علم الدلالة ، ترجمة مجيد الماشطة لكتابه : *Semantics* ، ص ٧٨ .

(٥٢) السابق ، ص ٨٧ .

(٥٣) نفسه ، ص ٧٧ .

(٥٤) دي سوسير : محاضرات في الألسنيَّة العامة ، ص ١٤٩-١٥٣ .

(٥٥) أحمد مختار عمر : علم الدّلالة ، ص ٨٢ ، نقلاً عن (1973) S. Ullmann .

(٥٦) السّابق ، ص ٨٢ ، نقلاً عن (1974) A. Lehrer .

(٥٧) عبد القادر الفاسيّ الفِهْرِيّ : اللسانيّات واللغة العربيَّة ، ص ٦٨ .

(٥٨) السّابق ، ص ٧٢ .

(٥٩) نفسه ، ص ٧٤ .

(٦٠) نفسه ، ص ٣٧ .

(٦١) أحمد مختار عمر : علم الدّلالة ، ص ٧٢ .

(٦٢) بالمر F. R. Palmer : علم الدلالة ، ص ٦٥ .

(٦٣) Brown, E. K. and Miller, J. E.: *Syntax: a linguistic introduction to sentence structure*. p. 89.

(٦٤) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، المدخل ، ص ٣٠٣ .

(٦٥) السابق ، ص ٣٠٣-٣٠٤ .

(٦٦) نَصُّ التعريف :

" Paradigmatic relationships are those contracted between items that are mutually substitutable in some context ... Syntagmatic relations are those contracted between forms of form classes within some structure." Brown, E. K. and Miller, J. E: *Syntax: a linguistic introduction to sentence structure*. p. 253.

(٦٧) انظر ذلك التقسيم عند : تمّام حسّان : اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، ص٨٦ .

(٦٨) ابن يعيش . ج ١ ، ص٧٤ .

(٦٩) تمّام حسّان : ضوابط التّوارُد، بحث في كتابه ، « مقالات في اللغة والأدب » ، ص ١٥٨ .

(٧٠) الفقرة مترجَمة بتصرُّف يناسب العربية عن :

Brown, E. K. and Miller, J. E.: *Syntax: a linguistic introduction to sentence structure*. p. 161 .

(٧١) تمّام حسّان : ضوابط التّوارُد ، ص ١٣٩-١٤٠ .

(٧٢) Browm, E. K. and Miller, J. E.: *Syntax: a linguistic introduction to sentence structure*. p. 89 .

(٧٣) السيوطي : الهمع . ج ٢ ، ص ١٧٠ .

(٧٤) بالمر : علم الدلالة ، ص ١٤٢-١٤٣ .

(٧٥) Brown, E. K. and Miller, J. E.: *Syntax: a linguistic introduction to sentence structure*. p. 100 .

(٧٦) بالمر : علم الدلالة ، ص ١٥٤ .

(٧٧) السابق ، ص ١٣٨ .

الفصل الثاني

(١) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٦٨ .

(٢) أقصد بالمُكوِّن constituent هنا : كلّ تركيب construction يُمْكِن أن يؤدّي معنًى دونَ أن يَرْقَى إلى مستوى الجملة ، نحو : كتاب ، كتاب زَيْد ، الكتاب المفيد. ويَختلِف هذا قليلاً عن مفهومه عند الباحثين الغربيِّين .

وانظر تعريف « المُكوِّن » و « التركيب » عند :

Lehmann, W. Ph.: *Descriptive linguistics: an introduction*. p. 156.

(٣) ابن جنّيّ : الخصائص . ج ١ ، ص ٢٨٢ .

(٤) ابن جني : سرّ صناعة الإعراب . ج ١ ، ص ٢٢٥-٢٣١ .

(٥) السيوطيّ : الأشباه والنظائر . ج ٢ ، ص ٦٢-٦٣ .

(٦) السُّهَيْليّ : نتائج الفكر ، ص ٣٨٨ .

(٧) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ١٠٢ .

(٨) القَزْوِينيّ : تلخيص المفتاح ، ص ١٢٦ .

(٩) الرَّضِيّ : شرح الكافية . ج ١ ، ص ٧٢ .

(١٠) ابن يعيش . ج ٣ ، ص ١٩ .

(١١) سيبويه . ج ١ ، ص ٧ . (بولاق) .

(١٢) السابق . ج ١ ، ص ٢٧٨ . (بولاق) .

(١٣) ابن السَّرَّاج : الأصول في النحو . ج ٢ ، ص ٣١٩ .

(١٤) سيبويه . ج١ ، ص ٢٦٠ (بولاق) .

(١٥) عبد القاهر : المقتصد . ج ٢ ، ص ٩٠٠ .

(١٦) السُّهَيْليّ : نتائج الفكر ، ص ٣٨٧ .

(١٧) ابن يعيش . ج ٢ ، ص ٧٠ .

(١٨) ابن يعيش . ج ٢، ص ٥٣ .

(١٩) الرَّضي : شرح الكافية . ج ١، ص ٩١ .

(٢٠) برجشتراسر : التَّطوُّر النَّحويّ ، ص ١٢٨ .

(٢١) ابن جنّيّ : الخصائص . ج ٢ ، ص ٣٣١ .

(٢٢) ابن يعيش . ج ١ ، ص ٨٥ .

(٢٣) أبو البركات الأنباريّ : الإنصاف ، المسألة ٣٤ ، ص ٢٦٤ .

(٢٤) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ١٥٩-١٦٠ .

(٢٥) Brown, E. K. and Miller, J. E. (1980): *Syntax : a linguistic introduction to sentence structure*. London, Hutchinson, 1985. p. 156.

(٢٦) Lehmann, Winfred P. (1972): *Descriptive linguistics: an introduction*. New York, Random House, 1976. p. 155.

(٢٧) Lyons, John (1986): *An introduction to theoretical linguistics.* London and New York, Cambridge University Press, 1968. p. 173.

(٢٨) Brown, E. K. and Miller, J. E.: *Syntax: a linguistic introduction to sentence structure*. pp. 154-155.

(٢٩) ابن هشام : مغني اللبيب . ج ٢ ، ص ٤٢٧ .

(٣٠) السابق . ج ٢ ، ص ٤٥٧ .

(٣١) ابن جنّيّ :الخصائص : ج ١، ص ٣٢١ . وانظر على سبيل المثال : السيوطيّ: الأشباه والنظائر . ج ١، ص ٣١٠-٣١٢ .

(٣٢) الرَّضِيّ : شرح الكافية . ج ٢، ص ٣ .

(٣٣) ابن الأنباريّ : الإنصاف ، المسألة ٦٢ ، ص ٤٤٨-٤٤٩ .

(٣٤) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٣٦٣ .

(٣٥) عبد القاهر : المقتصد . ج ١، ص ٢٥٩ .

(٣٦) بِرْجِشْتراسر : التطوُّر النحويّ ، ص ١٣٣ . وممَّن ذَهَبَ إلى هذا الرأي أيضًا : أحمد عبد الستار الجواريّ : نَحْوُ الفعل ، ص ١٧-٢٠ ؛ مهدي المخزوميّ : في النحو العربيّ ؛ قواعد وتطبيق ، ص ٩٠-٩١ .

(٣٧) عبد القاهر : المقتصد . ج ١ ، ص ٣٢٨ .

(٣٨) الرَّضِيّ : شرح الكافية . ج ٢ ، ص ١٣ .

(٣٩) السُّهَيْليّ: نتائج الفكر ، ص ١٦٤ .

(٤٠) فوزي حسن الشايب : ضمائر الغيبة ؛ أصولها وتطوُّرها ، ص ١١ .

(٤١) تمّام حسّان: الأصول ، ص ٣٢٥ ؛ واللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، ص ٢٠٥-٢٣١ .

الفصل الثّالث

(١) انظر على سبيل المثال : السيوطيّ : الأشباه والنظائر . ج ٢ ، ص ٦٢-٦٣ ، نَقْلاً عن العُكْبَريّ في « اللُّباب » .

(٢) الأشمونيّ . ج ٢ ، ص ٤٥ .

(٣) الخضريّ على ابن عقيل . ج ١ ، ص ١٥٨ .

(٤) ابن يعيش . ج ١ ، ص ٧٤ .

(٥) حسن ظاظا : السّاميُّون ولغاتهم ، ص ٢٣ .

(٦) ابن مُعْطٍ : الفصول الخمسون ، ص ١٧١ .

(٧) ابن جِنّيّ : سرّ صناعة الإعراب . ج ١، ص ١٣٩-١٤٠ .

(٨) الرَّضِيّ : شرح الكافية . ج ١ ، ص ٢١ .

(٩) عبد القاهر : المُقْتَصِد . ج ١ ، ص ٢٧٤-٢٧٥ .

(١٠) انظرْ أقوالهم مُفَصَّلَةً عند : السُّيوطيّ : الأشباه والنظائر . ج ٢ ، ص١٢-١٤ .

(١١) ابن عُصفور : المُقَرِّب . ج ١ ، ص ١١٤ ، الأشمونيّ . ج ٢ ، ص ٩٣ .

(١٢) ابن جِنّيّ : الخصائص . ج ٢ ، ص ٣٩٠ .

(١٣) بِرْجِشْتراسِر : التطوُّر النّحويّ ، ص ١٥٠ .

(١٤) ابن جنّيّ : الخصائص . ج ٢ ، ص ١٨٣ .

(١٥) السيّد يعقوب بكر : دراسات في فقه اللغة العربية ، ص ١٢ .

(١٦) السيوطيّ : الأشباه والنظائر . ج ٢ ، ص ٨٥ .

(١٧) الصبّان على الأشمونيّ . ج ٢ ، ص ٢٣٧ .

(١٨) البُخَاريّ : كتاب الأدب . ج ٤ ، ص ٥٢ .

(١٩) الأشمونيّ . ج ٢ ، ص ٢٤١ .

(٢٠) عبد القاهر : المُقْتَصِد . ج ١ ، ص ١٧١ ؛ الرَّضِيّ . ج ١ ، ص ١٥ .

(٢١) الرَّضِيّ : شرح الكافية . ج ١ ، ص ٢٧٣ .

(٢٢) ابن جنّيّ : سرّ صناعة الإعراب . ج ١ ، ص ١٣٩ ؛ الرَّضِيّ . ج ١ ، ص٢٠ .

(٢٣) ابن عُصفور : المُقَرِّب . ج ١ ، ص ٢١٠ .

(٢٤) ابن السّيد البَطْلَيْوسِيّ : إصلاح الخَلَلِ الواقع في الجُمَل ، ص ١١٦ .

(٢٥) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ١١٤ .

(٢٦) السابق ، ص ١٤١ .

(٢٧) نفسه ، ص ٢٣ .

(٢٨) بِرْجِشْتراسِر : التطوُّر النحويّ ، ص ١٣٩ .

(٢٩) القَزْوينيّ : الإيضاح ، ص ٩٦ .

(٣٠) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ١٤١ .

(٣١) خليل يحيى نامي : دراسات في اللغة العربية ، ص ٧٧ .

(٣٢) ابن قاسم المُراديّ : الجنى الدّاني ، ص ٢٦٨ .

(٣٣) سيبويه . ج ٢ ، ص ٣٠٨ . (بولاق) .

(٣٤) ابن منظور : لسان العرب ، مادة (ظرف) .

(٣٥) ابن مالك : التسهيل ، ص ٨٧ .

(٣٦) ابن يعيش . ج ٢ ، ص ٥٣ .

(٣٧) ابن عصفور : المُقرِّب . ج ١ ، ص ١٦١ .

(٣٨) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٦٩-٧٠ .

(٣٩) السَّابق ، ص ٧٠ .

(٤٠) ابن عقيل . ج ٢ ، ص ٥١ .

(٤١) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ١١٥ .

(٤٢) السَّابق ، ص ٢٣ .

(٤٣) السُّيوطيّ: الأشباه والنَّظائر . ج ٢ ، ص ٢٠١ (عن ابن القوّاس) .

(٤٤) السَّابق . ج ٢ ، ص ٢٠١ (عن صاحب البسيط) .

(٤٥) الخطيب القَزْوينيّ : الإيضاح ، ص ٣١ .

(٤٦) ابن عقيل . ج ٢ ، ص ٥٢ .

(٤٧) السُّيوطيّ : الأشباه والنَّظائر . ج ٢ ، ص ٨٩ (عن صاحب البسيط) .

(٤٨) الخضري على ابن عقيل . ج ٢ ، ص ٥٢ .

(٤٩) ابن قاسم المُرَاديّ : توضيح المقاصد . ج ٣ ، ص ١٣٩ .

(٥٠) الأشمونيّ . ج ٣ ، ص ٦١ .

(٥١) ابن عقيل . ج ٢ ، ص ٥٢ .

(٥٢) بِرْجِشْتراسر : التَّطوُّر النَّحويّ ، ص ١٤٨ .

(٥٣) ابن عُصفور : المُقَرِّب . ج ١ ، ص ٢٢٨ .

(٥٤) السُّيوطيّ : الأشباه والنَّظائر . ج ٢ ، ص ٦٢-٦٣ .

(٥٥) أبو حيَّان : البحر المحيط . ج ٦ ، ص ١١٤-١١٥ ؛ ابن قاسم المُرَادِيّ : الجنى الدَّاني ، ص ١٩٦ .

(٥٦) ابن هشام : مُغني اللَّبيب . ج ١ ، ص ٤٠٣–٤٠٤ ؛ ج ٢ ، ص٤٨٢–٤٨٤ .

(٥٧) الزَّمخشريّ : الكشَّاف . ج ٢ ، ص ٤٧٩ (٢٢/ الكهف) .

(٥٨) الرَّضيّ : شرح الكافية . ج ١ ، ص ٢١١ ؛ الخطيب القزوينيّ : الإيضاح ، ص ٩٦ .

(٥٩) سبَقَ أن أوضحتُ أنَّ تقدير الضَّمير المستتر قرينة معنويَّة على علاقة الارتباط ، فلا يُعَدُّ من الرَّبط ؛ لأنَّ الرَّبط قرينةٌ لفظيَّة .

(٦٠) انظر على سبيل المثال : الأشمونيّ . ج ٣ ، ص ١٢٤–١٢٦ .

(٦١) ابن قاسم المُرادِي : توضيح المقاصد . ج ٣ ، ص ٢٤٦ ؛ ابن هشام : شرح شذور الذَّهَب ، ص ٤٤٠ .

(٦٢) ابن عُصفور : المُقرِّب . ج ١ ، ص ٢٤٢ .

(٦٣) الرَّضيّ : شرح الكافية . ج ١ ، ص ٣٣٧ .

(٦٤) انظر على سبيل المثال : ابن هشام : مُغْني اللَّبيب . ج ٢ ، ص ٥٠٧–٥١٠ ؛ السُّيوطيّ : الأشباه والنَّظائر . ج ٢ ، ص ١٩٧–٢٠٠ ؛ الأشمونيّ والصَّبان . ج ٣ . ص ٨٨ .

(٦٥) الفرَّاء : معاني القرآن . أطْلَقَها على عَطْف البيان في ج ٢ ، ص ٥٨ ، ٦٩ ؛ ج ٣ ، ص ١٠٣ ، وأطْلَقَها على البدل في ج ٢ ، ص ٦٩ ، ٢٧٣ ، وأطْلَقَها على التَّمييز في ج ١ ، ص ٧٩ ، ١٦٩ ، ٣٢٠ ؛ ج ٢ ، ص ٣٣ ، ١٣٨ .

(٦٦) الأشمونيّ . ج ٣ ، ص ٧٥ .

(٦٧) ابن مالك : التَّسهيل ، ص ١٦٦ .

(٦٨) ابن فارس : الصَّاحبيّ ، ص ٣٤٢ .

(٦٩) العَلَويّ : الطِّراز . ج ٢ ، ص ١٤٥ .

(٧٠) السُّيوطيّ : الإتقان في علوم القرآن . ج ٣ ، ص ٢٢٣ .

الفصل الرابع

(١) ابن هشام : مُغْني اللبيب . ج ٢ ، ص ٥٥٦ ؛ السُّيوطيّ : الأشباه والنَّظائر . ج ١ ، ص ٢٠٠ .

(٢) ابن هشام : مُغْني اللبيب . ج ٢ ، ص٥٥١–٥٥٦ ، السُّيوطيّ : هَمْع الهَوامع . ج ١ ، ص ٩٧–٩٨ . والمذكور هنا هو تلخيص السُّيوطيّ في « الأشباه والنَّظائر » . ج ٢ ، ص ٤٨–٤٩ .

(٣) السُّيوطيّ : الأشباه والنَّظائر . ج ٢ ، ص ١٢ .

(٤) السَّابق . ج ٢ ، ص ١٢–١٣ .

(٥) السَّابق . ج ٢ ، ص ١٤ .

(٦) ابن منظور : لسان العرب ، مادة (و ص ل) .

(٧) الزَّمخشريّ : أساس البلاغة ، مادة (و ص ل) .

(٨) السُّيوطي : الأشباه والنَّظائر . ج ١ ، ص٣١٠ .

(٩) السَّابق . ج ١ ، ص ٣١١–٣١٢ .

(١٠) لاحَظَ بِرْجِشْتراسر أنَّ أسماء الإشارة قريبة من ضمير الغائب ؛ فكلمة hu العِبْريَّة المُطابِقة لكلمة « هُوَ » العَرَبيَّة ، معناها « ذَلكَ » في كثير من الحالات . (التَّطوُّر النَّحْويّ ، ص ٧٩ ، ٨٢) وافترضَ الدُّكتور خليل يحيى نامي أنَّ « الَّذي » مُكوَّن من ثلاثة عناصر إشاريَّة ، هي : « ال » ، واللام والذَّال (دراسات في اللغة العَرَبيَّة ، ص١٠٣) .

(١١) سيبويه . ج ١ ، ص٢٢٠ (بولاق) .

(١٢) محمد عبد الله جَبْر : الضَّمائر في اللُّغة العَرَبيَّة ، ص ١٢٥ .

(١٣) السُّيوطيّ : همع الهوامع . ج ١ ، ص ٩٦ .

(١٤) عبد القاهر : المقتصد . ج ١ ، ص ٣١٤ .

(١٥) السُّيوطيّ : الهَمْع . ج ١ ، ص ٨٦ .

(١٦) الزَّمَخْشَرِيّ : الكشّاف . ج ١ ، ص ١٤٦ (٥/ البقرة) .

(١٧) الأشمونيّ . ج ٢ ، ص ٧٥ .

(١٨) ابن يعيش . ج ٧ ، ص ٢٧ .

(١٩) ابن جنِّيّ : سِرّ صناعة الإعراب . ج ١ ، ص ٢٥٤ .

(٢٠) عبد القاهر : المُقْتَصِد . ج ١ ، ص ٢٧٤-٢٧٥ .

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربيَّة

إبراهيم أنيس : اللغة بين القَوْميّة والعالَميّة . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

إبراهيم مصطفى : إحياء النحو . القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩ .

ابن جِنّيّ ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار . القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٢ - ١٩٥٦ .

ابن جِنّيّ ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) : سِرّ صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقّا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . القاهرة ، مصطفى الحلبيّ ، ١٩٥٤ .

ابن السَّرّاج ، أبو بكر محمد بن السَّريّ البغداديّ (ت ٣١٦ هـ) : الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي . النجف الأشرف ، مطبعة النعمان ، ١٩٧٣ .

ابن سينا : المقولات ، تحقيق إبراهيم مدكور . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٩ .

ابن عُصْفُور ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عليّ الأندلسيّ (ت ٦٦٩ هـ) : المُقَرِّب ، تحقيق ، أحمد عبد الستار الجواريّ وعبد الله الجبوريّ . بغداد ، رئاسة ديوان الأوقاف ، ٧١ - ١٩٧٢ .

ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٧٦٩ هـ) : شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك . القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، د . ت .

ابن فارس ، أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) : الصَّاحِبيّ ، تحقيق السيد أحمد صقر . القاهرة ، عيسى الحلبيّ ، ١٩٧٧ .

ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات . القاهرة ، دار الكاتب العربيّ للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .

ابن مَضَاء ، أبو العبَّاس أحمد بن عبد الرحمن اللخميّ القرطبيّ (ت ٥٩٢ هـ) : الردُّ على النحاة ، تحقيق محمد إبراهيم البنَّا . القاهرة ، دار الاعتصام ، ١٩٧٩ .

ابن مُعْطٍ ، زَيْن الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المَغربيّ (ت ٦٢٨ هـ) : الفصول الخمسون ، تحقيق محمود الطناحيّ . القاهرة ، عيسى الحلبيّ ، ١٩٧٧ .

ابن مَنْظُور ، محمد بن مُكَرَّم (ت ٧١١هـ) : لسان العرب ، تحقيق عبد الله عليّ الكبير ومحمد أحمد حَسَب الله ، وهاشم محمد الشاذليّ . القاهرة . دار المعارف ، ١٩٨١ .

ابن النَّاظم ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) : شرح ألفية ابن مالك . بيروت ، المكتبة العثمانية ، ١٣١٢ هـ .

ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ) : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . ط١١ القاهرة ، المكتبة التجارية ، ١٩٦٨ .

ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) : مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله . القاهرة / بيروت ، دار الفكر ، ١٩٦٩ .

ابن يعيش ، موفّق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) : شرح المُفَصَّل ، القاهرة ، إدارة الطباعة المُنِيريَّة ، د . ت .

أبو حيَّان ، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف الأندلسيّ الغِرْناطيّ (ت ٧٤٥ هـ): البحر المحيط . القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ .

أحمد عبد الستَّار الجواري : نَحْوُ الفِعْل . بغداد ، مطبوعات المجمع العلمي العراقيّ ، ١٩٧٤ .

أحمد مختار عمر : علم الدلالة . الكويت ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢ .

الأزهريّ ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجِرجاويّ الأزهريّ (ت ٩٠٥ هـ) : شرح العوامل المائة النحوية ، تحقيق البدراويّ زهران . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٣ .

إسماعيل أحمد عمايرة : ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السَّاميَّة . عَمَّان ، مركز الكتاب العلميّ ، ١٩٨٦ .

الأشمونيّ ، نور الدين أبو الحسن عليّ بن محمد (ت ٩٢٩ هـ) : منهج السَّالك إلى ألفية ابن مالك . القاهرة ، عيسى الحلبيّ ، د . ت .

الأنباريّ ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ .) : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ، المكتبة التجارية ، ١٩٥٥ .

أولمان ، ستيفن S. Ullmann : دور الكلمة في اللغة *Words and their use* ، ترجمة كمال محمد بشر . القاهرة ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٥ .

بالمر (1981) F. R. Palmer : علم الدلالة ، *Semantics* ترجمة مجيد الماشطة . بغداد ، كلية الآداب ، الجامع المستنصرية ، ١٩٨٥ .

البُخاريّ ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ .) : الجامع الصحيح . القاهرة ، عيسى الحلبي ، د . ت

برجشتراسر G. Bergsträsser : التطوُّر النَّحْويّ للغة العربية ، تحقيق رمضان عبد التوَّاب . القاهرة ، مكتبة الخانجي ؛ الرياض ، دار الرفاعي ، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م .

بروكِلْمان ، كارل (1906) C. Brockelmann : فقه اللغات السَّامِيَّة *Semitische Sprachwissenschaft* ، ترجمة رمضان عبد التَّوَّاب . الرياض ، جامعة الرياض ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ .

البَطَلْيوسيّ (ابن السِّيد) ، أبو محمد عبد الله بن السيد البَطَلْيوسيّ (ت ٥٢١ هـ) : إصلاح الخَلَلِ الواقع في الجُمَل للزَّجاجيّ ، تحقيق حمزة عبد الله النشرتيّ . الرياض ، دار المريخ ، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م .

تمّام حسّان : اللغة العربية ؛ معناها و مبناها . ط ٢ القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .

تمّام حسّان : الأصول. القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .

تمّام حسّان : اللغة العربية والحداثة. مجلة فصول ، المجلد ٤ ، العدد ٣ ، ١٩٨٤ . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

تمّام حسّان : التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها . مكة المكرمة ، معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٩٨٤ .

تمّام حسّان : ضَوابِط التَّوارُد، بَحْثٌ ضِمْنَ كتابٍ للمؤلِّف بعنوان : مقالات في اللغة والأدب . مكة المكرمة ، معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥م .

الجُرْجانيّ (عبد القاهر) ، أبو بكر عبد القَاهِر عبد الرحمن بن محمد الجُرْجَانِيّ (ت **٤٧١ هـ**) : دلائل الإعجاز ، تحقيق الشيخ محمد عبده ، والشيخ محمد الشنقيطيّ ، ومحمد رشيد رضا . القاهرة ، مكتبة القاهرة ، ١٩٦١ .

الجُرْجانيّ (عبد القاهر) : المُقْتَصِد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان . بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ .

الجاحِظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥) : البيان والتَّبيين ، تحقيق عبد السلام هارون . ط ٤ القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٧٥ .

حامد عبد القادر : دراسات في علم النفس الأدبيّ . القاهرة ، لجنة البيان العربي ، المطبعة النموذجية ، د . ت.

حسن ظاظا : السَّامِيُّون ولغاتُهم. الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٧١ .

حسن ظاظا : كلام العرب ؛ من قضايا اللغة العربية . الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٧١ .

حنفي بن عيسى : محاضرات في علم النَّفس اللغويّ . ط٢ الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ .

الخُضَريّ ، الشيخ محمد الخُضَريّ الدمياطيّ (ت ١٢٨٧ هـ) : حاشية الخُضَرِيّ على شرح ابن عَقِيل . القاهرة ، عيسى الحلبيّ ، د . ت .

خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها . جدّة ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م .

خليل أحمد عمايرة : البِنْيَة التَّحْتِيَّة بين عبد القاهر الجُرْجَانِيّ وتشومسكي . مجلة « الفَيْصل ». الرياض ، دار الفيصل الثقافية ، العدد ٧٠ ، السنة ٦ ، ربيع الآخِر ١٤٠٣ هـ/ فبراير ١٩٨٣م .

خليل يحيى نامي : دراسات في اللغة العربية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٤ .

دي سوسير ، فرناند F. De Saussure : **محاضرات في الألسنية العامة** *Cours de linguistique générale* ، ترجمة يوسف غازي ، ومجيد النصر . جونيه ، لبنان : دار نعمان للثقافة ، ١٩٨٤ .

الرَّضِيّ ، رضيّ الدين محمد بن الحسن الأسْتَرَاباذِيّ (ت ٦٨٦ هـ) : شرح الكافية لابن الحاجب . الآستانة ، الشركة الصحافية العثمانية ، ١٣١٠ هـ .

رمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ . القاهرة، مكتبة الخانجي ؛ الرياض ، دار الرفاعي ، ١٩٨٢ .

رومان ، أندري : بحث زماني عن الاسم العربيّ . دورية حوليات الجامعة التونسية . تونس ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد ٢٤ ، ١٩٨٥ .

الزَّجَّاجِيّ ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧ هـ) : **الإيضاح في عِلَل النحو** ، تحقيق مازن المبارك . ط ٢ بيروت ، دار النفائس ، ١٩٧٣ .

الزَّمخشريّ ، جار الله محمود بن عمر بن محمد (ت ٥٣٨ هـ) : الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . القاهرة ، مصطفى الحلبيّ ، ١٩٧٢ .

الزَّمخشريّ ، جار الله محمود بن عمر بن محمد (ت ٥٣٨ هـ) : أساس البلاغة . ط٢ القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ٧٢-١٩٧٣ .

السُّهَيْليّ ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١ هـ) : نتائج الفكر في

النحو ، تحقيق محمد إبراهيم البنا . ط٢ الرياض ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م .

سيبويه ، أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) : الكتاب . القاهرة ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ هـ .

السيد يعقوب بكر : دراسات في فقه اللغة العربية . بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٦٩ .

السُّيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر (ت ٩١١ هـ) : الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٧٤ - ١٩٧٥ .

السُّيوطيّ : الأشْباه والنَّظائِر النَّحْويَّة ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد . القاهرة ، مكتبة الكُلِّيّات الأزهريَّة ، ١٩٧٥ .

السُّيوطيّ : هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع . القاهرة ، نشر محمد أمين الخانجيّ ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٧ هـ .

شوقي ضيف : البلاغة ؛ تطوُّر وتاريخ . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .

شوقي ضيف : المدارس النَّحويَّة . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨ .

الصَّبَّان ، محمد بن عليّ (ت ١٢٠٦ هـ) : حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ . القاهرة ، عيسى الحلبيّ ، د . ت .

عبد الصبور شاهين : في علم اللغة العام . بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤ .

عبد القادر الفاسيّ الفِهْري : اللسانيات واللغة العربيَّة ؛ نماذج تركيبية ودلالية . الدار البيضاء ، دار توبقال ، ١٩٨٥ .

عبده الراجحيّ : النحو العربي والدَّرس الحديث ؛ بحث في المنهج . بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ .

العلويّ ، يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم العَلَويّ اليَمَنيّ (ت ٧٤٩ هـ) : الطراز ،

المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز . القاهرة ، دار الكتب الخديوية ، ١٩١٤ .

عليّ أبو المكارم : أصول التفكير النَّحْوِيّ . ليبيا ، منشورات الجامعة الليبيَّة ، كلية التربية ، ١٩٧٣ .

الغزاليّ ، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ) : معيار العلم ، تحقيق سليمان دنيا . ط ٢ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٩ .

الفارابيّ : كتاب في المنطق (العبارة) ، تحقيق محمد سليم سالم . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

الفارسيّ ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار (ت ٣٧٧ هـ) : الإيضاح (متن المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجُرْجَانيّ) . بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٢ .

الفرَّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت ٢٠٧ هـ) : معاني القرآن ، ج ١ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجّار . القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥ . ج ٢ ، تحقيق محمد علي النَّجار . القاهرة ، الدَّار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ . ج ٣ ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

فوزي حسن الشايب : ضمائر الغَيْبَة ؛ أصولها وتطورها . الكويت ، حَوْليّات كلية الآداب ، الحَوْليَّة ٨ ، الرِّسالة ٤٦ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

القزوينيّ ، الخطيب جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩ هـ) : تلخيص المفتاح ، ضبط وشرح عبد الرحمن البرقوقيّ . بيروت ، دار الكتاب العربيّ ، د . ت .

القزوينيّ ، الخطيب جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩ هـ) : الإيضاح في علوم البلاغة . القاهرة ، مكتبة محمد علي صبيح ، ١٩٦٤ .

ليونز ، جون John Lyons (1968) : علم الدلالة ، الفصلان التاسع والعاشر من كتابه : تمهيد في علم اللغة النظريّ *Introduction to theoretical linguistics* ،

ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر . البصرة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ .

ليونز ، جون John Lyons : مَدْخَل إلى اللغة واللسانيات *Language and Linguistics : an introduction* (البابان الأول والثاني) ، ترجمة حمزة بن قبلان المزينيّ . الرياض ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، م ١٤ (١) ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

ماريو باي Mario A. Pei : لغات البشر ؛ أصولها وطبيعتها وتطوُّرها *Voices of Man* ، ترجمة صلاح العربيّ . القاهرة ، قسم النشر بالجامعة الأمريكية ، ١٩٧٠ .

محمد عبد الله جبر : الضمائر في اللغة العربية . الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

محمد عبد المطلب : النحو بين عبد القاهر وتشومسكي ، مجلة « فصول » . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، م ٥ ، ع ١ ، ديسمبر ١٩٨٤ .

المُرَاديّ ، حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (ت ٧٤٩ هـ) : توضيح المقاصِد والمَسَالِك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن عليّ سليمان . القاهرة ، مكتبة الكُلّيّات الأزهرية ، ١٩٧٩ .

المُرَاديّ : الجَنَى الداني في حروف المعاني ، تحقيق طه محسن . الموصل ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٧٦ .

مهدي المخزومي : في النحو العربيّ؛ قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديث . القاهرة ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦ .

مونان ، جورج Georges Mounin (1971) : مفاتيح الألْسُنِيَّة *Clefs pour la lingistique* ترجمة الطيِّب البَكُّوش . تونس ، منشورات الجديد ، ١٩٨١ .

نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة . الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ٩ ، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سبتمبر ١٩٧٨ .

نصر أبو زيد : مفهوم النَّظْم عند عبد القاهر الجُرْجَانِيّ ؛ قراءة في ضوء الأسلوبية . مجلة « فصول » . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، م ٥ ، ع ١ ، ديسمبر ١٩٨٤ .

يوسف غازي : مدخل إلى الألْسُنِيَّة . دمشق ، منشورات العالم العربيّ الجامعيَّة ، ١٩٨٥ .

ثانيا المراجع الأجنبية

Aitchison, Jean: *Linguistics*. New York, David Mckay, 1985.

Bach, K. and Harnish, R. M.: *Linguistic communication and speech acts*. Cambridge, Mass., and London, The MIT Press, 1979.

Bolinger, D. and Sears, D. A.: *Aspects of language*. New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1981.

Brown, E. K. and Miller, J. E.: *Syntax: a linguistic introduction to sentence structure*. London, Hutchinson, 1985.

Chafe, Wallace L.: *Meaning and the structure of language*. Chicago, The University of Chicago Press, 1975.

Chomsky, N.: *Aspects of the theory of syntax*. Cambridge, Mass., MIT Press, 1972.

Chomsky, N.: *Principles and parameters in syntactic theory*. in: Hornstein, N. and Lightfoot, D. (eds.): *Explanation in linguistics; the logical problem of language acquisition*. London, Longman, 1981.

Di Pietro, R.: *Language structures in contrast.* Rowley, Mass., Newbury House, 1978.

Fodor, J. A., Bever, T. and Garrett, M.: *The psychology of language.* New York, McGraw-Hill, 1974.

Fodor, J. A.: *The language of thought* . New York, Crowell, 1975.

Harrison, B.: *An introduction to the philosophy of language.* London, Macmillan, 1979.

Huddleston, R.: *An introduction to English transformational syntax.* New York, Longman, 1981.

Katz, J. J: *The philosophy of language.* New York, Harper & Row, 1966.

Katz, J. J: *Language and other abstract objects.* Oxford, Basil Blackwell, 1981.

Kramsch, Claire: *From language proficiency to interactional competence.* The Modern Language Journal, Vol. 70, no. 4, Winter 1986.

Lehmann, Winfred P.: *Descriptive linguistics; an introduction.* New York, Random House, 1976.

Lenneberg, E. H.: *Biological foundations of language.* New York, Wiley, 1967.

Lyons, J.: *An introduction to theoretical linguistics.* London and New York, Cambridge University Press, 1968.

Lyons, J.: *Introduction of new horizons in linguistics.* Harmondsworth, Penguin, 1980.

Lyons, J.: *Language and linguistics; an introduction.* Cambridge University Press, 1986.

Marshall, J. C.: *The biology of communication in man and animals.* In Lyons, J. (ed.): *New horizons in linguistics.* Harmondsworth, Penguin, 1980.

Palmer, F.: *Grammar.* E.L.B.S. and Penguin, 1979.

Sampson, G.: *The form of language.* London, Weidenfeld and Nicolson, 1975.

Steinberg, Danny D.: *Psycholinguistics; language, mind, and world.* London and New York, Longman, 1982.